

مجلة المالية والأسواق

مجلة إقتصادية نصف سنوية

تصدر عن مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (دينامكس)
لجامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

دراسات تحليلية و كمية حول:

- نظام بنكي جزائري.

- تنوع اقتصادي.

- مؤشرات اقتصادية كلية.

- استثمار أجنبي مباشر.

- اقتصاد المعرفة.



الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د. بلحاكم مصطفى
رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس

التحرير:

أ.د. العيد محمد

مدير النشر:

أ.د. برنيس عبد القادر

نائب مدير المجلة:

د. محمد عيسى محمد
محمود

رئيس لجنة القراءة:

د. رمضاني محمد

للتواصل البريد الإلكتروني:
rfm2014@yahoo.fr

ردمدم : 2392-5124
ISSN: 2392-5124

سبتمبر : 2017
Septembre : 2017

العدد: 07
N°: 07

مجلة المالية والأسواق
Finance & marchés

مجلة : المالية والأسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية محكمة.

تصدر عن: مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس) جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

الرئيس الشرفي للمجلة : الأستاذ الدكتور بلحاكم مصطفى رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس التحرير: الأستاذ الدكتور العيد محمد مدير المخبر

مدير النشر: الأستاذ الدكتور برينيس عبد القادر عميد الكلية

نائب مدير المجلة: الدكتور محمد عيسى محمد محمود (جامعة مستغانم) الجزائر

رئيس لجنة القراءة: الدكتور رضاني محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

لجنة القراءة:

د. شمة نوال (م. جامعي غليزان) الجزائر د. عمار درويش (م. جامعي عين تموشنت) الجزائر

أ. معارفية الطيب (جامعة مستغانم) الجزائر د. مواعي بحرية (جامعة مستغانم) الجزائر

أ. قوار الحبيب سعيد (جامعة مستغانم) الجزائر أ. دقيش مختار (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة العلمية:

أ. د. بابا عبد القادر (ج. مستغانم) الجزائر أ. د. بشوندة رفيق (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

أ. د. زرواط فاطمة الزهراء (ج. مستغانم) الجزائر د. عبد الله سراج (جامعة الملك فيصل) السعودية

أ. د. صليحة عثي (جامعة باتنة) الجزائر د. دواح بلقاسم (جامعة مستغانم) الجزائر

أ. د. شعيب شنوف (جامعة بومرداس) الجزائر د. بحيح عبد القادر (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

أ. د. نعيمة يحيوي (جامعة باتنة) الجزائر د. عدالة العجال (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بن حموعصمت محمد (ج. مستغانم) الجزائر د. غلاي نسيمة (م. جامعي عين تموشنت) الجزائر

د. بن حموده يوسف (جامعة تلمسان) الجزائر د. مخفي أمين (جامعة مستغانم) الجزائر

د. مقدم وهيبة (جامعة مستغانم) الجزائر د. بوطورة فضيلة (جامعة تبسة) الجزائر

د. بن حراث حياة (جامعة مستغانم) الجزائر د. بن زيدان حاج (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بوقروة مريم (جامعة مستغانم) الجزائر د. عمران محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

د. تفرات يزيد (جامعة أم البواقي) الجزائر د. غريسي العربي (جامعة معسكر) الجزائر

د. ودان بو عبد الله (جامعة مستغانم) الجزائر د. ودان بو عبد الله (جامعة مستغانم) الجزائر

E-mail (REVUE) : rfm2014@yahoo.fr

Site (ASJP): <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

مجلة: المالية والأسواق

مجلة اقتصادية علمية متخصصة ، تشتمل على مساهمات علمية وبحثية
لنخبة من أساتذة و باحثين في الاقتصاد من مختلف الجامعات الجزائرية والدولية و
الهيئات العلمية. تعنى المجلة بتحليل أهم القضايا والسياسات والأحداث الاقتصادية
والمالية و ظروف الأسواق بشكل علمي محكم من طرف أساتذة متخصصين في
الاقتصاد والمالية.

تهتم المجلة بالبحوث التي لم يسبق نشرها أو لم تكن موضوع عرض سابق
في احد اللقاءات العلمية و لا تمثل جزءا من عمل قدم لنيل شهادة أو درجة
علمية معينة كرسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه، كما لا تعبر المقالات إلا عن
آراء أصحابها و لا تمثل بالضرورة المنحى الفكري للمجلة.

العدد 2017/07

ISSN : 2392-5124

ISBN : 6112- 2014

EISSN : 2602-5191

تصدر عن مخبر ديناميكية

الاقتصاد الكلي والتغيرات

الهيكلية (دينامكس)

جامعة عبد الحميد بن

باديس مستغانم

الافتتاحية

يعتبر التعليم عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وللحاق بركب الأمم المتقدمة .

ولا شك أن للتعليم الجامعي دوراً محورياً في هذا المجال ، وذلك باعتلائه قمة السلم التعليمي فالجامعات تمثل إحدى أهم المؤسسات لأي مجتمع ، فهي مصنع للكفاءات والإطارات العلمية والفنية والإدارية ، إضافة إلى كونها فضاءً للإبداع العلمي وتنمية المعارف وتطويرها ، وزيادة إمكانات البحث العلمي وتطويره لمقتضيات مسيرة التنمية باعتباره من أهم وظائف الجامعات ، وهو مقياس و معيار لمستواها العلمي والأكاديمي.

و تسعى الجامعات دائماً إلى تحقيق المزيد من التميز وتنمية الدورين الأكاديمي والبحثي ، والاستمرار في إتباع أساليب أكثر حداثة وتطوراً لتحسين مستوى مخرجاتها والوصول إلى معايير الجودة العالمية ، وتعزيز قدرة الخريجين على المساهمة في النهوض بالمجتمع وقدرة الأساتذة على الابتكار والإبداع والبحث والتطوير ، فمهمة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ليست مقتصرة على التدريس فحسب، بل تتعدى ذلك لتتضمن إعداد البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية ، ونشرها في مجلات علمية محكمة.

وفي هذا السياق وعملاً بأهدافها ورسالتها ، تعمل مجلة المالية والأسواق ، شأنها في ذلك شأن غيرها من المجلات العلمية المحكمة في الداخل والخارج ، على استقبال الأبحاث العلمية في مجال تخصصها ، وهذا في ظل صرامة إجراءات ومعايير قبول النشر ، قصد النهوض بالمستوى العلمي والمعرفي في مجال العلوم الاقتصادية ، ولتكون كذلك جسراً للتواصل وتبادل الخبرات بين الباحثين.

و يتناول العدد السابع من مجلة المالية والأسواق ، أوراقاً علمية لعدة باحثين من مختلف الجامعات الجزائرية ، حيث تسعى المجلة من خلالها إلى تعزيز نهجها القائم على تقديم الأفضل لقراءها الباحثين.

كما لايفوتنا ، أن نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة القراءة ولجنة التحكيم العلمي على مجهوداتهم وتعاونهم معنا في سبيل إخراج هذا العدد ، وذلك من خلال إشرافهم على قراءة و تحكيم المقالات المنشورة.

نائب مدير المجلة

د. محمد عيسى محمد محمود

فهرس المقالات باللغة العربية

الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة
الاقتصادية دراسة قياسية باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR
خلال الفترة 2015/2009

د.سليم مجلخ د.وليد بشيشي

[01]

قياس أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على
الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (1990-2014)
-دراسة قياسية تحليلية-

زروقي أبوبكر الصديق د. مكيدش محمد

[28]

الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات و مصادر تمويلها
- دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر-

د.خواني ليلي أ.د. شعيب بغداد

[54]

حوكمة السوق المالية و مشكلة عدم تناظر المعلومات

عمامرة نبيلة أ.د. حاكمي بوحفص

[87]

سوق الأوراق المالية من محفز للنمو إلى مولد للأزمات

أ.بن جميل هناء د. مخفي أمين

[114]

إصلاح مهنة المحاسبة كإحدى آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر – محافظ الحسابات نموذجاً-

طايري فارس أ.د. العيد محمد

[129]

البيئة الرقمية في البلدان المغربية وتحديات اقتصاد المعرفة.

د. لحر عباس.

[169]

المقالات

باللغة العربية

الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة قياسية باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR

خلال الفترة 2015/2009

د.وليد بشيشي

د.سليم مجلخ

bechichi1983@yahoo.fr

asalim2424@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة - الجزائر

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية، من خلال محدداتها، هذا من جهة ومن جهة ثانية، تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل وقياس أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية لمؤسسة عمر بن عمر، ومن ثم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة.

وتوصلت الدراسة من الناحية النظرية إلى أن للرقابة الداخلية تؤثر على المردودية المالية للمؤسسات عبر تأثيرها على محدداتها، وقد تبين من خلال الدراسة القياسية وجود علاقات ارتباطية طردية وعكسية قوية ذات دلالة احصائية بين المردودية المالية والرقابة على محدداتها في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك حسب اختبار جوهانسون بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل ووجود علاقات سببية في اتجاهين واتجاه واحد.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية، المردودية المالية، رقم الأعمال، الاستدانة، التكاليف، معدل دوران الأصول، نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

Résumé:

Cette étude vise à définir théorique du contrôle interne et de la rentabilité financière en mettant en exergue ses acteurs d'un côté de même que cette pratique vise à analyser, décrire et jauger l'effet du contrôle intérieur sur la rentabilité financière de l'entreprise Omar Benamor et de là définir un modèle à même de définir les variables qui influencent la rentabilité financière de l'entreprise.

L'étude en est parvenue théoriquement à prévaloir le contrôle intérieur qui jouit d'un rôle effectif en la protection des actifs de la société de la dissimulation et des enjeux, influençant la rentabilité financière des entreprises en influençant ses facteurs

définissants d'un côté, et d'un autre cote encore l'étude a révélé l'existence de fortes relations extrusives et inverses porteuses d'un sens statistique et ce entre la rentabilité financière et le contrôle de ses facteurs au sein de l'entreprise Amor Benamor, l'étude a révélée outre, une relation de complémentarité commune suivant le modèle de Johanson et ce entre les variables de l'étude à long terme et les relations de causalités en deux sens et en un sens unique.

Mots clés: Le contrôle interne, la rentabilité financière, le chiffre d'affaires, les emprunts, les coûts, le taux de rotation des actifs, le modèle d'auto- régression vecteurs VAR

المقدمة:

شهد العالم الإقتصادي تطوراً كبيراً في العديد من المجالات كان من أهمها انفصال الملكية عن التسيير مما انعكس على تطور المؤسسات الإقتصادية وعلى التطور الحاصل في مجال العلاقات الإقتصادية، توسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها وكبر حجم المشاريع مما جعل الملاك لا يتطلعون بشكل مباشر وبقدر كاف على واقع المؤسسة، الأمر الذي صعب على مجلس الإدارة عملية تسييرها مما أدى إلى ضرورة تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية للمؤسسة مع تحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، كما يتوقف نجاح وفعالية هذه الرقابة على مدى توفر مجموعة من المقومات الضرورية والعناصر الهامة اللازمة لخلق نظام سليم وفعال داخل المؤسسة، حيث أن أي قصور في هذه المقومات والعناصر قد يؤثر بالسلب على أداء المؤسسة، وكلما توفرت هذه المقومات بشكل سليم وفعال كلما ازدادت فعالية وأهمية هذه الرقابة في تحقيق أهدافها داخل المؤسسة.

وبعد المشاكل العديدة التي ظهرت في المؤسسات العالمية من فضائح مالية وتلاعبات وإفلاس العديد منها بسبب نقص الممارسات والإجراءات في الإدارة، التنظيم، الرقابة الفعالة في الأنظمة الداخلية، ظهرت الحاجة إلى توفير الرقابة الكافية للتأكد من قيام المستويات المختلفة للمؤسسة بواجباتها وهذا من خلال التطور في إجراءات الرقابة الداخلية والتي كانت أهدافها تقتصر في بدايتها على إكتشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها، ولكن مع تطور إمكانيات الرقابة الداخلية وإسهامها في تقديم خدمات إدارية، إلى جانب الخدمات المالية أصبحت الرقابة الداخلية تقوم على فحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات لتحقيق أهداف

المؤسسة عن طريق إكتشاف نقاط القوة والضعف الموجودة وإقتراح التوصيات من أجل معالجة نقاط الضعف، مراجعة البيانات المالية والمحاسبية وإعطاء صورة حقيقية للمركز المالي للمؤسسة، وهذا من أجل توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسة لمختلف المتعاملين حيث أن الكثير منهم يعتمد عند إتخاذ قراراتهم الإقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسة ومعرفتهم لها. فأصبحت التقارير المالية تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد من حيث تقديم المعلومات المؤهلة لإتخاذ القرارات.

إن حال المؤسسة الجزائرية هو حال أي مؤسسة تريد النهوض بما يتوفر لديها من إمكانيات للوصول إلى تعظيم منافعها والتخلي بصفات المؤسسة الفعالة، فمرت هي الأخرى بمجموعة من التغيرات الهيكلية التي جاءت تلبية لمتطلبات إصلاح الإقتصاد الوطني، إلا أنها وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات فرضت عليها التصرف المناسب لتدارك الصعوبات ومواجهتها والتكيف مع التطورات الحاصلة في محيطها من أجل المحافظة على بقائها وتحسين مردوديتها والرفع من أدائها، لذلك سعت إلى توفير جو رقابي فعال تتابع وتدير من خلاله نشاطاتها فحرصت على إتخاذ وتطبيق وسائل وقائية لممارسة أعمالها بفعالية وكفاءة بغرض تحقيق أفضل مردودية وبأقل تكاليف والمحافظة على موجوداتها والوقوف على حقوقها والإلتفات إلى الإلتزامات القائمة عليها وما يساعدها على ذلك هو إعداد منظومة متكاملة من أساليب وإجراءات رقابية تعمل على إرساء سبل العمل تشرف على تصميمها الإدارة العليا للمؤسسة، وتسهر على تنفيذها مع جميع العاملين في نظامها الداخلي لتوفير قدر مقبول من الثقة لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف وغايات ولقد لجأت هذه المؤسسات إلى رقابة داخلية كحلقة من حلقات هذه المنظومة المتكاملة لمساعدتها على إنجاز أهدافها، بل ذهب الإهتمام بالرقابة الداخلية إلى أبعد من ذلك وإتسع نطاق إستخدامها، فأصبح يعتمد عليها في تقييم فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة، وكفاءة وأمانة العاملين فيها من خلال هذا الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في ضمان السير الحسن والفعال في المؤسسة الإقتصادية، حيث تساهم في تحقيق مردودية جيدة.

مشكلة الدراسة:تبرز مشكلة الدراسة من خلال سعي المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة مردوديتها المالية في ظل الظروف المرتبطة بها من أجل المحافظة على مركزها المالي وعلى استمراريتها هذا من جهة ومن جهة ثانية تبرز مشكلة الدراسة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الداخلية في التأثير غير المباشر على المردودية المالية من خلال التأثير على العوامل المؤثرة عليها، وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بتفصيل أكثر سنحاول من خلال هذا

العمل إيجاز وبشكل أفضل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ماهو دور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية؟
فرضيات الدراسة: نلخصها في الآتي:

- ✓ وجود علاقة بين الرقابة الداخلية والمردودية المالية ومحدداتها من خلال وجود علاقة ذات دلالة احصائية ويفترض أن تكون عكسية بين التكاليف ومستوى الاستدانة كمتغيرات مستقلة والمردودية المالية كمتغير تابع ووجود علاقة ذات دلالة احصائية ويفترض أن تكون طردية بين معدل دوران الأصول ورقم الأعمال كمتغيرات مستقلة والمردودية المالية كمتغير تابع؛
- ✓ هناك علاقات سببية وعلاقة تكامل مشترك بين المردودية المالية ومحدداتها في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر؛

أهمية الدراسة: يشكل موضوع الدراسة أهمية بالغة من حيث الإجراءات والمجهودات التي تبذلها المؤسسات الاقتصادية من أجل فرض نظام رقابة داخلية، الأمر الذي أدى إلى إثارة العديد من التساؤلات و طرح العديد من الحلول والاقترحات حول تفعيل نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة، وتنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق وتقبل الرقابة داخل المؤسسات وكثرة التلاعبات، كالغش والإختلاس بالإضافة إلى عدم التصريح بالوضعية المالية للمؤسسة تهرباً من الضرائب وخوفاً من المنافسة بالرغم من أهميتها في بلوغ أهداف المؤسسة، مما يتطلب ضرورة تبني نظام الرقابة الداخلية ولعل ذلك يقلل من تلك التلاعبات والإختلاسات، ومن جهة أخرى تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من خلال محاولة إجراء نمذجة قياسية لدور الرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية من خلال محددات هذه الأخيرة في مؤسسة عمر بن عمر خلال الفترة 2009/2015.

أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ✓ دراسة الإطار النظري للرقابة الداخلية والمردودية المالية؛
- ✓ إبراز أهمية الدور الفعال للرقابة الداخلية في تحسين المردودية المالية من خلال محدداتها (علاقة متعددة)؛
- ✓ تحليل وصف وقياس أثر المتغيرات الممثلة في (رقم الأعمال، التكاليف، مستوى الإستدانة، معدل دوران الأصول) على المردودية المالية لمؤسسة عمر بن عمر ومن ثم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة؛

✓ التنبؤ بمستقبل المؤسسة باستخدام نموذج الإنحدار الخطي Var ومن خلال تحليل التباين ودوال الاستجابة.

منهجية الدراسة: إتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجميع جوانب الموضوع، من خلال وصف متغيرات الدراسة و المنهج التحليلي (الوصفي والإحصائي) من خلال تحليل تطور كل من المردودية المالية والرقابة على محدداتها في مؤسسة عمر بن عمر، كما إتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد أثر، علاقة واتجاه المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 8. وقسمنا الدراسة إلى جزئين نظري وتطبيقي.

أولاً: الاطار النظري للدراسة: نتعرض من خلاله إلى الاطار النظري لكل من الرقابة الداخلية والمردودية المالية:

1- الرقابة الداخلية: عرفها المعهد الغربي للمراجعة والرقابة الداخلية "IFACI" على أنها: «نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المستويات وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة ويمكنها من الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى»⁽¹⁾، وعرفتها لجنة حماية المنظمات "COSO" على أنها: «عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها»⁽²⁾.

1-1- أهدافها وخصائصها: نلخص أهم أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي:

✓ صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة، وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساساً للقرارات المتخذة من قبل الإدارة؛

✓ الإلتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين والأنظمة: الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسؤولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الإلتزام بالأنظمة الموضوعية والتأكد دائماً من مدى الإلتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالية وأن الإلتزام يتحقق؛

- ✓ حماية الأصول والموجودات والممتلكات وذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر، وكجزء من هذه العملية ومن حين إلى آخر يجب على المدققين التأكد من صحة ووجود هذه الموجودات والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة؛
- ✓ تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة من وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية⁽³⁾؛
- ✓ تنمية الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة المؤسسة حيث لا يمكن تحقيق كفاءة إنتاجية في المنشأة بدون حماية مواردها من سوء الاستخدام⁽⁴⁾.
- أما خصائصها فتتلخص في الآتي:
- ✓ الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من العمليات حيث تكون عبارة عن رقابة إدارية متينة كجزء من نظام المؤسسة وكجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة في تحقيق أهدافها بشكل مستمر؛
- ✓ الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان، فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لأنَّ مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين، لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورًا هامًا ذلك؛
- ✓ الرقابة الداخلية تعطي تأكيدًا معقولاً وليس مطلق حيث على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتيها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإنَّ أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأنَّ ثمة عوامل خارجة عن نطاق السيطرة وتأثير الإدارة يؤثر على مقدرة الشركة في تحقيق أهدافها، فمثلاً تعمل كل من أخطاء الإنسان والأخطاء في الأحكام والتأمر لتجاوز أنظمة الرقابة⁽⁵⁾.
- ويجب أن نميز نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الخصائص والمميزات والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، كفاءته، فعاليته، ودرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة، وتشمل هذه الخصائص والمميزات فيما يلي⁽⁶⁾:
- ✓ الملائمة: على المؤسسة استعمال نظام رقابي جديد يناسب طبيعة عملها وحجمها للمؤسسة الصغيرة يفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد والعكس بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم؛

✓ مقارنة العائد بالتكاليف: إنّ أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلاً على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أن تكون تكلفتها أقل من عائداتها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب، وكل ما كان الفرق بينهما كبيراً كلما زادت نسبة الربح المحققة، وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصرَي العائد والتكاليف عند تصميم النظام الرقابي؛

✓ المرونة: المقصود بالمرونة مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة، بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها؛

✓ الفعالية: يُقصد بها استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهورها في المستقبل، وكذلك يقوم هذا الأسلوب على معالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد؛

✓ الموضوعية: تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكون خاضعاً لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جداً، لأنّ الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لاموضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة دقيقة وكاملة على الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية من جهة على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية، مراعاة الوقت خاصة القائمين على إعداد التقارير المالية بإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى⁽⁷⁾.

2-1- أنواعها واجراءاتها:تنقسم الرقابة الداخلية إلى محاسبية وادارية:

✓ رقابة محاسبية والتي عرفت من طرف لجنة التدقيق بأنها: «الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية»⁽⁸⁾؛

✓ رقابة إدارية وعرفت بأنها: «كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والإلتزام بالسياسات الإدارية أي التحقق من كفاءة أداء الأعمال التشغيلية والتحقق من الإلتزام باللوائح والقوانين والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة»⁽⁹⁾.

أما اجراءات الرقابة الداخلية فتنقسم إلى:

- ✓ إجراءات تنظيمية وإدارية وتمثل في: تحديد الإختصاصات؛ توزيع المسؤوليات، إعطاء تعليمات صريحة، إجراء حركة التنقلات بين العاملين⁽¹⁰⁾؛
- ✓ إجراءات تخص العمل المحاسبي وتتلخص في: التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقة دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به⁽¹¹⁾؛
- ✓ إجراءات عامة وهي اجراءات وكملة للاجراءات السابقة وتشمل:⁽¹²⁾
 - التأمين على الممتلكات المؤسسة من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية أو بفعل فاعل؛
 - التأمين ضد خيانة الأمانة، فيما يتعلق بالموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية أو الذين ضمن اختصاصاتهم التسيير المالي للبضائع والتثبيلات أو الأوراق المالية؛
 - استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، كتوقيه الشيكات والتصرف في النقدية لتوفير وضمان الحماية الكافية؛
 - استخدام نظام التفتيش لمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول، بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس وغالبًا ما تناط هذه السلطة لقسم التدقيق الداخلي.

2- مفهوم المردودية وأنواعها:

1-2- تعريف المردودية: تعرف المردودية بأنها «مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج ايجابية مقارنة بالإمكانيات والوسائل التي سخرت لتحقيقها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها، ومن هذا المنطلق هناك الكثير من النسب التي تحسب نسبة النتيجة إلى الوسيلة، إلا أن أكثرها استخداما هي كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية»⁽¹³⁾.

كما تعرف على أنها: «المقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة»⁽¹⁴⁾. وهي أيضا: «التعبير المالي للعقبة الإستراتيجية المتمثلة في تحديد مردودية أعلى من تلك التي تم استخدامها»⁽¹⁵⁾.

كما تعرف على أنها عبارة عن: «الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وتطبق على كل الأنشطة الاقتصادية؛ أي هي عبارة عن العلاقة بين النتيجة المحققة وحجم تكلفة الأموال المستثمرة»⁽¹⁶⁾. ويمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:⁽¹⁷⁾

- المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها: من خلال اعطاء حرية أكثر للمساهمين، حتى يصبحوا في اطمئنان، تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة وتحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).

- المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة: من خلال زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع، وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي، التفكير في مشاريع جديدة، من أجل تطوير نشاط المؤسسة وتخفيض التكاليف (مصدر خارجي) وبالتالي التمتع بالاستقلالية المالية.

- هدف المؤسسة هو تحقيق الربح: وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي، والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم، والمنافسة والتقدم الموجود.⁽¹⁸⁾

2-2- أنواع المردودية: هناك أنواع مختلفة للمردودية في المؤسسة، وإن اختلفت في الشكل فإنها لا تختلف في المضمون، وسنذكر منها ما يلي:

- المردودية التجارية أو النشاط: يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم، ذو قيمة حول فعالية، وكفاءة النشاط التجاري والصناعي للمؤسسة.⁽¹⁹⁾

والتغير المعبر عن نشاط المؤسسة: هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها.

- المردودية الاقتصادية:⁽²⁰⁾ حيث تقيس الأداء المحقق على مستوى النشاط، دون أخذ أسلوب التمويل بالحسبان (قبل المصاريف المالية) ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية / رأس المال المستثمر

حيث: النتيجة الاقتصادية = النتيجة قبل طرح المصاريف المالية مع استبعاد العناصر الاستثنائية.

رأس المال المستثمر = الأصول الاقتصادية

وتحسب عادة بعد طرح الضريبة.

- المردودية المالية: وهي موضوع دراستنا والتي نتعرض لها في العنصر الموالي.

2-3- المردودية المالية: تعددت تعريف المردودية المالية، إلا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين وهما: النتيجة المالية والأموال الخاصة، وفيما يلي مجموعة من التعاريف:

المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة، تمنح للمساهمين لتمكينهم من تعويض المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطار إقتصاد السوق:⁽²¹⁾

المردودية المالية هي عبارة عن العائد المتحقق من الأموال، التي وضعت في يد إدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة:⁽²²⁾

المردودية المالية هي تلك العلاقة الموجودة بين النتيجة المالية للدورة، والموارد الخاصة، وذلك قبل النتيجة الصافية للدورة بالنسبة للموارد الخاصة:⁽²³⁾

3- العلاقة بين الرقابة الداخلية والمردودية المالية: تؤثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية تأثيرا غير مباشر من خلال تأثيرها على مجموعة من العناصر التي تؤثر على المردودية المالية وذلك كما يلي:

3-1- الرقابة الداخلية على التكاليف: تتم عملية الرقابة على التكاليف، وفق خطة تكاليف محددة الإجراءات والأهداف، ويتم وفقها تحديد المعايير اللازمة من معايير سعرية، وكمية وذلك بشكل تفصيلي يغطي جميع عناصر الإنتاج من ناحية، وجميع مراكز الأداء والمسؤولية من ناحية ثانية، بحيث يسمح ذلك بتقييم نتائج التكاليف الفعلية تقييما ثنائيا.⁽²⁴⁾

حسب عناصر الإنتاج، ومدى سلامة التكاليف الفعلية لهذه العناصر من أي هدر أو إسراف؛

حسب مراكز المسؤولية، ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعية وحجم، ونوع الإنحرافات الطارئة.

إن الهدف الرئيسي للرقابة على التكاليف، هو تحقيق الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج لذلك ينصب إهتمام الرقابة على تحليل وتقييم نسبة التكلفة ذاتها، وتفاصيل عمليات الإنتاج بهدف إقرار سلامتها من أي هدر أو إسراف، أو عدم كفاية.

وتعمل الرقابة الداخلية على اكتشاف أي انحراف عن المنهج المحدد مقدما، وعلى تحديد

أسبابه، والمسؤولين عنه، وإعداد وسيلة للحكم على كل عمل قبل القيام به.

3-2- الرقابة الداخلية على رقم الأعمال: بعدما تحدثنا عن تسبب عدم مراقبة التكاليف في زيادتها، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر البيع مقارنة بسعر المنافس، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تسويق المنتجات، مما يؤدي إلى التأثير على هامش النتيجة (المردودية التجارية)، التي ستؤثر بدورها على المردودية المالية. حيث سنقوم الآن بالحديث عن الرقابة على رقم الأعمال التي تتضمن العديد من الإجراءات منها:⁽²⁵⁾

* تقييم النتائج ويشمل ذلك بعض المؤشرات كقيمة المبيعات التي تم تحقيقها، التكلفة الفعلية للنشاط؛ تقييم الجهود المبذولة في نطاق إدارة المبيعات، حيث يتضمن ذلك الإنجازات والمساهمات التي قامت بها الإدارة؛

* تقييم مدى تأثير عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة على الأداء، ويشمل ذلك التقييم، الأهداف الأساسية للمؤسسة وسياساتها، وغيرها من الإجراءات، وأساليب العمل التي يكون لها تأثير مباشر، أو غير مباشر على الأداء البيعي، حيث أن مثل هذا النوع من التقييم، يساعد الإدارة على تحديد السلبيات، أو العقبات التي تعترض جهود الأداء المبذولة، على كافة المستويات التي تؤثر بدورها على مردودية المؤسسة بصفة عامة، والمردودية المالية بصفة خاصة؛

* تحديد المشكلات والفرص المتاحة، حيث أن هذا الإجراء يكون نتيجة كشف مجالات القوة، والضعف الموجودة في البرنامج البيعي، ومعرفة الفرص المتاحة الممكنة في ظل تطبيق هذا البرنامج، بهدف تعظيم رقم الأعمال من أجل تحسين المردودية المالية؛

- اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب، حيث يتضمن وضع التوصيات واقتراح التدابير، والإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء، والسلبيات التي يكون قد كشف عنها النظام الرقابي، من أجل بلوغ أهداف المؤسسة من تعظيم للأرباح، وتحسين المردودية المالية.

3-3- الرقابة الداخلية على معدل دوران الأصول: حيث يعبر عنه بنسبة رقم الاعمال إلى الأصول، ويدل هذا المعدل على إجمالي الموجودات العاملة، والتي إستخدمت فعلا في خلق وإنتاج الربح التشغيلي، وهذا يعني ضرورة وجود رقابة على موجودات المؤسسة، بهدف إستبعاد كافة الموجودات التي لم تساهم في العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة، ولا تخلق الربح التشغيلي مثل: الآلات والمعدات العاطلة، والمباني التي قامت المؤسسة بتأجيرها إلى الغير من أجل الحصول على إيراد إيجار، والمشروعات تحت التنفيذ وغيرها من الإستثمارات الداخلية والخارجية، التي لا ترتبط بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، لذلك لابد من إتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة، للحد من ضخامة الإستثمار الموجه ، بشكل لا يتناسب وعمليات التشغيل منها، أو بسبب وجود عطل في بعضها، حيث تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة من خلال إستخدامها لمصادر المؤسسة الإستثمارية لغرض توليد المبيعات حيث أنه كلما زاد العائد المحقق من المبيعات، كلما قلت الخاطر التشغيلية.

لذلك يمكن من خلال متابعة تغيرات هذه النسبة؛ مراقبة إستقرار العلاقة بين متغيراتها بين الزيادة المتوقعة في المبيعات، والأموال الإستثمارية المطلوبة لذلك فأى إختلال أو عدم توافق، من وجهة النظر التحليلية تدهورا واضحا في الأداء التشغيلي، مما يستلزم على الإدارة

داخل المؤسسة، الرقابة الدقيقة على حركة الإستثمارات في الموجودات، وبالأخص الإقتصادية (26)

4-3- الرقابة الداخلية ومستوى الإستدانة: بإعتبار مستوى الإستدانة أداة، أو أسلوب لتحديد طريقة التمويل المعتمدة في المؤسسة، مما يستدعي ضرورة مراقبة هذه النسبة لإتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب فيما يتعلق بسياسة التمويل الواجب إنتهاجها. حيث ظهر إمتياز الإستدانة؛ في أنها تمنح إمكانية مراقبة سياسة الإستثمار لدى المسيرين؛ كما تسمح بضبط وتحسين سلوك المسيرين، وكذا بالحصول على معلومات أكثر. ويمكن الحصول على مثالية هيكل التمويل إستنادا إلى ثلاث متغيرات:-
الهدف: تعظيم القيمة الإجمالية للمؤسسة؛

- الإمكانات المستعملة: تدنية صراع تضارب المصالح، وتدنية التكاليف بالإستدانة بطريقة مثلى؛

- القيود: الأخذ في الحسبان التكاليف للأموال الخاصة، والديون.

حيث توصلت الأبحاث إلى أن تحقيق هيكل مالي أمثل مرده إلى وضعيتين مختلفتين:

من جهة في ظل وجود ضرائب على أرباح الشركات يكون من مصلحة المؤسسة (المسيرين) اللجوء إلى الإستدانة نظرا إلى الوفرة الضريبي الناتج عن التكاليف المالية، ومن جهة أخرى تؤدي الإستدانة إلى جلب تكاليف إضافية من ثلاث أشكال:

تكاليف المراقبة والتبرير، تكاليف مكافأة المخاطر المتعلقة بالإستثمارات والمخاطر المرتفعة والمفروضة من قبل الجهات المانحة للقروض، وكذا تكاليف الإفلاس وفساد النظام المحتملة.

لذلك سيكون من فائدة المؤسسة إعتداد الإستدانة إلى غاية تساوي مقدار الارتفاع في قيمتها الناتج عن الإستثمارات الممولة عن طريق الإستدانة مع التكاليف الحدية الناتجة عن الإستدانة، حيث يكون هذا المنطق مقبولا عندما يكون المسيرون مساهمون (ملاك) وبالتالي لا يكون هناك تضارب مصالح.

وبالتالي يمكن تعريف المستوى الأمثل للإستدانة حسب هذه النظرية بأنه ذلك الذي يعمل على تدنية التكاليف المتعلقة بالتمويل الخارجي.⁽²⁷⁾

ثانيا: الاطار التطبيقي للدراسة: بعد تناولنا للجانب النظري نحاول اسقاطه في الجانب التطبيقي على مؤسسة مطاحن عمر بن عمر من خلال تحديد أثر الرقابة الداخلية على العوامل المحددة للمردودية المالية.

1-التعريف بمؤسسة الدراسة:تعتبر مؤسسة مطاحن "عمر بن عمر" أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر، وهي فرع من مجمع عمر بن

عمر، أنشأت في سنة 2000، وبعد زيادة الطلب على منتجات المؤسسة توسعت بإضافة مطحنة ثانية سنة 2005، وبعد النجاح الكبير الذي حققته المؤسسة تقرر انجاز فرع جديد في مجال الصناعة الغذائية (العجائن الغذائية والكسكس) سنة 2008 والذي بدأ الانتاج في 1 جوان 2009 وهو يغطي 50 بالمائة من حاجيات السوق الجزائرية. تقع المؤسسة في بلدية الفجوج بولاية قالمة الجزائر. وفي ما يلي بعض الاحصائياتعنالمؤسسةلسنة2015.

✓ طاقتها البشرية تقدر بـ 653 عامل: 14 إطار سامي، 96 إطار عادي، 154 عامل مسؤول، 389 عامل تنفيذي؛

✓ أما الطاقة الإنتاجية للمؤسسة فهي تقسم كما يلي:

- فرع المطاحن: 300 طن في 24 سا بالنسبة للمطحنة الأولى، 400 طن في 24 سا بالنسبة للمطحنة الثانية: 24500 طن بالنسبة لقدرتها على تخزين القمح؛
- فرع العجائن: 50000 طن بالنسبة في السنة للعجائن الغذائية و 10000 طن في السنة بالنسبة للكسكس.

✓ تقسم منتجات المؤسسة بالنسبة إلى فرع المطاحن لإنتاج السميد ومشتقاته إلى: سميد عادي، رفيع، ممتاز، خاص بالعجائن، خاص بالمواشي وفرينة القمح بأوزان بين 10 و 25 كغ، أما فرع العجائن فهو مخصص لإنتاج العجائن الغذائية والكسكس.

2- دراسة تحليلية واحصائية لمحددات المردودية المالية في مؤسسة عمر بن عمر:

1-2-1- طبيعة العلاقة بين المتغيرات: حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على سلسلة زمنية فصلية طويلة تمتد من 2009 إلى 2015 وذلك من أجل استخدام تقنية نموذج VAR.

1-1-2- التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع، متغيرات مفسرة والمتغير العشوائي.

- المتغير التابع: وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو المردودية المالية في دراستنا ونرمز لها بـ (RF) حيث تم حسابها من خلال العلاقة التالية: المردودية المالية = النتيجة العادية بعد الضريبة = الأموال الخاصة؛

- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة والمتمثلة في دراستنا في:

✓ الرقابة على التكاليف (CCT): حيث تم حسابها بجمع الحسابات من 60 إلى 68 بإستثناء حساب 67 وذلك بإستخراجها من جداول حسابات النتائج؛

✓ الرقابة على رقم الأعمال (CCA): حيث تم أخذ قيمه من جداول حسابات النتائج؛

✓ معدل دوران الأصول (RTA): وهو ما تم حسابه بالعلاقة:

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال ÷ الأصول الإقتصادية .

- حيث: الأصول الإقتصادية = الأصول الثابتة + احتياج رأس المال العامل؛
- احتياج رأس المال العامل = رأس المال العامل - الخزينة الصافية؛
- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة؛
- الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم؛

✓ مستوى الإستدانة (DT): هو ما تم حسابه وفق العلاقة:

مستوى الإستدانة = الأصول الإقتصادية ÷ الأموال الخاصة.

2-1-2- مصادر بيانات متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الفصلية والمستمدة من القوائم المالية للمؤسسة حيث تم أخذ قيم التكاليف، مستوى الإستدانة بالنسب المئوية في حين المردودية المالية، معدل دوران الأصول ورقم الأعمال بالمليار دج، وقد تم تحويل القيم السنوية إلى قيم فصلية اعتمادا على برمجة 08 Eviews.

2-1-3- العلاقة التي تربط المردودية المالية والمتغيرات المفسرة حسب المنطق النظري:

✓ العلاقة الموجودة بين المردودية المالية والتكاليف علاقة عكسية لأنه كلما ارتفعت حجم التكاليف تراجعت المردودية المالية والعكس بالعكس؛

✓ العلاقة بين المردودية المالية ورقم الأعمال علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة في رقم الأعمال إلى الزيادة في المردودية المالية الناتجة عن الزيادة في الاستثمارات والعكس بالعكس؛

✓ العلاقة بين المردودية المالية ومعدل دوران الأصول علاقة طردية لأنه كلما زادت سرعة دوران الأصول كلما إرتفعت المردودية المالية؛

✓ العلاقة بين المردودية المالية ومستوى الإستدانة هي علاقة طردية بشرط أن لا تتجاوز نسبة الإستدانة 2 % لأن ذلك قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى خطر الإفلاس بسبب ثقل الديون والعجز عن التسديد نتيجة عدم القدرة على التمويل الذاتي واللجوء إلى الإقتراض دون أخذ شرط إرتفاع المردودية الإقتصادية عن تكلفة الدين الذي يعتبر كمعيار لإتخاذ قرار اللجوء إلى الديون .

4-1-2- الاحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة:الجدول رقم01 يوضح أهم

الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2015/2009.

الجدول رقم 01 يوضح الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة الفترة 2015/2009

	RF	CCA	CCT	RTA	DT
Mean	2.78535 7	1.368929	1.371786	1.155714	0.925714
Median	2.47500 0	1.270000	1.260000	0.475000	0.295000
Maximum	9.17000 0	2.360000	2.450000	5.630000	4.660000
Minimum	- 3.420000	0.430000	0.520000	-0.500000	-0.450000
Std. Dev.	3.12769 1	0.504354	0.483881	1.760685	1.462103
Skewness	0.19879 2	0.134174	0.474213	1.826224	1.866271
Kurtosis	3.12994 7	2.205711	2.777526	4.804093	4.872254
Jarque-Bera	0.20412 0	0.820056	1.107173	19.36098	20.34340
Probability	0.90297 5	0.663632	0.574884	0.000062	0.000038
Sum	77.9900 0	38.33000	38.41000	32.36000	25.92000
Sum Sq. Dev.	264.126 1	6.868068	8.321811	83.7029	57.71909
Observation s	28	28	28	28	28

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 08

من خلال الجدول نلاحظ أن: بالنسبة للمردودية المالية هناك تشتت كبير وتباعد بين قيمها (3.127691) وهذا نتيجة التغير السنوي للمردودية المالية خلال فترة الدراسة نتيجة تأثير تغير محدداتها بالزيادة والنقصان كنتيجة لتأثير الرقابة الداخلية، فمثلا تراجعت المردودية المالية سنة 2009 بسبب عدم قدرة رقم الأعمال على تغطية التكاليف وكذلك نتيجة ارتفاع نسبة الديون بسبب ارتفاع الأصول الاقتصادية، في حين ارتفعت المردودية المالية سنة 2015 نتيجة ارتفاع معدلات دوران الأصول وتحقيق مردودية اقتصادية تفوق تكلفة الاستدانة. كما نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تشتت كبير بالنسبة لمستوى الاستدانة.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم معدل دوران الأصول متشعبة تشتت متوسط على عكس كل من رقم الأعمال والتكاليف المتشعبة تشتت ضعيفا.

3- دراسة قياسية لمحددات المردودية المالية في مؤسسة عمر بن عمر

1-3- اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لاستقرارية السلاسل): من أجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لا بد من تحديد مديناستقرارية السلاسل وفقا لاختبار KPSS والجدول رقم 02 يوضح نتائج الاختبار. الجدول رقم 02 نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل حسب اختبار (KPSS)

اختبار KPSS			
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
RF	0.112884	0.105619	I (0)
CCA	0.387945	0.124260	I (0)
CCT	0.428985	0.170285	I (0)
RTA	0.192784	0.077596	I (0)
DT	0.258208	0.075681	I (0)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الجدول نلاحظ أن كل السلاسل مستقرة في المستوى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) حيث أن (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) بالنسبة لاختبار kpss إذن السلاسل مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة وفي المستوى I(0).

3-2- اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR(SelectionThoLagLength): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) فإنه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني

(LagLength) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيكAIC، معيار شيوارتزSIC، معيار هانن كونHQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل²⁹ والجدول رقم 03 يوضح ذلك

الجدول رقم:03 درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DT RTA RF CCT CCA

Exogenous variables: C

Date: 05/19/16 Time: 10:34

Sample: 2009Q1 2015Q4

Included observations: 26

Lag	LogL	FPE	AIC	SC	HQ
0	-51.42026	5.28e-05	4.340020	4.581961	4.409690
1	37.08029	4.16e-07	-0.544637	0.907012*	-0.126615
2	69.25415	3.05e-07*	-1.096473*	1.564885	-0.330098*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8
حسب عدد المشاهدات الـ 26 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=2).
3-3- معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين:
- معايرة نموذج (Vector Auto Regression) VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك:

$$\begin{aligned}
 RF = & -16.57*DT(-1) + 15.519*DT(-2) + 12.862*RTA(-1) - 11.64*RTA(-2) + 1.30*RF(-1) \\
 & [-1.51705] \quad [1.50298] \quad [1.42457] \quad [-1.36433] \quad [3.34822] \\
 & -1.10*RF(-2) - 3.13*CCT(-1) - 1.25*CCT(-2) + 0.52*CCA(-1) + 3.81*CCA(-2) + 3.30 \\
 & [-2.95486] \quad [-0.31572] \quad [-0.12576] \quad [-0.05028] \quad [0.36601] \quad [1.74849] \\
 R-squared = & 0.849996 \quad F = 8.499728 \quad N = 26
 \end{aligned}$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

✓ المردودية المالية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخيرين بالنسبة لكل من:
المردودية المالية، التكاليف، رقم الأعمال، معدل دوران الأصول ونسبة ثقل الدين أي
أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية والمتغيرات الأخرى خلال
السنتين السابقتين ($t-1$, $t-2$):

✓ قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة المردودية المالية في غياب المتغيرات الأخرى وهي
مقبولة اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) ويعني
ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في
السنة المقبلة وأن انخفاض المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا
الانخفاض في السنة المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي
للشركة خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الراج
الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، أما العلاقة
العكسية بين المردودية المالية وقيمتها المؤخرة الثانية فتشير إلى أن ارتفاع المردودية
المالية لسنة ما يتوقع أن يكون لها تأثير عكسي بعد سنتين نتيجة لزيادة رقم أعمال
ورأس مال الشركة مما يساهم في زيادة استثماراتها وهذا ما ينعكس سلبا على
مردوديتها المالية فتراجع على المدينين المتوسط والطويل وهو مقبول اقتصاديا؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية ورقم الأعمال بالنسبة للتأخيرين لزيادة رقم
الأعمال لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية المالية في السنة الموالية لها نتيجة لزيادة
الاستثمارات وتوسع الشركة وهو ما يساهم في زيادة مردوديتها المالية، وهو ما يتناسب
مع المنطق الاقتصادي؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية والتكاليف بالنسبة للتأخيرين لزيادة
التكاليف لسنة ما تؤدي إلى تراجع المردودية المالية في السنة الموالية لها نتيجة:(ارتفاع
الأسعار الخاصة بالمواد الأولية أو ارتفاع تكاليف النقل أو تكاليف الإنتاج...الخ) وهو
ما يساهم في تراجع المردودية المالية للمؤسسة وهذا مقبول حسب المنطق
الاقتصادي؛

✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية ونسبة ثقل الدين بالنسبة للتأخير
الأول.....وعلاقة طردية بالنسبة للتأخير الثاني...؛

✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية ومعدل دوران الأصول بالنسبة للتأخير الأول...وعلاقة عكسية بالنسبة للتأخير الثاني.

✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.85 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغيرات التفسيرية أي تغير المردودية المالية يرجع إلى المتغيرات التفسيرية بنسبة 85% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 8.5 أكبر من قيمتها الجدولية 2.8 وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

- تحليل التباين لنموذج المردودية المالية: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض، من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والجدول رقم 04 يوضح تحليل التباين لنموذج المردودية المالية.

الجدول رقم 04 تحليل التباين لنموذج المردودية المالية

Period	S.E.	DT	RTA	RF	CCT	CCA
1	1.436619	55.20499	20.70501	24.09000	0.000000	0.000000
2	1.972218	30.79594	20.18097	33.84069	15.17516	0.007236
3	2.283090	23.35250	18.45037	27.58055	25.26472	5.351863
4	2.310158	22.82627	18.05033	26.96552	24.74880	7.409080
5	2.349372	22.78897	18.14314	26.07934	25.75034	7.238207
6	2.379363	22.41603	18.90283	25.43105	25.72960	7.520498
7	2.395990	22.10660	19.78169	25.21583	25.45729	7.438587
8	2.416483	21.73339	20.56584	24.97332	25.41398	7.313472
9	2.436290	21.38386	21.11741	24.66147	25.62811	7.209148
10	2.448485	21.17451	21.57774	24.45220	25.64344	7.152114

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور رقم الأعمال ايجابي و يتزايد خلال الفترات الثلاث الأولى ليتراجع في الفترات الأخيرة حيث بلغ أقصى قيمة له 7.52% كما أن تطوره يتمشى تقريبا مع تطور المردودية المالية وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين، أما التكاليف فنلاحظ أنها تتزايد بوتيرة متسارعة في بداية الفترة لتتناقص وتيرة الزيادة في بقية الفترات من سنة إلى أخرى حيث تنذبذب قيمها بين الزيادة والنقصان بصفة مستقرة، وقد بلغت أقصى قيمة

لها(25.75%)، كما نلاحظ أن قيم المردودية المالية تتزايد خلال ثلاث فترات الأولى لتراجع في بقية الفترات، أما معدل دوران الأصول فقد تراجعت قيمه في الفترات الأولى لترتفع في الفترات الثلاث الأخيرة، أما نسبة ثقل الدين فقيمته تتراجع على طول فترة الدراسة.

4-3- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر³⁰ ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والشكل رقم 01 يوضح ذلك:

الشكل رقم 01 نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة لغرانجر

	RF				
CCA	↑	CCA			
CCT	↑	Non	CCT		
RTA	↑	Non	Non	RTA	
DT	↑	Non	Non	2	DT

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 Eviews

يشير السهم في الشكل السابق إلى اتجاه السببية (أحادي الاتجاه أو ثنائي) أما الرقم في

المربع فيشير إلى فترات التباطؤ، بينما تشير Non إلى عدم وجود علاقة سببية ومن خلال اختبار

السببية لغرانجر (Granger Causality Test) تم تحديد اتجاه السببية كما يلي:

✓ وجود علاقة سببية بين رقم الأعمال والمردودية المالية في اتجاه واحد من CA إلى RF

بمعنى رقم الأعمال تؤثر على المردودية المالية؛

✓ وجود علاقة سببية بين التكاليف والمردودية المالية في اتجاه واحد من CT إلى RF بمعنى

التكاليف تؤثر على المردودية المالية؛

✓ وجود علاقة سببية بين معدل دوران الأصول والمردودية المالية في اتجاهين من

RTA إلى RF والعكس بمعنى معدل دوران الأصول يؤثر ويتأثر بالمردودية المالية؛

✓ وجود علاقة سببية بين نسبة ثقل الدين والمردودية المالية في اتجاهين من DT إلى

RF والعكس بمعنى نسبة ثقل الدين يؤثر ويتأثر بالمردودية المالية.

✓ وجود علاقة سببية بين نسبة ثقل الدينومعدل دوران الأصول في اتجاهين من DT إلى

RTA والعكس بمعنى نسبة ثقل الدين يؤثر ويتأثر بمعدل دوران الأصول.

3-5- اختبار التكامل المشترك **Co – intégration test**: بعد تحديد درجة التكامل ودرجة التأخر فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك، حيث تعتبر طريقة جوهانسون (1988) (lohansen) للتكامل المشترك أفضل من طريقة (Engle – granger) عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات، ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.³¹

- اختبار جوهانسون (**Johansen Cointegration Test**) للتكامل المشترك: بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة فإنه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل. والجدول رقم 05 يوضح ذلك.

الجدول رقم: 05 نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

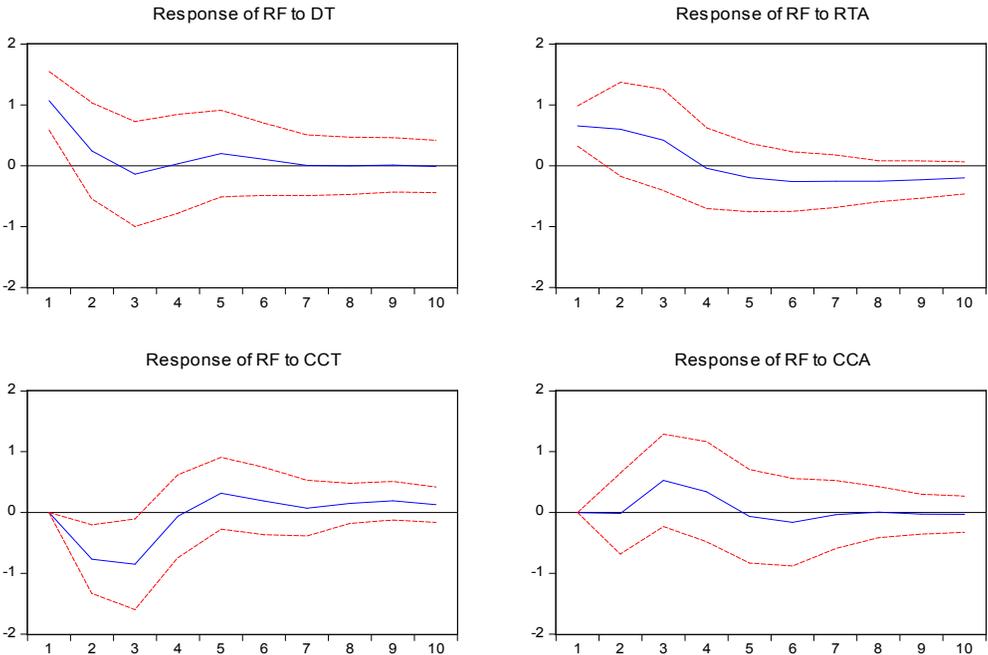
Hypothesized No of CE(s)	Eigenvalue	Statistic Trace	Critical Value 0.05	Prob.* *
None *	0.908518	127.5913	69.81889	0.000 0
At most 1 *	0.685852	67.80091	47.85613	0.000 2
At most 2 *	0.604060	38.85361	29.79707	0.003 5
At most 3 *	0.395350	15.69127	15.49471	0.046 7
At most 4	0.117102	3.113633	3.841466	0.077 6
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الجدول نلاحظ أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% في الحالات الأربعة الأولى مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ، وبالتالي وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، كما نلاحظ أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r = 3$ عند مستوى معنوية 5% مما يفسر تزامن المردودية المالية والمتغيرات الأخرى أي تواجد توليفة خطية ساكنة بين المردودية المالية والمتغيرات المفسرة لها، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابهًا.

3-6- أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدافعية: ان حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثر في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو المردودية المالية فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في المردودية المالية، بمعنى آخر مدى استجابة المردودية المالية للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى، والشكل رقم 02 يوضح ذلك.

الشكل رقم 02 استجابة المردودية المالية لصدمات تنبؤيه لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات مقبلة

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن:

✓ حدوث صدمة ايجابية في التكاليف بـ 1 % تؤدي إلى تأثير سلبي بـ 0.8 -% في الفترة الثانية و 0.9 -% في الفترة الثالثة لتتطور بعد ذلك ايجابا خلال بقية الفترات، أي أن تأثير صدمة التكاليف تكون أثارها سلبية على المدى القصير و ايجابية على المدى الطويل؛

✓ حدوث صدمة ايجابية في رقم الأعمال بـ 1 % تؤدي إلى تأثير ايجابي على المردودية المالية خلال الفترة الثالثة بـ 0.5 بالمائة بعد أن كانت مستقرة خلال الفترتين الأولى، ثم تقرب من الصفر في بقية الفترات أي أن التأثير يكون بين ايجابي في المدى القصير وساكن في المدى الطويل؛

✓ حدوث صدمة ايجابية في سرعة دوران الأصول تؤدي إلى تأثير ايجابي في الفترة الأولى بـ 0.7 بالمائة، لتأخذ بعد ذلك في التراجع تدريجا إلى أن تبلغ في نهاية الفترة أدنى قينة لها بـ 0.2 - بالمائة، أي أن تأثير صدمة سرعة دوران الأصول يكون لها أثر ايجابي على المدى القصير وسلي على المدى الطويل؛

✓ حدوث صدمة ايجابية في نسبة ثقل الدين تؤدي إلى أثر ايجابي في بداية الفترة بـ 1.1 بالمائة لتتراجع وتستقر تدريجا وتقارب نت الصفر في بقية الفترة.

نتائج الدراسة: على ضوء الدراسة المنجزة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية والتي نلخصها في الآتي:

✓ الرقابة الداخلية لها دور فعال في حماية أصول المؤسسة من الغش والتلاعب؛

✓ المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز إستقلاليتها المالية ؛

✓ الرقابة الداخلية تؤثر تأثير مباشر على محددات المردودية المالية المتمثلة في كل من رقم الأعمال والتكاليف ومعدل دوران الأصول ومستوى الإستدانة وتؤثر تأثير غير مباشر على المردودية المالية؛

✓ من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي يتكون من متغيرات مؤثرة على المردودية المالية والمتمثلة في رقم الأعمال، التكاليف، سرعة دوران الأصول مستوى الإستدانة وتوصلنا من خلال الدراسة إلى:

• تقدير العلاقة بين المردودية المالية ومحددات الرقابة من خلال نموذج قياسي مقبول اقتصادياً وإحصائياً؛

• جميع السلاسل مستقرة في المستوى بالنسبة إلى اختبار KPSS ومتكاملة من نفس الدرجة (0)، ودرجة التأخر في نموذج VAR هي 02 ؛

- استقرار جميع السلاسل في نفس المستوى وتكاملها من نفس الدرجة $I(0)$ ، مما مكننا من تطبيق التكامل المشترك لجوهانسون الذي أعطت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وعددها 3 متجهات للتكامل المشترك:
- وجود علاقتين سببيتين في اتجاه واحد بين: (رقم الأعمال والمردودية المالية، التكاليف والمردودية المالية)، ووجود ثلاث علاقات سببية في اتجاهين بين: (سرعة دوران الأصول والمردودية المالية، نسبة ثقل الدين والمردودية المالية، سرعة دوران الأصول ونسبة ثقل الدين):
- هناك علاقات طردية وعكسية ذو دلالة إحصائية بين المردودية المالية ومحدداتها على المدى القصير والطويل:
- بين تحليل التباين وتحليل الصدمات الآثار الايجابية والسلبية للمتغيرات المؤثرة على المردودية المالية في المدى القصير والطويل.
توصيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:
- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على كل من التكاليف ورقم الأعمال، أو بعبارة أخرى الإهتمام بالسياسة التجارية للمؤسسة؛
- ✓ الرقابة الداخلية على معدل دوران الأصول، الذي يؤدي هو الآخر إلى تحسين المردودية سياسة الإستثمار) من خلال الإستخدام الأمثل لأصول المؤسسة الإقتصادية؛
- ✓ الرقابة على هيكل التمويل من خلال إختيار مصدر التمويل الملائم الذي لا يكلف المؤسسة مصاريف تؤثر على المردودية المالية للمؤسسة (سياسة التمويل):
- ✓ للرقابة الداخلية دور فعال في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، لذلك لابد من وجود قسم خاص أو مصلحة للرقابة الداخلية في المؤسسة لبلوغ أهدافها؛
- ✓ خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من أجل الحد من التلاعبات والإنحرافات وتوفير جو مناسب للعمل بكل إتقان مع إحترام المعايير والشروط التي تؤدي إلى ضمان إستمرارية المؤسسة ونموها؛
- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية على محددات المردودية المالية بهدف تحسينها وإستمراريتها.

الهوامش والمراجع:

- (1) http://www.IFACI.com/ifaci/connaitre-1-audit-et-le-contrôle-interne/de_finitions-de-i-audit-et-de-contrôle-interne.78html; 09/02/2016, 14:30.
- (2) Mohamed Hamzaoui, audit gestion des risques d'Enterprise et contrôle interne, village mondiale, 1er édition, France, 2006, P 80.
- (3) خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 144.
- (4) ثناء قباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 120.
- (5) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 46-47.
- (6) عمر سعيد وآخرون، مبادئ الإدارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص ص 136-138.
- (7) جميل أحمد توفيق، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 371.
- (8) غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 208.
- (9) عبد الوهاب نصر، شحاتة سيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2011، ص 50.
- (10) طواهري التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 105-106.
- (11) مرجع سابق، ص 113.
- (12) خالد أمين عبد الله، الرقابة والتدقيق في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 168.
- (13) إلياس بن ساسي ويوسف فريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 87.
- (14) Pierre Conso et Farouk hemici, gestion financières de l'entreprise ,10^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, P274.

(15) Béatrice et Francis grandguillot, analyse financière, édition alima, Paris, France, 2003, p209.

(16) P.Lauzel, contrôle de gestion et budget, édition sirry, Paris, France, 1986, p24.

(17) هبتون كريمة، منال رزيق، تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، البويرة، الجزائر، 2012، ص 17.

(18) المرجع نفسه، ص 17.

(19) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000، ص 83.

(20) Jackeline Delahaye, Florence Delahaye, finance d'entreprise, Dunod, France, 2007, p169.

(21) زغيبمليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 88.

(22) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 169.

(23) Vizzavona patrice, gestion financière, 9^{ème} édition, berti édition, Alger, 1999, p122.

(24) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، محاسبة التكاليف المعيارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2011، ص 15.

(25) ناجي ذيب معلى، الاصول العلمية في إدارة المبيعات، دار ميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2014، ص 163.

(26) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص ص 154-241.

(27) عبد الوهاب دادان، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 07، 2010/2009، ص ص 318-319.

(28) Suliman m.al-turki, on the construction of quarterly time series for the gulf cooperation council economies, j.king saud university, Riyadh, Saudi Arabia, vol 7 admin, sci(2), p 111.

(29) عبد الكريم لهويش، العلاقة السببية بين الانفاق البلدي والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية -دراسة قياسية-، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 21، العدد 03، 2014، ص 436.

⁽³⁰⁾ مصطفى فاضل حمادي ومراد عبد المالك ذنون، محددات الاستثمار المحلي في تركيا دراسة قياسية للسنة 2011/1980، مجلة تنمية الرافدين، العدد 116، المجلد 36، العراق، 2014، ص 275.

⁽³¹⁾ سليم عقون، أثر قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 27.

قياس أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على الإستثمار الأجنبي المباشر
للفترة الممتدة بين (1990-2014) - دراسة قياسية تحليلية-

زروقي أبوبكر الصديق

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

seddik.zerrouki@gmail.com

د. مكيديش محمد

أستاذ محاضر "أ" - المركز الجامعي مغنية

mkidiche@yahoo.fr

ملخص:

إن التوجه الجديد، توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع تسعينات القرن الماضي ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية ودخولها مؤخرا في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة جعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة. من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك أثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك، وتبقي قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص وذلك في سبيل تثمين القدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنوع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم، و تهدف هذه الدراسة الى ابراز مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، وتوضيح أهمية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في تحسين المناخ الاستثماري الملائم لجذبه.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وأن حصة الجزائر من هذه التدفقات مازالت ضعيفة ولم ترق الى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري، المناخ الاستثماري، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

Résumé :

La nouvelle tendance menée par l'économie de marché adoptée par l'Algérie au début des années quatre-vingt-dix a pour objectif de développer des mécanismes d'investissements et de promouvoir le développement. De plus, sa participation récente au partenariat avec l'UE et son adhésion à l'organisation mondiale du commerce fait de l'investissement direct étranger le moyen le plus important d'ouvrir des marchés étrangers. Par ailleurs, on sait que l'investissement direct étranger a généralement un impact positif sur l'économie de ces pays d'accueils. L'économie algérienne ne fait pas exception. En effet, la capacité de l'Algérie à attirer davantage d'investissements directs étrangers et ses impacts attendus sur la croissance dépendent de la capacité de promouvoir des idées et des opportunités pour évaluer les capacités économiques et élargir la base productive. Ainsi que, de diversifier les entreprises économiques et d'utiliser leurs capacités et leurs expertises. Cette étude vise à mettre en évidence l'ensemble des indicateurs affectant les investissements directs étrangers en Algérie, qui constituent dans leurs ensembles ce que l'on appelle le climat d'investissement. Elle sert aussi à clarifier l'importance des indicateurs macroéconomiques de l'économie algérienne pour améliorer le climat d'investissement.

L'étude a montré que les flux d'investissements directs étrangers en Algérie sont fortement affectés par le PIB (Produit Intérieur Brut) et le taux de change et que la part de l'Algérie dans ces flux reste faible et n'a pas atteint le niveau requis.

Mots clés : Investissements directs étrangers, économie algérienne, climat d'investissement, indicateurs macroéconomiques.

مقدمة:

لقد برهنت الزيادة المتسارعة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها، وازدادت أهميته نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها معظم بلدان العالم وخاصة مع سعي معظم دول العالم إلى دخول المنظمة العالمية للتجارة وما ينجر عنه من تغيير في المنظومة

القانونية وحتى تتكيف مع الانفتاح وتحرير التجارة خاصة في القوانين الجمركية، ومنه يجب تعويض هذه الخسائر والاستفادة من تحرير التجارة وذلك من خلال العمل على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الصدد أردنا معرفة مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، إذ يتأثر هذا الأخير بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لكن سنقتصر في دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط، واقتصرنا هذا راجع لعدة أسباب من أبرزها: عدم توفر المعطيات لبعض المؤشرات السياسية والاجتماعية حيث أكثر هذه المؤشرات ذات طبيعة كيفية الاستقرار السياسي، التعاون الثنائي والمتعدد بين الدول، طبيعة الحكم... الخ. حيث يعتبر تحليل تأثير المؤشرات الاقتصادية عملا مهما يبرز لنا حساسية الاستثمار الأجنبي لمختلف هذه المؤشرات حتى يمكننا من معرفة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للظروف السائدة حاليا والمتوقعة مستقبلا لأخذ الاحتياطات اللازمة من اجل جذبه حيث معظم هذه المؤشرات لها أثر كبير وملموس نظرا لارتباط الاستثمار بالمحيط الاقتصادي ارتباط وثيقا، حيث يؤثر ويتأثر به باعتباره جزء منه، ولأجل ذلك نحاول إيجاد أهم المؤشرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أثرها، ومن هذا المنطلق فإنه يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

• فرضيات البحث:

على ضوء العرض السابق، وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرق إلى مستواه المطلوب ويعاني العديد من المشاكل.

➤ يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه، وأهمها: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف.

➤ أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال تحليل نموذج قياسي.

• أهمية البحث:

➤ تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وبقدرته على تعزيز التكامل العالمي، وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية

الدولية وتفعيلها، ونظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطوير.

➤ الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها الدول النامية وخاصة الجزائر.

➤ أهمية الموضوع خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات الشراكة O.M.C، برنامج إعادة الهيكلة، الخصوصية، مشروع الانضمام إلى الاورومتوسطية...

• المنهج المستخدم:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات وبناء على أهداف وأهمية البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في محاولتنا لتقديم مختلف التعاريف والمفاهيم التي تمس الموضوع، والمنهج التحليلي في التعليق والتعقيب على ما تم وصفه وتحليل الأشكال الواردة في البحث خاصة المتعلقة منها بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيانات المؤشرات الكلية.

• هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الأهداف المرجوة من دراستنا، قمنا بتقسيمه إلى:

➤ أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وأشكاله.

➤ ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

➤ ثالثا: التحليل القياسي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

1-الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وأشكاله:

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها وتختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا، مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100% بينما النمسا وكندا تحدها ب 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20% أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

ب. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها، ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها، والفروع وهي مؤسسة استثمار مباشرة فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة.

ج. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

• الاستثمار المشترك :

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً.

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات) :

الشركات متعددة الجنسيات هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:

كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره، تنوع المنتجات، التفوق التكنولوجي، هيمنتها على الاقتصاد وطبيعتها الاحتكارية، قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسيات، قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم، القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة، بالإضافة الى رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لسيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

2-الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أولا :تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

ان الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها من البلدان الاكثر استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة، فبالإضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة، هناك مؤهلات اخرى لا تقل اهمية مثل الحجم المعبر للسوق الجزائرية، الموقع الجغرافي المتميز، والحجم الكبير من اليد العاملة، كما تجدر الملاحظة بان مستوى تكوين الموارد البشرية قد تحسن كثيرا خلال السنوات الاخيرة.

ان وثيرة تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر متباينة منذ سبعينيات القرن الماضي، فبعد الغياب الشبه التام لهذه الاستثمارات خلال الثمانينات ما عدا قطاع المحروقات عادت تدفقات هذه الاستثمارات الى الجزائر، ويظهر جليا خاصة منذ سنة 1994 وذلك تبعا للإصلاحات التي قامت بها السلطات في تلك الفترة وكذلك جاذبية قطاع المحروقات، والشكلين التاليين يوضحان تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

الجدول رقم (01) : حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

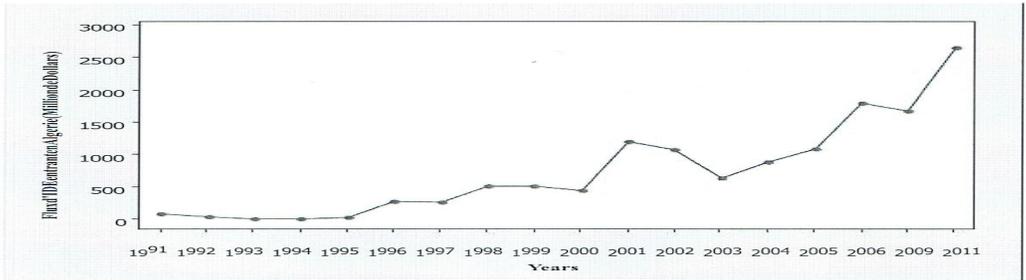
(2011-1995)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفقات FDI الوارد إلى الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1796	1662	2646	2761	2291	2571

المصدر: Word Investment report, 2012 www.unctad.org

الشكل البياني رقم (01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة

(2011-1991)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات من: Word Investment report, 2012 www.unctad.org

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

من حيث مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر فان الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر ب 324 مشروعا والتي تتقدمها فرنسا ب 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب 290 مشروعا أي بقيمة 835.745 مليون دينار وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب 48 مشروعا بقيمة 513.688 مليون دينار، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر. مع العلم ان الاستثمارات الأوروبية تقع في قطاع المحروقات بالدرجة الاولى بالإضافة الى بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصيدلة ، الزراعة الغذائية و الحديد و الصلب.

الجدول رقم (02): توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب المناطق للفترة

(2011-2000)

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشروع (مليون)
أوروبا	324	301997
الاتحاد الأوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
افريقيا	1	4510
أستراليا	1	2954
متعددة الجنسية	14	2600

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI تقرير 2011.

اما فيما يتعلق بالنقائص، فهناك بعض المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر، من بين هذه المعوقات التأخر الكبير في برامج الخصخصة، ويظهر ذلك جليا في القطاع المالي حيث 94% من البنوك لا تزال تابعة للدولة، بالإضافة الى ذلك النقص الكبير في المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للجزائر مع وجود صعوبة في الحصول على العقار الصناعي.

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة ، و التي تبلغ نسبتها 55,76% و 14,27% و 25,80% في كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52.66% ، أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27,96% ، أما في قطاع الخدمات 17,36% ، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة رغم أهميتها ، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0.12% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا ، بما نسبته 1,55% من المبالغ المالية المقررة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات

الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2011)

النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة	عدد المشاريع	القطاع
0,12%	2021	1,44%	10	الفلاحة
27,96%	472163	14,27%	99	البناء و الاشغال العمومية
52,66%	889532	55,76%	387	الصناعة
0,35%	5982	0,57%	4	الصحة
1,55%	26216	2,16%	15	السياحة
17,36%	293070	25,80%	179	الخدمات
100%	1688984	100%	694	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2011.

3- التحليل القياسي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

أولا: تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج:

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإستثمار الاجنبي المباشر على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن جهة اخرى بالاعتماد على الدراسات السابقة، حيث استخلصنا أن الإستثمار الاجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم و سعر الصرف و أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في الإستثمار الاجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة السابقة الذكر ، سنقوم أولا بدراسة تطور تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح علاقة ظاهرة الإستثمار الاجنبي

المباشر بكل متغير من المتغيرات الاقتصادية المختارة على حدى حسب ما جاء في النظريات الاقتصادية و الجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج :

الجدول رقم (04): المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة (1990-2014)

السنوات	الإستثمار الأجنبي IDE المباشر	الناتج المحلي الخام PIB	معدل التضخم INF	سعر الصرف TCH
1990	0,04	61,6	16,60	8,96
1991	0,08	46,6	25,90	18,47
1992	0,03	49,1	31,70	21,84
1993	0	50,8	20,50	23,35
1994	0	42,3	29,00	35,06
1995	0	42	29,80	47,66
1996	0,27	46,8	18,70	54,75
1997	0,26	48,1	5,70	57,71
1998	0,607	48,1	5,00	58,74
1999	0,292	48,5	2,60	66,57
2000	0,28	54,7	0,30	75,26
2001	1,108	55,1	4,20	77,22
2002	1,065	56,8	1,40	79,68
2003	0,634	67,9	2,60	77,39
2004	0,882	85,3	3,60	72,06
2005	1,081	103,2	1,60	73,28
2006	1,795	117	2,50	72,65
2007	1,662	135	3,50	69,29
2008	2,592	171	4,90	64,58
2009	2,762	137,2	5,70	72,65
2010	2,291	161,2	3,90	74,39
2011	2,58	200	4,50	72,94
2012	3,058	209	8,90	77,54
2013	2,661	209,7	3,30	79,37
2014	1,488	213,5	3,70	80,58

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، البنك العالمي www.bm.com

ثانياً: قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة:

لاختبار استقرارية النموذج نستخدم على دالة الارتباط الذاتي والجزئي حيث نلاحظ في الشكل التالي الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للاستثمار الأجنبي المباشر أن جميع الأعمدة تقع داخل مجال الثقة ومنه نقول إن النموذج مستقر.

الجدول رقم (05): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 01/01/80 Time: 01:09 Sample: 1990 2014 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.199	0.199	1.1151	0.291
		2	-0.110	-0.156	1.4702	0.479
		3	0.115	0.183	1.8756	0.599
		4	-0.066	-0.170	2.0177	0.733
		5	-0.377	-0.310	6.8220	0.234
		6	-0.212	-0.124	8.4243	0.209
		7	0.061	0.071	8.5638	0.286
		8	-0.030	-0.016	8.5997	0.377
		9	-0.061	-0.053	8.7562	0.460
		10	0.058	-0.103	8.9083	0.541
		11	0.116	0.021	9.5622	0.570
		12	-0.192	-0.252	11.474	0.489

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ثالثاً: صياغة وتقدير النموذج القياسي:

بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة

بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$IDE = f(PIB, INF, TCH)$$

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 TCH_t + u_t$$

حيث:

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t.

IDE: تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر المقاس بمليار دولار.

PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي المقاس بمليار دولار.

INF: يمثل معدل التضخم المقاس بـ %.

TCH: يمثل سعر الصرف المقاس بـ %.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معاملات النموذج.

U: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على

الإستثمار الأجنبي المباشر والتي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو

لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموماً من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدره قريبة من القيم الحقيقية، وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كمايلي:
الجدول رقم (06): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable : IDE

Method : Least Squares

Date : 16/05/16 Time : 23:39

Sample : 1990 2014

Included observations : 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.704274	0.587577	-1.198608	0.2440
PIB	0.013033	0.001703	7.653308	0.0000
INF	-0.004081	0.015929	-0.256170	0.8003
TCH	0.009284	0.007830	1.185668	0.2490
R-squared	0.843168	Mean dependent var		1.100720
Adjusted R-squared	0.820764	S.D. dependent var		1.040535
S.E. of regression	0.440524	Akaike info criterion		1.343943
Sum squared resid	4.075288	Schwarz criterion		1.538963
Log likelihood	-12.79928	Hannan-Quinn criter.		1.398033
F-statistic	37.63386	Durbin-Watson stat		1.194738
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من الجدول رقم(06) يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\hat{IDE} = -0.704 + 0.013 PIB - 0.004 INF. + 0,009 TCH.$$

$$t_c : (-1.198) \quad (7.653) \quad (-0.256) \quad (1.185)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (0.587) \quad (0,001) \quad (0,015) \quad (0,007)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 4.075 \quad R^2 = 0,8431 \quad \overline{R^2} = 0,8207$$

$$Dw = 1,194 \quad F_c = 37.63 \quad n = 25$$

حيث: t_c : هي قيم احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$t_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}}, \quad i = 0, 1, 2, \dots$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء.

R^2 : تمثل معامل التحديد.

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح.

DW : تمثل إحصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

حيث: m : عدد المتغيرات المستقلة. n : عدد المشاهدات.

رابعا: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر:

أ. التفسير الإحصائي:

1. اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

الجدول رقم (07): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	-1.198	2,079	0.2440
PIB	β_1	7.653	2,079	0,0000
INF	β_2	-0.256	2,079	0,8003
TCH	β_3	(1.185)	2,079	0,2490

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(06).

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن: $|t_{cal}| > t_{tab}$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 ، و منه β_0 ليس لها معنوية إحصائية .

- اختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن: $|t_{tab}| < |t_{cal}|$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية .

- اختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن : $|t_{tab}| > |t_{cal}|$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 ، و منه β_2 ليس لها معنوية إحصائية .

- اختبار معنوية β_3 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن : $|t_{tab}| > |t_{cal}|$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 ، و منه β_3 ليس لها معنوية إحصائية .

2. اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج: لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2,3 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم (06) $F_{cal} = 37.63$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كمايلي:

$$F_{(3,21)}^{0,05} = 3.07$$

بما أن: $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

ب. التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0,8431$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 84.31% من التغيرات التي تحدث في الإستثمار الأجنبي المباشر هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، أما 15,69% تبقى لعوامل غير مشخصة.

- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـ **0.013** وحدة .

- إشارة معلمة معدل التضخم سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة و منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـ **0.004** وحدة.

- إشارة معلمة سعر الصرف موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـ **0,009** وحدة .

من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الوحيد ذو معنوية إحصائية وبالتالي هو الوحيد الذي يقيس التغيرات التي تحدث في الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة المدروسة أما باقي المتغيرات فهي ليست معنوية إحصائياً، لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية وهذا ما يفسر على وجود مشكل التعدد الخطي.

(a) اختبار الكشف عن التعدد الخطي:

هناك عدة اختبارات للكشف عن التعدد الخطي وسنعمد في هذه الدراسة على اختبار Ferrar _ Glauber، وفي البداية نبحت عن مصفوفة الارتباط الزوجية فما بين المتغيرات.

الجدول رقم (08): الارتباط الزوجي بين المتغيرات

	IDE	PIB	INF	TCH
IDE	1	0.897	-0.540	0.636
PIB	0.897	1	-0.435	0.525
INF	-0.540	-0.435	1	-0.830
TCH	0.636	0.525	-0.830	1

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ومن بين الاختبارات التي يعتمد عليها Ferrar _ Glauber هو اختبار مربع كاي χ^2 ولتطبيق هذا الاختبار يتم إتباع الخطوات التالية:

- حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة $|R|$.
- اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 1 \end{cases}$$

H_0 : استقلالية ما بين المتغيرات المستقلة.

H_1 : يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

تعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كمايلي:

$$\chi^2 = - \left[n - 1 - \frac{1}{6}(2K + 5) \right] . \log|R|$$

حيث:

n : تمثل عدد المشاهدات.

K : تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$\log|R|$: تمثل اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية.

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية لـ χ^2 المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـ

$$\chi^2 \text{ عند درجة الحرية } (K-1)K = \frac{1}{2}V, \text{ ومستوى معنوية } \alpha$$

باستعمال برنامج Excel تحصلنا على قيمة المحدد كمايلي:

$$|R| = 0,2253525$$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كمايلي :

$$\chi^2_{\text{cal}} = - \left[25 - 1 - \frac{1}{6}(6 + 5) \right] \log 0,2253525 \Rightarrow \chi^2_{\text{cal}} = 14.343$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 3 ومستوى المعنوية 5% فهي كمايلي:

$$\chi^2_{\text{tab}} = 7.815$$

بما أن: $\chi^2_{\text{tab}} < \chi^2_{\text{cal}}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد ارتباط فما بين

المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي .

تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أنه يوجد ارتباط قوي بين سعر الصرف ومعدل التضخم

ومنه نستنتج أن المتغير الذي يجب حذفه من النموذج هو المتغير الذي له ارتباط ضعيف مع

المتغير التابع والمتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي نحذف معدل التضخم.

- تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي:

بعد إزالة المتغير المتسبب في مشكلة التعدد الخطي والمتمثل في معدل التضخم

يتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviews كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: IDE

Method: Least Squares

Date: 17/05/16 Time: 20:23

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.013032	0.001666	7.820563	0.0000
TCH	0.010860	0.004742	2.290301	0.0320
C	-0.838652	0.259037	-3.237573	0.0038
R-squared	0.842678	Mean dependent var		1.100720
Adjusted R-squared	0.828376	S.D. dependent var		1.040535
S.E. of regression	0.431068	Akaike info criterion		1.267063
Sum squared resid	4.088022	Schwarz criterion		1.413328
Log likelihood	-12.83828	Hannan-Quinn criter.		1.307630
F-statistic	58.92043	Durbin-Watson stat		1.168509
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$\hat{IDE} = -0.838 + 0.013 PIB + 0.010 TCH$$

$$t_c : (-3.237) \quad (7.820) \quad (2.290)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (0.259) \quad (0,001) \quad (0,004)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 4.088 \quad R^2 = 0,842 \quad \overline{R^2} = 0,828$$

$$Dw = 1,17 \quad F_o = 58.920 \quad n = 25$$

الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر بعد إزالة مشكل التعدد الخطي:

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي وتقدير النموذج الجديد سوف تجري اختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية ثم اختباره من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ.

أ. التفسير الإحصائي:

1. اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

الجدول رقم (10): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	prob
الثابت	β_0	-3.237	2,073	0,003
PIB	β_1	7.820	2,073	0,000
TCH	β_2	2.290	2,073	0,032

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (09).

اختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن: $|t_{cal}| < t_{tab}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و
منه β_0 لها معنوية إحصائية .

اختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن: $|t_{cal}| < t_{tab}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و
منه β_1 لها معنوية إحصائية أي الناتج المحلي الخام له تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر .

اختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن: $t_{tab} < |t_{cal}|$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، و منه β_2 لها معنوية إحصائية وبالتالي سعر الصرف يشرح التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0, 1, 2 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أن النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم(09) $58.92 = F_{cal}$ أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كمايلي:

$$F_{(2,22)}^{0.05} = 3,44$$

بما أن: $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع ومنه النموذج له معنوية إجمالية .
ب. التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0,8426$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 84.26% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشروحة من طرف الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، أما 15.74% تبقى لعوامل غير مشخصة.

. إشارة معلمة الناتج المحلي الخام موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الخام بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـ 0.013 وحدة.

. إشارة معلمة سعر الصرف موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـ 0,010 وحدة.
بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

(b) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار ديربين واتسون DW حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

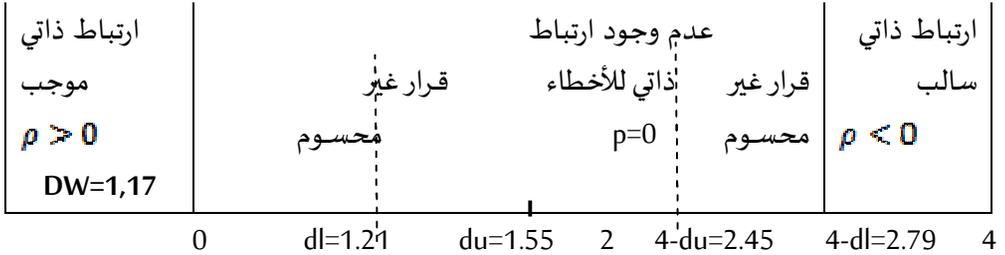
ويفترض في هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي لقيم u يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل البياني رقم (02): تحديد مناطق القبول والرفض لإحصاءة DW



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (09).

نلاحظ أن DW وقعت في منطقة الارتباط الذاتي الموجب ومنه نرفض الفرضية الصفرية

وبالتالي يوجد ارتباط موجب من الدرجة الأولى.

تصحیح مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء: من أجل التصحيح نضيف AR(1) إلى النموذج ثم نقوم بتقديره كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تصحيح مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

Dependent Variable: IDE

Method: Least Squares

Date: 20/05/16 Time: 23:41

Sample (adjusted): 1991 2014

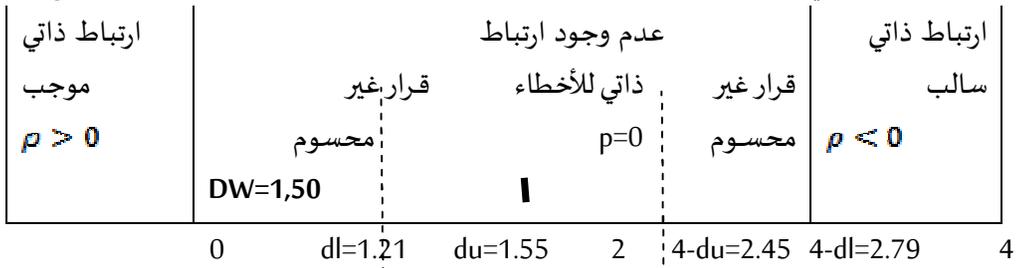
Included observations: 24 after adjustments

Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.011499	0.003051	3.769440	0.0012
TCH	0.010803	0.010150	1.064380	0.2998
C	-0.716564	0.613750	-1.167518	0.2567
AR(1)	0.442988	0.298657	1.483266	0.1536
R-squared	0.849762	Mean dependent var		1.144917
Adjusted R-squared	0.827226	S.D. dependent var		1.038668
S.E. of regression	0.431734	Akaike info criterion		1.308996
Sum squared resid	3.727881	Schwarz criterion		1.505339
Log likelihood	-11.70796	Hannan-Quinn criter.		1.361086
F-statistic	37.70727	Durbin-Watson stat		1.499252
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.44			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

الشكل البياني رقم (03): تحديد مناطق القبول والرفض لإحصاءة DW بعد التصحيح:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (11).

نلاحظ أن قيمة DW وقعت في منطقة القرار غير الحاسم مما يفسر أن الارتباط الذاتي للأخطاء

هو أكثر من الدرجة الأولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

(c) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر وعندما يكون المتغير التابع المبطن ضمن المتغيرات المستقلة ويتم وفق اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2, \dots, p \end{cases}$$

H_0 : تمثل الفرضية الصفرية وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (12): نتائج التقدير لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.451232	Prob. F(2,20)	0.2579
Obs*R-squared	3.168289	Prob. Chi-Square(2)	0.2051

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

اعتمدنا في الاختبار على أن الأخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2 \end{cases}$$

تحسب احصاء LM وفق العلاقة التالية:

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 3.16$$

نقارنها مع إحصائية χ_p^2 الجدولية التالية :

$$\chi_{(0.05; 2)}^2 = 5.991$$

نلاحظ أن: $\chi_{(0.05; 2)}^2 > LM$ ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي لا يوجد مشكل

الارتباط الذاتي للأخطاء (الاستقلالية ما بين البواقي).

(d) اختبار تجانس تباين الأخطاء: سيتم اعتماد اختبار وايت White للكشف إذا كان

هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء، والذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 والمتغيرات المستقلة.

ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء.

الجدول رقم (13): نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test : White

F-statistic	1.420023	Prob. F(5,19)	0.2620
Obs*R-squared	6.800845	Prob. Chi-Square(5)	0.2359
Scaled explained SS	14.68349	Prob. Chi-Square(5)	0.0118

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

اختبار ثبات التباين باستخدام احصاءة فيشر Fisher:

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

لدينا:

$$F_c = 1,42$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كمايلي:

$$F_{(2,22)}^{0,05} = 3,44$$

نلاحظ أن: $F_{tab} > F_{crit}$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء .

خامسا: نتائج الدراسة القياسية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

من خلال هذه الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة واتباع الخطوات السابقة الذكر

وجدنا أن:

- المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و سعر الصرف وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية. حيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.013% أما إذا انخفض معدل التضخم ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.004% بينما إذا زاد معدل سعر الصرف ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.009%.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

- يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

خاتمة:

عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات و القدرات الابتكارية، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية.

و لقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية و القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية. وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار و الادخار المحلي، بل هو مكمل له و أن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية الضارة، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من عملية الإنتاج والاستثمار.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- التحسين من شفافية التشريعات الخاصة بالاستثمار وذلك بتحديد قراءة وحيدة لمفهوم التشريع وكذلك تبسيط وتوضيح نظام الطعن في قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة فيما مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين والمواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.

- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.
- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية لتقليل من تكاليف الإنتاجية.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.
- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة والزراعة.
- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات وعدم ربطها بالوضع المالي للبلاد وخاصة بسعر برميل البترول.

قائمة المراجع:

- 1) أحمد زغدار، "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث، عدد 3، ص 159، الجزائر، (2004).
- 2) فيصل حبيب حافظ، "دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة السعودية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ص 24، الجزائر، (2005).
- 3) طارق نوري، "تقييم جودة احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، ص 3، مصر، (2006).
- 4) عبد السلام أبوقحف، "إدارة الأعمال الدولية"، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، ص 364، مصر، (2002).
- 5) موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار صفاء، ص 179، عمان، (2008).
- 6) "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"، الجزائر، ANDI تقرير (2011).
- 7) الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
- 8) البنك العالمي www.bm.com
- 9) مكيد علي، "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ص 143، الجزائر، (2007).
- 10) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق"، دار وائل للطباعة والنشر، ص 179، عمان، (1998).
- 11) Michel Menry Bouhet, "la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde", Pearson éducations, p 99, France, (2005).
- 12) Word investment report, www.unctad.org, (2012).
- 13) Régis Bourbonnais, "Econométrie 9e édition", DUNOD, (2015).

الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات و مصادر تمويلها
- دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر-

د.خواني ليلي

أستاذة محاضرة - أ- جامعة تلمسان- الجزائر-

lilas_kh101@yahoo.fr

أ.د. شعيب بغداد

أستاذ التعليم العالي- جامعة تلمسان- الجزائر

b_chaib@netcourrier.com

الملخص

تعتبر المؤسسة المصغرة أداة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، كما تعتبر حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة، و المتفاعلة معها لما تحققة من مردودية إيجابية بتوفير فرص عمل جديدة و التكامل بين الأنشطة الإقتصادية. فقد تعتمد المؤسسات المصغرة على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الإقتصادية و إذا لم يتم ذلك تتجه إلى غيرها لسد العجز بإستحداث وكالات لتفعيل دورها كما هو الحال في بلادنا، من هنا جاء إهتمامنا في هذه الورقة البحثية التي تهتم بمصادر تمويل المؤسسات المصغرة و ذلك من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم العامة حول هذه المؤسسات، و مختلف المصادر التي تمولها، و العوائق التي تواجهها، و الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات، ثم التعرّيج على المصادر الموجودة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة المصغرة، مصادر التمويل العامة، وكالات التمويل في الجزائر.

Abstract

Micro business is an effective tool for achieving economic and social development. It is also a link in the economic fabric through its relations with the surrounding institutions and interaction for its positive profitability by offering new employment opportunities and integrating economic activities.

Micro business can rely on their own resources to finance their economic activities. If this is not done, they will turn to others to make up, Therefore, our interest in this paper focuses on the sources of microfinance by addressing some of the general concepts about these institutions, the different sources of financing, the

obstacles they encounter, the theoretical foundations of institutional funding structures, and then the existing resources in Algeria.

Keywords: micro business, Sources of public funding, Funding agencies in Algeria

مقدمة

التمويل عبارة عن مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل إستثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة أو الأموال المملوكة من أجل تغطية إستثمارات المؤسسة.¹

كما يعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و اختيار و تقسيم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية إحتياجات المؤسسة، و هو عبارة عن توقيير الأموال "السيولة النقدية" من أجل إنفاقها على الإستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج و الاستهلاك.

يتبين من هنا أن التمويل هو الحجر الأساسي للقيام بالمشروع الإستثماري للمؤسسات الصغيرة ، فهذه الأخيرة تحتاج الى أدوات تمويل بكل أشكالها لتغطية إحتياجاتها اللازمة للقيام بوظائفها العادية، بحيث يعد هذا القطاع أهم عامل للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية في معظم دول العالم، لذا أولت هذه الدول اهتماما لهذا النوع من المؤسسات بإعتبارها مصدرا أساسيا لتوسيع الطاقة الإنتاجية و المساهمة في معالجة البطالة و القضاء على الفقر، فالدول تعمل جاهدة لتقديم العون للمؤسسات الصغيرة تبعا لقدرات كل بلد. و لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة ، لبد لهذه الأخيرة تخاطي كل المشاكل و التمويل هو أكبر عائق بالنسبة لها، فصاحب المؤسسة الصغيرة يواجه صعوبة في تمويل مشروعه و توسيعه.

الجزائر مثلها مثل الكثير من الدول التي عرفت تحولات و تغيرات في هياكل الإقتصاد الوطني و خاصة بداية التسعينات إثر إفلاس العديد من المؤسسات العمومية التي تتطلب أموال لتوسيعها، فأمام هذا الوضع حلت أغلبها و خصصت مما أدى بالجزائر إنتهاج سياسة المؤسسات الصغيرة بدلا من المؤسسات الكبيرة لما لها من إيجابيات ، و قد تم إنشاء وزارة خاصة بهذا الغرض سميت بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية. كما

¹ - حمزة الشبيبي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دارصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،

عملت الدولة على تنويع مصادر التمويل و الهدف من وراء ذلك هو دعم المؤسسات المصغرة و تنميتها.

السؤال الذي يطرح نفسه: ماهي آليات تمويل المؤسسات المصغرة ؟ و الدورالذي

تلعبه وكالات التمويل في الجزائر؟

يتلخص هدف هذه الورقة البحثية في:

- التعرض للمفاهيم الخاصة بالمؤسسات المصغرة؛
- التعرف على مختلف آليات تمويل المؤسسات المصغرة؛
- التعرض الى مختلف الأسس النظرية لهيكل التمويل؛
- التطرق الى مصادر التمويل المعمول بها في الجزائر.

تبرز أهمية الموضوع من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات، و دور الوكالات التي أنشئت في بلادنا لمساعدة المؤسسات المصغرة للقضاء على العقبة التمويلية في المرحلة الأولية للمشروع.

تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربعة محاور وعلى النحو التالي:

- أولاً: عموميات على المؤسسات المصغرة؛

- ثانياً: مصادر تمويل المؤسسات؛

- ثالثاً: النظريات الأساسية للهيكل المالي للمؤسسة؛

- رابعاً: المؤسسات المصغرة في الجزائر.

أولاً: عموميات على المؤسسات المصغرة

1.1 مفهوم المشاريع المصغرة

لقد تعددت التعاريف للمؤسسات أو المشاريع المصغرة و عليه نتطرق الى أهمها و التي تتمثل في التعاريف التالية، بحيث يشمل مفهوم المشاريع الصغيرة في معظم البلدان العربية "الوحدات الانتاجية الصغيرة و هي مشاريع الحرف اليدوية و الورش الصغيرة بالاضافة الى المصانع الصغيرة الحديثة".²

و تعرفها منظمة العمل الدولية كما يلي " مفهوم المنشآت الصغيرة يشمل المنشآت

الإنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة و يديرها و يصل عدد العاملين بها الى 50 عاملاً.³

² - الزيدان كمال، الكيفية التي تنشأ عليها المشاريع الصغيرة، مجلة العمل، العدد 65، عمان، 1994، ص 60.

³ - سعد جار مليكة، الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة و النامية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 11، المملكة العربية السعودية ، 1985، ص 84.

أما تعريف البنك الدولي يستند إلى معيار عدد العمال ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق فهي مؤسسة كبيرة.⁴

كما يعرفها مركز التنمية الصناعية للدول العربية بكافة الوحدات الانتاجية صغيرة الحجم التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية، إضافة إلى المشاريع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل مصانع او تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.⁵

أما تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات، فقد إستندت هذه الأخيرة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة على معيارين و هما العمالة و الحجم، و ذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات و قد قسمتها إلى:⁶

- المؤسسة المصغرة، تشغل أقل من 10 أجزاء و تتسم ببساطة الأنشطة و سهولة الادارة؛

- المؤسسات الصغيرة، توافق معايير الإستقلالية و تشغل أقل من 50 جزء و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا؛

- المؤسسة المتوسطة، هي الأخرى توافق معايير الإستقلالية و تشغل أقل من 250 جزء، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

مما سبق نستخلص أنه من الصعب إيجاد تعريف موحد و شامل للمؤسسات المصغرة و يرجع ذلك لعدة أسباب منها طبيعة النشاطات الإقتصادية في الدولة نفسها و الإختلاف في درجة النمو الإقتصادي من درجة إلى أخرى، و بالرغم من تعدد هذه التعاريف إلا أنها تجتمع في إتجاهين أساسيين هما:

الإتجاه الكمي: يعتمد على مجموعة من المؤشرات الكمية و نخص بالذكر:

- معيار حجم العمال الذي يتم من خلاله تعداد العمال في المشروع، و هو أكثر المعايير إستخداما؛

⁴ -World bank, policies and prospects for small and medium scale manufacturing industries, Jordan report n°6848, June 1987, p12.

⁵ - محمد إسماعيل، اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1992، ص 209.

⁶ - بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 08/07 افرى 2008، ص 03.

- معيار رأس المال أو قيمة الإستثمار و يختلف هذا المعيار بإختلاف الدولة و درجة النمو الإقتصادي و يعتبر مكمل للأول؛
- معيار كمية الإنتاج و يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار و معدل التضخم لذا لا يصلح إستخدامه بمفرده؛
- معيار قيمة المبيعات مكمل للمعايير الأخرى لكن يصعب الحصول فيه على المعلومات الدقيقة؛
- معيار القيمة المضافة بحيث يتم حساب صافي إنتاج المؤسسة بعد إستبعاد قيمة المشتريات و المستلزمات الوسيطة.

الإتجاه النوعي: هذا المعيار يأخذ بعين الإعتبار الخصائص المعنوية و تتمثل في:

- الإستقلالية و المسؤولية في معظم الحالات نجد المالك هو المسير لمعظم وظائف المؤسسة، لذا يتمتع بالإستقلالية التامة و إدارتها؛
- الملكية تابعة في معظم الحالات للقطاع الخاص؛
- الحصة السوقية للمؤسسات المصغرة ضعيفة؛
- تكنولوجيا المؤسسات المصغرة بسيطة لقلة رأس مالها و عدد عمالها.

2.1 أنواع و خصائص المشروعات المصغرة

تنقسم المشروعات المصغرة إلى الأقسام التالية:⁷

- أ. الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدي، و تنتج منتجات يدوية و تقليدية تخدم طبقات محدودة الدخل.
- ب. الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة و التقليدية و تتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل المنتجات الجلدية، و الأثاث، و مواد البناء.
- ت. الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات (الهندسية و التجارية و الصناعية)

أما خصائص المشروعات فتتلخص في التالي:

- صغر حجم المشروع مقارنة مع المشروع الكبير؛
- الجمع ما بين الإدارة و الملكية؛
- قلة عدد العاملين؛
- نشاط المشروع و نطاقه الجغرافي محدود نسبيا؛

⁷ - محمد هيكل، مهارات و إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، القاهرة.

- درجة المخاطرة قليلة؛

- يعتمد على تكنولوجيا بسيطة؛

- تقديم السلع و الخدمات للمجتمع المحلي مباشرة؛

- إرتفاع قدرتها على الإبتكار و ذلك لإرتفاع قدرة أصحابها على الإبتكارات الذاتية في مشروعاتهم؛

3.1 تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة

يتم تصنيف المؤسسات حسب نوع الأنشطة و المجالات التي تعمل من خلالها

المؤسسات و هي كالآتي:

تصنيف حسب التوجه

- المؤسسات العائلية (المنزلية) تنشئ بمساهمة أفراد العائلة و تنتج منتوجات تقليدية للسوق و بكميات محدودة.

- المؤسسات التقليدية تعتمد على العمل العائلي فتنتج منتوجات تقليدية أو نصف مصنعة و تستعين بالعامل الأجير.

- مؤسسة شبه متطورة أو متطورة تستعمل أساليب نوعا ما حديثة من ناحية العمل أو التكنولوجيا لتوافق المعايير الدولية.

تصنيف حسب طبيعة الإنتاج

- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية و نخص بالذكر المنتجات الغذائية، و تحويل المنتجات الفلاحية، و منتجات الجلود و الأحذية و النسيج و الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة كتحويل المعادن، و المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية، و مواد البناء .

- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز التي ينحصر عملها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب و صناعة بعض التجهيزات البسيطة.

تصنيف حسب الشكل القانوني

- التعاونيات، عبارة عن مشاريع إختيارية هدفها تأمين إحتياجات الأعضاء من السلع و الخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

- مؤسسات عامة تابعة للقطاع العام، و لها إمكانيات مالية و مادية و تستفيد من الإعفاءات المختلفة.

- مؤسسات خاصة تخضع للقانون الخاص و تتمثل في المؤسسات الفردية التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد كالمعامل الحرفية، و ورشات الصناعة، و الصنف الثاني هو مؤسسات الشراكة

بحيث يساهم الشركاء بالمال أو العمل ومن بين هذه المؤسسات نجد شركات الأشخاص، وشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأموال.

ثانياً: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

من العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة هي التمويل، لذا عمدت الدولة على توفير برامج الدعم المالي لرفع قدرة المنافسة والإستمرار.

1.2 التمويل الذاتي

يعبر التمويل الذاتي عن إستقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقود المتولد عن نشاط المؤسسة و يتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو الغير الموزعة وأقساط الإهلاك والمؤنات.

- الأرباح المحتجزة تعرف على أنها الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل.⁸

- الأرباح الغير الموزعة تمثل الفائض المحقق من طرف المؤسسة يتم إذاعه في حسابات يدعى "إحتياطي" لتحقيق هدف معين.

- أقساط الإهلاك عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل المدى على العمر الإنتاجي للمشروع كالألات والمعدات.

- المؤنات تستعمل كإحتياطيات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة.

لقد أوضحت دراسة قامت بها مؤسسة Amir عام 1998 عن المشاريع الصغيرة في الأردن ، بأن النشاط الصناعي استحوذ على 42 % من مجموع الأنشطة ويأتي نشاط الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 35 % و يليه نشاط التجارة بنسبة 23 % و يمثل التمويل الذاتي لهذه المشاريع نسبة 74 %، و بنسبة 14 % قروض من العائلة والأصدقاء، بينما تمثل نسبة 12 % قروض من البنوك والمؤسسات غير الحكومية والموردين مما يعكس ضآلة أهمية التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في هذا البلد. كما أوضحت الدراسة أن حوالي 67 % من المشاريع التي تضمنتها الدراسة لم يسبق لهم الحصول على قروض بنكية وذلك بسبب عدم كفاية الضمانات وارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الإجراءات وعدم الخبرة في الاقتراض المصرفي وبالإضافة لأسباب دينية.⁹

⁸ - نظير رياض، محمد الشيحات وآخرون، الإدارة المالية، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001، ص 221.

⁹ - حنين جلال الدماغ، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة - دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995 - 2008 ، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 1431-2010، ص 35.

2.2 التمويل الخارجي

المؤسسات المصغرة في حالة عدم قدرتها على التمويل الذاتي تلجأ الى مصادر تمويلية خارجية وتتفرع هذه الاخيرة الى:

التمويل الخارجي المباشر: الشكل القانوني للمؤسسات المصغرة ممثل في شركة التضامن، و شركة ذات مسؤولية محدودة، و شركة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة و يعتبر الإئتمان التجاري المصدر الوحيد لتمويلها. و يقوم الإئتمان التجاري بتمويل الكثير من المؤسسات المصغرة التي تجد صعوبة في الحصول على قروض مصرفية ذات تكلفة منخفضة، و هو تمويل قصير الأجل يقدم للمؤسسات إثر عملية الشراء دون دفع قيمة مشترياتها خلال مدة زمنية قصيرة .

التمويل الخارجي الغير المباشر: المصدر الاساسي للتمويل الخارجي للمؤسسات المصغرة هي قروض البنوك و التي تتفرع إلى:

- قروض قصيرة الأجل، مدتها أقل من سنة واحدة و تستعمل لتمويل أنشطة الإستغلال؛
- قروض متوسطة الأجل، مدتها تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات حتى سبع سنوات و تستعمل لتمويل بعض العمليات الرأسمالية للمؤسسات؛
- قروض طويلة الأجل التي تتراوح ما بين سبع و عشرون سنة و تمنح للإستثمارات طويلة الأجل كالعقارات.

قام إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي، بإعداد دراسة إحصائية ميدانية حول تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، نشرت نتائجها خلال العام 2011. و قد شملت العينة المدروسة 139 مصرفاً عربياً في 16 دولة عربية. و النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي على النحو التالي:¹⁰

- تبلغ حصة القروض المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 8% فقط من مجموع القروض المقدمة من القطاع المصرفي العربي. مع الإشارة إلى تفاوت هذه النسبة بين المصارف الخليجية (حيث بلغت لديها هذه النسبة 2%) و المصارف غير الخليجية (بلغت حوالي 13%).

- تلعب المصارف العربية الحكومية دوراً مساوياً تقريباً للمصارف المملوكة من القطاع الخاص، حيث بلغ متوسط هذه النسبة 9% من مجمل القروض الممنوحة من المصارف الحكومية.

¹⁰ - إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الموقع: <http://www.uabonline.org/ar/research/financial/>

- تتفاوت نسبة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجمل الإقراض، بشكل كبير بين القطاعات المصرفية العربية، وفي ما يلي نسبة بعض الدول العربية: 0.5% في قطر، 1% في البحرين، 4% في الإمارات العربية المتحدة، 5% في مصر، 10% في الأردن، 16% في لبنان. للمقارنة يبلغ معدل الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المتوسط 18%، و22% في الدول ذات الدخل المرتفع.

3.2 التمويل الغير الرسمي

هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، و بعبارة أدق السوق الغير الرسمية للتمويل هي في حقيقتها سوق لا ينظمها القانون، ومصادرهما هي:¹¹

- الأسرة والأصدقاء في الغالب يكون دون فائدة أو فائدة منخفضة، أو يكون على شكل مشاركة في العائد بنسبة يتفق عليها؛
- مدينوا الرهونات يقدمون خدماتهم إلى من يملك أصول عينية مقابل سداد القرض خلال المدة المحددة ويسترد الأصل المرهون؛
- المرابون يقدمون قروض بشروط كالفائدة المرتفعة؛
- جمعيات تناوب الإدخار والإئتمان تكون في شكل مجموعة يساهم كل عضو في إجمالي المبلغ و تمنح إلى كل عضو مرة واحدة لتمويل مشروعه، في هذا النوع المقرض هو المدخر و تكون القروض بدون فائدة،
- أقراض التجار لزبائنهم بحيث يلتزم المنتج ببيع انتاجه كاملا إلى التاجر بعد العملية الانتاجية.

و اللجوء إلى التمويل الغير الرسمي يعود إلى مجموعة من الأسباب هي على النحو التالي:

- تفاعلي الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية؛
- ممارسة الأنشطة بطريقة غير رسمية؛
- وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل؛
- تدنئة تكاليف المعاملات مثل تكاليف الإلتزام، ودفع الضرائب، وغيرها.

¹¹ - محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

مازال للتمويل غير الرسمي أهميته الكبرى في الكثير من البلاد كما يظهر من بعض الإحصاءات التالية:¹²

- في جمهورية كوريا يمثل الإقراض غير الرسمي 70% من جملة القروض التي منحها البنوك، ونسبة 26% من المؤسسات اقترضت من السوق غير الرسمي، وما بين 70%- 80% من الائتمان في السوق غير الرسمية كان موجهاً إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- في النيجر، الائتمان غير الرسمي يمثل 84% من جملة لقروض للمشروعات الريفية؛
- بلغت نسبة الائتمان الريفي غير الرسمي في بعض البلدان منها؛ باكستان 95%، ونيبال 80%، ونيجيريا 75%، وسريلانكا 60%، وتايلاند 55%، والهند 40%.

من الأشكال الشائعة من التمويل غير الرسمي نجد جمعيات تناوب الادخارات والائتمان وهي تشتهر بأسماء متباينة: فهي "تاندا" في المكسيك، "باساناكو" في بوليفيا "سا" في الجمهورية الدومينيكية، "سنديكيت" في بلير، "جمعية" في مصر، "ايسوسو" في نيجيريا، "سوسو" في غان، "تونتين" في النيجر، "هاغباد" في الصومال، "اكستيك" في موزنبيق"، "ارسان" في أندونيسيا، "بالوواغان" في الفلبين، "صندوق تشيت" في الهند وسرى لانكا، "بياهو" في تايلند، "هوى" في الصين، "كي" في كوريا، "كو" في اليابان.

تقوم جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بالوساطة بطريقة أساسية جدا، ذلك أن عددا صغيرا من الأفراد يتفاوت بصورة نمطية بين ستة أفراد وأربعين، يؤلفون مجموعة وينتخبون رئيسا يقوم بصورة دورية بتحصيل مبلغ معين (حصّة) من كل عضو. ثم يعطى المبلغ المحصل بالتناوب إلى كل عضو من أعضاء المجموعة. وفي بعض البلدان، مثل الهند والكامرون، تطورت جمعيات تناوب الادخارات والائتمان فاستحالت بنوكا رسمية.¹³ وهناك ثلاثة أنواع تتمثل في:

- جمعيات تناوب الادخارات والائتمان موجودة في كثير من البلدان؛
- جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بالعمولة؛
- جمعيات تناوب الادخارات والائتمان الترويجية.

¹² - محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مدير مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، ص13، الموقع: <http://eco.univ-setif.dz/seminars/PMEPMI/10.pdf>

¹³ - تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بعنوان: النظم المالية والتنمية، الفصل الثامن: قضايا التمويل غير الرسمي -التغييرات المالية الغير الرسمية، 1989، ص 147.

4.2 التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

يقصد به رأس المال موظف في إستثمارات مخاطرة كتمويل المشروعات الجديدة، سواء كانت خاصة بتمويل عمليات الإنشاء أو عمليات ما قبل الإنشاء أو عمليات الإنطلاق أو عمليات التحويل وإعادة الهوض، من هذا التعريف يتبين مراحل هذا التمويل والمتمثلة في:¹⁴

- رأس المال الإنشاء، و ينقسم بدوره الى رأسمال ما قبل الإنشاء الذي يخصص لتمويل المشروعات في بداية نشاطها؛

- رأسمال التنمية يكون المشروع قد بلغ المرحلة الإنتاجية، فيطلب مصادر تمويلية خارجية إذا واجه ضغوطات مالية؛

- رأسمال تعاقب يستعمل عند تحويل الملكية لراسمال المشروع؛

- رأسمال التصحيح أو إعادة التدوير ويخصص للمشروعات القائمة والتي تواجه مشاكل.

تعتبر مؤسسات رأسمال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الجديدة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم يرجع إلى خبرتها وإمكانياتها الواسعة. وتنسب النشأة الحديثة لمؤسسات رأس المال المخاطر إلى الجنرال الفرنسي "Doriot" الذي أنشأ في أمريكا عام 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم وهي مؤسسة "développement and reseach Américain" والتي تخصصت في تمويل المؤسسات الإلكترونية الناشئة، أما في أوروبا فقد تأسست في بروكسل عام 1983 الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر ثم انتشرت هذه الفكرة في كل دول العالم وأصبحت وسيلة تمويلية مهمة جدا تلعب دورا هام في دعم وتمويل المؤسسات وتحقيق النمو الاقتصادي.¹⁵

¹⁴ - رحيم حسين، نحو تطوير الوساطة المالية في الجزائر نموذج مصرف مشاركة المخاطر، الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات" جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.

¹⁵ - رايح خوني ورقية حساني، آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشركة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوردو- مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، 25- 28 ماي، 2003، ص 897.

5.2 التمويل من خلال صيغ التمويل الإسلامية

يعتبر كبديل للتمويل التقليدي الذي يقدم من طرف البنوك التجارية، و يمنح القرض على أساس أسعار الفائدة و يتمثل في:

التمويل بالمشاركة: يكون ما بين البنك و صاحب المشروع حسب ما ينص عليه عقد الشراكة من حيث طبيعة العمل، و مدة العقد، و نسبة توزيع الأرباح. أما الخسارة فتحسب على أساس رأس المال المستثمر و يوجد نوعان من التمويل، الأول يتمثل في المشاركة الدائمة من خلالها يقوم البنك بتمويل جزء من رأس المال و بحصة ثابتة حتى إنقضاء العقد، و الأرباح و الخسائر تقسم حسب مساهمة كل منهما. أما النوع الثاني يتمثل في المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك، و البنك يمول المشروع كلياً او جزئياً و يوجه جزء من الأرباح لتسديد أصل التمويل مع حصوله على نسبة من صافي الدخل المتوقع، فإذا تم التسديد كلية تنتقل ملكية المشروع إلى الشريك و هذا النوع يضمن عدالة توزيع عوائد و مخاطر الإستثمار بين المتعاملين.

التمويل بالمضاربة: عبارة عن إبرام عقد بين الطرفين صاحب المال الذي يقدم رأس المال و المضارب، أو صاحب الجهد الذي يقدم إمكانياته المادية المتمثلة في الإدارة و التقنية و الربح و يكون حسب الإتفاق، فهذا الأسلوب يعمل على تمويل العمليات الإستثمارية للمؤسسات المصغرة لتفك عنها إختناقات التمويل و تجعل المؤسسة حريصة على تحقيق الربح للمحافظة على إستمرارية أعمالها، و من جهة البنك الإسلامي فيجب أن لا تتحدد مهمته في التمويل فقط بل حتى المعلومات التي تساعد المؤسسة على القيام بوظيفتها على أحسن وجه، و يوجد عدة أنواع لهذا التمويل يمكن حصرها في:¹⁶

- المضاربة المطلقة بحيث يدفع المال بغرض المضاربة من دون تعيين العمل و المكان و الزمان و صفة العمل و من يعامله؛
- المضاربة المقيدة أي التقيد بمكان أو زمان أو بائع أو مشتري أو بعمل؛
- المضاربة المؤقتة تكون محددة بصفقة معينة؛
- المضاربة المستمرة لا تكون محددة بصفقة بل بدوران رأس المال و لعدة مرات؛
- المضاربة جماعية الأطراف.

¹⁶ - جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 116.

التمويل بالمراوحة: تتم المراوحة بعقد بين طرفين بحيث يتم بيع سلع للطرف الثاني مقابل ربح يضاف الى ثمن السوق وهذا الطرف يسدد عليه من مستحقات إما فوراً أو على مدة زمنية متفق عليها، ويوجد نوعين للمراوحة:¹⁷

- بيع المراوحة دون طلب من المشتري أي بتصرف البنك بدون طلب المشتري وبيعها في حالة الطلب وتدعى بعملية المتاجرة:
- المراوحة لأمر بالشراء تكون وفق طلب العميل والمواصفات المحددة للسلعة ويدفع الثمن على أقساط تبعاً لإمكاناته المالية.

صغيرة بيع المراوحة تتيح للمؤسسات الصغيرة و الصغيرة مرونة أكبر في التمويل، فالسلعة المطلوب تمويلها يتم شراؤها من طرف البنك من السوق بناء على طلب المؤسسة و يضعها تحت تصرفه مقابل الإتفاق على هامش ربح يضاف على ثمن شراء و يتم تسديد حسب المدة المتفق عليها، كما أن هذه الصغيرة تتيح للمؤسسة وفرات مالية تستخدمها في شؤون أخرى.¹⁸

التمويل بواسطة بيع السلم: عقد بيع السلم يتم فيه دفع مستحقات السلعة المشتراة لكن توريدها يكون مؤجل، وهذا العقد يتيح للمؤسسات الصغيرة سيولة نقدية فورية و هو الثمن المقبوض عند التعاقد مقابل تسليم السلعة المتفق عليها بعد فترة من الزمن. اما عقد الاستصناع الذي يدخل ضمن عقد السلم يطلب فرد من اخر صناعة شيء معين، و تكون المواد من عند الصانع، ويجوز تاخير دفع الثمن.

التمويل بواسطة بيع الأجل: يعرف على أنه بيع السلعة بثمن مؤجل يزيد عن ثمنها نقدا فهو يعتبر تسليم المثلث (السلعة) و تأخير الثمن، و هو عكس بيع السلم حيث يسلم الثمن و تأخر السلعة و هكذا يتمكن المشتري من حيازة السلعة و الإنتفاع بها على أن يدفع قيمتها المتفق عليها على أقساط محددة على مدى فترة زمنية معينة.¹⁹

نستعرض تجربة بعض المصارف السودانية في تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، بحيث كانت المؤسسات المالية بالسودان تتعامل بنظام الفائدة، وتغيرت الأمور في 1984 بقرار حكومي يمنع هذا النوع من التعامل و خصوصا البنوك المتخصصة، و من

¹⁷ - محمد الوطيان، البنوك الإسلامية، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، الإمارات المتحدة، 2000، ص 126.

¹⁸ - رابع خوني، حساني رقية، أفاق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17-18 ابريل 2006.

¹⁹ - جميل احمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية 1980-2000 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

بينها البنك الصناعي لكن التطبيق العملي كان في 1991 اثر صدور القرار الرسي المتمثل في تنظيم العمل المصرفي وفق الصيغ الإسلامية الخاص بالبيع بالمربحة، و التمويل بالمشاركة، و كيفية تنفيذ المضاربات و هذا ما يوضحه الجدول التالي:²⁰

جدول 1: توزيع العمليات الاستثمارية للمجموعة حسب الصيغ للأعوام 1995-93م

الصيغ	الرصيد 1992	النسبة %	الرصيد 1994	النسبة %	الرصيد 1995	النسبة %
مربحة	4753	47	7515	56	7416	60
مشاركة	2608	26	2822	21	2485	20
سلم	1741	17	1907	14	1652	13
استص ناع	778	8	1203	9	676	5
قرض	8	0.01	56	0.1	24	0.02
إجمالي	10058	100%	13504	100%	14211	100%

الوحدة: مليون جنيه سوداني

المصدر: مجموعة بنك النيلين، الإدارة العامة للاستثمار، 1995 (ديسمبر)

يتضح من الأرقام أن المربحة من أكثر الصيغ استعمالاً لدى مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية (أي البنك الصناعي سابقاً) لكون نسبة الزيادة انتقلت من 47% عام 1993 إلى 60% عام 1995. تحتل صيغة المشاركة المرتبة الثانية بحيث انخفضت النسبة من 26% من إجمالي التمويل عام 1993 إلى نسبة 20% عام 1995، تأتي المضاربة في المرتبة الثالثة من حسب درجة استعمالها فهذه العملية هي الأخرى شهدت انخفاض بحيث مرت من 17% عام 1993 إلى 13% عام 1995 و ترجع هذه النسبة إلى عدم توسع البنوك في استخدامها تجنباً لمخاطر فقدان رأس المال، بعدها يأتي التمويل بصيغة السلم الذي شهد هو الآخر انخفاض بحيث انتقلت النسبة من 17% عام 1993 إلى 13% في 1995، أما التمويل عن طريق الاستصناع الذي يدخل ضمن عقد السلم فيأتي في المرتبة الأخيرة بحيث انتقلت النسبة من

²⁰ - د. عثمان بابكر أحمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، تجربة بعض المصارف السودانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، بحث رقم 49، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2، 1425هـ-2004، ص 41.

0.01% عام 1993 إلى نسبة 0,02% عام 1995 و استعمل هذا النوع في السودان لتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة.

ثالثا: النظريات الاساسية للهيكل المالي للمؤسسة

أثناء اتخاذ قرارات تمويل المؤسسة يواجه المسير قضية اختيار الهيكل التمويلي المناسب للمؤسسة، و نجد في هذا المدمار أربعة مقاربات اساسية.

1.3 المنظور التقليدي (Approche traditionnelle)

يعتمد مؤيدو هذه النظرية على وجهة نظر وسيطة من نظرية الربح الصافي و الربح التشغيلي، فالنظرية التقليدية تعتبر بأن قيمة المؤسسة يمكن أن ترتفع و تكلفة الاموال تنخفض عن طريق تشكيلة أموال الملاك و أموال الاقتراض. هذه التشكيلة المثلى من مصادر التمويل تجعل من تكلفة الأموال المرجحة في حدها الأدنى لتكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأعلى و ذلك عند مستويات مقبولة و مميزة من الرفع المالي.²¹

نظرية الربح الصافي: يرى مؤيدو هذه النظرية أن الإختلاف في تكلفة مصادر الأموال التي تشكل هيكل رأس المال سوف تتيح الفرصة للإدارة المالية من خلال تغيير نسبة الرفع إلى زيادة مساهمة التمويل المقترض ذات التكلفة الأقل على حساب مساهمة التمويل الممتلك ذات التكلفة الأكبر.²²

نظرية ربح الإستغلال: حسب هذه النظرية لا يوجد هيكل مالي أمثل يؤدي إلى تدنية تكلفة رأس المال و تعظيم قيمة المؤسسة، فسواء اقتضت أو لم تقتض فإن تكلفة رأس المال تظل ثابتة. و تتكون تكلفة التمويل المقترضة من:²³

- تكلفة صريحة التي تمثل سعر الفائدة؛

- تكلفة ضمنية التي تنشئ عن الزيادة في تكلفة تمويل الممتلك الناتجة عن إرتفاع مستويات الرفع المالي.

²¹- Vernimmen pierre, Finance d'entreprise, 8^{ème} édition, par pascal quiry et yann le fur, éditions Dalloz, Paris, 2010, p 785.

²²- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قريبا قص، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعية الإسكندرية 2004، ص 186.

²³- حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان 2006، ص 769.

2.3 نظرية Modigliani.F et Miller.M

تعتبر أطروحة المفكران حين بروزها عام 1958 أول دراسة علمية عن الهيكل المالي في علاقته بكل من تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة والتي خلصا من خلالها إلى حيادية تأثير الهياكل المالية وذلك في ظل إفتراضات معينة تمثل في مجملها إفتراضات السوق التامة.²⁴

نموذج Modigliani.F et Miller.M في حالة غياب الضريبة: يتفق مضمون هذه النظرية مع نظرية ربح الإستغلال، بحيث أثبت المفكران أن قيمة المؤسسة و تكلفة رأس المال مستقلان تماما عن الهيكل المالي في ظل غياب الضريبة و عليه لا يوجد هيكل مالي أمثل. و يركز تحليل المفكران على فكرة أساسية جوهرها أن قيمة المؤسسة تتمثل في قيمة إستثمارها (أصولها الاقتصادية)، وقيمة هذه الأصول تتوقف على العائد المتوقع من ورائها و المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد، فمهما كان الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي فان قيمة المؤسسة لا ينبغي أن تقل أو تزيد عن قيمة إستثمارها.²⁵

نموذج Modigliani.F et Miller.M في حالة وجود الضريبة: بعد الإنتقادات الموجهة بعدم واقعية الإفتراضات و أهمها شروط السوق الكاملة و عدم وجود ضرائب في أرباح المؤسسة و على ربح المستثمر، قام المفكران عام 1963 بنشر مقالة تصحيحية أسقطا فيها إفتراض عدم وجود ضرائب على أرباح الشركات. إن زيادة نسبة الإستدانة في الهيكل المالي يؤدي إلى إرتفاع قيمة المؤسسة بسبب الوفرة الضريبي للفوائد، حيث تعد الفوائد على الديون من بين المصاريف التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة على الأرباح، يعني أنه يمكن للمؤسسة التي يتضمن هيكلها المالي ديونا تحقق وفورات ضريبية.²⁶

3.3 نظرية التوازن (La théorie de trade off)

تفترض النظرية وجود هيكل مالي أمثل من خلال الموازنة بين الوفورات الضريبية و تكلفة الإفلاس و تكلفة الوكالة، فالهيكل المالي الأمثل يتحقق عند تعظيم قيمة المؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار جميع المتغيرات. القرار الأمثل للإقراض و الذي يضمن أعلى قيمة سوقية

²⁴ - Bodie.Z et Merton, Finance, 3^{ème} édition française dirigée par Thibierge.C, distribution nouveaux horizons -ARS, Paris, 2011,P471.

²⁵ - Barreau et Delahay.J, gestion financière manuel et application, 9^{ème} édition, Dunod, Paris2000, p 157.

²⁶ - للمزيد من المعلومات انظر:

- Lointier.J-C et autres, L'entreprise et la banque, édition Economica, Paris 2006.

- Damodaran.A, Pratique de la finance d'entreprise, 1^{ère} édition, groupe de Boeck, Bruxelles, 2010,P 269.

ماهو إلا محصلة للتوازن بين الأثر الإيجابي الذي تحدثه القيمة الحالية للوفورات الضريبية و الأثر السلبي الذي تسببه تكلفة الإفلاس.²⁷ للنظرية مرحلتين هما:

- المرحلة الأولى تم أخذ محصلة التوازن بين الوفورات الضريبية و تكلفة الإفلاس؛
- المرحلة الثانية تم إدخال تكلفة الوكالة على النموذج السابق.

تكلفة الإفلاس: تنجم هذه التكلفة عندما تعتمد المؤسسة في تمويل أصولها على الديون، و تنقسم تكلفة الإفلاس إلى تكاليف مباشرة و تكاليف غير مباشرة.

تكلفة الوكالة: تهدف النظرية إلى تقديم خصائص العقود المثلى التي يمكن أن تعقد بين الموكل و الوكيل، أي تصرفات المساهمين، و المسيرين، و المقرضين. تؤدي هذه التعددية إلى نشوء صراع الوكالة، و منه عدم التوافق من حيث إختيار الهيكل المالي.²⁸ وينتج عن ذلك الوضع:

- تضارب بين مصالح المساهمين و المدراء؛

- التضارب بين مصالح المساهمين و المقرضين؛

- حل النزاعات عن طريق إستخدام الدين، بحيث اللجوء إلى الإستدانة يُمكن المؤسسة من النمو والرفع من القيمة الإجمالية للمؤسسة.

نظرية التوازن تتناقض مع نموذج Modigliani et Miller الذي يفترض أن قيمة المؤسسة تستمر بالإرتفاع مع زيادة الإستدانة و ذلك نتيجة الوفورات الضريبية، و نظرية التوازن تقتضي حجم أمثل للإستدانة و على إثره تنخفض قيمة المؤسسة.

4.3 النظرية الحديثة للمشروع (La théorie moderne de la firme)

تدعى بهذا الإسم لكونها تهتم بدراسة إشكالية الهياكل المالية في ظل التيارات المالية الجديدة، و تقوم على أساس نظرية الإشارة (عدم تماثل المعلومات) و نظرية التمويل التسلسلي (الترتيب المهاجمي).

نظرية الإشارة: تعتبر النظرية مستوى الإستدانة بالهيكل المالي كإشارة عن الحالة المالية للمؤسسة، و تقوم على فرضية إنعدام التناظر في المعلومة التي تتميز بها الأسواق المالية، فالمعلومات المنتشرة من قبل المؤسسة ليست بالضرورة معلومات حقيقية. و تؤكد النظرية على أن مسيري المؤسسات الأحسن أداءا هي التي تستطيع إصدار إشارات فعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداءا، و يعتبر كل من نموذج Ross (1977) و نموذج Leland et Pyle (1977) الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإشارة.

²⁷ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004، ص 816.

²⁸ دادن عبد الوهاب الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الباحث العدد

نظرية التسلسل الهرمي للتمويل: تفترض أن هناك ترتيب تقضيي لمصادر التمويل، وتشير إلى أن الهيكل المالي للمؤسسة هو ببساطة النتيجة التراكمية للقرارات التمويلية الفردية للقادة حسب التسلسل الهرمي بحيث التمويل الذاتي أفضل من التمويل الخارجي، وإذا كانت الحاجة إلى موارد خارجية فالديون تفضل على الأسهم (الأموال الخاصة) التي تستعمل في الحالات الإستثنائية لزيادة رأس المال. ويتمثل التسلسل الهرمي للتمويل في:²⁹

- التمويل الذاتي؛

- إصدار الديون؛

- إصدار أسهم جديدة.

تسمح نظرية التمويل الهرمي بتفسير بعض الظواهر منها:³⁰

- تفسير الهيكل المالي داخل الفرع؛

- تفسير رد الفعل من سعر السهم بعد إستبدال الديون ضد الأموال الخاصة؛

- تسلط الضوء على ندرة إصدار الأسهم الجديدة.

على ضوء ما سبق يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما هو النموذج القادر على تفسير السلوك التمويلي للمؤسسة الإقتصادية بقطاعي العام والخاص في الجزائر؟

لقد تم عرض النظريات الأساسية للتمويل والتي تمثلت في النظرية التقليدية، و نظرية Modigliani.F et Miller.M، و نظرية التوازن، و النظرية الحديثة للمشروع، و حسب الدراسات الميدانية المحددة لسياسة التمويل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالقطاعين العام والخاص والتي إعتمدت الدراسات على عينة من المؤسسات بلغ عددها 51 مؤسسة عمومية إقتصادية و 91 مؤسسة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2003-2007 جاءت نتائج الدراسة مؤيدة لنظرية التمويل التسلسلي (النظرية الحديثة للمشروع) حيث تلجأ المؤسسة لتمويل إحتياجاتها في البداية الى إستنفاد مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي)، بعدها تلجأ إلى الديون، و في الأخير إلى إصدار أسهم.³¹ و عليه تبين رغبة مسيري المؤسسة في تحقيق هدف

²⁹ - Ly- Baro Fatima, Structure financière de l'entreprise, Economica, Paris, 2002. P48.

³⁰ - Trabelsi.A, les déterminants de la structure du capital et particularités du financement dans les PME : une étude sur données françaises, thèse de doctorat en sciences de gestion université paris IX dauphine edogest, 2006, P 44.

³¹ - للمزيد من المعلومات انظر إلى: تبر زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، 2009.

الإستقلالية المالية و التحرر من القيود و الشروط التي يفرضها الدائنون (البنوك) في عقد القرض.

ينص الواقع الجزائري على أن المؤسسات الإقتصادية رغم إنتقالها من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق، و تفعيل آلية التمويل عن طريق الدخول إلى بورصة القيم في مواجهة سوق يضم بدائل متنوعة و عديدة من مصادر التمويل، إلا أن المؤسسات الجزائرية ما زالت تابعة للقطاع المصرفي. فصحيح أن التمويل الذاتي أفضل وسيلة للتمويل و أقلها تكلفة لكن يكون في معظم الأحيان غير كاف لتغطية إحتياجات المؤسسة، و يتميز التمويل عن طريق الإقتراض بإنخفاض تكلفته مقارنة باللجوء إلى التمويل عن طريق الملكية و يوفر المؤسسة ميزة الإستفادة من الوفورات الضريبية. كما أن المؤسسات كبيرة الحجم يفترض أن زيادة ديونها نظرا لما لديها من قدرة أكبر على خدمة الدين إضافة إلى سهولة الحصول على التمويل البنكي مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم.

رابعا: المؤسسات المصغرة في الجزائر

1.4 مفهوم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة

في الجزائر صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234 الصادر في 20 جويلية 1996،³² و المرسوم التنفيذي رقم 96/296 الصادر في 08 سبتمبر 1996 بحيث عرفت على أنها تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى ، أما رأس مالها فلا يتعدى 10 ملايين دج في كل مؤسسة، فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

الجزائر عرفت المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 2001/12/12 و المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع و الخدمات و تعرف بالآتي:

- تشغل من 1 الى 250 عامل؛

- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج و إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛

- تتمتع بالإستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25% و قد صنفت كل من المواد 5،6،7 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى و هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

³²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52، الصادر في ديسمبر 1996.

الجدول 2: تصنيف المؤسسات في الجزائر

الإيرادات السنوية (مليون دج)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	عدد العمال (عامل)	المعيار الصف
أقل من 10	أقل من 20	من 1 إلى 09	مؤسسة مصغرة
أقل من 100	أقل من 200	من 10 إلى 49	مؤسسة صغيرة
من 100 إلى 500	من 200 إلى 2000	من 50 إلى 250	مؤسسة متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الجريدة الرسمية ، المادة 5,6,7 من القانون التوجيهي رقم 18/01 من الأمر ، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، الجمهورية الديمقراطية الشعبية.

2.4 مؤشرات على المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة

شهدت المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة إرتفاع حيث بلغ عددها الاجمالي 293957 عام 2007، ثم إرتفع إلى 687386 في عام 2012، بعدها انقل العدد الى 747934 في عام 2013 بزيادة تقدر ب 60548 ما بين 2012 - 2013 أي ما يعادل 8,81% مقارنة ب 2012، بسبب السياسة الإقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية و تطوير دور القطاع في الساحة الإقتصادية.

حسب الجدول 2 أدناه، بلغ عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة 747934 مؤسسة عام 2013 مجملها ينتمي إلى القطاع الخاص أي 747387 مؤسسة بمعدل 99.93% ، أما القطاع العام يمثل ب 547 مؤسسة بمعدل 0.07%. و إنتقل عدد المؤسسات الخاصة من 686825 مؤسسة عام 2012 إلى 747387 عام 2013 بزيادة تقدر ب 60562 ما يعادل 8.82% ، أما المؤسسات العمومية فإنتقلت من 561 مؤسسة عام 2012 إلى 547 بانخفاض 14- أي ما يعادل 2.5%.³³

بالإضافة إلى ما سبق نجد مثلا في عام 2001 أن 170258 مؤسسة مصغرة بمعدل 94,6%، و مؤسسة صغيرة 8363 بمعدل 4,6%، و 1272 مؤسسة متوسطة (1%) من مجموع 179893 من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة،³⁴ و تقريبا كل السنوات اللاحقة (حسب

³³ - Bulletin d'information statistique de la PME, données du 1^{er} semestre 2013, n° 23, ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, novembre 2013,p10.

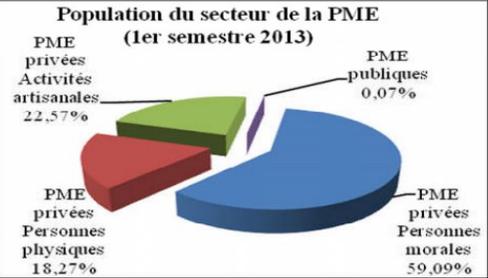
³⁴ - نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 4 مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعات التقليدية، مؤشرات 2001.

المعلومات أعلاه) كانت تمثل نفس النسبة، وهذه المعطيات تبين أن جل المؤسسات هي مصغرة، أما المرتبة الثانية تعود إلى المؤسسات الصغيرة، و المرتبة الثالثة للمؤسسات المتوسطة. فالمؤسسات المصغرة تشكل الفئة الأكبر بالنسبة للقطاع الخاص ويرجع السبب لسهولة إنشائها وإهتمام الحكومة بهذا القطاع من خلال الهياكل التي وضعتها لتطويرها والتي تتمثل أهمها في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ضيف إلى ذلك مساهمة هذه المؤسسات المصغرة في خلق مناصب شغل، بحيث توفر المؤسسات المصغرة نسبة أكبر في توفير مناصب الشغل لكونها تشكل 99% من مجموع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

الجدول 3: الحصيلة الإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2013

Tableau 1. Population globale des PME à la fin du 1^{er} semestre 2013

Types de PME	Nbre de PME	Part (%)
1. PME privées		
Personnes morales	441 964	59,09
Personnes physiques	136 622	18,27
Activités artisanales	168 801	22,57
S/Total 1	747 387	99,93
2. PME publiques		
Personnes morales	547	0,07
S/Total 2	547	0,07
Total	747 934	100



source : Bulletin d'information statistique de la PME, données du 1^{er} semestre 2013, n° 23, ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, novembre 2013, p10 .

3.4 هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر

1.3.4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 ومن مهامها الأتي:³⁵

- ضمان وترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم وتزويدهم بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الإستثمار؛

- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10 مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية، مؤشرات 2006، ص06.

- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية، مؤشرات 2007، ص08.

³⁵- الجريدة الرسمية، المادة 21 من الأمر رقم 03-01، العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص 07.

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

ترافق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار الهيئات المسهلة لتأدية مهامها وهي على النحو التالي:

أ. المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

يقع الجهاز تحت وصاية رئيس الحكومة من مهامه:

- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الإتفاقات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛

- رفع تقارير الى مصالح الحكومة، و تتضمن إتجاهات الإستثمار و تنميته، و التدابير الضرورية لدعمه و تشجيعه، و دراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، و إقتراح حلول المناسبة لها؛
- إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالإستثمارات (الوزارة المعنية)، فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالإستثمارات.

ب. الشباك الوحيد اللامركزي

تم إنشاؤه لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الإستثمار من خلال مختلف مكاتب ممثلي الهيئات و المؤسسات المعنية بالإستثمار. و يعتبر الجهاز المخاطب الوحيد للمستثمرين من أجل سهولة العمليات الإستثمارية، و من مزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI الآتي:³⁶
- إعفاء الضريبة على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية الخاصة بالعقار؛

- الإستفادة من التخفيضات التي تدخل في إنجاز المشروع مثل تخفيضات الحقوق الجمركية (5% بدلا من 35%).

يتمثل عمل الوكالة في تلقي طلبات المستثمرين على مستوى الشباك اللامركزي لمحل الإقامة، ثم يدرس الملف دراسة تقنية و إقتصادية و يتم إصدار قرار المنح أو الرفض في أجل أقصاه ثلاثين يوما. و من المشاريع المصرح بها للوكالة نجد ان أغلبية المشاريع تعود إلى المؤسسات الصغيرة أي 8598 مشروع ما يعادل 73,51% من إجمالي المشاريع المصرح بها 11697، فالمؤسسات الصغيرة تستحوذ على 2664 مشروع بمعدل 22,78%، و المؤسسات المتوسطة 388 مشروع بمعدل 3,32%، و المؤسسات الكبيرة تستحوذ على 47 مشروع بمعدل 0,40%. أما عدد الأجراء المصرح بهم لدى الوكالة 453183 أجير، فالمؤسسات الصغيرة 327000 أجير

³⁶ - الجريدة الرسمية ، المادة 09. 10، 03 11 ، العدد47 الصادر في 22 أوت 2001، الجمهورية الديمقراطية

بمعدل 20,58%، و الصغيرة 52830 بمعدل 33,25%، و المتوسطة 33943 أجير 21,36%، و الكبيرة 39410 أجير بمعدل 24,80% حسب ذات المصدر.³⁷

و في عام 2013 نجد 4768 مشروع مصرح يضم مختلف القطاعات (النقل، و البناء، و الصناعة، و الخدمات، و السياحة، و الصحة، و الزراعة)، بغلاف مالي يقدر ب 752169 مليون دج لنفس السنة وخلق 75598 منصب شغل بحيث يستحوذ قطاع الصناعة لوحده على 29604 منصب عمل بمعدل 39,16%.³⁸

2.3.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

عرف القرض المصغر بموجب المنشور رقم 10 المؤرخ في 10 المؤرخ في 1999.07.22 بأنه "سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لإقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، و يمنح حسب كفاءات تتوافق مع الإحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاطات و الأشخاص المعنيين" ثم صدر مرسوم رئاسي 13-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي عرف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم على أنه³⁹ "قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف الغير المستقر حيث يهدف الى الإدماج الإقتصادي و الإجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة لسلع و الخدمات"

تتمثل أهداف برنامج القرض المصغر في الآتي:

- المساهمة في خلق فرص عمل للموارد البشرية الغير المستغلة؛
- القضاء على إستغلال مقرضي الأموال؛
- إتاحة التسهيلات للفئات المحرومة؛
- مكافحة البطالة و الفقر.

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على ثلاث صيغ لعمليات التمويل و المتمثلة في التالي:

أ. التمويل الثنائي (المستفيد و الوكالة)

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قروض بدون فائدة لا تتعدى مبلغ 30000 دج لشراء المواد الأولية للمشروع، و من بين الشروط التي تشترطها الوكالة هي أن يكون سن طالب القرض يفوق 18 سنة، و عدم الإستفادة من مساعدة أخرى، و المساهمة

³⁷- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 ، مرجع سابق، ص30.

³⁸ - Bulletin d'information statistique de la PME, op.cit p 31.

³⁹- الجريدة الرسمية ، المادة 2 من المرسوم الرئاسي 13-04 ، العدد 06 الصادر في 25 جانفي 2004، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص 03.

الشخصية تقدر ب 10% من إجمالي الكلفة للمشروع، ويكون تسديد القرض حسب الجدول الزمني.

ب. التمويل الثنائي (المستفيد والبنك)

تدخل الوكالة في هذه الحالة يكون محدود في تخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية، و عملية التمويل تكون ما بين المستفيد والبنك، و تكلفة تمويل المشاريع تتراوح ما بين 5000 دج و 100000 دج، و المساهمة الشخصية تقدر ب 3% أو 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع.

ت. التمويل الثلاثي

هذه الصيغة تتطلب ثلاث أطراف و المتمثلة في المستفيد و البنك و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و تتراوح كلفة المشاريع ما بين 50000 دج و 400000 دج و تتدخل الوكالة في عملية التمويل عندما تفوق كلفة المشروع 100000 دج، و يكون القرض بدون فائدة التي تتراوح نسبتها ما بين 25% الى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع كما تقوم الوكالة بتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية.

لكن تلقى برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العديد من الصعوبات و التي تتمثل في عدم دفع الديون و التي قدرت ب 62% من إجمالي القروض، إثر ذلك تم توقيف برنامج لفترة مؤقتة.

بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 504962 مشروع الى غاية 2013 /6/30، و قدر عدد الاستثمارات ب 21836766534,30 دج بحيث تستحوذ المؤسسات المصغرة في مجال الصناعة على 36,04% من مجمل الاستثمارات، ساهمت الوكالة في خلق 757443 منصب شغل.⁴⁰

3.3.4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996⁴¹ ، و تعرف "بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و حدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، و يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناء على تقرير من مجلسها التوجيهي"

⁴⁰ - Bulletin d'information statistique de la PME, op.cit. p41.

⁴¹ - الجريدة الرسمية، المادة 2 من المرسوم الرئاسي 96-96 ، العدد 52 الصادر في 11-9-1996، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص 12.

من مهامها تشجيع كل الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، و بصدور المرسوم التنفيذي رقم 03-288⁴² طرأ على مهام الوكالة بعض التعديلات بحيث أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا عند نشأتها (كما في السابق)، و عند عملية توسيع قدرتها الانتاجية.

يرافق الوكالة في تسييرها للقرض المصغر إنشاء "صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض" الذي أنشئ وفق الصندوق التنفيذي رقم 98-200 الصادر في 9 جوان 1998 و هدفه حل العقبات التمويلية التي تقف وراء حصول أصحاب المؤسسات المصغرة لإنشاء مؤسساتهم كتغطية باقي الديون المستحقة من الأصول في حدود 70% من مبالغها. كما غيرت عبارة "مؤسسات القرض" إلى عبارة "البنوك و المؤسسات المالية" حسب المرسوم 03-289⁴³ و المؤسسات المنخرطة في الصندوق هي بنك أو مؤسسة مالية تقوم بتمويل مشاريع إعتدتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أ. صيغ تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
الصيغة القديمة: حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-297 المؤرخ في 9.8.1996 تتمثل الصيغة في؛

- التمويل الذاتي، أي مجمل رأس المال يعود إلى صاحب المشروع و الشاب يستفيد من المزايا الجبائية، لكن تم إلغاء هذه الصيغة عام 1999 بسبب التهرب من الضرائب.
- التمويل الثنائي ما بين صاحب المشروع بمساهمته المالية حسب مستوى الإستثمار و من طرف الوكالة بتقديم قروض بدون فائدة و تكون حسب ثلاث مستويات 25% او 20% او 15% من قيمة إجمالي الإستثمار، و هذه العملية تهدف إلى عملية تسهيل أصحاب المؤسسات المصغرة على التمويل اللازم لإنشاء مؤسساتهم المصغرة.
- التمويل الثلاثي بحيث يدخل البنك كطرف ثالث في عملية التمويل بتقديمه قرض بفائدة محددة بالإضافة إلى المساهمة الشخصية للمستثمر و القرض بدون فائدة من طرف الوكالة.

⁴² - الجريدة الرسمية، المادة 2 من المرسوم الرئاسي 03-288 ، العدد 54 الصادر في 10-9-2003، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص 06.

⁴³ - الجريدة الرسمية، المادة 2.3.4 من المرسوم الرئاسي 03-289 ، العدد 54 الصادر في 10-9-2003، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، ص 08.

الصيغة الجديدة: الإجراءات الجديدة جاءت حسب المرسوم التنفيذي رقم 290-03 من أجل مساعدة المؤسسات المصغرة الراغبة في التوسع و التي تقدم من طرف الوكالة و تتمثل هذه الصيغ في:

أ. التمويل الثنائي يكمن الإختلاف بين الصيغة الجديدة و القديمة في مستويات التمويل و قيمة الإستثمار بحيث إرتفع من 4 الى 10 مليون دج الى جانب مستويين للتمويل عوض ثلاث مستويات.

ب. التمويل الثلاثي يشبه الصيغة السابقة من خلال مساهمة صاحب المشروع، و قرض بدون فائدة من طرف الوكالة، و قرض متوسط الأجل (5 سنوات) مقدم من طرف البنك و بسعر فائدة المتداول به.

ب. الاعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة لها مجموعة من الشروط حسب المرسومين التنفيذيين السابقين رقم 297-96 و المرسوم رقم 290-03 اللذان يحددان شروط الإستفادة من الوكالة، و تتمثل شروط الإستفادة من الإعانة في التالي:

- سن الشاب يتراوح ما بين 19-35 سنة و يمكن إرتفاع سن المسير الى 40 سنة كأقصى حد؛
- يحدث الإستثمار ثلاث مناصب عمل دائمة على الأقل؛

- تقديم المساهمة الشخصية للشباب المؤهلين مهنيا، و البطالين، و المنخرطين في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض.

أما الإعانات المقدمة من طرف الوكالة تتمثل في الآتي:

إعانات مالية: يكون تطبيق الإجراءات أدناه في مدة تتراوح من 3 إلى 6 سنوات، و حسب المناطق إذا كانت عادية أو خاصة.

- قروض بدون فائدة من طرف الوكالة؛

- تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض البنكية؛

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة لإقتناء التجهيزات و مواد الخام؛

- إعفاء من رسوم نقل الملكية على البنائات؛

- إعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و غيرها.

عملية مرافقة: هذه المتابعة تكون من خلال المساعدة التقنية للوكالة لأصحاب المؤسسات المصغرة و تكون دون مقابل، و تتمثل في دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها، و التكوين الدائم لشباب أصحاب المشاريع، و إحترام دفتر الشروط و غيرها.

لقد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) 270288 مشروع الى غاية 2013 /6/30 ، و قدر عدد الاستثمارات ب 767714372238 دج، و ساهمت الوكالة في خلق 660935 منصب عمل حسب ذات المصدر.⁴⁴

4.4 معوقات انشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر

تواجه المؤسسات المصغرة الكثير من المعوقات في تطورها و يتمثل أهمها في:

أ. المعوقات التنظيمية

يمكن تصنيفها الى معوقات إدارية، و جبائية، و عقارية

العوائق الادارية

- تعقد القوانين و الإجراءات التنظيمية؛
- عدم الشفافية، و قلة الإحاطة بالقوانين السارية، و عدم إحترام النصوص القانونية؛
- البيروقراطية الإدارية و الإجراءات المعقدة التي تعتمد على العديد من الوثائق، و طول المدة؛
- عدم الإستقرار في القوانين و التشريعات؛
- نقص خبرة مسيري المؤسسات المصغرة في المجال الإداري و المالي.

العوائق الجبائية

- إرتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الاضافي الخاص الذي يؤدي إلى إرتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة؛
- الضرائب و الرسوم المقتطعة على أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال مرحلة الإستغلال؛
- إرتفاع إشتراكات أرباب العمل الخاصة بالضمان الإجتماعي للأجراء و غير الأجراء.

العوائق العقارية

- صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار؛
- التمييز بين القطاع العام و الخاص في مجال تملك أو كراء العقارات؛
- عدم وجود سعر مدعم للمتر المربع الخاص بالمؤسسات؛
- التوزيع الغير العادل للمؤسسات المصغرة بين المناطق الحضرية و النائية.

ب . المعوقات التمويلية

عوائق من وجهة نظر البنوك: البنوك العمومية هي التي تتحمل عبء توفير التمويل اللازم للمؤسسات و تتمثل في عوائق تمويلية داخلية و هي على النحو التالي:

- إرتفاع مخاطر إقتراض المؤسسات المصغرة ؛

⁴⁴ - Bulletin d'information statistique de la PME, op.cit. p39.

- إنعدام عملية المتابعة و تسيير القروض؛
- ثقل المحفظة المالية للبنوك من جراء المبالغ الغير المسددة من المؤسسات العمومية المفلسة في السنوات الماضية؛
- عدم تطبيق معدلات فائدة على القروض بطريقة موحدة.
- عوائق من وجهة نظر المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة
- ضعف الشفافية في تسيير منح القروض؛
- مركزية قرار منح القروض (الجزائر العاصمة)؛
- الشروط الصعبة للإستفادة من القروض البنكية؛
- طول فترة الإجراءات لتحويل الأموال؛
- تدخل البنك في شؤون المؤسسات، وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها؛
- إجراءات بنكية تقليدية و معقدة و المتمثلة في كثرة الوثائق.

عوائق خارجية

- مستوى التمويل الذاتي ضعيف لذا يبقى الخطر قائم ما بين البنك و المؤسسات؛
 - غياب الثقة لدى اصحاب المؤسسات لغياب روح المقاولاتية؛
 - عدم تزامن الإصلاحات البنكية مع إصلاحات الإقتصاد الوطني و المؤسسات.
- الخاتمة:

التمويل يعتبر الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية و الإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة، و يقدم لدوي العجز المالي من المؤسسات في شكل قروض لتلبية إحتياجاتها المتعددة، لذا يعتبر مهم في إنشاء و تشغيل و توسيع المؤسسات بمختلف أنواعها و أحجامها و بالخصوص المؤسسات المصغرة التي تواجه مجموعة من المشكلات التي تعيق نشاطها و نموها و تطورها.

المؤسسة المصغرة في مواجهتها لمشكلة التمويل التي تعتبر من أهم المشاكل التي تعيق نشاطها و نموها، عملت مختلف الدول على إيجاد حلول من خلال الآليات التي توفرها الدولة لها، فمصادر التمويل متعددة منها ماهو تقليدي الذي يعتمد على القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية التي تشتراط أسعار فائدة عالية، و في حالة عدم قدرة المؤسسات المصغرة الوفاء بهذه الشروط تتجه نحو مصادر التمويل المستحدثة كمؤسسات رأس المخاطر و التمويل الإسلامي.

الجزائر بدورها أقامت العديد من الهيئات لتنمية قطاع المؤسسات المصغرة بهدف ترقيتها و تنميتها، و لقد لمسنا ذلك من خلال تفحصنا مختلف المؤشرات الاقتصادية الناتجة

عن دراسة المؤسسات المتوسطة، و الصغيرة، و المصغرة، و خصنا أن جل المؤسسات في الجزائر هي مؤسسات صغيرة أو مصغرة ما يعادل 95% من مؤسسات القطاع الخاص و التي تعمل على توفير معظم مناصب شغل في مختلف القطاعات. كما عملت الدولة على جهود معتبرة في هذا المجال قصد ترقية هذا القطاع و تمثلت في إنشاء وزارة تهتم بمختلف القوانين و التي تمثلت في إنشاء هيئات تدعم هذه المؤسسات من خلال إزالة العواقب و إيجاد الحلول التي تقف أمام الشباب الراغب في إنشاء المؤسسات المصغرة.

لترقى المؤسسات المصغرة في الجزائر ليد بالأخذ بالتوصيات التالية:

- إطلاع الشاب على مختلف الوكالات من خلال الأيام الإعلامية، ليتعرف على مختلف الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة؛
- تسهيل الإجراءات التي تخص إنشاء المؤسسات المصغرة؛
- ضرورة إعادة النظر في طبيعة الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية عند منحها الائتمان المصرفي لمؤسسات المصغرة؛
- الإستفادة من تجارب الدول الأخرى التي أثبتت فعاليتها في هذا المجال.

المراجع:

أ. مراجع باللغة العربية

- إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الموقع: <http://www.uabonline.org/ar/research/financial>
- أحمد جميل ، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية 1980-2000 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- إسماعيل محمد ، اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1992.
- الجريدة الرسمية ، المادة 2 من المرسوم الرئاسي 96-296 ، العدد52، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الصادر في 11-9-1996.
- الجريدة الرسمية ، المادة 21 من الأمر رقم 01-03 ، العدد47، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الصادر في 22 أوت 2001.
- الجريدة الرسمية ، المادة 09، 10، 11 03 ، العدد47، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الصادر في 22 أوت 2001.
- الجريدة الرسمية ، المادة 2،3،4 من المرسوم الرئاسي 03-289 ، العدد54، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الصادر في 10-9-2003.
- الجريدة الرسمية ، المادة 2 من المرسوم الرئاسي 04-13 ، العدد06، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الصادر في 25 جانفي 2004.
- الزبيدي حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- الزبيدي حمزة محمود ، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان 2006.
- الزيدان كمال، الكيفية التي تنشأ عليها المشاريع الصغيرة، مجلة العمل، العدد 65، عمان، 1994.
- الشيعي حمزة ، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998.
- الوطيان محمد ، البنوك الإسلامية، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، الإمارات المتحدة، 2000.

- د. بابكر عثمان أحمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، تجربة بعض المصارف السودانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، بحث رقم 49، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة ، المملكة العربية السعودية، الطبعة 2، 1425هـ- 2004، ص41.

- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 08/07 ابريل 2008.

- تبر زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام و الخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2009.

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بعنوان: النظم المالية و التنمية، الفصل الثامن: قضايا التمويل غير الرسمي - التغيرات المالية الغير الرسمية، 1989 ، ص 147.

- حنفي عبد الغفار، رسمية زكي قريبا قص، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعية الإسكندرية 2004.

- حنين جلال الدماغ، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة - دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة 1995 - 2008 ، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 1431- 2010، ص 35.

- خوني رابح ، حساني رقية، أفاق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17-18 ابريل 2006.

- خوني رابح، و رقية حساني، أفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشركة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأوردو- مغاربي ، جامعة فرحات عباس سطيف، 25- 28 ماي، 2003، ص 897.

- دادن عبد الوهاب الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الباحث العدد 7، جامعة ورقلة، 2009- 2010.

- رحيم حسين، نحو تطوير الوساطة المالية في الجزائر نموذج مصرف مشاركة المخاطر، الملتقى الوطني الأول حول " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات" جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.
- سعد جار مليكة، الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة و النامية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 11، المملكة العربية السعودية ، 1985.
- عبد الحليم عمر محمد ، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
- لعمارة جمال، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.
- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 4 مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة و الصناعات التقليدية، مؤشرات 2001.
- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10 مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة و الصناعات لتقليدية، مؤشرات 2006.
- نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية، وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة و الصناعات التقليدية، مؤشرات 2007.
- نظير رياض، محمد الشيحات و آخرون، الإدارة المالية، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001.
- هيكل محمد ، مهارات و إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

ب. مراجع باللغة الاجنبية

- Barreau et Delahay.J, gestion financière manuel et application, 9^{ème} édition, Dunod, Paris 2000 .
- Bodie.Z et Merton, Finance, 3^{ème} édition française dirigée par Thibierge.C, distribution nouveaux horizons -ARS, Paris , 2011.
- Bulletin d'information statistique de la PME, données du 1^{er} semestre 2013, n^o 23, ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, novembre 2013.

- Damodaran.A, Pratique de la finance d'entreprise, 1^{ère} édition, groupe de Boeck, Bruxelles, 2010.
- Lointier.J-C et autres, L'entreprise et la banque, édition Economica, Paris 2006.
- Ly-Baro Fatima, Structure financière de l'entreprise, Economica, Paris, 2002.
- Trabelsi.A, les déterminants de la structure du capital et particularités du financement dans les PME : une étude sur données françaises, thèse de doctorat en sciences de gestion université paris IX dauphine edogest, 2006.
- Vernimmen pierre, Finance d'entreprise, 8^{ème} édition, par pascal quiry et yann le fur, éditions Dalloz, Paris, 2010.
- world bank , policies and prospects for small and medium scale manufacturing industries, Jordan report n°6848, June 1987.

حوكمة السوق المالية و مشكلة عدم تناظر المعلومات

عمامرة نبيلة

amamra.nbl@gmail.com

أ.د. حاكمي بوحفص

hakmib2001@yahoo.fr

جامعة وهران 2

الملخص

تصبح السوق المالية في ظل غياب الإفصاح و الشفافية عن المعلومات، غير قادرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل ما يفقدها ثقتها و استقرارها أمام المستثمرين. هذا ما يبرر الحاجة الى ضرورة توفير اجراءات الادارة الرشيدة التي تضمن الى حد معقول وجود شفافية و فصاح و تسهم في أدائها بشكل عام. الأمر الذي يدفعنا بالبحث حول قضية الحوكمة بالسوق المالية و دورها في تعزيز استقرارها و في الحد من مشكلة عدم تناظر المعلومات من خلال رفع معدلات الإفصاح و تقديم المعلومات المالية المهمة في الوقت الملائم. الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، الرقابة، الإفصاح، السوق المالية، المعلومات، مشكلة عدم تناظر المعلومات.

Résumé :

Manque de divulgation et de transparence de l'information , le marché financier devient incapable de prendre les décisions principales d'investissement, ce qui lui fait perdre sa confiance et sa stabilité aux investisseurs. cela justifie la nécessité de fournir les procédures de bonne gouvernance qui assure un degré raisonnable de transparence et de divulgation, et contribue à leur performance. Ce qui a incité à la recherche de la gouvernance du marché financier et qui renforce son rôle dans la stabilité financière et limite le problème de l'asymétrie de l'information à travers l'augmentation du taux de divulgation et offre les informations financières importantes en temps opportun.

Mots-clés: Gouvernance, contrôle, divulgation, marché financier, informations, problème d'asymétrie de l'information.

المقدمة:

شهدت الأسواق المالية خلال العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المالية، واستحداث أدوات مالية جديدة. وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبوقه. على الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن هناك بعض الأزمات شهدتها الأسواق سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول نتيجة لهذه الأزمات ظهرت الحاجة إلى الحوكمة. فهي تعتبر من الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى ضمان الاستقرار في النظام المالي ككل، و يعد الاهتمام بها في الأسواق المالية بشكل خاص عنصراً رئيسياً، فهي تجهز مناخاً مستقراً في أي سوق مالية إذا ما طبقت على مستواها و سوء هذه الحوكمة يمكن أن يؤثر على الاستقرار المالي. يتجلى أهم دور للحوكمة في أنها تضمن الحفاظ على استقرار السوق المالية ما يرفع من كفاءتها و يدفع المتعاملون الإقتصاديون للإستثمار فيها، ولن يتحقق هذا إلا من خلال تطبيق مبادئها و الافصاح عن المعاملات المالية و نزاهة و تماثل المعلومات و حسن وصولها للحد من مشكلة عدم تناظر المعلومات.

أهمية الدراسة: شملت الورقة البحثية ثلاثة محاور غايتها البحث في اسهامات الحوكمة بالسوق المالية و كيف تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، المحور الأول وضع اطار للحوكمة بما يتلاءم مع متطلبات السوق المالية، شمل مفهوم و أهمية الحوكمة في السوق المالية و خطوات تطبيقها، المحور الثاني تناول أثر الحوكمة على استقرار السوق المالية من خلال توفير بيئة أعمال مستقرة مع تخفيض المخاطر و كشف حالات التلاعب و تفعيل نظام الرقابة المالية، المحور الثالث ركز على أهمية المعلومات في العلاقة بين الحوكمة و السوق المالية و اعتمد على مبدأ الافصاح كأهم مبادئ الحوكمة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

إشكالية الدراسة: تهدف الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف تساهم حوكمة

السوق المالية في الحد من مشكلة عدم تناظر المعلومات؟

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي و ذلك بالاستفادة بجملة من المدخلات: الكتب و المؤلفات و البحوث العلمية. فكانت مخرجات هذا العمل ثلاثة محاور:

المحور الأول: الحوكمة في السوق المالية.

المحور الثاني: مساهمة الحوكمة في استقرار السوق المالية.

المحور الثالث: دور حوكمة السوق المالية في الحد من مشكلة عدم تناظر المعلومات.

المحور الأول : الحوكمة في السوق المالية

توفر الحوكمة الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله التحكم في أعمال السوق المالية و نجاح الحوكمة في السوق المالية لا يرتبط بوضع مجموعة من الإجراءات و القواعد الرقابية فحسب، و إنما من الضروري تطبيقها بشكل سليم وفق خطوات لضمان تحقيق أهدافها. و فيما يلي تبيان ذلك.

مفهوم الحوكمة في السوق المالية: الحوكمة في السوق المالية لا يمكن فهمها الا من خلال تنفيذ قواعدها والتي من أهمها أن تتسم عمليات السوق المالية بمنتهى الشفافية ، وتنقل المعلومات الهامة مباشرة إلى جميع من له صلة وتحديد مستوى الرقابة و المسؤولية لتلك القرارات ، وبما أن انعكاس مستوى التعامل العام للدولة يبدأ في البورصة ، فإن الشركات المدرجة بالسوق المالية تعتبر بمثابة مقياس لمقدار الثقة التي من الممكن أن تصل إليها التعاملات المالية ، ولهذا فإن تعزيز الحوكمة من خلال تنفيذ أهم مبادئها سيدعم استقرارها.¹ تعرف تطبيقات الحوكمة بالسوق المالية وشركاتها المدرجة فيها بمجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة السوق المالية أو الشركات المساهمة وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون السوق المالية أو الشركة وتوجيه الأعمال من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح و الشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.²

وهناك من يعرف الحوكمة بالسوق المالية على أنها توفير البنية الأساسية للسوق المالية التي لا تتأتى إلا من خلال الوضوح والشفافية التي تدعم سلامة وكفاءة استقرار النظام المالي ككل.³

¹ هيثم الشخص، جوان 2015، حوكمة البورصات العربية . ورقة الكترونية مأخوذة من الموقع : العربي الجديد ، تاريخ الإطلاع : 2016/05/04 منشورة على الموقع : www.alaraby.co.uk.

² د.محمد فوزي ، 2015. تأثير تطبيقات الحوكمة على الأداء المالي لشركات البورصة ، ورقة الكترونية مأخوذة من الموقع : بوابة الشرق الأوسط ، تاريخ الاطلاع : 2016/05/04 منشورة على الموقع : www.jbcnews.net/article/148057

³ comité sur les systèmes de paiement et de régalement ,comité technique de l'organisation internationale des commissions de valeurs ,avril 2012 ,principes pour les infrastructures de marchés financiers,traduction française du document intitulé « principales for financialmarket infrastructure » banque des règlements internationaux, disponible sur le site : web de la BRI (www.bis.org) et de l'O.I.C.V (www.iosco.org) , revoir le 15/07/2016 .

هدف الحوكمة في السوق المالية: الهدف من مشروع الحوكمة وضع أساس يسمح بوجود أداء فعال ومنظم مع تعريف واضح للمهام و الأدوار والمسؤوليات. فالتغيرات المتسارعة في ظروف العمل و مع تزايد نشاط السوق المالية جعل من وجود نظام حاكمية جيد للشركات المدرجة بها مطلباً يحظى بأولوية. فمثل هذا النظام يوفر للملاك ولحملة الأسهم وللسوق المالية الإرتياح وفي نفس الوقت يسهم في رفع الفاعلية وبدون أخطاء .

فبالنسبة للسوق المالية، يمكن كلا من الحوكمة والإفصاح من خلق جو إستثماري خال من أساليب الإحتيال وتضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين ومن المضاربة، مما يعزز الثقة في السوق المالية ،إضافة إلى ذلك فهو يقلل من التقلبات الحادة لأسعار الأوراق المالية اذ تتوفر المعلومات المفيدة بشكل كاف ، فإنه يمكن تقييم سعر الورقة المالية بطريقة سليمة بما يضمن التسعير العادل لها . فالحوكمة عنصر جوهري من عناصر خلق الشفافية و توطيد دعائم الثقة بالإستثمار في الأوراق المالية وذلك من خلال نشر كافة المعلومات المحاسبية والمالية بصورة دورية للمستثمرين لأن هذه المعلومات تعد المصدر الأساسي في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية⁴.

أما بالنسبة للمستثمر: ففي دراسة قامت بها مؤسسة "ماكزري وشركائه" أثبتت أهمية الحوكمة للمستثمر أكثر من فرض النمو أو أداء السوق فيما يتعلق بتحقيق العائد المناسب ، وقد أظهر المستثمرون رغبتهم في دفع مكافآت للشركة التي تلتزم بالتطبيق السليم لمعايير الحوكمة⁵. ذلك أن الحوكمة تعمل على حماية حقوق المساهمين مثل : حق التصويت وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وحق المشاركة في القرارات التي تؤثر على الاداء⁶ . وتوفر الحماية لحقوق مساهمي الأقلية من الإستغلال. وأظهرت دراسة (القاضي وندة) أن الدول التي توافرت لديها نظم أقوى لحماية حقوق مساهمي الأقلية ، تمتعت بوجود أسواق مالية أكثر سيولة ووضخامة كما أنه بالمقارنة بين الدول، وجد أن الدول التي تتمتع بنظم قانونية ضعيفة لا تحمي مساهمي

⁴ د. شريف غياط ، أ فيروز رجال، 2012 ، حوكمة الشركات : أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي ،مجلة الأكاديمي العربية في الدنمارك ، العدد 2012/12/11 منشور في مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ،جامعة قالمة، ص.16.

⁵ يوسف طارق محمد ،2007 ،الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية ، المؤتمر العربي الأول حول متطلبات حوكمة الشركات واسواق المال العربي ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ،ص.25.

⁶ شحاتة السيد شحاتة وعلي نصر عبد الوهاب، 2007. مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال

العربية والدولية المعاصرة ،الدار الجامعية ، مصر، ص.29.

الأقلية وتكون الشركات لديها مملوكة، أو تحت سيطرة أقل من المستثمرين الحاكمين بدلا من هيكل المالكين واسع الانتشار.⁷

وقد وجدت دراسة (الشرع) أن التطبيق الجيد للحوكمة تزيد من فعالية وكفاءة الرقابة على الأنظمة وتعزز المصدقية في مخرجات هذه الأنظمة خاصة فيما يخص التقارير المحاسبية⁸، أما بالنسبة للمقرضين والموردين فإن التزام الشركة بقواعد الحوكمة الجيدة يعمل على تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.⁹

ورغم أن كل مؤسسة مدرجة في البورصة ملزمة قانونا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عمليا هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدوا وعارضوا التقارير والنشرات المالية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات وتغيير الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، كما أنه لكل مؤسسة أسلوبها الخاص، والشكل التالي يوضح كيفية التضليل على مستوى الأسواق المالية .

⁷ القاضي حسين ، ندى مالك كنان ، 2008 ، حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سوريا ، دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية ، مؤتمر الأسواق المالية، دمشق ، ص11.

⁸ الشرع أحمد عماد، 2008 ، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصدقية في التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة دمشق، كلية الإقتصاد ،دمشق ،سوريا ، ص124.125 .

⁹ حماد عبد العال طارق ، 2000 ، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ص 89 . 90.

شكل 1 يظهر كيفية إخفاء الحقائق في السوق المالية .

أدوات إخفاء الحقائق

- ضبابية البيانات

- غموض المصطلحات

أدوات الإخفاء ← ازدواجية المعايير ← طمس الحقائق و التزييف

- الكلمات المهمة

- اختلاف الأسس المحاسبية

- شراء الذمم .

المصدر: دبله فاتح ، بن عيشي بشير ، 2012 ، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، يومي 07/06 ماي 2012 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، بسكرة ، ص8.

هناك عدة أمثلة حول كيفية إخفاء الحقائق وتضليلها، فالأزمات اوضحت نقاط ضعف في الرقابة على الأنشطة المالية، ومثال ذلك شركة ENRON التي كانت صانع سوق رئيسي في سوق المشتقات الطاقوية واحدى الشركات الكبيرة التي تمد السوق بالسيولة. حيث قامت بإستخدام اساليب محاسبية معقدة، الغرض منها حجب وعدم توضيح الإفراط في الإعتماد على الإقتراض لتمويل أنشطتها وإخفاء ضعف إيراداتها، فأدى ذلك إلى الإفراط في تنفيذ عمليات بالغلة التعقيد خارج الميزانية ، والى صعوبة ادراكها واكتشافها بواسطة المحللين الماليين و المساهمين.و يمكن ارجاع ذلك الى وجود بعض الثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية في معالجة ومحاسبة الأنشطة التي تنفذ خارج الميزانية.

إن تفشي مثل هذه الظواهر التي توحى بالتضليل والتلاعب والفساد في بعض الشركات ، من

شأنها أن تشيع جوا من الإحباط في الأسواق ، مما يؤدي إلى تعثر كبير من المتعاملين وعزوفهم عن الاستثمار كما قد تترتب مخاطر أخرى منها¹⁰ :

- ضعف الإستثمار وهروب الأموال خارج البلاد .

- حجام المستثمرين وعزوفهم عن الاستثمار محليا ودوليا .

- تعرض الشركات للخسارة والإفلاس

- انكماش حجم المعاملات في الأسواق المالية .

- التأثير على اتجاه السوق والتغيير من النتائج المحققة .

أهمية الحوكمة في السوق المالية: تعاضمت بشكل كبير مكانة الحوكمة في الأسواق المالية كونها تعمل على¹¹ :

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لإستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وحائزي أقلية الأسهم. .
تعظيم القيمة السهمية للشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية ، وخاصة في ظل إستحداث أدوات وآليات مالية جديدة، و حدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي ...إلخ.

- التأكيد على كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الإستخدام الأمثل لها منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للمؤسسات من خلال أسواق المال ، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

خطوات تطبيق الحوكمة في السوق المالية : يحدد مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" مجموعة من الخطوات المتتالية للحوكمة الخاصة بالمؤسسات أو الشركات المدرجة أوراقها المالية في البورصة ، وسنصلها في الجدول التالي :

¹⁰ جهاد خليل الوزير، أيلول 2007، دور حوكمة الشركات في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية ، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، موسوعة الإقتصاد و التمويل عن الموقع www.iefpedia.com ، تاريخ الإطلاع 2016/07/17 .

¹¹ ماجد أحمد إسماعيل شلبي، 2007، تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريق، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر حول "أسواق الأوراق المالية والبورصات" كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ص43 .44 .

جدول 1 يبين الخطوات المتتالية للحوكمة الخاصة بالشركات أو المؤسسات المدرجة أوراقها المالية في البورصة.

المستوى (4) القيادة	المستوى (3) الإسهام الأساسي في حوكمة الشركات على المستوى القومي	المستوى (2) الخطوات الإضافية لضمان تحقيق حوكمة الشركات	المستوى (1) ممارسات حوكمة الشركات المتعارف عليها	السمات
الشركة معترف بها دولياً بوصفها زعيم قومي لها موقع بين رواد العالم في حوكمة الشركات .	- الإلتزام بجميع التوصيات المتعلقة بميثاق أفضل الممارسات القائم في الدولة. - إحتواء مجلس الإدارة على لجنة الحوكمة.	- تحديد موظف مسؤول عن ضمان الإلتزام بميثاق الحوكمة. - الإفصاح بشكل دوري للمساهمين عن ميثاق حوكمة الشركات.	التأكد من ممارسة الجوانب الشكلية للحوكمة. - تحتفظ الشركة بميثاق الحوكمة.	(أ) الإلتزام بحوكمة الشركات
يتكون معظم مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين.	- تتضمن لجنة المراجعة أعضاء مستقلين فقط. - تعيين لجنة من لجان المجلس تعمل على إقرار جميع الصفقات المبرمة مع التابعين للمساهمين. - توجد لجنة متخصصة تابعة للمجلس تختص بموضوعات فنية أو فض النزاع. - يعاد انتخاب المجلس كاملاً بشكل سنوي.	- يتضمن عضوين أو ثلاثة مستقلين عن الإدارة - لدى المجلس لجنة مراجعة محاسبية. - تناسب تكوين مجلس الإدارة مع مهام الإشراف المتصل بالتقييم.	. ينعقد بشكل دوري. - يحصل أعضاءه على معلومات مناسبة و وقت كاف للتحليل والتشاور. - لا يشمل أعضاءه الموظفين التنفيذيين.	(ب) هيكل مجلس الإدارة و عمله

<p>(ج) الشفافية و الإفصاح</p>	<p>- إعداد القوائم المالية وفق نظام دولي للمحاسبة . - لدى الشركة نظام قوائم من الضوابط الداخلية و المراجعة المحاسبية. - الإلتزام الكلي بشروط الإفصاح.</p>	<p>- نشر التقارير الربع السنوية. - إعداد القوائم المالية والتقارير بناء على معايير المراجعة الدولية تراجعها شركة مراجعة معترف بها دوليا.</p>	<p>- الإفصاح عن الشؤون المالية وغير المالية وفق أعلى المعايير الدولية . - إتاحة صور الإفصاح و الإتصالات بالمساهمين على شبكة الأنترنت .</p>
<p>(د) معاملة المساهمين الأقلية</p>	<p>- إخبارهم بإجتماعات المجلس والسماح لهم بالتصويت . - المعاملة بالتساوي في التصويت والإكتتاب ونقل الملكية و الإفصاح عن المعلومات . الحصول على معلومات دقيقة حول تركيز الملكية.</p>	<p>- التمثيل الجيد في آليات التصويت . - وضع سياسات للتعامل معهم عند تغيير السلطة. - تبني الشركة سياسات واضحة و إفصاح تام فيما يتعلق بكافة الطبقات أو التعاملات مع الشركات التابعة للمساهمين المسيطرين. - الإفصاح عن المخاطر الرئيسية التي تواجه أقلية المساهمين في التقرير السنوي.</p>	<p>- إمتلاك الشركة آليات فعالة للتصويت من أجل حماية أقلية المساهمين من التصرفات التي تتسم بالتحيز ضدهم عند تركيز الملكية أو تضارب مصالحهم مع مصالح المساهمين المسيطرين .</p>

المصدر: شركة التمويل الدولية (2003) ، جدول الخطوات المتتالية لحوكمة الشركات الخاص بالشركات

المقيدة في البورصة ، مركز المشروعات الدولية، ص06.01 ، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:

.www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

المحور الثاني : مساهمة الحوكمة في استقرار السوق المالية.

يساهم التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في المؤسسات أو الشركات العاملة والمدرجة أوراقها المالية في الأسواق المالية إلى بلوغ مستويات عالية من حالة الإستقرار و إستمرار تلك الحالة لفترات زمنية أطول ، موفرة بذلك المناخ الملائم للأسواق المالية بدون مخاطر أو حالات تلاعب و لن يتعزز هذا التطبيق السليم الا من خلال وضع الرقابة المالية كضابط من ضوابط السوق المالية . فيما يلي تفاصيل مساهمة الحوكمة في ذلك:

- توفير بيئة أعمال مستقرة : توفير الحوكمة الأساس لبيئة أعمال مستقرة يعتبر في غاية الأهمية للأسواق المالية والشركات أو المؤسسات التي تسعى إلى الوصول لمكانة مرموقة في الإقتصاد العالمي. ما يساعد على ذلك تطبيق أسس الحوكمة التي تطرقنا إليها سابقا التي نقصد بها الإفصاح والشفافية، المسؤولية، المعاملة العادلة. هذه المبادئ هي بمثابة أداة فعالة لإنضباط نشاط السوق المالية بما يحقق حقوق المساهمين وأصحاب المصالح . وينبغي الإلمام أكثر بمبدأي الإفصاح والشفافية فهما مبدئان أساسيان يعتبران الأهم عند إدراج الشركات في بورصات الأوراق المالية.

فالشفافية والإصلاح يشملان كلا من المعلومات والممارسات الخاصة بالسوق المالية، حيث من خلالهما يستطيع المستثمرون معرفة الوضع الحقيقي للشركة المدرجة في البورصة. فالشفافية من شأنها التقليل من التقلبات في السوق المالية كما يمكنها أن تفرض نظاما يعمل على تحسين جودة إتخاذ القرار في قطاع الإكتتاب العام ، والهدف منها هو المساعدة على رفع الأداء الإقتصادي وتحسين عمل الأسواق المالية وتساعد المشاركين في السوق على توقع وتقييم المعلومات السلبية، أما الإفصاح يتعلق بالقوائم المالية ، يجب أن يكون شاملا يسمح بالوفاء لإحتياجات المستخدمين الآخرين، و بضبط الفساد من خلال مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة. و بالتالي الشركات الملتزمة بمعايير الحوكمة تضمن تحقيق عوائد وقيم مرتفعة بالمقارنة مع الشركات الأخرى لذلك حرصت عدد من المؤسسات المهمة بالأسواق المالية بإطلاق مؤشرات الحوكمة¹².

¹² . نرمين نبيل أبو العطا ، (2006) ، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ص 60.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الحوكمة وتطبيق مبادئها على شركات التصنيف الإئتماني (الجدارة الإئتمانية)، التي طالها الفساد ولعبت دورا مهما في صناعة الأزمات في الأسواق المالية¹³.

تخفيض المخاطر المالية: أكدت نتائج دراسة تجريبية قدمها كل من Vince Hopper و Boom Stim و Asfandyar Uppal سنة 2009¹⁴، أجرت اختبار بواسطة استخدام نماذج العلاقة بين تسعير الأصول الرأسمالية بمختلف أسواق المال (متقدمة منها وأخرى ناشئة) مع نوعية مؤشرات حوكمة المؤسسات العاملة بتلك الأسواق، خلصت على وجود علاقة ارتباط قوية بين انخفاض المخاطر بالأسواق المالية التي تتسم البيئة المؤسسية العاملة بها بالتطبيق الجيد لمعايير الحوكمة، و تنخفض هذه العلاقة كلما انخفضت مؤشرات تطبيق معايير الحوكمة بالمؤسسات العاملة بتلك الأسواق، وتختلف هذه النتائج حسب مدى كفاءة كل سوق على حدى¹⁵.

- كشف حالات التلاعب: أشارت دراسة لـ Winkler سنة 1998¹⁶ إلى أهمية الحوكمة في تحقيق الإستقرار بتجنب الأزمات المالية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الإقتصادية بالأسواق المالية وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين و العمل على الحد من التقلبات بالأسواق. ويتم الكشف عن هذه الحالات بالتدقيق والرقابة المالية نظرا لدينامكية الحركة السريعة والمتلاحقة في الأسواق المالية التي تستلزم التدقيق المستمر في مدى تنفيذ البنود المنظمة مع التطوير المستمر مع التأكيد على

¹³ مدني أحمد ، (جوان 2013)، دور وكالات التصنيف الإئتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات اصلاحها ، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 10 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص60.

¹⁴ Vince Hopper , Ahboon and As Fandyer Yppal, 2009 governance and stock market performance , journal of economic system, school of banking and finance , the university of new south wales , sydney ,N: 33,p 93 -115.

¹⁵ فؤاد علوان ، 2012 ، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية ، دراسة تطبيقية على اسواق رأس المال العربية ، دار الفكر والقانون ، مصر، ص 189.

¹⁶ ماجد احمد إسماعيل شلبي. (2007). تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريق ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر حول أسواق الأوراق المالية والبورصات ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ص40.

المتابعة الفورية أثناء التداول من طرف هيئات سوق المال (أو قبل أو بعد التداول كذلك) للحيلولة ودرأ أي تلاعب ولعلاج الخلل وتدعيم إستقرار الأسواق المالية .

- وضع نظام للرقابة المالية (الشفافية والمساءلة) : إن وجود نظام متكامل من الشفافية و المساءلة للمسؤولين في وظائفهم والقدرة على محاسبتهم عن إدارتهم وحماية الصالح العام من التعسف و الإستغلال يعتبر مساهمة في تفعيل السوق المالية. إذ لا يقتصر الدور الرقابي على أداء السوق المالية على طرف واحد بل يشترك في ذلك العديد من الأطراف تتمثل في :

أ- أطراف رقابية عامة : أي الرقابة تكون على هيئة سوق المال، البورصة، الشركات التي لها علاقة بالبورصة. يتعلق الدور الرئيسي لهذه الأطراف بتقوية الانضباط والرقابة الخارجية من خلال تحسين الأنظمة المالية بإيجاد نظام لتجنب تضارب المصالح فضلا عن تبني المعايير الدولية في مجال التداول بالبورصة والمعايير الخاصة بالمحاسبة الدولية فيما يتعلق بالإفصاح وإعداد التقارير والشفافية المالية.

ب- أطراف رقابية مباشرة : تشمل المساهمون ، مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، المراجعون الداخليون و الخارجيون. لتقوية الضبط الداخلي للسوق المالية وحماية المساهمين يجب تقوية نظام مجلس الإدارة ومساءلته من خلال التحديد الواضح والدقيق لمهامه ومسؤولياته وعقوبته عند المخالفة وفرض التعيينات الإلزامية كالتصويت مثلا، فضلا عن ذلك تعزيز التدقيق والرقابة. فالرقابة الداخلية تهدف إلى رفع التقارير التي تصدر عنها إلى الإدارة العليا و تنسيق العلاقة بين السوق المالية والإدارة العليا فقط. وكذلك تنسيق العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ، فعلى أطراف الرقابة الداخلية أن يتمتعوا بالكفاءة العلمية والمهنية والحيادية في العمل و الاستقلالية.

ج - أطراف أخرى : مثلا بعض العملاء الذين تتعامل معهم السوق المالية كالموردين ، المودعين أو المقترضين .

لا يتم تعزيز نظام الرقابة المالية و تفعيله على مستوى السوق المالية إلا بالشفافية والمساءلة. فهما مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة . فوجود هاتين الحالتين معا يسهم في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات المالية ولاسيما السوق المالية. سنعرض بهذين المفهومين:

- الشفافية : تعرف على أنها ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة. قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ و في حماية مصالح البعض. تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات إتصال

مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين ، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور .

تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، و تتيح للمعنيين أن يطلعوا مباشرة على العمليات و تزيد درجة الشفافية من سهولة الوصول إلى المعلومات. فالشفافية عنصر رئيسي من عناصر المساءلة يترتب عليها جعل جميع الحسابات أو التقارير متاحة للفحص الدقيق. فهي تقي من الأخطاء خاصة في التقدير و من الفساد و غيابها بإدارة السوق المالية يتيح فرصة كبيرة لإرتكاب المخالفات من جانب المتعاملين و الإخلال بالأمانة في العمل من جانب الموظفين خاصة وأن العولة المالية والثورة التقنية والمعلوماتية و الإتصالات مع ما واكبتها من إنفتاح في الأسواق المالية زاد من تأثير ذلك. فإطار الشفافية يجب أن يتضمن تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب تكون دقيقة موثوقة وشاملة لكل الأمور والعناصر التي تمس الأداء و أسلوب ممارسة السلطة ، لتوفير الصحة والسلامة المالية للسوق المالية ، وتوفير المناخ للمعلومات ، و جذب إهتمام المستثمرين، وتحقيق الإنتباه واليقظة فيما يحدث بالسوق المالية¹⁷ .

- المساءلة: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات لأصحاب المصلحة حول كيفية إستخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض أو كل) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة او عن الخداع والغش . وقد أشار تقرير لجنة cadbury الصادر عام 1992، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة ، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة حقوقهم كمالك لأسهم أو سندات في السوق المالية . فلكل منهم دوره في تفعيل تلك المساءلة. بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك Crédit Lyonnais والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وعلى الأعضاء القيام بتدقيق فعال

¹⁷ مولاي لخضر عبد الرزاق، عجيلة محمد، 11 و 12 مارس 2008، الحوكمة كمدخل للرقابة والمساءلة في البنوك الجزائرية ، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، ص5-6 .

، كما لوح في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب أو توبيخ على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك¹⁸ . كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999 ، أشار هو الآخر في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 و الخاصة بحوكمة الشركات المندرجة فيها¹⁹ ، لفتت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية. للإشارة ، ففي ضوء ما تتبنى الحوكمة من مساءلة ورقابة محاسبية نقول أنه تأخذ إتجاهان :

الأول: المساءلة والرقابة الرأسية : من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى. الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية : هي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية أو المالية.

المحور الثالث : دور حوكمة السوق المالية في الحد من مشكلة عدم تناظر المعلومات. إن أهم دوافع الاهتمام بالتطبيق السليم لقواعد و ضوابط الحوكمة هو كسب الثقة في الأسواق المالية بما يحمي السوق المالية و ينعكس إيجابا عليها. لاسيما وأن الإفصاح كأحد أهم مبادئها يخلق جو إستثماري خال من أساليب الإحتيال وتضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، مما يعزز الثقة ، إضافة إلى ذلك فهو يقلل من التقلبات الحادة لأسعار الأوراق المالية اذ بتوفر المعلومات المفيدة بشكل كاف و شفاف، فإنه يمكن تقييم سعر الورقة المالية بطريقة سليمة بما يضمن التسعير العادل لها . ما لم يؤدي إلى تقديم المعلومات المالية المهمة في الوقت الملائم لن يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. خاصة وانه هناك أثر متبادل بين المعلومات و سوق الأوراق المالية متمثلا في تأثير المعلومات على حركة التداول و الاسعار ، فالحوكمة اذن تهتم

¹⁸ سميحة فوزي ، أبريل 2004 ، حوكمة الشركات في مصر ، مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية، ص361-369.

¹⁹ محمد أحمد إبراهيم خليل ، 2007، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، ورقة عمل في ندوة، السوق المالية ، نظرة مستقبلية ، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية السعودية (قسم المحاسبة)، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية، ص14.

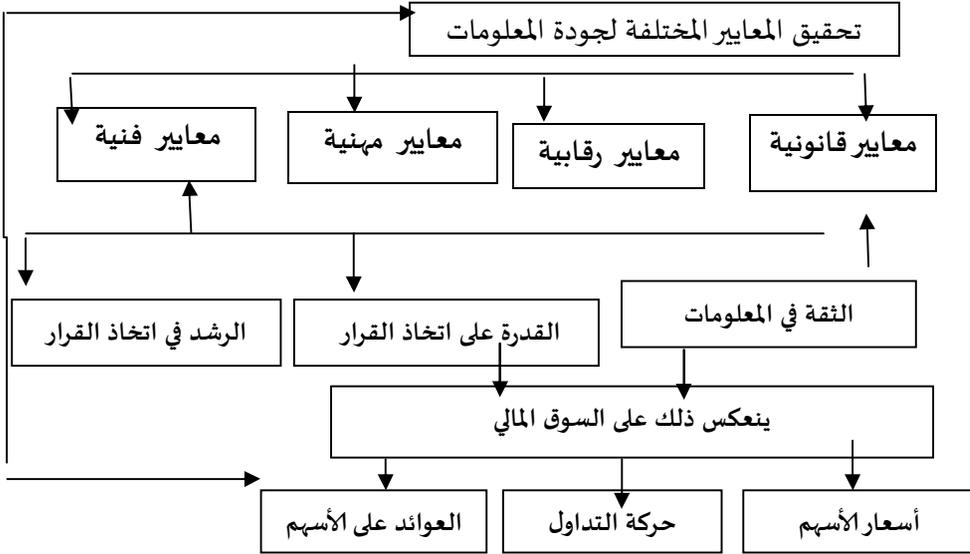
بدعم ومتابعة المعلومات في المراحل المختلفة و في تحقيق جودتها و بالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية ، تفاصيل ذلك موضحة في هذا المحور.

أهمية المعلومات في العلاقة بين الحوكمة والسوق المالية : أن المعلومات تعتبر محور نظام الحوكمة لكون هذه الأخيرة تهتم بدعم ومتابعة المعلومات في المراحل المختلفة و ذلك من خلال مايلي²⁰:

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي والتي تشمل : الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي وتقويم مسؤولية مجلس الإدارة ، والمستويات الإدارية المختلفة والمراجعين.
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح إنتهاءا بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية وتوصيلها أو نشرها لمختلف المستخدمين لها سواء داخل أو خارج السوق المالية .
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من ثقة ومصداقية في المعلومات التي تم الإفصاح عنها .
- لا شك فيه ، أن أهمية المعلومات ومدى جودتها يمثل حلقة الربط بين دراسة موضوع الحوكمة وعلاقته بالأسواق المالية. حيث يمكن من خلال الشكل الموالي الوقوف على علاقة حوكمة الشركات من خلال جودة المعلومات بالأسواق المالية و الإنعكاسات المترتبة عنها .

²⁰ د. الياس بن ساسي ، أ، خيرة الصغيرة كماسي ، 25-26 نوفمبر (2013) ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية" جامعة ورقلة ، ص 639.

شكل 2: يبين مكانة المعلومات في العلاقة بين حوكمة الشركات والأسواق المالية.



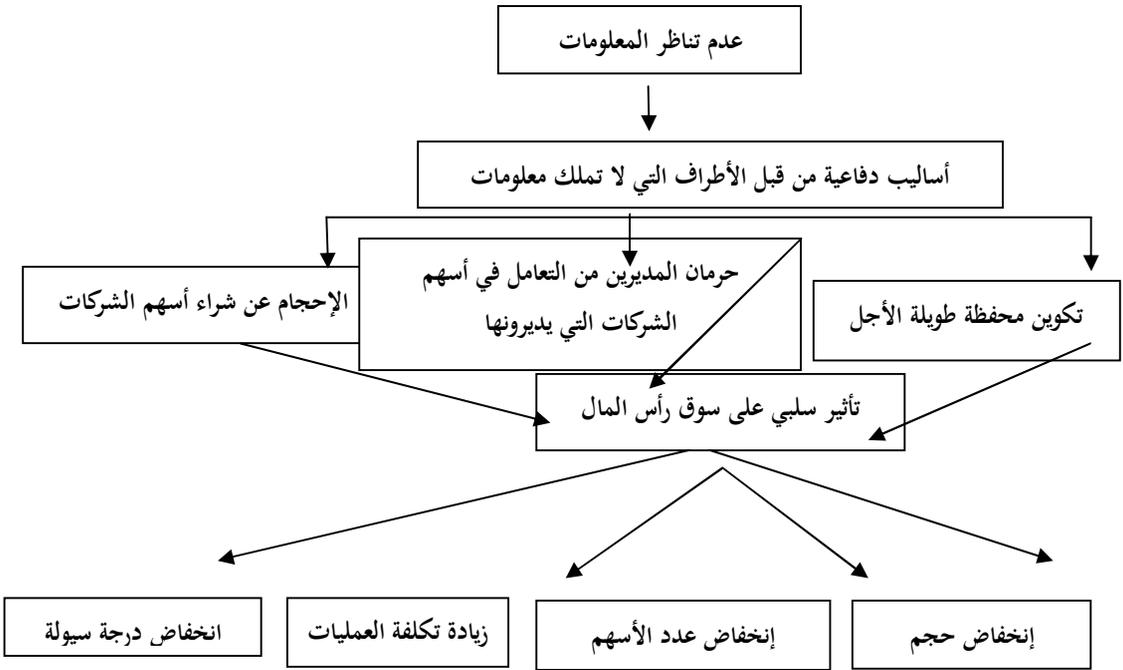
المصدر : محمد إبراهيم خليل ، (نوفمبر 2007)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة تطبيقية ، جامعة الملك خالد ، منشورة على الموقع :

www.jps-.com/forum/forum-posts-asp

أثر عدم تناظر المعلومات على الأسواق المالية : يفترض في الأسعار في ظل فرضية السوق الكفاء أن تتصف بالعشوائية، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها. أما حين لا تنعكس المعلومات بشكل كاف في الأسعار في الوقت المناسب فهذا يعني وجود فاصل زمني بين وصول المعلومة وانعكاسها في الأسعار مما يتيح لبعض المستثمرين تحقيق أرباح غير عادية وهذا ما يعرف باللاكفاءة التي ينتج عنها فقدان الثقة في السوق المالية التي تبدأ بالانهيار تدريجياً. إن تغييب المعلومات يفسح المجال لاستغلالها من قبل عدد محدود من المتعاملين في إنجاز معاملات غير عادلة، لأنها تقوم على استغلال معلومات لا يملكها غيرهم، وبالتالي فإن حصول بعض المتعاملين على معلومات مهمة غير منشورة قبل غيرهم، يمكنهم من تحقيق أرباح مميزة، حيث انه من خلال ورقة بحثية بعنوان التكنولوجيا وإنتاج المعلومات وكفاءة السوق، ناقش كل من Shleifer and Gildor تأثير التكنولوجيا على الأسواق المالية، إذ حسب رأيهما أدى التقدم التكنولوجي إلى تطور الأسواق المالية بصورة ملحوظة، إلا أن مستوى جودة المعلومات قد تدهور، وذلك لاجتذاب أعداد كبيرة من المستثمرين عديهي الخبرة في مجال السوق المالية، كما أن قدرتهم ضعيفة لاستيعاب المعلومات المفصح عنها وتقييم الأسهم وتحديد القرار الاستثماري الملائم على أساسها

فكانت خصائص أولئك المستثمرين بمثابة حافز قوي لدفع الشركات لتشويه المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجعلها أكثر غموضا. كما أن لدى بعض الشركات أطراف داخلية تستطيع في كثير من الحالات استغلال المعلومات المحاسبية قبل نشرها في القوائم والتقارير المالية لتحقيق أرباح غير عادية ، وقد تعتمد إدارة الشركة حجب بعض المعلومات على اعتقاد أنها تضر بمركزها التنافسي ، وبهذا يؤدي عدم تناظر المعلومات الى انسحاب الأطراف التي لا تملك معلومات فيصغر بذلك حجم السوق وترتفع تكلفة العمليات ، وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض سيولة الأسهم مما يؤثر سلبا على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية عموما . اذن تسريب المعلومات وتداولها وسط فئة محدودة من المتعاملين ينطوي على تعامل مبني على الغش والخداع كما أنه يغير بمصالح حملة الأوراق المالية فضلا على أنه يسئ إلى المناخ الاستثماري العام. ويمكن توضيح تأثير عدم تماثل المعلومات على أسواق المال بالشكل التالي:

الشكل 3: يبين أثر عدم تناظر المعلومات على كفاءة أسواق المال .



المصدر: كمال الدين الدهراوي وحمد سرايا ، 2001، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص35.

من الشكل نلاحظ أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تحقق بعض السلبيات أهمها زيادة تكلفة رأس المال وانخفاض كفاءة سوق رأس المال بسبب المتاجرة بالمعلومات الداخلية.

كما أشار Crhristozov et all (2006) الى أن عدم تماثل المعلومات يحدث عندما يكون لدى أحد أطراف العملية معلومات أكثر وأفضل من المعلومات المتاحة للأطراف الأخرى، إذا في حالة عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى المجازفات التالية : - سوء الفهم - سوء التفسير - سوء الاستنتاج والاستدلال. وهذا سوف يؤدي إلى مخاطر غير مرغوبة مثل ما يلي ²¹:

- تخفيض درجة السيولة للأوراق المالية .

- زيادة تكاليف العمليات.

- صغر حجم السوق (بمعنى قلة الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء) .

- انخفاض حجم العمليات وقيمتها (قيمة الأسهم المباعة والمشتراة في فترة معينة) .

هذه المخاطر ينتج عنها عدم كفاءة سوق رأس المال ما ينعكس على الاقتصاد كله ، كمجموعة احترازاات يمكن تخفيض هذه المخاطر عن طريق مدخلين ²² :

- تخفيض عدم تماثل المعلومات عن طريق زيادة مستوى الفهم المتبادل بين الطرفين (الإدارة والمستثمرين) .

- تقديم ضمان warranty يغطي مخاطر عدم تماثل المعلومات ، وذلك عن طريق اقتسام المخاطرة sharing the risk بين الطرفين (الإدارة والمستثمرين) وتتفاوت الآراء بشأن الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات والتي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين هما ²³ :

الاتجاه الأول: يرى أن عدم تماثل المعلومات بأشكالها المختلفة يؤدي إلى تحقيق عائد غير عادي ، لبعض الأطراف على حساب أطراف أخرى من خلال معرفتهم المبكرة بمعلومات عن أداء الشركة ما يترك تأثيرا سلبيا على كل من: المتعاملين في السوق، الشركات المصدرة ، الأوراق المالية ، سوق الأوراق المالية ، والاقتصاد القومي.

الاتجاه الثاني: يرى إمكانية معرفة السوق للمعلومات الخاصة و استيعابها، وهذا يجعل من

²¹ محمد ياسر أحمد السيد ، (2008) إطار مقترح الإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ، دراسة نظرية ميدانية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة جامعة طانطا.

²² د. محمود رجب يس غنيم ، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري ، جامعة بنها، ص 16 ، متوفر على الموقع : www.bu.edu.eg تاريخ الإطلاع . 2016/06/14

²³ الدهراوي كمال الدين ، (1994) ، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول .

الصعب تحقيق عائد غير عادي للمتعاملين ذوي المعلومات على حساب المتعاملين دون المعلومات ، وهذا يعني أنها لا تترك أي آثار سلبية على المتعاملين في سوق الأوراق المالية. يعتبر الاتجاه الأول هو الأكثر منطقياً لوجود العديد من الأطراف، ولا سيما الداخلية والتي تمتلك الحافز والخبرة في مجال عملها مما يجعلها تستطيع اكتساب خبرة معلوماتية على حساب الأطراف الأخرى إما من خلال استغلال المعلومات قبل أن يتم الإفصاح عنها بشكل عام، وإما من خلال حجب تلك المعلومات عن الأطراف الأخرى.

أشار البعض إلى أن وجود عدم تماثل المعلومات يترتب عليه ظهور عدد من المشكلات والتي تعتبر من أهم أسباب انخفاض كفاءة الأسواق المالية، من أهمها²⁴:

- التوجيه الخاطئ للاستثمارات من جانب المستثمر، فقد يحدث قبل الاستثمار ونتيجة لعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين قد يحدث إما الإحجام عن الاستثمار من قبل المستثمر، أو عرض أسعار خاطئة للأوراق المالية.

-زيادة أعباء التمويل (تكلفة رأس المال).

- خلق فجوة قيمة بين قيمة السهم وسعر السهم.

إضافة إلى ما سبق ، هناك من يعتبر أن شيوع ظاهرة عدم تماثل المعلومات يشجع على إدارة الربحية وما يترتب على ذلك من تأثير على كل من²⁵:

- جودة الأرباح : حيث تترك إدارة الربحية تأثيراً سلبياً على خاصية الجودة.

- أداء الأسهم : تترك إدارة الربحية تأثيراً سلبياً على أداء الأسهم وذلك لأنه في ظل اكتشاف ظاهرة عدم تماثل المعلومات يحدث رد فعل سلبي من قبل المستثمرين وبالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم . ومن جهة أخرى، في ظل عدم اكتشافها تظهر سوق المال أسعار غير حقيقية للأسهم لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة وهذا يؤثر سلبياً على أسعار الأسهم في المستقبل.

-الضرر الاجتماعي: يترتب على إدارة الربحية مجموع من الأضرار الاجتماعية أو ما يسمى بالتكاليف الاجتماعية الناتجة من الاستثمارات الخاطئة في فترات التلاعب في الربح أو الناتجة

²⁴ كريمة دينا عبد الحليم ، (2011) ، أثر تباين المعلومات بين المستثمرين على تكلفة رأس المال ، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في مصر ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان، العدد الرابع .

²⁵ السيد صفا محمود ، (2005) ، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة سوهاج ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول .

من حماية المجتمع من سلوك الإدارة الانتهازي أو الناتجة من وضع قوانين حماية المستثمر وغيرها.

ما يمكن قوله أن عدم تماثل المعلومات على سوق رأس المال، القطاع المالي، والاقتصاد القومي كله، له آثار سلبية كالانسحاب من سوق رأس المال كله ما قد يؤدي إلى صغر حجم سوق رأس المال وزيادة تكلفة العمليات، وإلى تخفيض سيولة الأسهم ما يؤثر بالسلب على حركة الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ومن وجهة نظرنا نرى بأن الإفصاح يمكن أن يتغلب على نواحي القصور في التقارير المالية، و في نفس الوقت يمكن أن يحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية ، والعدالة في إتاحتها وتوفيرها لجميع المستثمرين في نفس الوقت ، وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلا في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم ، وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال وتخفيض السيولة اللازمة التي تشجع التعامل في سوق رأس المال ، وتحقيق المنفعة للقطاع المالي وبالتالي الاقتصاد القومي ككل ، وستعمق أكثر في دوره في تخفيض عدم تناظر المعلومات ، والآليات الواجب إتباعها لتعزيز الإفصاح في الأسواق المالية.

دور مبادئ الحوكمة (الإفصاح) في تحقيق عدم تناظر المعلومات " **information asymmetry**": يعتبر النقص في إنتاج المعلومات عاملا معززا في ارتفاع تكاليف الوكالة مما يترتب عنه انعكاسات سلبية على الأطراف الخارجية، لكن على العكس من ذلك ، يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تناظر المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية²⁶ ، وبالتالي يزيد من كفاءة السوق المالي وصولا إلى توفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق، حيث يرى البعض ك HAZEN 2005 أن الإفصاح هو الأداة الأساسية لضبط الأسواق المالية²⁷. وهو ما

²⁶ مازاري عبد الحفيظ ، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات ، دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، 2014-2015 مترجم عن : Dan lin, Hsien-chang kuo , Lie-hey Wang, Can Disclosure : Quality Explain Dividend Payouts?, international business research ,vol 7, no7, 2014, p10

²⁷ مازاري عبد الحفيظ ، نفس المرجع السابق ، مترجم عن :

Steveni.I; Shwarcy ;Information asymmetry and information failure: disclosure problems in complex financier markets ,Cambridge university press, 2011, p 95.

من شأنه أن يخفض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها. ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهدا لتحقيق أغراضه الذاتية دون الاخلال بالتوازن القائم في السوق. وقد ناقشت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة الشركات لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات للمتعاملين كافة، محاولة من خلال طمأننتهم بصدق البيانات المفصح عنها. وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح تتمثل في ما يلي:

أ . نظرية التعاقدات الكفوة " efficient contacts " وفقا لهذه النظرية فإن كافة الأطراف تتصرف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر، وقد أبرزت بحوث عديدة مثل (Benston 1986 و lew et Penman1990) ، أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور الشركة.

ب . نظرية السلوك الانتهازي "Opportunist Behavior" تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الانتهازي للمدراء. أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها ، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية. ومن أهم البحوث التي تطرقت إلى هذه النظرية نذكر : (Walts 1977) (Hauthansen 1981) و (Healy 1985)، إذ توصلت هذه الأخيرة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تحاول تخفيض أرباحها لتفادي التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومي وزيادة الضرائب المفروضة عليها .

ج . نظرية توفير المعلومات: "Information Perspective" تقوم هذه النظرية على اختيار المدراء للطرق المحاسبية و شكل الإفصاح بطريقة تعكس القيمة الاقتصادية للشركة ، بحيث تساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثمارهم .

الآليات الواجب إتباعها لتعزيز الإفصاح في الأسواق المالية : أن المعلومات الناتجة عن نظام معلوماتي في ظل تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة تحقق العديد من المزايا للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ومن تم الوصول إلى الأسعار العادلة للأوراق المالية ، ولعل أهم الآليات الواجب إتباعها لتعزيز الإفصاح في الأسواق المالية ما يلي²⁸ :

²⁸ هشام طلعت عبد الكريم ، عماد دلول ، 2009، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العراق ، العدد 77 ، ص 52.

التوسع في تفاصيل المعلومات المالية: يتأثر سعر الأوراق المالية بمجموعة من المتغيرات (الربحية، العائد، التدفقات النقدية، المخاطرة...) ولقد قدمت الدراسات والبحوث الكثير من الأدلة حول علاقة الارتباط القائمة بين المعلومات المالية و سلوك أسعار الأوراق المالية ، كما يزخر الفكر المالي بالكثير من الدراسات التي تؤكد ذلك، في الوقت الذي يجمعون فيه المستثمرون و المحللون الماليون على عدم كفاية المعلومات المالية المنشورة في الوصول إلى السعر العادل للأوراق المالية نتيجة القصور في نشر المعلومات المالية، و أيضا التلخيص و التركيز في بنود القوائم المالية.

الاهتمام بالمعلومات غير المالية: يجب أن يتضمن الإفصاح إلى جانب المعلومات المالية، المعلومات غير المالية كسمعة الشركة في السوق ومدى استقرار نشاط الشركة ، سمعة الإدارة ، وغيرها من المعلومات لاتخاذ الفرار الاستثماري المناسب من جانب المستثمرين.

التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: على الرغم من اتفاق مستخدمي القوائم المالية على أهمية الإفصاح الاختياري في توفير المزيد من المعلومات ، إلا أن الواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية و البيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية ، حتى يكون بالإمكان توسيع دائرة المعلومات لمجموع الأطراف ذات العلاقة وبالتالي الحد من عدم تناظر المعلومات بين مختلف الأطراف ، وبالتالي يتطلب الوصول إلى تحقيق سوق مال كفاء التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.

تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب أولا بأول ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا منها: توفير المعلومات في الوقت المناسب و بصورة ملائمة، تحقيق إمكانية التحديث الفوري للمعلومات، تحسين عملية الإفصاح ، تحقيق الشفافية و تخفيض درجة عدم تناظر المعلومات.

الخلاصة:

إن قواعد الحوكمة تكتسي أهمية بالغة لتحقيق استقرار السوق المالية، لأنها تعد مؤشرا دقيقا وحساسا لسلامة السوق. إذ أن السوق المالية لا يمكن أن تزدهر وتنمو إلا من خلال الثقة لدى المستثمرين بما يحقق الشفافية ومن المعروف أن استقرار السوق يتوقف على مدى توفر المعلومات لمجموع المستثمرين في توقيت واحد ، وأن الحوكمة لديها الآليات التي تضمن الوصول إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية التي تقلل من مستوى عدم تناظر المعلومات و تضمن تحسين تقلبات أسعار الأوراق المالية . وعليه فإن تحسين أو تدهور الحوكمة له دور كبير في نوعية المعلومات المتاحة لكافة المستثمرين لأن جودة الحوكمة تنعكس من خلال مبادئها (كمبدأ المشاركة في الرقابة المالية، و مبدأ الإفصاح) على جودة المعلومات وهذا ينعكس على عدة جوانب من السوق المالية خاصة فيما يخص مشكلة تناظر المعلومات.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع حوكمة السوق المالية و مشكلة عدم تناظر المعلومات توصلنا الى النتائج التالية:

مفادها أنه لتعزيز دور حوكمة السوق المالية في الحد من عدم تماثل المعلومات يجب معرفة الأهمية القصوى التي تتمتع بها المعلومات فهناك تأثير مباشر و صريح للمعلومات على السوق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة أو من جانب تأثيرها على أسعار الأوراق المالية و العائد عليها أو من جانب تأثيرها على حجم التداول و تنشيط حركة سوق الأوراق المالية. هذا التأثير أو الارتباط يشكل منطقة أداء متميز متوازن المصالح و هي محل الاهتمام التي توفر مجال التقاء و ترابط العناصر الثلاثة و التي تتمثل في التطبيق الفعال للحوكمة و ما ينتج عنها من إفصاح للمعلومات ذات جودة عالية و بالتالي تنشيط السوق المالية.

قائمة الهوامش والمراجع:

باللغة العربية:

1. هيثم الشخص، جوان 2015، حوكمة البورصات العربية . ورقة الكترونية مأخوذة من الموقع : العربي الجديد ، تاريخ الإطلاع : 2016/05/04 منشورة على الموقع : www.alaraby.co.uk
2. د.محمد فوزي ، 2015. تأثير تطبيقات الحوكمة على الأداء المالي لشركات البورصة ، ورقة الكترونية مأخوذة من الموقع : بوابة الشرق الأوسط ، تاريخ الاطلاع : 2016/05/04 منشورة على الموقع : www.jbcnews.net/article/148057
3. د. شريف غياط ، أ فيروز رجال، 2012 ، حوكمة الشركات : أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي ،مجلة الأكاديمي العربية في الدنمارك ، العدد 2012/12/11 منشور في مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ، جامعة قلمة، ص16.
4. يوسف طارق محمد ، 2007 ، الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية ، المؤتمر العربي الأول حول متطلبات حوكمة الشركات واسواق المال العربي ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ، ص25.
5. شحاته السيد شحاته وعلي نصر عبد الوهاب، 2007، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ،الدار الجامعية ، مصر، ص29.
6. القاضي حسين ، ندى مالك كنان ، 2008 ، حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سوريا ، دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية ، مؤتمر الأسواق المالية، دمشق ، ص11.
- 7.الشرع أحمد عماد، 2008 ، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصدقية في التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة دمشق، كلية الإقتصاد ،دمشق ،سوريا ص124.125 .
- 8 . حماد عبد العال طارق ، 2000 ،التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر، ص 89 .90.
9. جهاد خليل الوزير ،أيلول 2007، دور حوكمة الشركات في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية ،الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، موسوعة الإقتصاد والتمويل عن الموقع www.iefpedia.com ،تاريخ الإطلاع 2016/07/17 .
10. ماجد أحمد إسماعيل شلبي، 2007، تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريق، المؤتمر العلمي السنوي

- الخامس عشر حول "أسواق الأوراق المالية والبورصات" كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ص43 .44 .
11. نزمين نبيل أبو العطا ، (2006) ، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ص60 .
12. مدني أحمد ، (جوان 2013) ، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات اصلاحها ، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 10 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص60 .
13. فؤاد علوان ، 2012 ، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية ، دراسة تطبيقية على اسواق رأس المال العربية ، دار الفكر والقانون ، مصر ، ص189 .
14. ماجد احمد إسماعيل شلي . (2007) .تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريد ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر حول أسواق الأوراق المالية والبورصات ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ص40 .
15. مولاي لخضر عبد الرزاق، عجيلة محمد، 11 و12 مارس 2008، الحوكمة كمدخل للرقابة والمساءلة في البنوك الجزائرية ، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، ص5-6 .
16. سميحة فوزي ، أبريل 2004 ، حوكمة الشركات في مصر ، مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية، ص361-369 .
17. محمد أحمد إبراهيم خليل ، 2007، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، ورقة عمل في ندوة، السوق المالية ، نظرة مستقبلية ، كلية اللغة العربية والعلوم الإجتماعية والإدارية السعودية (قسم المحاسبة)، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية، ص14 .
18. د. الياس بن ساسي ، أ، خيرة الصغيرة كمامي ، 25-26 نوفمبر (2013) ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية" جامعة ورقلة ، ص639 .

19. محمد ياسر أحمد السيد ، (2008) إطار مقترح الإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات ، دراسة نظرية ميدانية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة جامعة طانطا.

20 د. محمود رجب يس غنيم ، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري ، جامعة بنها، ص 16 ، متوفر على الموقع : www.bu.edu.eg تاريخ الإطلاع 2016/06/14 .

21. الدهراوي كمال الدين ، (1994) ، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول .

22. كريمة دينا عبد الحليم ، (2011) ، أثر تباين المعلومات بين المستثمرين على تكلفة رأس المال ، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في مصر ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان، العدد الرابع .

23. السيد صفا محمود ، (2005) ، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة سوهاج ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول .

24 . هشام طلعت عبد الكريم ، عماد دلول ، 2009، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العراق ، العدد 77 ، ص 52.

25 . دبله فاتح ، بن عيشي بشير ، 2012 ، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، يومي 07/06 ماي 2012 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. بسكرة ص8.

25- شركة التمويل الدولية (2003) ، جدول الخطوات المتتالية لحوكمة الشركات الخاص بالشركات المقيدة في البورصة ، مركز المشروعات الدولية، ص01 — 06 ، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp .

26 . كمال الدين الدهراوي وحمد سرايا ، 2001 ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص35.

27- مازاري عبد الحفيظ ، دور الحوكمة المالية في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات ، دراسة قياسية على مستوى بورصة NASDAQ ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، 2014-2015 ، ص 139.

باللغة الأجنبية:

1. Comité sur les systèmes de paiement et de réglemeent ,comité technique de l'organisation internationale des commissions de valeurs ,avril 2012 ,principes pour les infrastructures de marchés financiers,traduction française du document intitulé «principales for financialmarket infrastructure » banque des règlements internationaux, disponible sur le site : web de la BRI (www.bis.org) et de l' O.I.C.V (www.iosco.org) , revoir le 15/07/2016 .
- 2- Vince Hopper , Ahboon and As Fandyer Yppal,2009 governance and stock market performance , journal of economic system, school of banking and finance , the university of new south wales , sydney ,N: 33,p 93 -115,
3. Dan lin, Hsien-chang kuo ,Lie-hey Wang, Can Disclosure Quality Explain Dividend Payouts?, international business research ,vol 7, no7, 2014, p10; translated by MAZARI Abd lhafid.
- 4- Steveni.I; Shwarcy ;Information asymmetry and information failure: disclosure problems in complex financier markets ,Cambridge university press, 2011, p 95; translated by MAZARI Abd lhafid.

سوق الأوراق المالية من محفز للنمو إلى مولد للأزمات

أ.بن جميل هناء

جامعة محمد خيضر بسكرة

hana.ben87@yahoo.fr

د. مخفي أمين

أستاذ محاضراً - جامعة مستغانم

mokhefiamine@yahoo.fr

ملخص:

يحظى سوق الأوراق المالية باهتمام كبير لما تزاوله من نشاط فعال في توفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتعتبر تلك الأسواق من أكثر الأسواق تأثراً بالأحداث الاقتصادية العالمية، ففي رحاب العولمة المالية زاد الطلب على التمويل وارتفع حجم تدفقات رؤوس الأموال عبر الدول، الأمر الذي ساعد على حدوث الأزمات وانتشار عدواها بما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي الذي قد يهدد النظام المالي الدولي.

وقد تزايد ترابط وعولمة أسواق الأوراق المالية لتعكس ثورة مالية حقيقية من حيث حجم الأسواق، تأثيرها، علاقاتها، وأدواتها المالية الجديدة أدت إلى تشابك العلاقات المالية الدولية بشكل يلغي الحدود الجغرافية أمام انتقال المخاطر والأزمات عبر الدول. الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية، الأزمات المالية، عولمة الأسواق المالية، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Le marché boursier suscite un grand intérêt pour son activité efficace dans le fournissement des liquidités nécessaires pour parvenir à un développement économique. Ces marchés sont considérés comme les plus affectés par les événements de la vie économique mondiale vu que la mondialisation financière a augmenté la demande de financement et le flux de capitaux à travers les pays, ce qui a contribué à la survenue des crises conduisant à une plus grande instabilité financière qui pourrait menacer le système financier international.

L'interdépendance croissante et la mondialisation des marchés des valeurs mobilières ont reflété une révolution financière réelle en termes de taille, impact, relations et nouveaux instruments financiers du marché qui ont conduit à un

enchevêtrement de relations financières internationales éliminant les frontières géographiques devant les risques de transmission des crises entre les pays.

Mots-clés: Marché boursier, Les crises financières, la mondialisation des marchés financiers, La croissance économique.

مقدمة:

تنامي الاتجاه نحو الاهتمام بسوق المال وخصوصا سوق الأوراق المالية، حيث تلعب هذه السوق دورا هاما في تشابك قطاعات الاقتصاد القومي، كما تمثل هذه السوق أحد المصادر الهامة لتوفير الاستثمار للقطاعات التي توجد بها سيولة غير مستغلة، فضلا عن أهميتها الحيوية لتمويل القطاعات التي يوجد لديها عجزا في السيولة النقدية، وفي ظل توفر المعلومات والبيانات اللازمة والتي تؤدي في النهاية إلى التخصيص الكف للموارد المالية، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فإنه يظهر جليا أهمية دراسة سبل تنمية هذه السوق ورفع كفاءتها كألية تستهدف خلق روافد مستمرة من التدفقات النقدية اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية للمشاريع الاستثمارية، ولاسيما الاستثمار في الأوراق المالية.

إلا أن تنامي تحركات الكتل المالية الكبيرة وتدفقات رؤوس الأموال في ظل تكامل تلك الأسواق نحو هذا النشاط وما رافقه من ملابسات من حالات المنافسة غير المتكافئة والمضاربات، جعل هذه الأسواق عرضة للارتباك والتأزم نتيجة للتغيرات المفاجئة والسريعة في أسعار الأسهم والسندات وقيام المبادلات وغيرها.

إشكالية البحث: ففي خضم التحولات المعاشة على الصعيد العالمي، والتغيرات التي يفرضها المحيط نتيجة ظاهرة العولمة، كيف تحولت أسواق الأوراق المالية من أداة لتحفيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية إلى سبب لتوليد ووقوع الأزمات؟.

أهمية البحث: ويستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى عدوى أزمات أسواق الأوراق المالية ودورها في اختلال الاستقرار الاقتصادي الذي بات يهدد النظام المالي الدولي.

منهج البحث: وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في ذكر خصائص ومميزات الظاهرة المدروسة.

خطة البحث: من أجل الإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق الأهداف المرجوة، قمنا بتقسيم البحث إلى ما يلي:

أولا: دور سوق الأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

ثانيا: عولمة أسواق الأوراق المالية ودورها في انتشار الأزمات.

أولاً: دور سوق الأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تلعب الأسواق المالية في وقتنا المعاصر دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية الحديثة، وعلى الأخص تلك التي تعتمد على نشاط القطاع الخاص والعام في تجميع رؤوس الأموال وتخصيصها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية التي تمكن قوى الإنتاج من القيام بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1- تعريف سوق الأوراق المالية.

هناك تعريفات مختلفة لسوق الأوراق المالية أو البورصة، وإن اختلفت العبارات فإنها تصب جميعها في قناة واحدة وتدل على معنى واحد. حيث تعرف على أنها " تلك السوق التي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية بيعا وشراء على نحو تشكل إحدى القنوات الرئيسية التي ينساب المال فيها بين الأفراد والمؤسسات و القطاعات المختلفة في المجتمع مما يساعد في تعبئة المدخرات وتنميتها للمجالات الاستثمارية التي يحتاجها الاقتصاد القومي"⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: " السوق التي تتعامل بالأوراق المالية من الأسهم والسندات والأسواق قد تكون منظمة أو غير منظمة، ففي الأولى تتم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية في مكان جغرافي واحد معين يعرف ب: البورصة، أما الثاني فيتكون من عدد من التجار والسماسرة يباشرون كل منهم نشاطه في مقره، كما أن الأسواق قد تكون محلية أو عالمية"⁽²⁾.

2- أهمية سوق الأوراق المالية

يعد سوق الأوراق المالية مصدرا للتمويل طويل الأجل انطلاقا من أن المال هو العمود الفقري الذي يرتكز عليه النشاط الاقتصادي وعليه فقد أصبحت تلك الأسواق تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية. ومنه لسوق الأوراق المالية أهمية اقتصادية ومالية بالغة تلخص فيما يلي:

أ- الأهمية المالية⁽³⁾: لتمويل العملات الاقتصادية لا بد من توظيف الأموال المحلية والعمل على استقطاب الأموال الأجنبية من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة، ولجلب الأموال الأجنبية لا بد من منح فوائد مغرية، لأن المستثمرين غالبا ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، وبهذا فإن الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعمل على تغذية السوق بالأموال اللازمة، بحيث يستفيد حامل الأوراق المالية أي المستثمر من الربح وتستفيد الشركة أو الجهة التي طرحت أسهمها للتداول من تمويل دائم وطويل الأجل: فالنسبة للمستثمر، يقوم بشراء الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات باستخدام الأموال الفائضة لديه، وهو بهذا يسعى إلى الحصول على الربح الذي قد يتحقق إما عن طريق الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية أو بفعل المضاربة الناتجة عن

تقلبات الأسعار في البورصة. أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فللحصول على ما تحتاجه من تمويل طويل الأجل، حيث أن الإقبال على شراء الإصدارات الجديدة لمؤسسة مقيدة بالبورصة يكون أكبر مما لو كانت الإصدارات لمؤسسة غير مقيدة بها، حيث تكون مجبرة على تقديم كافة المعلومات المرتبطة بنشاطها ووضعيتها وهو ما يخلق درجة من الثقة لدى المستثمر:

ب- الأهمية الاقتصادية: حيث أن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات المحلية يزيد من مردودية المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامه، حيث أن تدفقات هذه الأموال سوف ترفع حجم السيولة على مستوى البلد مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها، وهو ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الكلي ليوجبه نحو الانتعاش والتسريع من وتيرة التنمية من خلال سد حاجياتها المالية وتغطية أعبائها وكذا تمويل أهدافها التنموية من خلال إصدار أوراق مالية يتم تداولها في البورصة. ويمكن تلخيص دور السوق المالي في:

❖ استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية: تسعى سوق الأوراق المالية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال منح فوائد مرتفعة ومغرية، حيث تعمل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها⁽⁴⁾.

❖ زيادة الادخار: إذ توفر سوق الأوراق المالية أصول مالية تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطرة، إذ يشجع تنويع المخاطر الوحدات ذات الفائض المالي على الاستثمار في المشروعات عالية المخاطر ذات العائد المرتفع، ويقوم السوق المالي بتلك الوظيفة بدلا من أصحاب الفائض من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية لمؤسسات الوساطة المالية البنكية. ومن ناحية أخرى تتكامل وظائف الأسواق المالية من أجل تجميع مدخرات المستثمرين في وعاء يمكن من خلاله تمويل المشروعات ذات العجز المالي، وهذا ما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

❖ علاج المديونية: فمن خلال جذبها للمدخرات الأجنبية للاستثمار في الأسهم المصدرة محليا تساهم سوق الأوراق المالية في تفادي المشاكل التي تنتج عن الإقراض الخارجي، المتمثلة أساسا في زيادة مدفوعات خدمة الدين. فضلا عن ذلك تساهم سوق الأوراق المالية في تخفيف عبء المديونية الخارجية من خلال تقنية توريق الدين التي تنطوي على تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في أسواق المال

الدولية. إذ يمكن للمصارف الدائنة تحويل القروض التجارية إلى أوراق مالية قابلة للتداول⁽⁵⁾.

❖ تمويل خطط التنمية: وذلك عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق. حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاؤ الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق إصدار السندات والأذون التي تصدرها الخزنة العامة ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالاً لتوظيف الأموال لا يقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى.

❖ تقييم الشركات والمشروعات: حيث يدل انخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات على عدم نجاحها أو على ضعف مركزها المالي؛ وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملاً في تحسين مركزها.

❖ تجنب الآثار التضخمية إذ لو قامت البنوك التجارية بعمليات التمويل لأدى ذلك على زيادة مفرطة في حجم الائتمان المحلي، وبالتالي إحداث موجات تضخمية، خاصة أن هذه القروض تأخذ طابع القروض طويلة الأجل مما يتطلب فترة طويلة قبل تحقيق النتائج⁽⁶⁾.

3- التعامل في سوق الأوراق المالية.

على كل مستثمر أن تكون لديه معرفة كافية بكيفية التعامل بالأوراق المالية إضافة إلى الإمام بمختلف المعلومات المتعلقة بتغير أسعارها.

3-1- المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

إن التعامل القانوني القائم في سوق الأوراق المالية يتم من خلال أعضاء البورصة والذين يكونون إما أعضاء رئيسيون أو أعضاء غير عاملين.

3-1-1- المتعاملون الرئيسيون.

وهم الذين يحصلون على عضوية الانضمام إلى البورصة⁽⁷⁾:

❖ السماسرة بعمولة: السماسر هو المستشار الأمين الذي يرشد المستثمر ويساعده على اختيار الأوراق المالية كما قد يعمل كممثل أو وكيل لأحد بيوت السمسرة، ويقوم السماسر بالتعامل مع الجمهور الذي يرغب في شراء أو بيع الأوراق المالية التي يمثلها مقابل حصوله على عمولة تحددها لائحة البورصة، أي أنه يتوسط بين البائع والمشتري، وتمثل هذه الفئة الجزء الأكبر من أعضاء البورصة.

- ❖ **تجار الأوراق المالية:** يقوم تجار الأوراق المالية بشراء وبيع الأوراق المالية لحسابهم الخاص من أجل تحقيق أرباح من فرق السعر، وعادة ما يقومون بالاحتفاظ بالأوراق المالية ثم استخراجها في الوقت المناسب.
 - ❖ **سماسرة الصالة:** هم الذين ينفذون طلبات البيع والشراء للأوراق المالية التي يتعهد بها سماسرة آخريين مقابل عملة، وهم لا ينتمون إلى شركات السمسرة⁽⁸⁾ ومن ثم فإن عليهم دفع رسم العضوية من أموالهم الخاصة، وإنما ينفذون الأوامر لصالح هذه الشركات التي تطلب منهم ذلك في وقت ذروة نشاط البورصة.
 - ❖ **تجار الصالة:** وهم تجار مسجلين بالبورصة يقومون بدفع رسم العضوية من أموالهم الخاصة، ويتعاملون بشراء وبيع الأوراق المالية من أجل تحقيق الربح لكن دون الاحتفاظ بهذه الأوراق، ويطلق على هذه الفئة اسم المضاربين.
 - ❖ **تجار الطلبات الصغيرة:** وهم أولئك الذين يقومون بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية 100 سهم أو مضاعفاتها ثم البيع لمن يريد الشراء بكميات صغيرة " أقل من 100 سهم" مقابل عمولة تتمثل في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء وهي عمولة كبيرة نسبياً مقارنة مع غيرهم من التجار.
 - ❖ **وكلاء بيوت السمسرة:** هم أعضاء يقومون بشراء وبيع الأوراق المالية المتداولة في البورصة لحساب بيوت السمسرة الكبيرة.
 - ❖ **المتخصصون:** هم مجموعة من السماسرة الذين يختصون في التعامل في ورقة معينة واحتكارها حيث تصبح لهم الصلاحية في الإطلاع على الأوامر المتعلقة بتلك الورقة، وعادة ما يجمع المتخصصون بين نشاط السمسرة ونشاط التجارة، ويمكن القول بأن المتخصصون يقومون بتحديد سعر بيع وشراء أي ورقة مالية، ولهذا فإن شروط عضويتهم عادة ما تتسم بالتشدد.
- 2-1-3- الأعضء غير العاملين.
- ❖ يعتبرون أكبر المتعاملين في البورصة بيعا وشراء للأوراق مقابل عمولة منخفضة⁽⁹⁾:
 - ❖ **الأعضء المرسلين:** وهم أعضء عاملين في بورصة أجنبية عن طريق سمسار محلي مقيد في بورصة تلك الدولة.
 - ❖ **الأعضء المنضمين:** وهم البنوك وشركات وصناديق الاستثمار التي تعمل في مجال الأوراق المالية، حيث يقتصر عملها على تسويق الأوراق المالية لحساب عملائهم أو لحسابهم الخاص عن طريق الأعضء العاملين في البورصة.

❖ **سماصرة الخصم:** هم الذين يقومون خدماتهم الإدارية والكتابية الخاصة بإتمام عمليات البيع والشراء من خلال بيوت السمسرة التي تقوم بالحفاظ على الأوراق المملوكة لعملائها في خزائنها وتحصل عوائدها بدلا من العملاء وذلك عند اقتراب تواريخ استحقاقها فضلا عن اتخاذ قرار البيع أو الشراء المناسب لهم دون الحاجة للتعامل مع الأعضاء العاملين بالبورصة.

❖ **مكاتب الخدمات الاستثمارية:** وهي تساعد على تدعيم كفاءة السوق من خلال الدراسات والأبحاث التي تنجزها البورصة سواء لحساب بعض العملاء أو بيوت السمسرة، مقابل مبلغ معين متفق عليه، وهذه المكاتب لا تمارس نشاط السمسرة وتسويق الأوراق المالية.

2-3- أدوات سوق الأوراق المالية.

تمثل أدوات سوق الأوراق المالية العمود الفقري للأسواق المالية المعاصرة نظرا لخصائصها ومرونة التعامل بها ما بين وحدات العجز ووحدات الفائض.

1-2-3 **الأسهم العادية:** وهي عبارة عن أداة ملكية ذات صفة مالية قابلة للتداول يحق لعاملها الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته في رأس مال الشركة والمثبتة بشهادة السهم، فهو أداة تمويل رئيسية للشركة وأداة ادخارية واستثمارية في آن واحد، وليس له تاريخ استحقاق ولا يتعرض للتقادم إذ أن بقاءه مشروط بقدرة الشركة على المنافسة في السوق⁽¹⁰⁾.

2-2-3 **الأسهم الممتازة:** هي مستند ملكية تلجأ إليها الشركات عند محاولتها تحفيز المستثمرين للاكتتاب بالمساهمة في توسيع رأس مالها وتمويل مشروعاتها الجديدة أو في مواجهة بعض صعوباتها المالية، وتعطي لحامل هاته الأسهم أفضلية الحصول على الأرباح أو اقتسام موجودات الشركة في حالة التصفية⁽¹¹⁾.

3-2-3 **أدوات الدين:** يتم إصدارها لفترة محددة بتاريخ استحقاق نهائي، تعطي لمالكها الحق في الحصول على دفعات دورية من الفوائد بمعدل محدد، وبحلول تاريخ الاستحقاق يتم تسديد رأس المال المقترض.

ويوجد أيضا:

أ- **الحكومية:** وهي التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم.

➤ **أذونات الخزنة:** وهي أذونات قابلة للتداول ولفترات قصيرة تصدرها الخزينة المركزية، حيث يمكن التصرف فيها بسهولة دون أن يتعرض حاملها لأي خسائر رأسمالية. لأن الإذن يحصل حائزها على القيمة الاسمية لها، ويتمثل الفرق في مقدار العائد الذي يجنيه

المستثمر⁽¹²⁾. وتتميز أدون الخزنة بارتفاع درجة سيولتها، إذ يمكن تحويلها إلى نقدية بأقل تكلفة، وبأدنى خطر ممكن وعادة ما يكون عائد أدونات الخزينة معفى من الضرائب.

➤ **سندات حكومية:** هي السندات التي تصدرها الحكومة، وتكون خالية من المخاطر ومعدل فائدتها محدد، تتراوح مدتها ما بين سنتين إلى 10 سنوات ويمكن الشراء من شركة الوساطة أو البنوك لقاء رسم معين أو من البنك المركزي بدون رسم⁽¹³⁾.

ب-الأدوات غير الحكومية: وهي متمثلة في سندات الشركات بكافة أنواعها:

➤ **سندات الشركات:** وهي عبارة عن صكوك قابلة للتداول يعتبر حاملها دائنًا للجهة المصدرة له وله الحق في الحصول على دخل ثابت يدفع سنويًا، أو نصف سنويًا، دون النظر إلى الدخل الذي حققته الشركة، ويتميز هذا النوع من السندات بتدخل طرف ثالث "بنك" يعمل على تنفيذ الاتفاق مع الشركة المقترضة، ولحملة السندات الحق في الحصول على فوائدها قبل دفع أي توزيعات لجملة الأسهم، كما لهم الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم في حالة تصفية الشركة، وبخلاف حملة الأسهم العادية فإن حملة السندات ليس لهم الحق في حضور الجمعية العمومية وليس لهم الحق التصويت والتدخل في إدارة الشركة⁽¹⁴⁾.

3-2-4- المشتقات⁽¹⁵⁾: وهي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المالية موضوع العقد، "أسهم، سندات، كذلك سلع وعمليات أجنبية..." يجري تسويتها في تاريخ مستقبلي يتحمل المتعامل بها تكلفة لكنها متواضعة مقارنة بقيمة العقد، فضلًا عن ذلك تتوقف المكاسب أو الخسائر لأطراف المشقة على الأصل المالي محل التعاقد.

➤ **الخيارات:** الخيار هو عقد بين طرفين يكون بموجبه الطرف الأول أي مشتري الخيار الحق وليس الالتزام في أن يشتري أو يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أي بائع أو محرر الخيار أصلاً معينًا بسعر التنفيذ وفي تاريخ معين أو خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق وذلك مقابل قيام الطرف الأول المشتري، بدفع علاوة أو مكافأة للطرف الثاني.

➤ **المستقبليات:** وهي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع قدر معين من أصل مالي بسعر يحدد وقت إنشاء العقد في سوق مالي منظم لهذه الغاية على أن يتم استلامها أو تسليمها في تاريخ لاحق على أن يلتزم كل من الطرفين بإيداع مبلغ معين يمثل نسبة مئوية من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه وذلك لحماية الطرفين من مشاكل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

➤ العقود الأجلة: هي عقود غير قابلة للتداول تعطي لحاملها الحق والالتزام الكامل معا لترتيب مبادلة على أصل معين في وقت مستقبلي يحدد مسبقا وبسعر يحدد مسبقا أيضا، ويظهر هنا أسعار سعر التسليم وهو السعر السائد والآخر السعر الأجل.

ثانيا: عوامة سوق الأوراق المالية ودورها في انتشار الأزمات.

تعنى العوامة المالية بتحرير الأسواق المالية في كل الدول بما فيها الدول النامية التي أصبحت أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي من خلال إزالة القيود على نشاط المؤسسات المالية والمصرفية وتخطي الحواجز التي تعوق تدفقات رأس المال عبر الحدود، وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الانترنت المتصلة ببعضها البعض، والتي توفر المعلومات اللازمة عن الأدوات المالية الجديدة التي تتعامل بها تلك الأسواق، الأمر الذي أدى إلى نمو المعاملات المالية الخارجية والتخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة إلا أن زيادة حجم التدفقات المالية يمكن أن يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

1- أسباب حدوث الأزمات في أسواق الأوراق المالية: غالباً ما يؤدي رواج وفاعلية التعامل في الأسواق المالية الدولية إلى حصول الأزمات وانتقالها من خلال تفاعل تلك الآليات عن طريق⁽¹⁶⁾:

- ✓ الإدراج المزدوج للأسهم في الأسواق المختلفة بمعنى إدراج سهم شركة معينة في أكثر من بورصة مختلفة في ظروفها، وبالتالي تعرضها إلى مشكلة التأثير المتتابع عند تعرض سهم معين إلى مشاكل في بورصة معينة تنتقل إلى البورصات الأخرى؛
- ✓ إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية من قبل المستثمرين نتيجة لحدوث تغيرات في أحد الأسواق المالية المهمة وما تعكسه من تأثير على الأسواق أو على دول أخرى في حالة الحصول على التمويل ومن ثم اختلال حركة تدفق رؤوس الأموال، إذ أن خسارة أي مستثمر ما سوف تؤثر على قراره في توجيه استثماراته في منطقة دون أخرى؛
- ✓ في حالة وجود تقارب استراتيجي إقليمي كان أو تنموياً كما حصل في دول أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي، وجنوب شرق آسيا عام 1997، فغالباً ما يؤدي هذا التقارب إلى انتشار عدوى الأزمة بسرعة بسبب وجود هذا التداخل؛
- ✓ تحرك المستثمرين بسبب تسرب المعلومات إزاء خبر معين وما يعكسه من ردود فعل لدى المستثمرين وخاصة بعد التطور الهائل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات وما يتبعه من انتهاز سلوك جماعي لاتخاذ القرارات التي تلعب دوراً مهماً في حركة الأزمة وسرعة انتقالها وبما يسمى بحركة القطيع Hard behavior، هذا إلى جانب غياب الإفصاح عن المستثمر الخارجي

والمحلي مما يعمل على تذبذب حركة السوق مثل قيام المستثمر بعملية الشراء أثناء صعود أسعار الموجودات ومن ثم تتبعها حالات الهبوط وبالتالي تنفجر الأزمة والتي غالباً ما تكون ناتجة من ضيق ومحدودية مردودات رأس المال الدولي أو تآكل في إيرادات الصادرات أو تدهور الظروف المحلية والسياسية وما يرافقها من إعادة النظر في الاستثمارات وتغير أسعار الصرف وإعادة جدولة الديون وما إلى ذلك من الإجراءات الوقائية التي تسهم وبشكل فعال في انتقال عدوى الأزمات بين المستثمرين.

إضافة إلى ذلك يطرح التكامل المتنامي بين شركات الأوراق المالية والمؤسسات المصرفية في كثير من الدول المتطورة احتمال حدوث أزمات، ذلك أن تجارة الأوراق المالية أقل تنظيماً وأكثر مخاطرة مقارنة بالأعمال المصرفية. ومنه حدوث أزمة في الأسواق المالية يؤدي إلى انتقالها للمصارف ومنه إلى النظام المالي الكلية وذلك نتيجة لعملة الأسواق المالية التي تسمح بنشر الأزمات المالية على الصعيد العالمي وهذا ما يسمى بالعدوى المالية⁽¹⁷⁾. وتعزى أهم أسباب العدوى إلى فقدان الثقة في النظام المالي السائد، مما يترتب عليه زيادة المعروض من الأسهم والسندات من أجل البيع؛ الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيمتها، ومنه زعزعة استقرار النظام المالي ككل.

ومن هنا فقد أدت العولمة المالية من خلال قناة الأسواق المالية إلى انتشار الأزمات عبر مختلف الدول نظراً لترابطها وتشابكها، وقد أكدت مختلف الأبحاث الحديثة أن احتمال حدوث أزمات مالية معدية عبر الأسواق المالية من شأنه أن يعزز دخول أدوات مالية وقوى فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية وزيادة أهميتها. ولعل تجربة دول جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك، حيث أن السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا وتمكين المقيمين من الحصول على قدر أعلى من الأصول بالدولار، أدى إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين وهما سوق العملات وسوق الأسهم الأمر الذي ساهم في زعزعة الاستقرار لتلك الدول. وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على نظيرتها، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدتها دولة أخرى، وعليه فإن تكامل الأسواق المالية من شأنه أن يعمل على انتقال الأزمات المالية بشكل سريع⁽¹⁸⁾.

2- دور الأدوات المالية المستحدثة في ارتفاع وتيرة الأزمات: لا تخلو أي سوق مالية من المضاربات القوية، وذلك بهدف تسجيل مكاسب كبيرة وسريعة ولعل من أبرزه هذه الأساليب نجد⁽¹⁹⁾:

- ✓ الإشاعة التي يبثها كبار المضاربين في صالات التداول لتحقيق أهداف منها إما بالشراء أو البيع و اللجوء إلى أسماء متعددة في تضليل السوق تحت اسم شركة لها وزنها في السوق، فعند صدور الإشاعة تنتشر بسرعة؛
- ✓ تدوير كميات كبيرة في شركة ما بهدف تضليل المتداولين وإجبارهم على البيع أو الدخول في عمليات شراء غير مدروسة، فتظهر عندئذ الأسعار على حقيقتها مما يؤدي إلى انخفاضها ومن ثم انهيار السوق. وهو ما يطلق عليه بالبيع الصوري أو الظاهري؛
- ✓ اتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية تتم بواسطة شخصين أو أكثر، وتهدف أحداث تغيرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح، وقد تشمل العضوية في مثل هذه الاتفاقيات على سمسرة وعاملين في بعض المنشآت التي لها أوراق مالية متداولة، كما قد يساهم بعض الأعضاء بالعمل بينما يساهم الآخريين برأس المال، وقد يعين مدير يتولى تنفيذ الاتفاقية؛
- ✓ المراهنة بجميع الأموال على نوع أو نوعين من الأسهم، وهنا قد يعتبر المضارب مقامر؛ وعليه تتم المضاربة إما في مجال الصفقات النقدية حيث يتم تسليم واستلام الورقة المالية بين البائع والمشتري خلال فترة لا تتجاوز 3 أيام مع قيمتها فوراً، أو من خلال الصفقات الآجلة والتي تكون عادة بعد فترة معينة من إبرام الصفقة، وهنا يقوم المضاربين عند ارتفاع الأسعار بشراء ذلك المقدار من الصفقة بواسطة دفع جزء من قيمته فوراً والباقي في تاريخ لاحق متفق عليه. ويعد اللجوء إلى هذه الطريقة في إجراء الصفقات في سوق الأوراق المالية من أهم أسباب حدوث الأزمات، حيث تسمح الصفقات الآجلة بالارتفاع المصطنع لأسعار الأوراق المالية نتيجة ارتفاع الطلب.
- وفي هذا الشأن بدأ استخدام المشتقات المالية في الأساس كأداة لتغطية بعض المراكز و التعامل في العملات و لكنها تحولت بعد ذلك إلى أدوات استثمار يشتد الطلب عليها في ذاتها واستمر التوسع في تداولها في البورصات العالمية بهدف المضاربة وتحقيق الربح في الفترة القصيرة وعليه فبدلاً من قيامها بالدور الأساسي وهو تقليل المخاطر أدت إلى زيادتها. حيث تستمد المشتقات المالية ميزتها عن باقي الأدوات الاستثمارية الأخرى ومن ثم خطورتها في عدم استلزامها دفع قيمة الاستثمار بالكامل في وقت إنشائه معتمدة في ذلك على فكرة الهامش بمعنى استخدام عامل الدفع في النشاط الاستثماري أو توظيف مبلغ صغير لتحقيق استثمار ذي قيمة مرتفعة. ولعل أزمة الرهون العقارية خير دليل على دور المشتقات المالية في حدوث الأزمات، حيث قام المواطن الأمريكي بشراء بيت بالدين مقابل رهن هذا العقار، وعند ارتفاع قيمة العقار يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة

الثانية، وبالتالي فإنها معرضة للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات. ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة والأكثر مخاطرة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل بهدف التوسع في عملية الإقراض، وذلك من خلال ما يعرف بتوريق الديون⁽²⁰⁾.

ويقصد بتوريق الديون: تجميع حزمة من القروض أو الديون المتشابهة ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل، والمضمونة بأصول معينة من أجل بيعها وإصدار أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول. أو هي عبارة عن أوراق مالية مستحدثة قابلة للتداول في أسواق غير منظمة خلقتها بعض بيوت السمسرة وكانت تلك الأوراق في الأصل استثمارات غير سائلة لا تتحول إلى نقدية إلا عند تاريخ الاستحقاق نظرا لعدم وجود سوق تتداول فيه. وبذلك يعمل التوريق على تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية (إصدار سندات) قابلة للتداول داخل البورصة، ومنذ فترة السبعينات من القرن الماضي ازداد الاهتمام بنشاط التوريق من خلال بيع قروض الرهن العقاري، وبحلول فترة الثمانينات زاد حجم سوق الأوراق المالية المضمونة بأصول عقارية، حيث اعتمدت قروض الإسكان في الولايات المتحدة على الرهن العقاري، وتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات مضمونة بتلك الأصول العقارية، وتسويقها من خلال الأسواق المالية⁽²¹⁾.

الخاتمة:

لقد أدى تزايد ارتباط الأسواق المالية العالمية إلى انتشار عدوى الأزمات بين مختلف الدول، الأمر الذي يقتضي العمل على إيجاد حلول لها، وخصوصا أن سوق الأوراق المالية قد أصبح مسرحا هاما للعديد من الممارسات اللاأخلاقية التي تحد من استقرار النظام المالي ككل.

النتائج:

- ✓ يؤدي سوق الأوراق المالية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ يعد سوق الأوراق المالية صالة كبيرة لممارسة المقامرة تحت مسميات عديدة منها المضاربة، البيع على المكشوف، اتفاقيات التلاعب، وقد كان لذلك دور كبير في إيقاع الكثير من المتعاملين ضمن دائرة الأزمات؛
- ✓ إن التعامل بالمشتقات المالية أو ما يعرف بنظام توريق الديون من خلال تحويل الديون المصرفية المضمونة بعقارات مرهونة بسندات مالية تم تداولها في البورصة، كان سببا رئيسيا في انتشار الأزمات؛

✓ تشمل المضاربة التداول بهدف تحقيق الربح من توقع تغير الأسعار في المستقبل، ومن ناحية أخرى تؤدي هذه المعاملات إلى ارتفاع الأسعار بشكل يفوق قيمتها الحقيقية وهو ما يعرف بالفقاعة؛

✓ إن سوق الأوراق المالية ليست الأداة الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل هي وسيلة لتوليد الأزمات طالما اتسمت تلك الأسواق بالضعف.

التوصيات.

✓ وضع التشريعات والتنظيمات الفعالة لتنظيم عملية التبادل في سوق الأوراق المالية على أن تتمشى هذه التشريعات مع خصائص وطبيعة المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لحماية المستثمرين والاقتصاد القومي؛

✓ توفير جهات متخصصة لتحليل البيانات المالية المختلفة لتكون في متناول المتعاملين في تداول الأوراق المالية حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بشكل دقيق بناء على هذه المعلومات؛

✓ تنظيم نشاط السمسرة ورفع كفاءة العاملين فيها وتحسين خدماتها، خاصة في ظل التطورات الحديثة التي شهدتها أنظمة التداول الإلكتروني والتي تحتم إعادة النظر في مهام الوسطاء وتحديث وتنوع اختصاصاتهم؛

✓ السعي لصياغة نموذج خاص بالتنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية يعمل على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؛

✓ ضرورة إعادة النظر بنظم الأسواق المالية في الدول الإسلامية، والتي تحد من المضاربات المالية فتفرض قيودا على معاملاتها وتمنع المعاملات التي لا تتضمن استثمارا حقيقيا، فضلا عن منعها استخدام المشتقات المالية التي تسبب حدوث الأزمات.

قائمة الهوامش والمراجع:

- (1) عصام حسين، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 18.
- (2) ضياء مجيد الموسوي، البورصات، أسواق المال وأدواتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2005، ص 15.
- (3) وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت-لبنان، ط1، 2011، ص 317-313.
- (4) فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 1999، ص 16.
- (5) عمر صقر، العولة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص 125.
- (6) صلاح الدين السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية: قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2003، ص 90.
- (7) عدة مراجع أهمها: - عبد الغفار حنفي، البورصات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية-مصر، ص 44؛
- منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 1999، ص 476؛
- طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002، ص 43.
- (8) شركات السمسرة: وهي شركات مساهمة أو توصية بالأسهم تتولى تنفيذ عمليات شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن القانون، ويشترط التعامل على أوراق مالية مقيدة بالبورصة.
- (9) محسن أحمد الخضيرى، "كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة"، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ط1، 1996، ص 25.
- (10) أرشد فؤاد تميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار في الأوراق المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2004، ص 30.
- (11) علي إبراهيم الشيقات، محمد عوض عبد الجواد، الاستثمار في البورصة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2006، ص 99.
- (12) حسين بني هاني، الأسواق المالية، دار الكندي، عمان، 2002، ص 168.

- (13) أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار القباء الحديثة، القاهرة-مصر، 2007، ص 58.
- (14) علي إبراهيم الشيقات، محمد عوض عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 104.
- (15) محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ص 124.
- (16) عبد الرسول عبد جاسم، أزمة الأسواق المالية الدولية وتداعياتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، ص ص 6، 7.
- (17) ضياء مجيد الموسوي، عولمة أسواق رأس المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 71، 72.
- (18) عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية العالمية: سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 1 و2 ديسمبر 2010، ص ص 8، 7.
- (19) عصام حسين، مرجع سبق ذكره، ص 20-24.
- (20) حازم الببلاوي، الأزمة المالية الحالية: محاولة للفهم، الموقع الإلكتروني للدكتور أحمد عبد العاطي .
- (21) منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، 2002، ص 87.

إصلاح مهنة المحاسبة كإحدى آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - محافظ الحسابات نموذجاً-

طايري فارس

طالب دكتوراه جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

tiarifaris@yahoo.fr

أ.د. العيد محمد

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

laidmoh27@gmail.com

الملخص:

يمكن اعتبار مهنة محافظ الحسابات من المهن التي استرعت اهتمام الباحثين في القانون و الاقتصاد على مستوى كل اقتصاديات العالم، نظراً لأهميتها وحساسيتها وذلك لارتباطها الوثيق بكل المجالات سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

في خضم سعي الجزائر الحثيث للانضمام لمنظمة التجارة العالمية OMC، ومنه الانفتاح على الخارج وولوج الأسواق العالمية، وهو الشيء الذي أوجب عليها تعديل سياساتها بما يمكنها من التأقلم والتوافق وما تمليه الاقتصاديات العالمية المهيمنة والتي تتسم بالتقارب في السياسات والإجراءات لضمان تنمية اقتصادية على أعلى مستوى.

وفي هذا الصدد فقد عمدت الهيئات الوصية في الجزائر على كل من مهني المحاسبة والتدقيق إلى إعادة تنظيم هذه الأخيرة من خلال القانون 10-01 والذي شمل إصلاحات جذرية بالإضافة للمعايير الجزائرية للتدقيق NAA، والذي سبق بتبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه مهنة التدقيق في تهيئة البيئة الاستثمارية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا على أساس: نظام اقتصاد السوق، توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، تطبيق المعايير الدولية للتدقيق. الكلمات المفتاحية: مهنة المحاسبة، معايير التدقيق، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé:

Il peut être considéré la profession de commissaire aux comptes, parmi les professions qui a attiré l'attention des chercheurs en droit et économie au niveau de toutes les économies du monde.

Au milieu de la poursuite incessante de l'Algérie à rejoindre à l'OMC, et l'ouverture vers l'extérieur, et entrer sur les marchés mondiaux, ce qui a nécessité de les adapter leurs politique avec les économies mondiales, pour assurer un bon développement économique.

En conséquence, l'Algérie a fait par le biais du ministère de finance, le processus de réforme au niveau de la profession de comptabilité et l'audit, grâce à l'adoption de normes comptables international en 2007, et la loi 10-01, et les normes algériennes d'audit NAA.

Le bute de cette recherche à savoir le rôle joué par le commissaire aux comptes dans la création de l'environnement d'investissements nécessaire pour ramener les capitaux étrangers directs vers l'Algérie dans le cadre des réformes, et ce en fonction des paramètres suivants : le système de l'économie de marché, adaptation des normes relatives au droit, avec les normes internationales, et l'application des normes internationales d'audit.

Les mots clés : La profession de comptabilité, les normes d'audit, investissement étrogner direct.

Classification JEL : M41, M42, F21.

مقدمة:

إن التطور الذي شهدته المنظمات عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتداخلها بالإضافة إلى تعدد الأطراف المتعامل معها وتضارب المصالح فيما بينها، أصبح لزاما وجود طرف ثالث محايد ومؤهل يحفظ لكل ذي حق حقه وهذا من خلال الحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمنظمة.

وهذا ما يجعل مهنة المحاسبة تلقى الاهتمام في جميع الأوساط الاقتصادية والتشريعية كذلك، فهي تعتبر الترياق المضاد للفساد المالي والإداري بالنسبة للمؤسسات التي ألزمها المشرع بالتعاقد مع مهنيين من أجل الوقوف على مدى عدالة القوائم المالية الخاصة بها، نظرا لكفاءتهم واستقلاليتهم عنها.

وقد تزايد دور مهني المحاسبة أهمية بعد الأزمات والفضائح التي هزت كبرى الاقتصاديات والمؤسسات على غرار الأزمة المالية العالمية 2008 وفضيحة عملاق الطاقة الأمريكية مؤسسة أنرون (ENRON) والتي أدت إلى انهيار أحد مكاتب التدقيق الخمسة الكبرى ويتعلق الأمر بمكتب (Arther Anderson)، بالإضافة إلى حدة المنافسة في جميع المجالات التي أصبح يملها الانفتاح الخارجي خاصة في ظل مساعي الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي، وخلق التنمية بعيدا عن الربيع وقطاع المحروقات التي تتسم أسواقها بعدم الاستقرار لأسباب اقتصادية محضة أو سياسية كذلك، والاعتماد على اقتصاد حقيقي إنتاجي قادر على خلق القيمة المضافة وقادر على تحقيق التنمية على جميع الأصعدة من خلال تعبئة الموارد الداخلية والخارجية.

ويعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية من خلال دوره المحتمل من تمويل خطط التنمية، تعزيز الناتج، التشغيل، التصدير، نقل التكنولوجيا، طرق الإدارة والتسويق الحديث، وقد زادت أهميته في الآونة الأخيرة خاصة مع أزمة أسعار المحروقات، والتي أحدثت هزات عنيفة على بعض الاقتصاديات الربعية على غرار الجزائر، وعليه فقد لجأت العديد من الحكومات إلى وضع استراتيجيات وخطط وبرامج واتخاذ إجراءات عديدة لتحسين مناخها الاستثماري لجلب المستثمرين الأجانب.

ومن خلال هذه المعطيات، ومع يقين منها للدور المحوري للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز به العجز في الحسابات الجارية وتلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري مع

دول العالم، فقد بادرت السلطات المالية في الجزائر إلى مجموعة من الإصلاحات شملت تكييف الإجراءات المحاسبية مع المعايير الدولية للمحاسبة من خلال النظام المحاسبي المالي SCF، أتبعه المشرع الجزائري بالقانون 10-01، الذي أحدث تغييرات جذرية على مهنة المحاسبة في الجزائر، كما أعقبه العديد من المراسيم التنفيذية والقرارات التي جاءت مفسرة ومكملة له، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 11-202 والقرار رقم 30 لسنة 2013 الذي يحدد معايير التقارير ومحتواها على التوالي، بالإضافة إلى جملة من المعايير (معايير الجزائرية للتدقيق) NAA والتي عرفت النور في فيفري 2016.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو أثر الإصلاحات التي باشرتها الحكومة على مستوى مهنة المحاسبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1. ما مدى توافق الإصلاحات المتخذة مع المعايير الدولية للمهنة؟
2. هل من شأن هذه الإصلاحات التأثير إيجابا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

الفرضيات:

- 1- هناك توافق بين الإصلاحات الوطنية المتخذة والمعايير الدولية للمهنة؛
 - 2- تعمل الإصلاحات على تحفيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واحدة من بين المهن التي تتسم بالحساسية على المستوى الاقتصادي نظرا لأهميتها البالغة، وكذا تبيان الدور الذي تلعبه في مسيرة التنمية المنتهجة في الجزائر والتي من أهم أولوياتها خلق مناخ استثماري كفيل باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، كما يهدف إلى تقديم الإضافة للبحث العلمي والأكاديمي.
- وتظهر أهمية البحث من خلال الدور الهام الذي يلعبه مهني المحاسبة في المحافظة على الممتلكات والموارد للمنظمات المعنية بالتعاقد معهم، بالإضافة إلى دورهم في ترشيد القرارات وذلك اعتمادا على التقارير التي هي عبارة عن مخرجات لعملية المحاسبة والتدقيق.
- وكانت الخطة كالتالي:

أولا: مدخل إلى مهنة المحاسبة في ظل الإصلاحات -محافظ الحسابات نموذجاً-.
ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتداعيات إصلاح مهنة المحاسبة -محافظ الحسابات نموذجاً-.

أولاً: مدخل حول مهنة المحاسبة في ظل الإصلاحات -محافظ الحسابات نموذجاً-

الفرع الأول: أساسيات حول مهنة محافظ الحسابات

1- تعريف محافظ الحسابات

بالرغم من تعدد الأسماء والمصطلحات فالإتحاد الأوروبي يطلق عليه المدقق القانوني أما في بريطانيا فيطلق عليه مدقق السجلات وفي الولايات المتحدة فهو يعرف بالمدقق، أما في فرنسا فيشار إليه بمحافظ الحسابات¹ على غرار الجزائر، إلا أنها في المجمل تصب في نفس السياق.

فقد عرف على أنه: "عبارة عن مراقبة تتم من قبل مهنيين مخولين للوقوف على مدى انتظام وصدق القوائم المالية والبيانات السنوية للمؤسسة، كالجرد، حساب النتيجة، الميزانية². أما المشرع الجزائري فقد عرف محافظ الحسابات من خلال المادة 22 من القانون 01-10 بأنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته* مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"³.

ويعتبر صدق القوائم المالية والصورة الحقيقية للمركز المالي ووضعيتها المالية تعتبر بمثابة الهدف الرئيسي الذي يرمي إليه المدقق من خلال الفحص والتحقق إلا إن المدقق قد يحقق أهداف أخرى مثل اكتشاف الغش والتزوير وتحسين التسيير⁴.

2- التطور التاريخي لمحافظ الحسابات في الجزائر

بعد استقلال الجزائر، عرفت مهنة محافظ الحسابات ثلاث مراحل أساسية ما قبل 1991، ما بعد 1991، وما بعد 2010.

➤ فترة ما قبل 1991

¹ Alain mikol, **Audit et commissariat aux comptes**, édition e-theque, 12eme édition, Paris, 2014, p12.

² Belaiboud Mokhtar, **Pratique de L'audit Conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF**, édition BERTI, Alger, 2011. P 10

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 01-10 المؤرخ في 2010/07/29، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/11، المادة 22، ص 07.

* بحسب المادتين 46 و48 من القانون 01-10 الذي أتاح تأسيس شركات محافظة حسابات.

⁴ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص24.

خلال هذه الفترة مهنة محافظ الحسابات كانت خاضعة أساساً لأحكام القانون التجاري من خلال المرسوم (59-75) المؤرخ في 26 سبتمبر 1975¹، واتسمت هذه الفترة كذلك بإخضاع المهنة تحت وصاية وزارة المالية، نظراً لاعتبار محافظ الحسابات كموظف عام في الدولة وهذا نظراً لنمط الاقتصادي السائد آنذاك والمتمثل في التسيير الموجه².

➤ الفترة ما بعد 1991

تميزت هذه الفترة بإصدار القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي جاء ليشراف على هذه المهنة الثلاثة بما في ذلك محافظ الحسابات، بالإضافة إلى كل من المرسوم التنفيذي رقم 96-136 الذي حدد قانون أخلاقيات هذه المهنة الثلاث، كما تم تأسيس المجلس الوطني للمحاسبة من خلال المرسوم التنفيذي 96-318³.

وعرفت هذه الفترة إنشاء المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، والذي تم انتخابه من طرف المهنيين المحاسبين، وبالتالي اعتبرت هذه المرحلة بداية الممارسة الحرة للمهنة⁴.

➤ الفترة ما بعد 2010

وهي الفترة التي عرفت إصلاحات عميقة من خلال سن القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بكل من مهنة الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والذي ضم 84 مادة تحت 12 فصلاً. وقد جاء في المادة 83 منه بأن هذا القانون يلغي جميع القوانين والأحكام التي جاء بها القانون السابق الذي كان يحكم المهنة الثلاث الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وهو القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991.

¹ Djoumaa Lamri, *Historique du commissariat aux comptes en Algérie*, Revue de l'auditeur CNC, n02,alger le 25/10/2014, P12.

² سيد احمد، بوعرار أحمد شمس الدين، مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون 10-01، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS-IAS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 03.

³ Djoumaa Lamri, *op.cit*,p13-14.

⁴ جمال عمورة، ضرورة إصلاح مهنة مراجع الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

- وأعقب هذا القانون العديد من المراسيم والقرارات المتعلقة بالمهن الثلاث معا أو الخاصة فقط بمهنة محافظ الحسابات وهي كالتالي:
- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، ويضم المرسوم 26 مادة تنضوي تحت 2 من الفصول.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011، والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصرف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، ويضم 23 مادة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011، والذي يحدد المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، ويضم 23 مادة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27 جانفي 2011، والذي يحدد المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، ويضم 23 مادة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصرف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها، ويضم كذلك 23 مادة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-29 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصرف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم، ويضم المرسوم 05 مواد.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويضم 11 مادة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويضم 07 مواد.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، ويضم 16 مادة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16 فيفري 2011، يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب، ويضم 04 مواد.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فيفري 2011، يحدد كيفيات ممارسة المهنة التضامنية لمحافظات الحسابات، ويضم 05 مواد.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، ويضم 08 مواد.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترصين، ويضم 28 مادة.
- المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، يضم 12 مادة.
- القرار المؤرخ في 26 مارس 2013، يحدد شروط المساحة والمرافق الصحية والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل المهني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويضم 08 مواد¹.
- جريدة 24 القرار المؤرخ في 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، ويضم 03 مواد بما في ذلك ملحق يضم معايير التقارير بصفة تفصيلية².
- القرار المؤرخ 12 جانفي 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، ويضم 04 مواد³.
- المقرر رقم 02 المؤرخ في 04 فيفري 2016، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم (201-505-560-580)⁴.
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق رقم (300-500-510-700)⁵.

¹ Djoumaa Lamri, *op.cit*, p14.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 13/06/2013 محتوى معايير تقرير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 30 أبريل 2014، ص 12.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 12/01/2014، كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 30 أبريل 2014، ص 22.

⁴ المقرر رقم 02 المؤرخ في 04/02/2016، المعايير الجزائرية للتدقيق، وزارة المالية، 2016.

<http://www.cnc.dz/reglement.asp>

⁵ المقرر رقم 150 المؤرخ في 11/10/2016، المعايير الجزائرية للتدقيق، وزارة المالية، 2016.

<http://www.cnc.dz/reglement.asp>

3- مهام محافظ الحسابات

- بحسب القانون الساري المفعول فإن محافظ الحسابات يضطلع بما يلي:¹
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
 - يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمها المسكرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
 - يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
 - يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
 - يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
 - وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 01-10 المؤرخ في 2010/07/19، مرجع سابق، المادة 23، ص 07.

الفرع الثاني: أهم جوانب الإصلاحات التي مست مهنة محافظ الحسابات

1- التكوين:

أوجب المشرع الجزائري على الراغبين في مزاوله مهنة محافظة الحسابات على الخضوع لتربص لمدة سنتين (2)، قابلة لتمديد بناء على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة وهذا بحسب المادة 09 من المرسوم التنفيذي 11-393.¹

أما المادتين 02 و03 من المرسوم السابق فقد حددتا التخصصات التي يقبل أصحابها لإجراء التربص أو بالأحرى القبول لاجتياز مسابقة الترشح لدخول التربص، المترشحون الحاصلون على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية طبقا للتنظيم المعمول به والمترشحون الحاصلون على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في احد المعاهد المعتمدة من وزير المالية.²

كما يأخذ المجلس الوطني للمحاسبة على عاتقه مهمة توفير المشرفين الذين يقومون بالتكوين التطبيقي للمتربصين، ويتم توجيه المتربصين بناء على الإمكانيات المتوفرة ومخطط أعباء المكتب ومقر إقامة المتربص ومراقبي التربص، على ألا يزيد عدد المتربصين عن خمسة (5) لكل مشرف.

التزامات المشرف على التربص:³

- التكفل بالمتربص؛
- ضمان التكوين المهني الأمثل للمتربص؛
- تأطير المتربص وتوجيهه ودعمه بمجهوداته الفكرية وتحسيسه بالتزاماته المهنية؛
- إعلام لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة في أجل شهر (01) واحد، بكل حالة من شأنها الإخلال بالسير العادي للتربص؛
- منح المتربص كل التسهيلات للمشاركة في أعمال التكوين الضرورية لتحضير للامتحانات وكذا في الاجتماعات التي ينظمها مراقب التربص.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393) يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، المادة (09)، العدد 65، ص18.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393)، مرجع سابق، المادة (02)، (03)، ص18.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393)، مرجع سابق، المادة (12)، ص19.

كذلك يلتزم المشرفون بدفع الأجور للمتريصين التابعين لهم، حسب الكيفيات المحددة بقرار من الوزير المكلف بالمالية¹.

التزامات المتريص:²

- انجاز التريص بانضباط؛
- حضور الاجتماعات الدورية التي يستدعيه إلها مراقب التريص؛
- احترام السلطة السلمية والامتثال للقواعد التأديبية والانضباط والسلوك المهني النموذجي الذي يحدده المشرف على تربيصه؛
- الالتزام بالسلوك الحسن وارتداء هندام لائق الذي يشرف المهنة، بما يسمح بالتحفظ والقدرة والاندماج المعنوي؛
- الالتزام بالأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيرون وتنظم المهنة؛
- رفض كل مهمة لدى الزبائن الذين تعامل معهم أثناء فترة التريص، طيلة الثلاث (03) سنوات على الأقل التي تلي انتهاء تربيصه المهني، ما لم يحظ بموافقة صريحة مسبقة من المشرف على التريص؛
- تحسين معارفه التقنية وتحسينها، وإثراء ثقافته العامة؛
- المشاركة في الأيام الدراسية التي ينظمها مراقب التريص؛
- تحرير تقرير سداسي يبين بصدق طبيعة وامتداد الأشغال المنجزة خلال السداسي المنصرم.

التزامات مراقب التريص:³

التأكد من:

- المواظبة والسلوك المهني للمتريص؛
 - طبيعة الأعمال المنجزة ونوعيتها وكذا التقارير السداسية التي يجب أن يعدها المتريص؛
 - محتوى التكوين المهني الذي يتلقاه المتريص؛
 - كيفيات التكوين المهني الذي يتلقاه المتريص وقيمه.
- كما يجب مراعاة أن لا يكون مراقب التريص مشاركا أو أجيرا لدى شركة المهنيين التي يتابع فيها المتريص تربيصه، كما لا يمكن له الإشراف على أكثر من عشرة (10) متريصين في السنة.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393)، مرجع سابق، المادة (20)، ص 20.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393)، مرجع سابق، المادة (13)، ص 19.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393)، مرجع سابق، المادة (15)، ص 19.

2- الاعتماد

لا يمكن لأي محافظ حسابات التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ما لم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية¹. ويلزم الشخص الطبيعي المترشح لممارسة مهنة محافظ الحسابات بإرسال طلب الاعتماد، بواسطة رسالة موصى عليها إلى المجلس الوطني للمحاسبة، مرفقا بالوثائق الإدارية التالية:²

- شهادة الجنسية الجزائرية؛

- مستخرج من شهادة الميلاد رقم (12)؛

- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للشهادة التي تمنح الحق في ممارسة المهنة؛

- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم (03).

تقوم أمانة المجلس الوطني للمحاسبة، بعد فحص مادي للوثائق بمنح وصل إيداع للمعني يكون مؤرخا ومرقما وموقعا، يسلم له شخصا مقابل وصل استلام أو يرسل له بواسطة رسالة موصى عليها.

أما في حالة طلب الاعتماد من قبل الشخص المعنوي أو شركة محافظة حسابات، فإنه يتم بواسطة رسالة موصى عليها مقابل وصل استلام مرفقا بالوثائق الإدارية التالية:³

- نسخة من التصريح بالاكنتاب وإيداع رأسمال الشركة قيد التكوين؛

- نسخة من اعتماد كل شريك يكون اعتماده مفروضا؛

- نسخة من مشروع القانون الأساسي للشخص المعنوي يعده الموثق المكلف بتحرير العقد؛

- نسخة من العهدة الممنوحة للشخص المؤهل للقيام بالإجراءات الإدارية المتعلقة بطلب الاعتماد من قبل الشخص المعنوي.

3- التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

يلتزم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المترشحون لممارسة مهنة محافظ الحسابات لتسجيل في الجدول الخاص بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بإرسال الوثائق الآتية إلى أمانة المجلس الوطني للمحاسبة:⁴

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (10-01)، مرجع سابق، المادة (07)، ص 05.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-30) المؤرخ في 27/01/2011، يحدد شروط وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة (02)، العدد 07، ص 20.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-30)، مرجع سابق، المادة (03)، ص 20.

⁴ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-30)، مرجع سابق، المادة (06)، ص 21.

- نسخة مصادق عليها من الاعتماد؛
- شهادة الجنسية الجزائرية؛
- مستخرج من سجلات شهادة الميلاد (12)؛
- نسخة مصادق عليها مطابقة للشهادة التي تمنح الحق لممارسة المهنة؛
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم (3)؛
- نسخة مصادق عليها من عقد الملكية أو عقد الإيجار للمقر المهني؛
- النسخة الأصلية لمحضر المعاينة يعده المحضر القضائي الذي يشهد على وجود المحل المهني والشروط المادية لممارسة المهنة؛
- نسخة مصادق عليها من شهادة الوجود تسلمها مفتشية الضرائب لمقر الممارسة الواجب تقديمها خلال شهرين (2) بعد تاريخ التسجيل في الجدول؛
- نسخة مصادق عليها من عقد أداء اليمين؛
- ست (06) صور شمسية ذات خلفية بيضاء؛
- تصريح شرقي بعدم تقاضي أجر تحت أي صفة كانت؛
- وثيقة تتعلق بالتحقيق الخاص بالأهلية، قصد التأكد من حسن سلوك المترشح لممارسة مهنة المحاسبة.

4- التعيين والاستقلالية

- يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر شروط بغية تعيين محافظ أو محافظي حسابات من طرف الجمعية العامة، ويجب أن يتضمن دفتر الشروط ما يلي¹:
- عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج؛
 - ملخص المعاينات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداهها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهدتهم، وكذا الخاصة بالفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات؛
 - الوثائق الإدارية الواجب تقديمها؛
 - نموذج رسالة الترشح؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-32) المؤرخ في 27/01/2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، المادة (03)، العدد 07، المؤرخة في 02/02/2011، ص 23.

- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الاستقلالية تجاه الكيان طبقا للأحكام التشريعية؛

- نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة؛

- المؤهلات والإمكانات المهنية والتقنية.

بعدها يحق لمحافظ الحسابات المترشح بتقييم المهمة من خلال ترخيص من الكيان يسمح له بالإطلاع على تنظيم الكيان وفروعه، بالإضافة إلى التقرير الخاصة بالسنوات السابقة والوثائق الضرورية، وهذا في عين المكان دون إمكانية نقلها أو نسخها¹، وهذا من أجل تحديد الموارد اللازمة للمهمة ومؤهلات المتدخلين وإعداد برنامج العمل وكذا أتعاب المهمة².

بعد ذلك تتم دراسة العروض من قبل جهاز التسيير المؤهل وعرضها على الجمعية العامة للفصل في تعيين محافظ الحسابات، بعدها يتم تبليغ محافظ الحسابات بتعيينه للقيام بالمهمة الذي بدوره يقوم بالرد خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام من تاريخ التبليغ بالتعيين، بقبوله للعهد³.

وقد حددت عهدة محافظ الحسابات بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يحق له التعيين ثانياً إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات⁴.

ومراعاة لمبدأ الاستقلالية فقد ألزم محافظ الحسابات بعدم تلقيه أي امتيازات أو أجره مهما يكن شكلها، باستثناء الأتعاب والتعويضات، وان هذه الأتعاب لا يمكن بأي حال من الأحوال احتسابها على أساس النتائج المحققة من قبل الشركة أو الهيئة المعنية⁵.

وقد حرص القانون في سبيل دعم هذا المبدأ على منع محافظ الحسابات من:

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛

- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛

- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليهما؛

- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-32)، مرجع سابق، المادة 05، ص24.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-32)، مرجع سابق، المادة 07، ص24.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-32)، مرجع سابق، المادة 14، ص24.

⁴ الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون (10-01)، مرجع سابق، المادة27، ص07.

⁵ الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون (10-01)، مرجع سابق، المادة37، ص08.

- شغل منصب ماجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث(3) سنوات من انتهاء عهده.

5- ممارسة المهنة وإعداد التقارير المنصوص عليها

تقوم على عاتق محافظ الحسابات مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لتشريع المعمول به، وذلك في شكل تقارير حدده المشرع الجزائري معايير لها من أجل إحاطة مستعملها بكل ما من شأنه التأثير على اتخاذ قراراتهم تجاه الكيان وهي كما يلي:¹

- معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية: يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصحيحة، أو رفض المصادقة عند الاقتضاء مع التبرير اللازم.
- معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة: يتم إعداد تقرير التعبير عن رأي محافظ الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة وفق المبادئ والكيفيات المتعلقة بالمصادقة على الحسابات الفردية.
- معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة: يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقري خاص حول الاتفاقيات المبرمة التي تم الموافقة عليها من طرف الجمعية العامة أو الجهاز التداولي المؤهل، وهذا من أجل ضمان اطلاع المساهمين والمشاركين والغير عليها، وفي حالة لم يتم إخطار محافظ الحسابات بأية اتفاقية فإنه يعد تقريرا خاصا يشير فيه إليها.
- معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي الأعلى خمسة (5) أو عشر (10) تعويضات: ويعد هذا التقرير الخاص بالمصادقة لإثبات التعويضات المنصوص عليها في أحكام القانون.
- معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين: تتم المصادقة على مبلغها الإجمالي من طرف محافظ الحسابات، استنادا إلى المعلومات المقدمة وتلك المحتمل ارتباطها خلال مهمته.
- معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة حسب السهم وحسب الحصة في الشركة: من خلال عرض النتيجة قبل الضريبة، الضريبة على الأرباح، النتيجة الصافية، عدد الأسهم والحصص، النتيجة حسب السهم أو الحصة، مساهمات العمال في النتيجة.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، العدد24، المؤرخة في 2014/04/30، ص(12-22).

- معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية: يتضمن هذا التقرير تقييم محافظ الحسابات لصدق المعلومات الواردة في تقرير الكيان حول إجراءات الرقابة الداخلية المقدم للجمعية العامة، وليس حول الإجراءات في حد ذاتها.
 - معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال: يقدر محافظ الحسابات عند التخطيط وأداء مهمة المراقبة وكذا تحليل الوقائع والأحداث والتي تشكل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرار الاستغلال.
 - معيار التقرير المتعلق بحياسة أسهم الضمان.
 - معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.
 - معيار التقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.
 - معيار التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
 - معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.
 - معيار التقرير المتعلق بتحويل شركات الأسهم.
 - معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.
- ويجب على محافظ الحسابات تسليم هذه التقارير المنصوص عليها على الأقل قبل خمسة عشر (15) قبل انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية أو هيئة التداول المؤهلة، وذلك في مقر الكيان موضوع المراقبة، مقابل وصل استلام¹.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 12 جانفي 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 2014/04/30، ص 22.

6- الشروط والمعايير الخاصة بمكاتب محافظ الحسابات

ألزم المشرع الجزائري المترشحين لممارسة لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بإثبات وجود محل مهني عند إيداع طلب التسجيل، كما يمكن أن يكون المحل ملكا للمهني أو مستأجرا، على ألا تقل فترة الإيجار عن سنة، كما يجب أن يتوفر المحل المهني على شروط المساحة والمرافق الصحية التجهيزات اللازمة لسير العمل في أحسن الظروف¹. فقد حدد المشرع 50م² كمساحة دنيا للمحل المهني، وبمساحة عمل لكل مساعد لا تقل عن 2,4 م²، كذلك يجب تخصيص مكان مناسب لأرشيف الملفات حسب عدد وحجم الأعمال، كما يجب كذلك أن يتوفر على المرافق الصحية، لاسيما الطاقة والماء التدفئة ودورات المياه، بالإضافة إلى التجهيزات الضرورية للممارسة النشاط، كتجهيزات وأثاث المكتب، تجهيزات الإعلام الآلي وحفظ وتأمين المعطيات المعلوماتية وتجهيزات الاتصال الضرورية².

7- العقوبات التأديبية في حق المهنيين المخالفين

يعتبر كل تقصير في احترام قواعد الواجبات المهنية والأخلاقية، وكل إهمال صادر عن المهنيين المحاسبين بما فيهم محافظ الحسابات، سواء أكان شخصا طبيعيا أو شركة، على أنه خطأ مهني يعرض صاحبه لعقوبة تأديبية، بحسب درجة الخطأ المقترف، وقد صنفها المشرع كما يلي:

- خطأ من الدرجة الأولى: الإنذار؛
- خطأ من الدرجة الثانية: التوبيخ؛
- خطأ من الدرجة الثالثة: التوقيف المؤقت لمدة أقصاها (06) أشهر؛
- خطأ من الدرجة الرابعة: الشطب من الجدول.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم(11-31) المؤرخ في 27/01/2011، يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 07، المؤرخة في 02/02/2011، ص 22-23.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26/03/2013، يحدد شروط المساحة والمرافق الصحية والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل المهني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد48، المؤرخة في 29/09/2013، ص 15-16.

وتعد لجنة الانضباط والتحكيم للمجلس الوطني للمحاسبة، الهيئة الوحيدة المؤهلة للتحقيق في الشكاوى وتقدير درجة خطورة الأخطاء المرتكبة من قبل مهني المحاسبة، خلال ممارستهم وظيفتهم وإصدار العقوبات التأديبية.¹

الفرع الثالث: الهيئات المشرفة على مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

1- المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-318) المؤرخ في 25/09/1996، يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويمارس المجلس مهام الاعتماد، التقييم المحاسبي، وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية.²

وينشأ لدى المجلس اللجان متساوية الأعضاء الآتية:³

➤ لجنة تقييم الممارسات المحاسبية والعناية المهنية والتي تتولى المهام التالية:

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية؛
 - تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك المحاسبة؛
 - اقتراح كل الإجراءات التي تهدف تقييم المحاسبات؛
 - دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
 - ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة؛
 - تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييم المحاسبي وكذا تطبيقها، بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية.
- لجنة الاعتماد وتتولى المهام التالية:
- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، العدد 03، المؤرخة في 16/01/2013، المادة 2-5، ص 18.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم (96-318)، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، العدد 56، المؤرخة في 29/09/1996، ص 18.

³ الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم (11-24)، مرجع سابق، المواد 17-18-19-20-21-22، ص 6-

- تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ضمان تسيير طلبات الاعتماد؛
- تحضير ملفات الاعتماد؛
- ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين.
- لجنة التكوين وتتولى المهام التالية:
- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين؛
- دراسة ملفات المشاركة في التبرصات؛
- ضمان المتابعة الدائمة للتبرصات؛
- توجيه المترشحين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة؛
- تسليم شهادات نهاية التبرص؛
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
- التعاون مع هيكل التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات محاسبية؛
- المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين؛
- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهني المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والتدقيق.
- لجنة الانضباط والتحكيم وتتولى المهام التالية:
- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين تأدية مهامهم؛
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط؛
- ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن؛
- ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين؛
- لجنة مراقبة النوعية تتولى المهام التالية:
- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات؛
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛

- ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة؛
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها؛
- إعداد التدابير التي تسمح بضمن مراقبة نوعية خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات؛
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية؛
- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

2- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

وتعتبر الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات إحدى المجالس الثلاث التي استحدثت من خلال القانون 01-10.

ويتشكل المجلس من تسعة (09) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، الأعضاء المنتخبون هم الذين حصلوا على أعلى الأصوات والمعلن عنهم على التوالي، رئيساً وأميناً عاماً، وأميناً للخزينة، ثلاثة (03) من بين الأعضاء يتم تعيينهم في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من وزير المالية، ويكلف المجلس بالمهام التي كفلها له المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 2011/01/27.¹

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 11-26، المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، العدد 07، المؤرخة في 2011/02/02، المادة 03، 11، ص 11.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتداعيات إصلاح مهنة المحاسبة-محافظ الحسابات نموذجا_

الفرع الأول: التوافق بين المعايير الجزائرية للتدقيق والمعايير الدولية

1- التوافق في التدقيق

أمام زيادة حركة رؤوس الأموال الخارجية وتلافي الحدود والحواجز أمامها وبروز ظاهرة العولة الاقتصادية، أصبح واجبا توحيد القواعد والأسس على المستوى الدولي أو على الأقل تقليص حجم الاختلافات فيما بينها، وهذا لمعالجة المعلومات المالية وجعلها أكثر قابلية للمقارنة، للاستفادة منها بأكبر قدر ممكن ومن قبل جميع المستفيدين الداخليين والخارجيين. أما التوافق فيما يتعلق بالتدقيق فيقصد به تضييق الاختلافات فيما يخص الأسس والقواعد التي يعتمد عليها المدقق في عمله من أجل تحقيق جملة من الأهداف، بحيث تصبح مخرجات هذه العملية تقريبا موحدة، وهذا الأمر يعتبر ضروريا لتحقيق أكبر فائدة من التقارير التي يصدرها المدقق للمستفيدين منها.

2- مزايا التوافق الدولي في ممارسات التدقيق

يحقق التوافق الدولي في ممارسات التدقيق عدة مزايا، فهو يفيد في:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلدانهم؛
- زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات المؤسسات في الدول المختلفة؛
- زيادة الإطلاع على عمليات المؤسسات متعددة الجنسيات؛
- تخفيض التكاليف الخاصة بالأنظمة وإدارتها عن طريق إزالة الازدواج في البيانات والمعلومات المالية المنشورة؛
- تسهيل عملية الاتصال وتقليص درجة الغموض في تفسير المعلومات المالية؛
- توفير معلومات أفضل تفيد كل الأطراف المستفيدة؛
- زيادة كفاءة أسواق رأس المال، وهذا جراء تحقيق التوافق الدولي على مستوى ممارسات عملية التدقيق.

3- المعايير الدولية للتدقيق

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ والإجراءات الجوهرية والإرشادات والإيضاحات المتعلقة بتدقيق القوائم المالية، ويمكن تعريفها على أنها قرائن أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية، وبالتالي

فإن المعايير الدولية للتدقيق تمثل أنماطاً لما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة عبر العالم¹.

1-3 عرض المعايير الدولية للتدقيق

نتيجة لتزايد الاهتمام بمعايير المحاسبة والتدقيق، تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين في 1977-10-07 بموجب اتفاقية بين 63 منظمة وهيئة محاسبية تمثل 49 دولة²، وقد انبثقت عن الإتحاد لجنة المعايير أو الأدلة الدولية للتدقيق، والتي تهتم بإصدار المعايير الدولية للتدقيق نيابة عن الإتحاد، وقد بدأت في إصدار المعايير بهدف توحيد الممارسات المهنية عبر كافة أنحاء العالم.

الجدول رقم 03: معايير التدقيق الدولية وفق آخر إصدار (2015)

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
299-200	المبادئ العامة والمسؤوليات	520	الإجراءات التحليلية
200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراءات عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق	530	أخذ عينات التدقيق
210	الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق	540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة
220	رقابة جودة تدقيق القوائم المالية	550	الأطراف ذات العلاقة
230	وثائق التدقيق	560	الأحداث اللاحقة
240	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال عند تدقيق القوائم المالية	570	المنشأة المستمرة
250	مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية	580	الإقرارات الخطية
260	الاتصال بالقائمين على الحوكمة	699-600	الاستفادة من عمل الآخرين
265	الإبلاغ عن القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة	600	الاعتبارات الخاصة-عمليات تدقيق البيانات المالية

¹ حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2009، ص 66.

² أمين عبد الله خالد، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 95.

استخدام عمل المدققين الداخليين	610	تقييم المخاطر والاستجابة في تقدير الأخطاء	399-300
استخدام عمل مدقق خبير	620	التخطيط لتدقيق القوائم المالية	300
نتائج وتقارير التدقيق	799-700	تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها	315
تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية	700	الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق	320
التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل	705	استجابة المدقق للمخاطر المقيمة	330
فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل	706	اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت الخدمية	402
المعلومات المقارنة- الأرقام المقابلة والبيانات المالية المقارنة	710	تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق	450
مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مدققة	720	أدلة التدقيق	599-500
المجالات المتخصصة	899-800	أدلة التدقيق	500
الاعتبارات الخاصة-عمليات تدقيق البيانات المالية المعدة وفقاً لأطر الأهداف الخاصة	800	أدلة التدقيق-اعتبارات محددة لبنود مختارة	501
الاعتبارات الخاصة- عمليات تدقيق بيانات مفردة ومكونات أو حسابات أو بنود محددة في بيان مالي	805	المصادقات الخارجية	505
عمليات إعداد التقارير حول البيانات المالية الملخصة	810	عمليات التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية	510

المصدر: Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, And Related Services Pronouncements, 2015, Part 1.

ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

2-3- أهمية المعايير الدولية للتدقيق

ترجع أهمية المعايير الدولية للتدقيق لعدة اعتبارات أهمها¹:

- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية؛
- تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية؛
- إن تغيرات مثل العولمة، تحرر التجارة الدولية، وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة لتوحيد معايير التدقيق، وستكون معايير التدقيق هي الأساس في هذا التوحيد؛
- إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانساً بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة؛
- إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها، وهذا لانسامها بالكثير من الاختلافات سواء في الثقافة أو النظم الاقتصادية والسياسية والحدود الجغرافية، لذلك فإن معايير التدقيق الدولية تعتبر في هذا الخصوص أكثر أهمية مقارنة بنظيرتها في البيئة المحلية؛
- وجود مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق والتي يكون هناك علم بضرورة تطبيقها سوف يعطي مستخدمي تقارير التدقيق الموجودين في بلدان أخرى ثقة مبررة برأي مدقق المدقق الخارجي.

3-3 أهداف المعايير الدولية للتدقيق:

تسعى المعايير الدولية للتدقيق إلى تحقيق ما يلي²:

- معالجة احتمال حدوث مشاكل عند إعداد ومراجعة القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات؛
- جعل القوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية ذات موثوقية وصالحة للمقارنة والتحليل المالي؛
- سهولة إجراء مقارنات في القوائم المالية في أكثر من دولة وزيادة مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

¹ محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 77-78.

² عيد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسات المهنية بالمملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1994، ص 35.

- وجود المعايير الدولية للتدقيق جنبا إلى جنب مع معايير المحاسبة الدولية يفيد المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على ظروف البيئة المحلية.

4- المعايير الجزائرية للتدقيق

في خضم الإصلاحات التي باشرتها وزارة المالية فيما يتعلق بالمهنة المحاسبية، فقد أصدرت خلال سنة 2016 لغاية الآن، وعلى مرحلتين ثمانية معايير (08) معايير جزائرية للتدقيق (NAA)، وهذا من خلال:

➤ المقرر 02 المؤرخ في 2016/02/04 والذي ضم:¹

- المعيار الجزائري للتدقيق-210- اتفاقيات حول مهام التدقيق؛

- المعيار الجزائري للتدقيق-505- التأكيدات الخارجية؛

- المعيار الجزائري للتدقيق-560- أحداث تقع بعد إقفال الحسابات (الأحداث اللاحقة)؛

- المعيار الجزائري للتدقيق-580- التصريحات الكتابية.

➤ المقرر 150 المؤرخ في 2016/10/11، وضم:²

- المعيار الجزائري للتدقيق-300- تخطيط تدقيق الكشوفات؛

- المعيار الجزائري للتدقيق-500- العناصر المقنعة؛

- المعيار الجزائري للتدقيق-510- مهام التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية؛

- المعيار الجزائري للتدقيق-700- تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوفات المالية.

5- مدى مساهمة النصوص القانونية والمعايير الجزائرية للتدقيق التي تنظم المهنة مع

المعايير الدولية للتدقيق

من خلال اطلعنا على النصوص القانونية التي تنظم مهنة التدقيق في الجزائر، لاسيما القانون 10-01 والمراسيم والقرارات المكملة له، وكذا معايير التدقيق الجزائرية التي صدرت مؤخرا لاحظنا أن الجزائر بدأت شيئا فشيئا تعمل على تدويل الإجراءات والسياسات التي تحكم مهنة التدقيق في الجزائر، وهذا من اجل الحصول على المزايا الاقتصادية الناجمة عن هذا التوافق.

¹ المقرر 02 المؤرخ في 2016/02/04، مرجع سابق.

² المقرر 150 المؤرخ في 2016/10/11، مرجع سابق.

1-5 نقاط التوافق

✓ تبني جملة من المعايير الدولية بشكل حرفي

تعتبر المعايير التي أصدرتها وزارة المالية مؤخرا (NAA)، والتي تعتبر بداية للمزيد من المعايير التي ستعرف النور في المستقبل القريب بمثابة نسخة تتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA) والتي يصدرها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، سواء من حيث الرمز أو المحتوى.

الجدول رقم 04: توافق المعايير الجزائرية للتدقيق (الصادرة مؤخرا) مع معايير التدقيق

الدولية

رمز	المعايير الجزائرية للتدقيق	الرمز	معايير التدقيق الدولية
NAA210	اتفاق حول مهام التدقيق	ISA210	الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق
NAA300	تخطيط تدقيق الكشوفات	ISA300	التخطيط لتدقيق القوائم المالية
NAA500	العناصر المقنعة	ISA500	أدلة التدقيق
NAA505	التأكيدات الخارجية	ISA505	المصادقات الخارجية
NAA510	مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية	ISA510	عمليات التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية
NAA560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات أحداث لاحقة	ISA560	الأحداث اللاحقة
NAA580	التصريحات الكتابية	ISA580	الإقرارات الخطية
NAA700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوفات المالية	ISA700	تكوين رأي وإعداد تقارير حول البيانات المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما سبق.

✓ التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية

وهو ما نص عليه القرار المؤرخ في 2013/06/24 كأحد معايير التقرير تحت عنوان "معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية" وهو ما يتوافق والمعيار الدولي للتدقيق ISA (265) "الإبلاغ عن القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة".

✓ التقرير حول استمرارية الاستغلال

كذلك أقر المشرع الجزائري من خلال القرار المؤرخ في 2013/06/24، الفصل الثامن "معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال"، بحيث يقوم محافظ الحسابات بتدقيق وتقييم مدى قدرة الكيان على متابع استغلاله أو نشاطه، وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي للتدقيق (ISA570) "النشأة المستمرة" أو الاستمرارية.

✓ رقابة الجودة

وهو ما نص عليه القانون 01-10 من خلال المادة رقم (05)، والتي بمقتضاها ينشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجنة لمراقبة النوعية، وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي (ISA220) "رقابة جودة تدقيق القوائم المالية".

✓ التوثيق وحفظ الملفات

نص القانون 01-10 من خلال المادة رقم (40)، على ضرورة الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة 10 سنوات بعد نهاية عهده، وهذا ما يتوافق مع المعيار الدولي (ISA230) "التوثيق".

✓ تقرير حول تدقيق معلومات لأغراض خاصة

وفي هذا الخصوص أشار القرار المؤرخ في 2013/06/24 إلى أن تقرير محافظ الحسابات ينقسم إلى جزئين:

- الجزء الأول: التقرير العام لتعبير عن الرأي؛

- الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة.

وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي (ISA805) "الاعتبارات الخاصة- تدقيق بيانات مفردة ومكونات أو حسابات أو بنود محددة في البيان المال".

2-5 نقاط عدم التوافق

ما يمكن استقراؤه من خلال الوقت الراهن، هو أن الجزائر قطعت شوطا مهما في عملية التوافق مع المعايير الدولية للتدقيق، إلا أن هناك بعض العناصر التي لم يشملها التوافق بعد، أو بالأحرى تبنيها نظرا إلى أن الإصلاحات لا تزال في بدايتها، وكذلك إتباع سياسة التدرج في الإصلاحات حتى يكون هناك توازن على الصعيد العملي والتكويبي.

ومن بين النقاط التي لم تشملها بعد الإصلاحات التوافقية إن صح التعبير ما يلي:

✓ تدقيق التقديرات المحاسبية؛

✓ عينات التدقيق؛

✓ الاعتماد على عمل المدقق الداخلي؛

✓ الاعتماد على عمل الخبراء المختصين؛

✓ تقييم المخاطر.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية منذ الثمانينيات من القرن الماضي، نتيجة توقف تدفق القروض الخارجية إلى الدول النامية عقب أزمة المديونية الخارجية وانخفاض حجم المساعدات الخارجية، هذه العوامل وغيرها أدت إلى المنافسة وبشدة من أجل استقطاب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى في النهاية إلى تعاضد دورها كمصدر من مصادر التمويل الدولي، ولم تتوانى هذه الدول في تقديم كل التسهيلات والحوافز إيماننا منها بأهمية الدور الذي تلعبه في تدعيم جهودها التنموية في خلق فرص عمل وتنشيط القدرات الإنتاجية، وتطوير المهارات والقدرات الابتكارية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي

لقد أصبحت الأسواق الوطنية أسواقا دولية للتجارة والمال، أطرافها المتعاملة هي المشروعات وموضوعها يتناول السلع والخدمات، وتتميز بالتخصص والمهارات التكنولوجية المختلفة، وهو ما يعرف بالنشاط الدولي للإعمال، والذي من أبرز صوره الاستثمارات الدولية بشقيها، الحقيقي في شكل أصول ملموسة أو توظيفات في شكل أوراق مالية وعملات.

وقد عرف الاستثمار الأجنبي على أنه: " كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيضة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجل طويلة". وتم تعريف أيضا على أنه "كل استثمار يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان".¹

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر

يرى Bernard Hurgenier بأنه " قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة".²

أما تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لأهم المنظمات الولية المعنية على غرار صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فهو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام

¹ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص.15.

² عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص.17.

العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة¹.

فيما يخص التعريف الثاني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن يتم توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء.

ويتمثل في "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي، ويعني كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد إقامة المستثمر الأجنبي"².

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بعث التنمية الاقتصادية

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفعة عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة.

ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل، وضمن هذا الإطار من الصعب أن لا نصل إلى استنتاجات إيجابية عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية³، فمجرد دخول الشركات

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الشويخ، الكويت، 2016، ص 20.

² عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 19.

³ أبراهمية أمال، أسلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثره على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأكثر كفاءة من أجل مساندة الشركات المنافسة لها، كذلك إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول، وبالتالي فإن دخول الشركات الأجنبية يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق حافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التأثير بالممارسات الإدارية التي تنتهجها الشركات الأجنبية والتي تعتبر الأكثر فاعلية في هذا المجال.¹

4- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت الجزائر عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار، وذلك حسب تقديرات UNCTAD، كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.5 مليار دولار، وتمثل 3.2 من إجمالي العربي خلال نفس الفترة. وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعاً، يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأخرى أجنبية، وتشير التقديرات على أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل.

¹ د. أمجد الشوربيجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة ومنشورة في الملتقى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2006.

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

عدد الشركات	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	العام
22	4732	5046.3	23	2003
19	3334	857.2	19	2004
43	11049	10545.3	45	2005
45	9491	9686.6	50	2006
28	5711	4070.1	29	2007
66	27305	16408.2	75	2008
28	5872	2605.1	32	2009
17	3797	1367.4	21	2010
24	2565	1431.6	27	2011
17	4951	2376.8	18	2012
12	7298	4284.6	16	2013
13	2130	535.5	13	2014
13	3758	749.4	13	2015
315	91993	59964	381	الإجمالي

المصدر: FDI Intelligence From The Financial Times نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات

(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016).

الجدول رقم 02: الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

2015	2014	2013	2012	السنوات الاستثمار الأجنبي المباشر
26232.3	26819.6	25312.9	23620	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
-587.3	1506.7	1692.9	1499.4	التدفقات (مليون دولار)

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (UNCTAD) نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وائتمان الصادرات

(مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016).

التشريعات القانونية كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر

تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مساندة للتشريعات الدولية محفز للاستثمارات الأجنبية، وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر. يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفز للاستثمار الأجنبي، ولكي يكون هذا الإطار أكثر تحفيزا لآبد من وجود بعض مقومات أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وان يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية؛
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على الاستثمار يتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل في الوقت المناسب، ويعتبر هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

¹ أ. بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر، مقال بمجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص 103.

الفرع الثالث: التدقيق وأثره على القرار الاستثماري

1- مستخدمو تقرير المدقق

يوجد العديد من الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة ممن تهمهم نتائجها وشكل تدفقات الأموال فيها، فيلجؤون إلى تقرير المدقق والذي على أساسه يقومون باتخاذ أنسب القرارات المتعلقة بهم، وتتوفر القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها على كل المعلومات المالية التي تهم أصحاب المصالح، والتي يضيف عليها المدقق المصدقية من خلال إبداء رأيه في شكل تقرير نهائي، وبناءا على ذلك ينقسم مستخدمو القوائم المالية المستفيدين من تقرير التدقيق إلى:

- مستخدمين داخليين: والمقصود بذلك استخدام المعلومات تداخل المؤسسة في الوقت المناسب، ويشمل الإدارة العليا، خلية التدقيق، ومصالحة المحاسبة والمالية.
- مستخدمين خارجيين: ويقصد بهم أصحاب المصالح الذين لا يتدخلون في العمليات التسييرية للمؤسسة ويشمل المستثمرين، والمساهمين، الجهات الحكومية، الموردون والزيائن¹.

2- تقرير المدقق وقرارات الاستثمار

إن القرارات التي يمكن أن يتخذها المستثمرون الحاليين والمتوقعون فيما يتعلق بمؤسسة ما هي بيع حق من حقوق الملكية في المؤسسة أو الاستمرار في حيازته أو شرائه أو عدم شراء حق من هذه الحقوق، ومن هنا تنبع أهمية تقرير المدقق من كونه الوسيلة التي تعبر عن رأيه حول مدى عدالة البيانات والقوائم المالية، فهذا التقرير يساعد المستثمرين الحاليين والمتوقعين على اتخاذ القرارات المناسبة التي تحافظ على قيمة أموالهم المستثمرة. فمن خلال هذا التقرير يحدد المدقق مسؤوليته عن تدقيق القوائم المالية، وإبلاغهم بطبيعة ونطاق مهمته، وهو بذلك يساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي والتدفقات المستقبلية المتوقعة من خلال تقديم معلومات حول التغيرات الجوهرية في موارد والتزامات المؤسسة، وبالتالي التنبؤ بأداء المؤسسة من خلال توفير لهم كل الضمانات التي من شأنها أن تخلق جو من الثقة في المعلومات المالية، ومن هنا تقع على عاتق المدقق تقديم أداء غير متحيز للمستثمرين بخصوص عدالة القوائم المالية، لذا يجب أن يتحلى بالاستقلالية اللازمة، والخبرة والمعرفة الكافية للوقوف على مدى صدق المركز المالي للمؤسسة، وباعتبارهم يمثلون الملكية الغائبة نتيجة لظهور علاقات الوكالة، طالما أن

¹ شجري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثرها على اتخاذ القرارات في الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2015، ص 88.

قراراتهم تعتمد على القوائم المالية التي تعدها الإدارة فإنهم يضعون الثقة في المدقق لينوب عنهم في التأكد من سلامة وعدالة القوائم المالية.

فالمستثمر الحالي الذي يواجه خيار البيع أو الحيازة يحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم كل بديل من البدائل لاختيار القرار المناسب، في حين يحتاج المستثمر المتوقع الذي يواجه خيار شراء او عدم شراء حق من حقوق الملكية في مؤسسة ما إلى معلومات تساعده في تقييم البدائل هو أيضا¹.

3- دور التدقيق في تفعيل الاستثمار على المستوى الدولي

يعد الاستثمار من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا وإثارة للاهتمام من قبل الدارسين، والمهتمين، متخذي القرارات الاقتصادية، وذلك لما يلعبه من دور مهم وكأساس لا غنى عنه في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية في مختلف الدول، وبالتالي فالدول النامية تعول عليه في حل الكثير من المشاكل التي تعاني منها، كالفقر والبطالة، التنمية الاقتصادية المعتمدة على الاستثمار، فكان لابد من وضع المعايير والقوانين التي تساعد على زيادة الاستثمارات، وزيادة ثقة المستثمرين في المناخ الاستثماري من مختلف دول العالم، فكانت من أهم هذه القوانين هي إجبار الشركات على تدقيق قوائمها المالية، وإبداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة القوائم المالية وأنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وباعتبار ان القوائم المالية هي المصدر الاساسي للمستثمر للحصول على المعلومات، كان لابد من زيادة ثقته بهذه القوائم وكذا زيادة ثقته بالمدقق واستقلاليتها، فالوجود الفعلي لمهنة التدقيق يعتمد على هذا الأمر ذاته، وفي هذا الصدد فقد أصدرت تشريعات تحكم سلوك مهنة التدقيق واحترام المدقق لقواعد السلوك المهني تجاه عميله وزملائه بالمهنة ومستخدمي القوائم المالية المدققة.²

¹ شجري معمر سعاد، مرجع سابق، ص 90.

² محمد نهار صالح المحمود، أثر تعديلات تقرير مدقق الحسابات على قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة عمان من وجهتي نظر مدققي الحسابات والمستثمرين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 38-38.

خاتمة:

نظرا للأهمية التي تكتسي مهنة محافظ الحسابات في جميع الأعراف الاقتصادية، فقد كان من الضروري إعادة تنظيمها بعد تنظيم المحاسبة المالية هي الأخرى في الجزائر، وبتطبيق النظام المحاسبي المالي ومحاولة تقييمه، زادت الحاجة الماسة كذلك للتدقيق لأجل تقديم الصورة الصادقة عن طبيعة المعلومات المالية محل التدقيق، وعلى اعتبار أن المستثمر الأجنبي المباشر على غرار باقي المستخدمين، أحد المعتمدين على تقارير محافظ الحسابات في اتخاذ قراراته الإستراتيجية والتي تتسم بدرجة مخاطرة عالية هذا من جهة، وكذلك الثقة في ظل استقلالية وكفاءة محافظ الحسابات في حماية أمواله وحقوقه من جهة أخرى، خاصة في ظل ظاهرة الوكالة في التسيير وفصل الإدارة عن الملكية، ويعتبر استرشاد محافظ الحسابات بمعايير صادرة عن هيئات مهنية مستقلة، وذات إجماع دولي على دورها في زيادة مصداقية المعلومة المالية وشفافيتها، بمثابة محفز جيد لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لدقة وموضوعية المعلومات وكذا قابليتها للمقارنة فيما بين دول العالم المختلفة.

وعلى الأساس فقد بادرت الجزائر في عملية إصلاح عميقة على مستوى مهنة التدقيق، بدءا بالقانون 10-01، إلى غاية إصدار الدفعتين الأوليين من المعايير الجزائرية للتدقيق NAA، والتي تعتبر صورة طبق الأصل عن المعايير الدولية للتدقيق، وتعتبر هذه الخطوة بمثابة الانطلاقة نحو تدويل إجراءات وقواعد المهنة، والتي من شأنها أن تكون محفزا إيجابيا لا محالة على اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الجزائر، نظرا لما ستؤول إليه تقارير محافظي الحسابات في الجزائر من دقة ومصداقية، بإمكانهم الاسترشاد بها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وكذا حماية أموالهم المستثمرة من الاختلاسات والتلاعبات.

ومما سبق يمكن استخلاص بعض النتائج والاقتراحات:

1- النتائج:

- وعي المشرع الجزائري بضرورة توافق القوانين والمعايير المحلية مع المعايير الدولية للتدقيق، وهو ما يفسره إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق NAA.
- التأثير الجوهري للتقارير محافظ الحسابات على القرارات الاستثمارية المحلية منها والأجنبية؛ باعتباره طرف ثالث مستقل عن الكيان المدقق.
- من شأن الإصلاحات التي تم التطرق لها في مجال التدقيق والمحاسبة، تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.
- حرص المشرع الجزائري على ضمان استقلالية وحيادية محافظ الحسابات، من خلال جملة من القوانين الملزمة لذلك.

- التباطؤ في تجسيد بعض الإصلاحات، خاصة ما تعلق منها بعملية التكوين.

2- الاقتراحات:

- الإسراع في تجسيد الإصلاحات وتطبيق المعايير المحلية للتدقيق، والتي أخذت وقتا طويلا، من أجل النهوض بالمهنة والحد من التلاعبات والاختلاسات التي تنهك الخزينة والاقتصاد الوطني.
- ضرورة ترتيب دورات تكوينية لمحافظي الحسابات فيما يتعلق بالمعايير التي تم إصدارها من أجل الاستفادة منها في الواقع العملي، وكذا تلقينها للمتريصين الجدد.
- العمل على خلق مناخ استثماري يستجيب لتطلعات المستثمرين الأجانب من الناحية الاقتصادية والقانونية، من أجل سد العجز في الميزانية، وكذا الحد من تداعيات انخفاض أسعار النفط.
- ضرورة تسيير مهنة التدقيق من قبل هيئات مهنية مستقلة غير وزارة المالية، وهذا من أجل تعزيز استقلاليتها وتطورها.
- ربط الجانب الأكاديمي بالجانب المهني، وذلك بربط الجامعة بمكاتب وشركات التدقيق.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أمين عبد الله خالد، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
2. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2009.
3. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دارالمحمدية، الجزائر، 2008.
4. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
5. عيد حامد معيوف الشمري، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسات المهنية بالمملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.

القوانين والتشريعات:

6. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-393) المؤرخ في 2011/11/24، يحدد شروط وكيفيات سير التبرص المربي واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، العدد 65، 2011/11/30.
7. الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 12 جانفي 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 2014/04/30.
8. الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم (96-318) المؤرخ في 1996/09/25، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، العدد 56، المؤرخة في 1996/09/29.
9. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-31) المؤرخ في 2011/01/27، يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 07، المؤرخة في 2011/02/02.
10. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-31) المؤرخ في 2011/01/27، يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 07، المؤرخة في 2011/02/02.

11. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-32) المؤرخ في 27/01/2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد 07، المؤرخة في 02/02/2011.
 12. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون 10-01 المؤرخ في 29/07/2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، المؤرخة في 11/07/2010.
 13. الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26/03/2013، يحدد شروط المساحة والمرافق الصحية والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل المني للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 48، المؤرخة في 29/09/2013.
 14. الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 13/06/2013 محتوى معايير تقرير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 30/04/2014.
 15. الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 24/06/2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 30/04/2014.
 16. الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ في 12/01/2014، كفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، المؤرخة في 30/04/2014.
 17. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها، العدد 03، المؤرخة في 16/01/2013.
 18. الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم (11-30) المؤرخ في 27/01/2011، يحدد شروط وكفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 07، 02/02/2011.
 19. المقرر رقم 02 المؤرخ في 04/02/2016، المعايير الجزائرية للتدقيق، وزارة المالية، 2016. <http://www.cnc.dz/reglement.asp>
 20. المقرر رقم 150 المؤرخ في 11/10/2016، المعايير الجزائرية للتدقيق، وزارة المالية، 2016. <http://www.cnc.dz/reglement.asp>
- الأطروحات والرسائل:**
21. سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015.

22. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.
23. محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011.
24. محمد نهار صالح حمود، أثر تعديلات تقرير مدقق الحسابات على قرارات الاستثمار في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهتي نظر مدققي الحسابات والمستثمرين، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
25. شجري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثرها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، قسم عوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2015.
- ملتقيات:
26. أبراهيمية أمال، أسلايمية ظريفة، "التعجيل بالتغيير- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي "حول سياسات التمويل وأثره على الاقتصاديات والمؤسسات"، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
27. جمال عمورة، ضرورة إصلاح مهنة مراجع الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، IAS-IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA"، بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
28. د. أمجد الشوربجي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة و منشورة في الملتقى العلمي الدولي حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2006.
29. سيد احمد، بوعرار أحمد شمس الدين، مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون 10-01، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS-IAS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

مقالات:

30. بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها - دراسة حالة الجزائر، مقال بمجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012.

مراجع أخرى:

31. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الشويخ، الكويت، 2016.

Les livres:

32. Alain mikol, **Audit et commissariat aux comptes**, édition e-thèque, 12eme édition, Paris, 2014, p12.
33. Belaiboud Mokhtar, **Pratique de L'audit Conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF**, édition BERTI, Alger, 2011.

Les articles:

34. Djoumaa Lamri, **Historique du commissariat aux comptes en Algérie**, Revue de l'auditeur CNC, n02, alger le 25/10/2014.

البيئة الرقمية في البلدان المغاربية وتحديات اقتصاد المعرفة.

د. لحرمر عباس.

أستاذ محاضر، جامعة مستغانم.

abbess.lahmar@univ-mosta.dz

ملخص:

ارتبط اقتصاد المعرفة بالمجتمع المعلوماتي وهو المجتمع الذي نقل كثيرا من وظائفه إلى دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تكون فيه المعلومات ركيزة جديدة وتحدي تنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، ويتجسد هذا المجتمع في بيئة رقمية عالية وبنية تحتية قوية، وتلعب فيه المعرفة دورا أساسيا في تحريك الاقتصاد. لقد بدلت البلدان المغاربية جهودا معتبرة ومبادرات عديدة لتحسين بيئتها الرقمية وتوفير فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية للوقوف على واقع البيئة الرقمية في البلدان المغاربية ومقومات اندماجها في اقتصاد المعرفة والمعلومات.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة؛ البيئة الرقمية؛ شبكة الانترنت؛ الهاتف النقال؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Abstract :

The knowledge economy has been associated with the information society. The last has transferred many of its functions to the Information and Communication Technology sphere, where information is an important pillar and a competitive challenge for enterprises and economies. This society exists in a high digital environment and a strong infrastructure, in which knowledge plays a key of the economy. The Maghreb countries have made considerable efforts and initiatives to improve their digital environment and provide access to ICTs.

This research aims is to study the reality of the digital environment in the Maghreb countries and their integration into the knowledge and information economy.

Keys Words: knowledge economy; Digital environment; World wide web; Mobile phone; ICT.

مقدمة:

شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تطورات كبيرة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أحدثت انقلاباً حقيقياً في النشاط الاقتصادي وأدخلت البشرية في عصر جديد هو عصر المعلومات والمعرفة، فلقد استطاعت الدول المتقدمة من خلال التفوق التكنولوجي الدخول في دورة اقتصادية جديدة منحت لها إمكانات كبيرة في تحقيق التراكم الرأسمالي، في حين نجد أن البلدان المغربية تبقى تعاني من مشكلة الفجوة الرقمية التي كان لها تأثير كبير على أنماط الاستهلاك والاستثمار والإنتاج، فقد وجدت البلدان المغربية نفسها أمام تحديات اقتصاد المعرفة الذي جاء كمولود للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي تشكل تحت تأثير عوامل مختلفة فعلى مستوى الاقتصاد الكلي أصبح الاهتمام منصباً حول نمو إنتاجية العمل والأفضلية التنافسية بين المناطق والبلدان، والتنمية القطاعية الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي يركز الاهتمام على التنظيم وطبيعة المؤسسات ونوع التأهيل المطلوب في سوق العمل وأهمية إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت تمثل تحديات كبرى تفرض على مؤسسات البلدان المغربية العمل على تحسين فعاليتها وامتلاك أسباب التفوق في المستقبل من خلال تصميم إستراتيجيات شاملة لأجل الحصول على منتجات جديدة، تطوير المنتجات القائمة، تحسين الجودة، خفض في التكلفة، بالإضافة إلى التحكم في المعرفة والخبرة والتسيير الجيد.

وبلا شك فإن المعرفة والمعلومات ستشكلان الأسس القوية والرئيسية لتحسين الإنتاج، ليس فقط لأنها تستحدث أدوات جديدة في العملية الإنتاجية، بل لأنها تعمل على زيادة كفاءة وفعالية أداء الأفراد والمؤسسات، فالمعرفة أصبحت تحل محل المال من حيث القدرة على تحريك الاقتصاد ولهذا يميل عدد كبير من الباحثين والاقتصاديين إلى معالجة المعرفة باعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج بالإضافة إلى العمل والتنظيم ورأس المال، وهذا الوضع سيفرض على البلدان المغربية تبني توجهات إستراتيجية مستحدثة تسمح بالانفتاح واعتماد أساليب متطورة تتلاءم واقتصاد المعرفة والطرق السريعة للمعلومة، مع ضرورة بدل جهود إضافية لتحسين بيئتها الرقمية واللحاق بالركب العالمي المتقدم.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع البيئة الرقمية في البلدان المغربية في ظل تحديات اقتصاد المعرفة الذي يتطلب بنية تحتية تركز أساساً على المعرفة والمعلومات وتتجسد في بيئة رقمية عالية تساعد على استغلال التسهيلات التي تمنحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتدارك الاقتصادي، لأن استخدامات هذه

التكنولوجيا قد صاحبها تغيير واضح في طرق ممارسة الأعمال وفي أساليب تخطيط ومراقبة الإنتاج، وعصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خلق بيئة عمل تتسم بالتغير السريع وعالمية التنافس والتبادل مع إلغاء الحدود الزمنية والمكانية.

وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتركز في التعرف على واقع البيئة الرقمية في البلدان المغربية، والبحث عن العوامل التي ساعدت على التخلف الرقمي وما هي سبل ومقومات البلدان المغربية لتقليص هذا التخلف والاندماج في اقتصاد المعرفة، وباعتبار أن تساؤلات الدراسة تتضمن التوجه إلى لب المشكلة وذلك عن طريق وضع ما تسعى إليه الدراسة بصيغ استهامية واضحة، ومنه فإن الدراسة تتوجه للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع البيئة الرقمية في البلدان المغربية وما هي مقومات اندماجها في اقتصاد المعرفة ؟

وللوقوف على واقع البيئة الرقمية في البلدان المغربية وتحديات اقتصاد المعرفة والإجابة الإشكالية المطروحة، استوجب اختيار واقتراح الفرضيتين التاليتين:

- الجهود التي قامت بها البلدان المغربية لتحسين بيئتها الرقمية والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن كافية لتحريك الاقتصاد وتجاوز التخلف الرقمي؛
 - الحد من التخلف الرقمي والاندماج في اقتصاد المعرفة يتطلب العمل على تخفيف الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية كسبيل سوسيو اقتصادي لربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم البيئة الرقمية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعصر الانترنت، ومنه يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المغربية؛
- التعرف على جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة وخصائصه الرئيسية؛
- التعرف على العوامل التي ساعدت على التخلف الرقمي في البلدان المغربية؛
- الكشف عن المقومات الأساسية التي تساعد البلدان المغربية على الاندماج في اقتصاد المعرفة وتجاوز التخلف الرقمي؛

كما تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمنحها اليوم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة متنامية، حيث يشكل هذا القطاع

عاملا حاسما في التحول السريع نحو اقتصاد المعرفة والمعلومات والتأثير على مختلف الأنشطة التقليدية، حيث أصبحت هناك قدرة كبيرة على تسريع وتيرة تبادل المعلومات وتطبيقات التجارة الالكترونية، وتستمد هذه الدراسة أهميتها كذلك من كونها تهتم بالتطورات التقنية والتكنولوجية والتي كانت نتيجتها تطور الوسائل والطرق المستخدمة في عمليات التنمية بشقها الاقتصادي والاجتماعي، وسيتم تناول موضوع البيئة الرقمية في البلدان المغربية وتحديات اقتصاد المعرفة من خلال المحاور التالية:

- جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات؛
- البيئة الرقمية في البلدان المغربية؛
- التخلف الرقمي ومقومات اندماج البلدان المغربية في اقتصاد المعرفة والمعلومات.

1. جوهر الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات.

يتضمن اقتصاد المعرفة الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالأنشطة الاقتصادية وتطورها كما أن مضامين اقتصاد المعرفة تتمثل في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة والمعلومات وبلا شك فإن المعلومات والمعارف ستشكلان الأسس القوية والرئيسية لتحسين الإنتاجية والنمو والتطور وهذا بعدما كان دورها في الماضي محدودا مقارنة بالموارد المادية الأخرى، ففي الأعوام الأخيرة أصبحت المعرفة أساسا في الانتاج وحتى في الصناعات التحويلية تستمد السلع التامة الصنع قيمتها أكثر فأكثر من المضمون المعرفي، وفي سنة 2012 بلغت قيمة التجارة بالسلع والخدمات والمشتقات المالية الكثيفة المضمون المعرفي 13 تريليون دولار مسجلة نموا تجاوزت سرعته 1,3 مرة سرعة نمو التجارة بالسلع الكثيفة الاستخدام لليد العاملة^[1]، فالمعلومات والمعارف لها دور مؤثر وفعال في التخطيط وفي اتخاذ القرارات على مختلف المستويات وفي كل المجالات.

وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم أدوات العمل في العصر الحديث حيث يمنحها اليوم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة متنامية، فهي تشكل عاملا حاسما في التحول السريع للنماذج الاقتصادية والاجتماعية ولها قدرة على تسريع وتيرة تداول المعلومات، ففي البلدان المتقدمة يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدرا أساسيا لخلق الثروات وتحسين القدرة التنافسية، حيث أنه من غير الممكن تصور إمكانية عصرنة اقتصاد دون التحكم السريع في النظام الرقمي من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين- الإدارات- المؤسسات – المواطنين.

1.1. السمات الرئيسية لاقتصاد المعرفة.

إن مصطلح المعرفة كعامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بظاهرة جديدة فقد كانت المعرفة موضوع دراسات عديدة وقد ظهر ذلك في كتاب (Hayek, 1937)، الاقتصاد العمل والمعرفة ويرى أن نشر وجمع المعلومات خلق نوعية جديدة للاقتصاد، والمعلومات أصبح ينظر إليها كسلعة، كما بيّن (Bell, 1973) في كتابه ظهور المجتمع ما بعد الصناعي أن ثمة تآكلاً في المنظومة القيمية في المجتمع الرأسمالي، ووصف (Toffler, 1980) التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت على موجات عديدة انطلاقاً من المجتمعات الزراعية وصولاً إلى الموجة الصناعية ثم الموجة الأخيرة التي تكون فيها الموارد الخام الأساسية هي المعلومات والقدرة على معالجة هذه المعلومة يصبح مهارة مهمة، وبعد توقعات توفلر ذكر (Druker, 1993) أن العناصر الحاكمة في الاقتصاد الحالي ليست القوى العاملة والموارد الطبيعية لكن الجماعات المختصة في المعرفة والمعلوماتية ورجال الأعمال القادرين على استخدام المعرفة في النشاط العملي، واقتصاد المعرفة بمضامينه، ومعطياته، وتقنياته يتسم بالعديد من الخصائص والسمات الأساسية نذكر منها:

- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية في النشاط الاقتصادي؛
- بروز أنشطة ومنتجات جديدة، وتوليد أساليب معرفية جديدة واستخدامها في تطوير الأنشطة الاقتصادية؛
- الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة، والتركيز على معارف الأفراد العاملين وعلى قدراتهم ومهاراتهم العملية؛
- التسارع في حصول التغيرات وظهور الابتكارات التكنولوجية وإحلال أساليب ووسائل معرفية محل الوسائل والأساليب القائمة والموجودة وهذا بدوره يدفع إلى التحديث والتطور والتجديد؛
- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد وتناقص التكاليف، والإنتاج يتزايد بنسبة أكبر من زيادته عناصره^[2].
- كما أدخل (Skyrme, 1999) خمسة ميزات لوصف ملامح الاقتصاد المستند إلى المعرفة عن طريق افتراض أن المعلومات والمعرفة نعم جميع قطاعات الصناعة والقطاعات الأخرى الجديدة القائمة، وهذه الميزات يمكن ملاحظتها من خلال النقاط التالية^[3]:
- كل صناعة هي في طريقها إلى أن تصبح أكثر كثافة معرفية؛
- المنتجات الذكية هي الحاضرة والتي توفر وظائف وخدمات أفضل وبأسعار ممتازة؛

- ارتفاع قيمة ووزن المعلومات في الاقتصاد فالو.م.أ مثلا زادت القيمة المالية لصادراتها عشرين مرة أكثر، في حين أن الوزن الفعلي للبضائع المصدرة هو نفسه تقريبا؛
- القيمة السوقية لمعظم الشركات هي أعلى عدة مرات من قيمة الأصول المادية، فالأصول غير الملموسة، مثل المعرفة، ونظم المعلومات، هي أعلى قيمة من الأصول الملموسة؛
- نمو التجارة في الأصول غير الملموسة.

ويشير البنك الدولي 2011 إلى أن الاقتصاد المعرفي له ركائز أساسية مبنية على استعمال التعلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن بيئة المؤسسات تكون دائما في حاجة إلى تقييم وإنشاء قاعة لتطوير الاختصاصات التي يركز عليها اقتصاد المعرفة، لأن المعرفة تعتبر دائما كمنتج وعامل إنتاج وتحديد القدرة التنافسية (Castells, 1997)، وفي اقتصاد المعرفة لا يمكن إهمال الأنظمة الشبكية والعلاقات والروابط متعددة الأبعاد والمختلطة في الاقتصاد يكون فيها التعاون والتشاركية مفتاح نجاح الاقتصاد والمؤسسات العاملة (Castells & Himanen, 2002)، إن طبيعة الاقتصاد المعرفي تؤكد أن تطوره يرتبط بمهن جديدة ومهارات اتصال مع اكتساب ومعالجة المعلومات، وخلق المعرفة الجديدة، وترتبط هذه الكفاءات بشكل وثيق مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر الأساس في تحسين وتطوير المنتجات والخدمات (Tapscott & Williams, 2006) المبتكرة، كما أن تحليلات الاقتصاد المعرفي تؤكد أنه يجسد تغيير السلطة والعلاقات الصناعية والتنظيمية، والتحويلات الثقافية.

إن تطوير اقتصاد المعرفة يتحدد من خلال تطوير التعليم وتحسين الكفاءات البشرية وكذا تعزيز إمكانيات الابتكار فاقتصاد المعرفة ساهم في تغيير علاقات القوة والعمل جنبا إلى جنب مع الأنشطة الاقتصادية، وكانت هناك تحولات في الطرق التعليمية والتنظيمية والثقافية (Araya & Peters 2010) ، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها دور حاسم وقوي في تنمية الاقتصاد المعرفي، خاصة بالنسبة لشبكة الانترنت التي أتاحت فرصا جديدة في التركيز على الكفاءات وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار وتطوير العلاقات بين المؤسسات والزبائن وتحسين أنشطة الشركات والمشروعات.

ولتوضيح الدور الكبير الذي تلعبه المعرفة في العملية التنموية، أجريت دراسة مسح إحصائية هامة من طرف البنك الدولي سنة 1999 لمقارنة نمو الإنتاج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان في غانا وجمهورية كوريا، على مدار نصف قرن، فأظهرت التقديرات أن ما يقرب من ثلثي الفروق بين البلدين لا يرجع إلى تراكم ووفرة رأس المال والعملية، بل إلى مصادر

النمو والإنتاج الأخرى التي احتلت فيها المعرفة دورا محوريا رغم صعوبة تقديرها^[4]، ويمكن توضيح دور المعرفة الحاسم في التنمية عبر عدة نقاط قاعدية فوثة الاقتصاد المستدام مثلا لا يمكن أن تحدث تحت معدل قاعدي لمعرفة القراءة والكتابة نسبته 40 بالمائة، ومعدل أدنى لكثافة الهاتف نسبته 30 بالمائة، وتظهر أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجري توليدها بشكل متسارع وخاصة في الدول المتقدمة التي استطاعت من خلال هذه التقنيات تحسين أداء النشاط الاقتصادي.

2.1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة.

إن الإسهامات الأساسية لمضامين اقتصاد المعرفة يمكن ملاحظتها من خلال التغيرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي مست الأشخاص والمنظمات والمجتمع بصفة عامة، ونستطيع رؤية هذه الآثار في تغير العلاقات الاجتماعية وسرعة شمولية الأسواق وظهور مراجع جديدة للإعلام، فلقد أصبح للمعرفة العلمية والعملية دور أساسي في توليد الثروة وزيادة حجمها، ولعل إسهام التقنية المتقدمة أدى إلى بروز رجال المال الذين ارتبطت ثروتهم بقطاع الاتصالات، كما أن استخدام الوسائل التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ساهمت في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية، وتوفير المعلومات بالشكل الذي يساعد على حسن إدارة المشاريع وذلك من خلال ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر كقطاع أساسي له دوره في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من العوامل التالية^[5]:

- تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين الانتاجية؛
- توفير الاتصال الفوري؛
- سهولة التواصل وإجراء المعاملات؛
- زيادة فرصة الاختيار في السوق والحصول على السلع والخدمات الغير متاحة؛
- توسيع النطاق الجغرافي للأسواق؛
- قناة المعرفة وجميع أنواع المعلومات.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية كتابات كثيرة ومتنوعة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على الإنتاج، واستعمالاتها في الإنتاجية، وهذه التحليلات تقود عموما إلى تقييمات قوية لهذا التأثير كما توضع الانحرافات المعتبرة بين الدول المصنعة فيما يتعلق بأهمية النشاطات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى

عرض واستعمال هذه التكنولوجيا في النشاط الإنتاجي^[6] كما أن استعمال الحاسوب أو شبكة الانترنت تحدد مستوى الإنتاجية للذين يستعملون هذه السلع كتفسير للتطورات الناتجة^[7] ولا شك أن هذه الاستعمالات سوف تسد النقص في التكنولوجيا القديمة وتفجر آفاقا جديدة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي واحدة من ركائز الاقتصاد المعرفي وذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويظهر ذلك من خلال ما يلي^[8]:

- تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين كفاءة العمل وخفض تكاليف التشغيل؛

- تولد فرص عمل جديدة وترتبط بمعالجة المعلومات على نطاق واسع؛

- تجذب المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين؛

- تحفيز إنشاء شركات إنتاج الأجهزة والبرمجيات؛

- تنمية القطاعات الأخرى وتطويرها.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأساس في تقوية العلاقات بين شركاء المصلحة، أصحاب المشاريع، الأعمال التجارية، الإدارات الحكومية، المواطنين والمستهلكين، ويظهر ذلك من خلال أهم أنواع العلاقات التي تشمل العمال مع مؤسساتهم، الزبائن مع المؤسسات، المؤسسات مع الإدارات، والزبائن مع الإدارات، المؤسسات مع بعضها بعض (Meier & Stormer, 2009)، وتشير هذه النماذج إلى تطور العملية الاتصالية وتسهيل تبادل المعرفة والتعاون وتقديم الخدمة.

ونظرا لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية شجعت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين (2007 / 5) على تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواصلة استخدام القائمة الأساسية للمؤشرات، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خلقت فرصا غير مسبوقه ومن شأنها تغيير طبيعة الصناعات من خلال التأثير على المنتجات والخدمات والأسواق، وكذلك العوامل الإستراتيجية والتنظيمية، حيث تساعد على ترشيد التكاليف وتقليص الجهود، ولها أثر إيجابي على الناتج الإجمالي والاستثمارات المتنقلة بين المناطق والبلدان، حيث أن استخدامها يسرع نمو المبيعات وزيادة الإنتاجية ونمو العمالة، كما سمح ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتغلب على العزلة وزيادة فعالية المنافسة والحصول على المعلومات حول الأسواق وأفضل الأسعار، بالإضافة إلى تقليل التكلفة، وعموما يمكن حصد بعض الانعكاسات الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلي:

- تحسين المناخ التنافسي وزيادة فعالية الأسواق وتخفيض تكلفة الصفقات؛
- تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال من خلال وضع ترتيبات وإجراءات أكثر مرونة؛
- زيادة الاختراعات والتجربة من الإنتاجية وزيادة المنتوجات الآمنة والصحية؛
- دخول أحسن إلى الخدمات الأساسية، وزيادة عائد الاستثمار في التعليم والصحية؛
- استجابة أحسن من قبل أصحاب القرار لمختلف الشرائح والأقليات؛
- تقوية رأس المال الاجتماعي من خلال الروابط بين الأشخاص والمجموعات؛
- زيادة فرص النمو الاقتصادي؛
- تنمية قدرات الأفراد من خلال اكتساب معارف جديدة نتيجة للتدفق الهائل للمعلومات؛
- تقديم طرق جديدة في ممارسة الأعمال ومساعدة المؤسسات على تحقيق قدر كبير من المرونة.

لقد كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور هام في تدعيم مختلف النشاطات والخدمات وفي تفتح الأفراد وإطلاعهم على العالم بكلّ منجزات، حيث لم يعد هناك حدود لمصادر المعرفة. فإذا كانت الثورة الصناعية قد حدثت نتيجة لاختراع الآلات فإن الحساسات الآلية ووسائل الاتصال عن بعد قد أنتجت ثورة في الإعلام والاتصال، وإذا كانت الثورة الصناعية قد غيرت طبيعة العمل وأدت إلى الرفع من مستوى المعيشة، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيرت الاقتصاد وخلقت صناعات جديدة، وقدمت طرق جديدة لأداء الأعمال، غير أن هذه الثورة التكنولوجية لا تستطيع أن تلبّي تحديات التنمية في حد ذاتها، لذلك فهي تتطلب طاقة نظيفة ومنسقة وشبكات ربط قوية ومتاحة ونظم وسياسات داعمة.

2. البيئة الرقمية في البلدان المغربية.

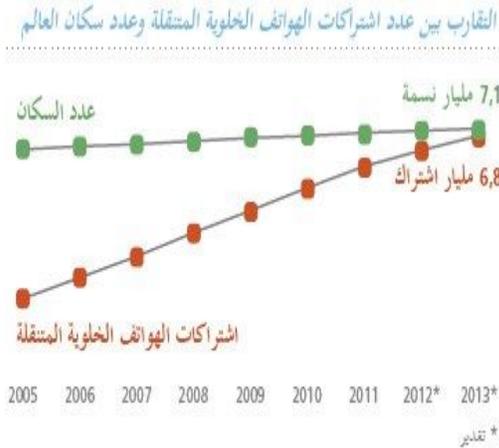
لعل من أهم إفرات اقتصاد المعرفة والمعلومات هو الدور الكبير الذي أصبحت توليه حكومات الدول للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وبالفعل فلقد سمحت سياسة الإصلاحات التي قامت بها البلدان المغربية في هذا المجال إلى تأمين المنافسة وتنويع الاقتصاد بالإضافة إلى تحسين الخدمات في إطار مفهوم شامل للتنمية والإصلاحات الاقتصادية، وهذا كله يدخل ضمن المحاور الكبرى للبرامج الحكومية التي تدور حول سياسة الانفتاح، وكان نتيجة ذلك تحرير قطاع الاتصالات وتزايدت نسبة عدد مستخدمي الانترنت، وأصبحت الهواتف النقالة في متناول شريحة واسعة من المجتمع.

ولقد سجلت السنوات الأخيرة تنمية لا مثيل لها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستطاعت الدول المتقدمة الاستحواذ على نسبة كبيرة من عدد مستخدمي الانترنت ومشاركي الهاتف النقال، بينما تبقى البلدان النامية معلقة بالاتصالات البعيدة المحدودة وعالية الكلفة والرديئة والوصول إلى الانترنت في هذه البلدان محدود جداً، وعلى الرغم من أن شبكة الانترنت تم التوسع فيها وتطويرها منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها في أوروبا كان في نهاية نفس العقد، إلى أن الدول النامية بدأت تطويرها بعد عشرين سنة تقريباً، وهذا ما يعكس بصورة واضحة سيطرة الدول المتقدمة التي يقطنها نحو 15% من سكان العالم على نسبة كبيرة من مستخدمي الانترنت أمريكا الشمالية 2,266 مليون مستخدم وأوروبا 1,475 مليون مستخدم.

1.2. مؤشرات الهاتف الثابت والنقال في البلدان المغربية.

عرفت اشتراكات الهاتف الخليوي تطوراً في مختلف مناطق العالم وخاصة في إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث أشارت تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات من قبل أنه مع نهاية 2013 سيصبح عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة على المستوى العالمي (الشكل 1) مساوياً تقريباً لعدد سكان الكرة الأرضية، وهذا يعكس بصورة واضحة أن اشتراكات الهاتف النقال تعرف نمواً سريعاً، وتشير إحصائيات منظمة اليونسكو إلى أن الدول الصناعية المتقدمة تسيطر على 92% من الطيف اللاسلكي.

الشكل رقم 1: تقارب عدد اشتراكات الهواتف النقالة وعدد سكان العالم.

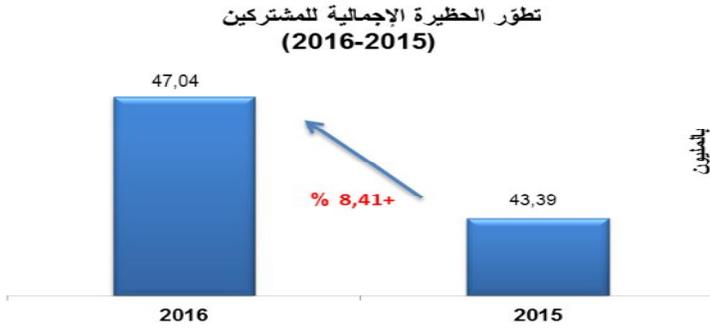


المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم.

وتعتبر شبكة الاتصالات الهاتفية بوابة الدخول إلى عصر المعرفة والمعلومات، حيث عملت معظم الدول على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات، واستكملت تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية، غير أنه بالنسبة للبلدان المغاربية تبقى دون المستوى العالمي المطلوب حيث لم يكن يتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية مجتمعة (109 خط لكل 1000 نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى 561 خطا لكل 1000 نسمة، وقد سجلت معظم البلدان المغاربية مستويات تخطت حاجز 100% في انتشار الهاتف المحمول، تونس 115.42%، المغرب 112.75%، ليبيا 166.67%، بينما جاءت الجزائر في المرتبة 106 عالميا بمعدل انتشار 96.26%^[9].

ويعتبر الهاتف النقال النموذج الناجح في الجزائر، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة عدد المشتركين تجاوزت 32 مليون مشترك سنة 2012 بعد أن كان عدد المشتركين لا يتجاوز نسبة 9 ملايين خلال منتصف سنة 2005، وقد عرف قطاع النقال في الجزائر دخول خدمات الاتصالات المتنقلة الجيل الثالث، وقد وصل عدد المشتركين في الجيل الثالث حسب إحصائيات سلطة الضبط في ديسمبر 2014 إلى 8 ملايين و231 ألف مشترك، وأن كثافة الاشتراك الإجمالية (جي أس أم+الجيل الثالث) هي 115,1% بالنسبة لعدد سكان يبلغ 39,5 مليون نسمة، وقد عرفت الحضيرة الإجمالية للهاتف النقال إرتفاعا يقدر ب 3,65 مليون مشترك نشيط خلال سنة 2016، أي زيادة قدرها 8,41% مقارنة بالسنة الماضية، ووصل العدد الإجمالي للمشاركين 47 مليون مشترك نشيط (الشكل رقم 2)، 20.362 مليون هم مشتركو شبكة GSM أي 43.28%، 25,215 مليون مشترك في شبكة الجيل الثالث أي 53,60%، و1,465 مليون مشترك في شبكة الجيل الرابع أي 3,11%، وتطور الحضيرة الإجمالية للمشاركين النشطين (بالمليون) موزعين عبر كل متعامل وهم ممثلون كالأتي، اتصالات الجزائر للهاتف النقال 17,34 مليون، اوبتيكوم تيليكوم الجزائر 16,37 مليون، الوطنية للاتصالات الجزائر 13,33 مليون.

الشكل رقم 02: تطور الحظيرة الاجمالية للمشاركين في الهاتف النقال في الجزائر.



المصدر: سلطة الضبط والبريد للمواصلات السلكية واللاسلكية، مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر لسنة 2016، ص 03.

أما بالنسبة للمغرب فبعد أن كان عدد خطوط الهاتف المحمول سنة 2005 (41 خط لكل 100 فرد)، وصل العدد إلى (72 خط لكل 100 فرد) سنة 2008، ثم تضاعف عدد المشتركين ووصل سنة 2011 إلى أكثر من 36 مليون و500 ألف مشترك من إجمالي عدد السكان الذي بلغ أكثر من 32 مليون و400 ألف نسمة، وقد بلغت حظيرة الهاتف النقال 44,26 مليون مشترك مع نهاية 2014^[10]، وقد قدرت الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بالمغرب عدد مشتركي الهاتف المحمول بهذا البلد المغربي ب 41,785 مليون مشترك وهذا خلال الثلاثي الأول مارس 2017، وقد تراوحت النسبة المئوية للنمو خلال كل ثلاثي من مارس 2016 إلى غاية مارس 2017 بين (- 36,2%) و (65,0%)، ما عدا الثلاثي الخاص بشهر سبتمبر من سنة 2016 حيث سجلت نسبة النمو (59,4%) وهذا وفقا لأرقام الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بالمغرب في إطار المعطيات والتحليل الخاصة برصد تطورات الهاتف المحمول.

وفيما يتعلق بتونس فقد تجاوز عدد خطوط الهاتف المحمول سنة 2008 (56 خط لكل 100 فرد)، ووصل عدد المشتركين سنة 2011 إلى أكثر من 12 مليون و300 ألف مشترك من إجمالي عدد السكان المقدر ب 10 ملايين و732 ألف نسمة^[11] بمعدل انتشار تجاوز 115%، وحسب إحصائيات الهيئة الوطنية للاتصالات فإن حظيرة الهاتف النقال بتونس وعدد الاشتراكات النشطة خلال الثلاثي ما قبل الأخير من سنة 2017 وصل إلى حوالي 14,78 مليون مشترك، وهذا بعد أن كان عدد المشتركين في الهاتف المحمول خلال الستة أشهر الماضية إلى غاية نهاية شهر سبتمبر من سنة 2017 تقدر ب 78,17 مليون مشترك، موزعة بين تونس تلكوم 5204935 مشترك، أوريدو تونس 7878893، أورانج تونس 4290275، ليكا موبيل 408822،

هذه الأرقام تسجل ما مجموعه 17782925 مشترك في الهاتف المحمول بتونس، حيث انخفض هذا العدد خلال الثلاثي ما قبل الأخير من سنة 2017 ووصل إلى 14,78 مليون مشترك. الجدول رقم 1: توزيع حظيرة الهاتف المحمول في تونس نهاية سبتمبر 2017.

تونس تلكوم	أوريدو تونس	أورانج تونس	ليكا موبيل	المجموع
5204935	7878893	4290275	408822	17782925

المصدر: الهيئة الوطنية للاتصالات، رصد مؤشرات السوق الرئيسية للهاتف المحمول بتونس، سبتمبر 2017، ص 2.

أما بالنسبة لليبيا فوفقا لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات فقد شهدت قاعدة مشتركي الهاتف المحمول انخفاضا حادا في عام 2011 بعد أن كان عدد المشتركين يقدر بأكثر من 10 ملايين مشترك مقابل حجم سكاني يقدر ب 6 ملايين نسمة، وهذا ما جعلها في المرتبة الأخيرة بالنسبة لمؤشر النمو في المنطقة العربية مع معدل نمو سلبي نسبته (8.26) %، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى الاضطرابات السياسية التي اجتاحت البلاد خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لموريتانيا التي تندرج ضمن البلدان المنخفضة الدخل فقد تجاوزت نسبة المشتركين في الهاتف النقال ثلثي السكان، بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (24 خط لكل 100 فرد) ووصلت سنة 2008 إلى أكثر من (67 خط لكل 100 فرد)، وبلغت نسبة الانتشار سنة 2010 معدل 96%، ووفقا لأحدث تقرير لهيئة التنظيم المتعددة القطاعات في موريتانيا سنة 2014 فإن عدد المشتركين النشطين والمتنقلين بلغ 3,8 مليون مشترك لعدد سكان يقدر بحوالي 3,5 مليون.

وعلى الرغم من الإقبال الكبير على الهاتف النقال في البلدان المغاربية إلا أن الحاجة إلى الهاتف الثابت تبقى دائما قائمة لتلبية طلبات المشتركين، وقد عرفت خطوط الهاتف الثابت في المنطقة المغاربية تطورا ملحوظا ولكن بمعدل نمو بطيء، ففي الجزائر ظل الهاتف الثابت حكرا على متعامل عمومي واحد، وتسجل سوق الاتصالات الثابتة معدلات استخدام منخفضة، حيث حققت نحو 9,1 % من السكان في نهاية العام 2007، وخلال نفس السنة كانت حصة سوق الهاتف الثابت في الجزائر 11% مقابل 89% الحصة السوقية للهاتف النقال^[12]، وفي 2010 ثم تسجيل 53471 طلب حصول على خط ثابت، مع إحصاء 166 وكالة تجارية و110 فرع، وتسجيل كذلك 4425 خدمات الهاتف، و212040 خطوط أكشاك متعددة الخدمات، كما كشفت اتصالات الجزائر مؤخرا عن وجود 3,3 مليون مشترك في الهاتف الثابت نهاية مارس 2016، أما بالنسبة للمغرب فقد سجلت نسبة خطوط الهاتف الثابت (9.5 خط لكل 100

فرد) سنة 2008، وعرفت حظيرة الهاتف الثابت في المغرب انخفاضا قدر ب 5,14% نهاية سبتمبر 2014 ووصل عدد المشتركين 2 مليون و570 ألف مشترك وبلغت نسبة نفاذ الهاتف الثابت 7,8%، وهذا بعد أن كان عدد المشتركين في 2012 حوالي 3,4 مليون مشترك، وقد أشارت الإحصائيات الأخيرة للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات المغربية أن عدد مشتركي الخطوط الثابتة بالمملكة سجل انخفاضا معتبرا ووصل نهاية سبتمبر 2017 إلى 2063785 خط ثابت، أما عدد الأكشاك العامة فقد تم تسجيل 8933 كشك في جوان 2017 بعد أن كان عددها 17492 في جوان 2016 و128000 كشك في 2011.

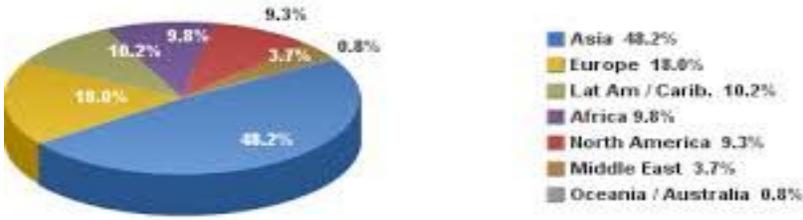
وفي تونس وصل عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 1,1 مليون مشترك خلال 2012/2013، ومع نهاية سبتمبر من سنة 2017 بلغ عدد اشتراكات الخطوط الثابتة 1068293 خط موزعة بين تونس تليكوم 873263، أوريدو تونس 110790، أورانج تونس 84240، أما فيما يتعلق بعدد أكشاك الهاتف في تونس فقد تم تسجيل 12000 كشك بعد أن كان العدد 28000 سنة 2012^[13]، وقد انخفض هذا العدد نهاية سبتمبر 2017 حيث قدر عدد الأكشاك ب 9675 كشك بعد أن كان عدد المشتركين في جويلية 2017 حوالي 9784، أما في موريتانيا فقد سجل عدد المشتركين في الثابت سنة 2008 نسبة (4,2 خط لكل 100 فرد)، بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (3,1 خط لكل 100 فرد) سنة 2005، أما ليبيا فقد بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت سنة 2008 نسبة (16,4 خط لكل 100 فرد) وهذا حسب تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

2.2. واقع الانترنت في البلدان المغاربية.

لقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط 110,9 مليون بالنسبة لإفريقيا و2,63 مليون في الشرق الأوسط، وقد سجلت نسبة مستخدمي الانترنت في منطقة إفريقيا خلال سنة 2010 معدل 5,6%، في حين نجد أن النسبة وصلت في أوروبا إلى 24,2% وأمريكا الشمالية 5,13%، وهذا يمثل نسبة المستخدمين إلى عدد المستخدمين في العالم، وقد تغيرت هذه النسب سنة 2015 (الشكل 4) وسجلت منطقة إفريقيا التي تتواجد بها البلدان المغاربية نمو وصل إلى 9,8%.

الشكل رقم 03: مستخدمي الانترنت في العالم.

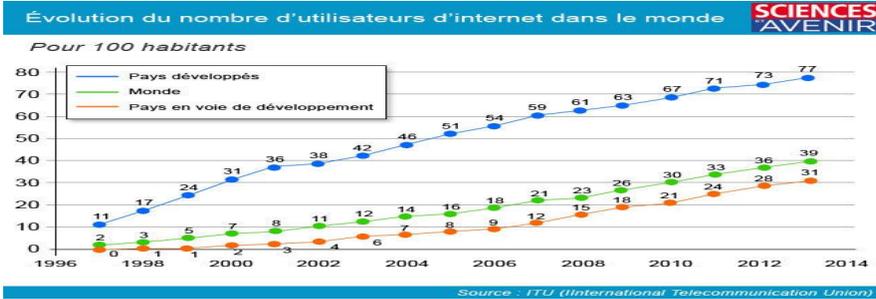
Internet Users in the World by Regions November 2015



Source: Internet World Stats - www.internetworldstats.com/stats.htm
Basis: 3,366,261,156 Internet users on November 30, 2015
Copyright © 2015, Miniwatts Marketing Group

وفي الواقع فإن الإصلاحات التي قامت بها البلدان المغاربية والتعدلات الهيكلية أفرزت نتائج أدت إلى ضعف قدرة اقتصادياتها على الانتفاع الإيجابي من التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، سواء من خلال ضعف إسهامها في توليد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو ضعف درجة استخدامها بالشكل الذي يحقق إسهامها في النمو الاقتصادي، حيث أن عدد مشكري الإنترنت في البلدان المتطورة بلغ بين سنتي 2012 و2014 حوالي 77 مشترك لكل 100 ساكن، بينما في البلدان المغاربية تبقى النسبة ضعيفة حيث تقدر في الدول النامية كافة تقريبا 31 مشترك لكل 100 ساكن.

الشكل رقم 04: تطور عدد مستخدمي الانترنت في العالم.



فلقد كشف التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015 من المنتدى الاقتصادي العالمي عن فشل اقتصاد الدول الصاعدة ومن ضمنها البلدان المغاربية في استثمار إمكانات وقدرات تقنيات الاتصالات والمعلومات، وتشير الإحصائيات عن منطقة المغرب العربي إلى أن انتشار الانترنت لا يزال محدودا، ففي الجزائر ثم تسجيل 1920000 مستخدم سنة 2007، وانتقل العدد ليصل إلى أكثر من 7 ملايين و700 ألف مستخدم سنة 2011، وقد عرفت حركة

الانترنت بعدها ديناميكية كبيرة حيث وصل عدد المستخدمين (18,09) مستخدم لكل 100 شخص) سنة 2014 بعد أن كانت النسبة (12 مستخدم لكل 100 شخص) سنة 2008، وتميزت فترة 2014/2013 بظهور خدمات الانترنت الجيل الثالث التي ساهمت في زيادة عدد المستخدمين حيث أحصت وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات 8 ملايين و213 ألف مشترك حسب إحصائيات نوفمبر 2014 تقريبا 88% لمشركي خدمة الدفع المسبق، ومع زيادة عدد مشركي ADSL وخدمات النطاق العريض اللاسلكي الثابت تضاعف عدد المشركين ووصل مع نهاية سنة 2014 إلى أكثر من 9 ملايين و816 ألف مشترك، وقد سجلت كثافة الانترنت في الجزائر خلال سنة 2016 معدل 17,71% وتطور العدد الإجمالي للمشركين ووصل إلى 29538700 بعد أن كان لا يتجاوز سنة 2015 نسبة 18581032 مشترك.

الجدول رقم 02: تطور العدد الإجمالي لمشركي الانترنت في الجزائر.

التطور	2016	2015	
13,31%	2083114	1838492	مشركو ADSL
83,28%	775792	423280	مشركو انترنت الجيل الرابع (4G LTE) للثابت
51,54%	25214732	16319027	مشركو الجيل الثالث للنقال 3G
/	1464811	/	مشركو الجيل الرابع للنقال 4G
73,7%	251	233	مشركو Wimax (اتصالات الجزائر)
09,51%	29538700	18581032	مجموع مشركي الانترنت

المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات، مرصد سوق الانترنت في الجزائر سنة

2016، ص 4.

بالنسبة للمملكة المغربية فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت سنة 2007 حوالي 4600000 مستخدم، ومع نهاية سنة 2014 سجلت حظيرة الانترنت نموا سريعا قدر ب 62,8% وبلغ عدد المشركين أكثر من 8 ملايين و500 ألف مشترك بمعدل نفاذ 6,25%، ويرجع الفضل في هذا النمو إلى التطور الذي تعرفه حظيرة الجيل الثالث والتي أصبحت تستحوذ على 9,88% من الحظيرة الإجمالية للانترنت بعدد مشركين يناهز 55,7 مليون مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر ب 5,70%، بينما سجلت حصيلة ADSL نموا سنويا يقدر ب 6,19%، وبلغت حصتها الإجمالية في حظيرة الانترنت 1,11%^[14]، وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أنه مع في شهر جوان من سنة 2016

كان عدد مستخدمي الإنترنت يقدر بـ 14885000 مشترك ومع نهاية شهر جويلية من سنة 2017 سجلت حظيرة اشتراكات الإنترنت في المملكة المغربية 19243000 مشترك بزيادة قدرها مليون مشترك جديد في الربع الثاني من نفس السنة، وسجلت بذلك حظيرة الإنترنت زيادة قدرها 29،27% على مدى سنة واحدة.

وفيما يتعلق بتونس فتشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت وصل سنة 2007 إلى 953000^[15]، ثم قفز بعد ذلك سنة 2011 إلى أكثر من 3 ملايين مستخدم، وخلال 2013 بلغ العدد 4 ملايين و200 ألف مستخدم، ومع ظهور خدمات الجيل الثالث والرابع وصل عدد مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول إلى حوالي 7751093 مشترك، هذا حسب تقارير الهيئة الوطنية للاتصالات لسنة 2017، كما أن حظيرة الإنترنت عبر الثابت سجلت نسبة مشتركين قدرت بـ 776468 مشترك خلال شهر سبتمبر من سنة 2017 وهذه النسبة موزعة بين الاستعمالات في المجال المهني بنسبة 84007 و692461 خاصة باستعمالات السكان المقيمين. أما في ليبيا فقد قدر عدد مستخدمي الإنترنت سنة 2012 بنسبة 0,6% أي ما يقابل 954,275 مستخدم، بعد أن كان عدد المستخدمين يتجاوز 1 مليون و355 ألف مستخدم سنة 2011، ويعزي هذا الانخفاض الظروف الأمنية السيئة التي عاشتها ليبيا خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لموريتانيا فحسب وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة فإن عدد مستخدمي الإنترنت وصل إلى 29578 مستخدم سنة 2009 وقفزت النسبة إلى 151,161 مستخدم مع نهاية سنة 2012 وهذا بعد أن كانت نسبة المستخدمين سنة 2008 تقدر بـ (4,1) مستخدم لكل 100 فرد)، ووفقا لأحدث إحصائيات هيئة التنظيم المتعددة القطاعات في موريتانيا فإن الوصول إلى الإنترنت ينمو بقوة وأصبح يتجاوز 780 ألف مشترك سنة 2014، ويصل معدل نموه إلى 25%، وبذلك يصل معدل انتشار الإنترنت في موريتانيا إلى 21% من السكان مقابل 1% فقط في 2010 ويحفز هذا النمو القوي تطور خدمات الجيل الثالث G3.

وبالإضافة إلى نسبة مستخدمي الإنترنت في المنطقة المغربية فإن عدد مواقع الشبكة الدولية للمعلومات باللغة العربية لم يكن يزيد عن 1% فقط من كل مواقع الشبكة حسب بيانات 2001 وربما تحسن الوضع قليلا وأصبحت اللغة العربية الثامنة من حيث عدد المستخدمين بمعدل النمو الأعلى في العالم في الفترة من 2000 إلى 2007، ويلاحظ في هذا المجال سيطرة اللغة الانجليزية على الشبكة حيث كانت تحتل أكثر من 78% من المواقع وحوالي 85% من مواقع التجارة الإلكترونية، كما تم تسجيل في تلك الفترة وجود 380 مليون مستخدم يستعملون اللغة الانجليزية مقابل 185 مليون يستخدمون اللغة الصينية، و113 الاسبانية و88 مليون يستعملون اللغة اليابانية، مقابل 46 مليون مستخدم عربي، وهذا ما يظهر سيطرة

اللغة الإنجليزية على مواقع الشبكة العالمية العنكبوتية، وحسب إحصائيات نوفمبر 2015 فإن عدد مستخدمي الانترنت عبر العالم قد تزايد بنسبة كبيرة وكنتيجة لهذه الزيادة تضاعفت الأرقام والإحصائيات السابقة حول اللغات الأكثر استعمالا على شبكة الانترنت، حيث وصل عدد مستخدمي اللغة العربية إلى أكثر من 168 مليون مستعمل لهذه اللغة، وقفزت بذلك إلى المرتبة الرابع بعد اللغة الانجليزية والصينية والاسبانية بعد أن كانت في المرتبة الثامنة سنة 2007.

2.2. متوسط عدد الحواسيب في البلدان المغربية.

تحتل البلدان المغربية أدنى مستوى في الوصول إلى ثقافة المعلومات والاتصالات، حيث تبدو هذه الدول متساوية في فقرها إلى تقنيات المعلومات والاتصالات، ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في حالة البلدان المغربية^[16] خاصة وأن المتوسط العالمي يبلغ 783 حاسوب لكل 1000 نسمة، بينما في الدول المتخلفة يبلغ المتوسط 13 حاسوبا لكل 1000 نسمة، وقد شهدت أجهزة الكمبيوتر في البلدان العربية ومنها المغربية انخفاضا في معدل النمو من 18.85% في عام 2010 إلى 12.05% في عام 2011، فيما بلغ عدد الأجهزة 39,728,908 جهاز، مقارنة مع 35,457,349 جهاز في العام السابق، وقد بدأ أن النمو في عدد أجهزة الكمبيوتر وصل إلى طريق مسدود، إذ سجلت ثلاث دول فقط نموا أعلى من 20%، وجاءت الجزائر في المرتبة الأولى من حيث النمو ونسبة 27.08% و 3,763,607 جهاز، بينما حل المغرب في المرتبة الثانية مغاربيا بعد الجزائر مع معدل نمو 20.06%، تلته تونس 8.29%، وأخيرا ليبيا (-10.00%).

لقد اقتصر اقتناء أجهزة الكمبيوتر والمعدات في بداية الأمر على الإدارات التابعة للوزارات أو المؤسسات الكبرى، لكن مع توسع قاعدة مستخدمي الانترنت بدأ الطلب يتزايد على هذا السوق خاصة مع انخفاض الأسعار، وفي تقرير منظمة الأمم المتحدة سجلت الجزائر نسبة محتشمة حيث بلغت 7.1 بالألف كنسبة مقتني الكمبيوتر، ومع برنامج أسرتك الذي أطلقته الحكومة الجزائرية في إطار مشروع الجزائر الالكترونية لدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ارتفعت النسبة إلى 10.7 بالألف من خلال الحملة التي نظمت لهذا البرنامج والتي كانت تهدف للوصول إلى بيع خمسة ملايين جهاز حاسوب بحلول سنة 2010 لكن هذا البرنامج وجد عجزا منذ البداية حيث تم بيع 25000 جهاز فقط في بداية سنة 2008، حيث كان من المنتظر بيع خلال هذه الفترة ثلاثة ملايين حاسوب، بعدها استهدفت وزارة البريد والاتصالات سنة 2011 حملة لدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصت هذه الحملة

الطلبة والمدرسين، وقد تم تسجيل زيادة الطلب على أجهزة الكمبيوتر ووصلت نسبة واردات وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2013 نسبة 4.15%^[17] من إجمالي واردات الجزائر بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 2.96% سنة 2010.

2.2. مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول المغرب العربي.

لقد أظهر تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات حول قياس مجتمع المعلومات لسنة 2015 أن جمهورية كوريا تبوأ المرتبة الأولى في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عامي 2010 و2015 على السواء، حيث ارتفعت قيمة المؤشر الخاصة بها من 8.64 إلى 8.93، وكانت ثمانية من الاقتصاديات العشر الأوائل في تصنيف عام 2015 من أوروبا (الدانمارك، أيسلندا، السويد، المملكة المتحدة، لكسمبورغ، سويسرا، هولندا، النرويج)، إلى جانب اقتصاد واحد آخر من آسيا (هونغ كونغ، الصين)، وتتسم كل هذه الاقتصاديات بارتفاع الدخل مما يعكس العلاقة القوية بين ارتفاع مستويات الأداء في المؤشر وارتفاع الدخل القومي الإجمالي للفرد^[18]، كما أظهر التقرير أن تونس احتلت المرتبة الأولى مغاربيا والتاسعة عربيا والسابعة والعشرين عالميا (الجدول 05)، وأشار التقرير كذلك إلى أن جميع الاقتصاديات المدرجة في المؤشر أبدت تحسناً في قيم المؤشر بين عامي 2010 و2015.

الجدول رقم 03: واقع البلدان المغاربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2015		
الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
البحرين	1	27
قطر	2	31
الإمارات	3	32
السعودية	4	41
الكويت	5	46
عمان	6	54
لبنان	7	56
الأردن	8	92
تونس	9	93
المغرب	10	99
مصر	11	100
الجزائر	12	113
سوريا	13	117
السودان	14	126
جيبوتي	15	148
موريتانيا	16	150

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير 2015.

وفي هذا الإطار كانت هناك عدة مبادرات من جانب بلدان المغرب العربي، حيث تحققت باستمرار نجاحات متواضعة فيما يتعلق باستخدام الانترنت وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين عامي 2010 و2015، وقد احتلت تونس المرتبة 93 عالمياً والأولى مغارياً في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم تلتها المغرب في المرتبة 99 عالمياً والثانية مغارياً، وبعدها الجزائر في المرتبة 113 عالمياً، أما بالنسبة لموريتانيا فقد جاءت في المرتبة 150 عالمياً، ولم يتم إدراج ليبيا في الترتيب الإجمالي والمعدلات الإجمالية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2015 و2010 ربما للأزمة التي يعيشها هذا البلد منذ سنة 2011 إلى يومنا هذا، ورغم التحسن في بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المغاربية إلى أن تطبيقاتها بقيت محدودة في مجالات معينة مثل خدمات البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على عكس الدول المتقدمة التي تستعمل الشبكة في مجالات أخرى.

3. التخلف الرقمي ومقومات اندماج البلدان المغاربية في اقتصاد المعرفة والمعلومات.

إن الاقتصاد العالمي الذي يتم تشكيله حالياً نتيجة للتقدم التكنولوجي سيفجر أنواع جديدة من المنافسة، بحيث يصبح على الدول المغاربية إما إصلاح نفسها أو تدمير نفسها، فالوصول إلى القرية العالمية السعيدة التي تتحدث عنها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تتحقق، ولكن تم تشكيل مجموعة من المزارع العالمية التي تقوم بضخ إنتاجها دون أية قيود أو حواجز وإسقاط الدول النامية في هاوية الفقر، لأن الإنجازات الاتصالية الفائقة التقدم الجارية الآن ستعيد خلط معظم الأوراق الاجتماعية والسياسية وتبعث إشباعاً وهمياً للحاجات ومساواة زائفة في الفرص، وهذا الخلط سيغيب المسائل الاجتماعية الأكثر إلحاحاً مثل الفقر والتهemis والإقصاء، نتيجة لاحتكارات الدول المتقدمة للتقنية والتكنولوجيا والتي ستزيد من عمق الفجوة والهيمنة الشبه مطلقة للدول الغربية.

إن عملية وضع سياسات التنمية المعلوماتية في البلدان المغاربية تنسم غالباً بالتعقيد الشديد، وتحتاج إلى قدر كبير من الإبداع ودرجة عالية من الوعي تفتقدها كثير من القيادات السياسية في بلدان المغرب العربي، والتي تقف حائرة بين قناعتها بأهمية التنمية المعلوماتية وبين كيفية إدراجها ضمن قائمة الأولويات الضاغطة للغذاء والمسكن والتعليم والصحة، كما أن تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محلياً في ارتفاع مستمر رغم انخفاض الأسعار، فالعالم يشهد اليوم انقساماً حاداً بين دول تعتمد على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة ومتطورة، وبين دول ذات اقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات التكنولوجيا

الحديثة، فالبلدان المغاربية مطالبة اليوم بالوصول إلى فهم أعمق لموضوع الفجوة والبحث عن سبل ومقومات تجاوزها للاندماج في اقتصاد المعرفة والمعلومات.

2.3. العوامل المساعدة على التخلف الرقمي.

تتميز المرحلة الحالية للتطور التكنولوجي بتنمية الخدمات في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأمر يتعلق بالحصول على الكفاءات الجيدة من أجل تنمية بعض متطلبات الاقتصاد الرقمي، ولقد كان من الطبيعي أن يرتبط هذا التطور بظهور اقتصاد المعرفة والمعلومات الذي أتاح للدول المتقدمة مكاسب جديدة على حساب بقية الدول، ومن المؤكد أنه لا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهاه أهمية النظر إلى عوامل أخرى من بينها العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- غياب إرادة سياسية وصعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية.
- ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات وحقوق الملكية.
- سرعة التطور التكنولوجي وتنامي الاحتكار.
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المحيط المعلوماتي.
- ضعف الاستثمار والتوزيع الغير متكافئ للبنية التحتية.

إن ضعف القدرة على توليد مضامين اقتصاد المعرفة والمعلومات ومعطياته والمرتبطة بشكل أساسي بالضعف الكمي والنوعي للتعليم، وضعف الموارد البشرية بالإضافة إلى إمكانات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي من شأنها أن تساهم في إفرزات سلبية تؤدي إلى زيادة التخلف الرقمي، فالتعليم يستخدم كوسيلة لتحسين المشاركة السياسية ودعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبوجه أعم تنمية المجتمع^[19]، كما أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته حيث أن المهارات لها تأثير قوي على النتائج، وكذلك الاستثمار في مجال التربية والتكوين يعطي قوة عاملة مؤهلة تساعد على تفعيل وتطوير الاقتصاد الرقمي مثل سنغافورا وكوستاريكا وهنغاريا.

وتعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية من الأسباب المؤدية إلى التخلف الرقمي، فمعظم الدول المغاربية تتميز بقلّة دخول أفرادها مقارنة بالدول المتقدمة لذلك تنشأ الفجوة بسبب الفرق في الدخل، فعلى مستوى العالم قرابة 21% من الأسر في شريحة 40% الأدنى من حيث توزيع الدخل ببلدانهم لا تملك هاتفا محمولا، و71% لا يتاح لهم الانترنت ولا يمكنهم المشاركة في الاقتصاد الرقمي^[20]، ففي الجزائر وحسب إحصائيات البنك الدولي بلغ المعدل الرسمي للفقر 5,5% في عام 2011 ونحو 10% من السكان مُعرضين للسقوط في الفقر إذا اشتدت عليهم

الظروف، وقد تلعب البطالة دورا في تدهور الأوضاع المعيشية حيث بلغت أرقاما قياسية في عام 2015، ولم يرصد تغير في النصف الأول من عام 2016 في مستويات البطالة المرتفعة بين النساء 16,6% أو الشباب 29%، ويعيش قرابة 75% من فقراء الجزائر في مناطق حضرية، ويشغلون بوظائف في القطاع غير الرسمي أو يعتمدون على الزراعة، هذه العوامل كلها تعتبر تحديا كبيرا بالنسبة لمسألة معالجة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان خاصة في ظل الأزمة التي تعيشها الجزائر بعد انهيار أسعار النفط، فالتفاوت في معدلات الاستهلاك مرتفعة، مع وجود فجوة تقدر بحوالي 27,7% بين الأغنياء والفقراء، أما بالنسبة للمغرب وعلى الرغم من أن معدل الفقراء والذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يوميا لعام 2011 انخفض نسبيا إذ بلغ 3,1%، فإن ما نسبته 15,5% من الأشخاص يعيشون على 3.1 دولار أمريكي لا يزال مرتفعا، وقرابة 19% من سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة في المغرب مازالوا يعيشون في فقر أو معرضون للسقوط فيه خاصة وأن بعض المناطق تنسم بأنها أقل نموا من المناطق الأخرى، ومعدل البطالة الكلي في المغرب مرتفع، إذ يبلغ 9% وأعلى درجة ملحوظة بين الشباب في المناطق الحضرية 38,8% في جويلية من سنة 2016.

وفي تونس تظهر توقعات البنك الدولي أن معدل الفقر زاد بعد الأوضاع التي عاشتها سنة 2011، وفي الفترة 2013-2016، ظلت نسبة التونسيين الذين يعيشون بأقل من 1,9 دولار يوميا ثابتة عند 1,9%، لكن من المحتمل أن تتراجع قليلا إلى 1,5% بحلول عام 2018، وأي نمو اقتصادي يتحقق يجب أن يكون موزعا توزيعا جيدا بين مختلف الأجيال ومناطق البلاد حتى يساعد على إحداث تراجع أكبر في معدلات الفقر وبشكل أكثر إيجابية، انخفض قليلا معدل انتشار الفقر المعتدل أو نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3,1 دولار يوميا من 8,3% من مجموع سكان تونس البالغ عددهم 11.1 مليون نسمة في عام 2013 إلى 7,9% في 2015، ويتوقع أن يصل معدل الفقر المعتدل إلى 6,7% بحلول 2018، وعلى الرغم من أن الشباب في تونس يتمتعون بحظ وافر في مجال التعليم، إلا أن معدلات البطالة مرتفعة في صفوفهم، النساء 22%، حديثي التخرج من الجامعة 31,2%، المنقطعين عن الدراسة والشباب الآخرين 31,8%، وفي ليبيا يشير تقرير للأمم المتحدة إلى أنه في منتصف سنة 2016 كان هناك حوالي 435 ألف شخص قد أصبحوا مُشردين، ونحو 1,3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي، وأكثر من ثلث سكان ليبيا يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية.

لقد أفاد تقرير جديد للبنك الدولي والمعنون بـ "التصدي للتفاوت" أن التفاوت الاقتصادي بين الناس في مختلف أرجاء العالم يتناقص منذ 1990 غير أنه منذ سنة 2008 وفي مقابل كل بلد اتسعت فيه فجوة التفاوت، وضاقَت هذه الفجوة في بلدان أخرى، ووفقا لبرنامج

الأمم المتحدة للغذاء هناك شخص من كل سبعة أشخاص في العالم يعاني الجوع، وقد كشف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014 الصادر عن الأمم المتحدة أن الغالبية الساحقة من الذين يعيشون بأقل 1,25 دولار في اليوم ينتمون إلى منطقتين جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فعالم اليوم منقسم اجتماعيا بطريقة أبشع حيث يزداد فيه الفقر والتمهيش لمعظم سكان الأرض، بقدر ما يزداد تركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول، ففي إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي تم تسجيل أكثر من 826 مليون نسمة في العالم لا يجدون غداء يومهم الكافي و850 مليون لا يقرؤون ولا يكتبون وأكثر من مليار نسمة لا يجدون ماء شرب كاف^[21]، وتكاد التحولات الكبرى الحاصلة في السوق الأمريكية تختصر التوجه التدريجي لمصادر الثروة العالمية من النفط والعقارات إلى مصادر ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.3. سبل ومقومات الاندماج في اقتصاد المعرفة والمعلومات.

لقد كشف التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015 للمنتدى الاقتصادي العالمي عن فشل اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية على مستوى العالم في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأشارت البيانات الناتجة من مؤشر جاهزية الشبكات، المتضمن في التقرير والذي يقيس قدرة 143 اقتصادا على الاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحقيق النمو والحياة الكريمة للشعوب، إلى أن الفجوة بين أداء الاقتصاديات الأفضل والأسوأ أخذت في الاتساع، وشهدت أفضل 10% من الدول مستوى تحسن بلغ ضعف ما حققته خلال سنة 2012، وذلك مقارنة بأدنى 10% من الدول في سلم التصنيف، وقد أشار التقرير إلى أن سنغافورة تتصدر التصنيف العالمي للدول من حيث جاهزية الشبكات، وينضم إليها كل من الولايات المتحدة واليابان من خارج القارة الأوروبية ضمن أفضل 10 مراكز في هذا التصنيف، وهذه المعطيات تشير إلى حجم التحدي الكبير الذي يواجهه الدول العربية في مجال تحسين البنية التحتية للاتصالات والاندماج في الاقتصاد الرقمي ومنه اللحاق بركب البلدان التي حققت تقدما في هذا المجال، مثل سنغافورة التي صنفت سنة 2015 كأفضل دولة في العالم من حيث الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات وأثرها الواسع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأزاحت بذلك فنلندا من الصدارة التي حافظت عليها منذ سنة 2013.

إن التحول من اقتصاد يقوم على رأس المال والمواد الأولية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات يتطلب توافر شروطا أساسية من أهمها تعزيز إمكانيات تيسير تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع وكذا الاستثمار في الموارد البشرية وتشجيع البحث والتطوير، وتنمية البنية التحتية للمعلومات والاتصالات التي تعد

الأرضية التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، فهي بمثابة العامل الأهم في تحديد قدرة البلد على الاندماج في الاقتصاد الرقمي، حيث تشكل الهواتف وعدد الحواسيب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، ومدى استخدام الإنترنت المؤشرات الأساسية لهذه البنية، ويؤخذ كذلك بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية وحجم الإنفاق على تقانة المعلومات.

وتعتمد قدرة أي بلد على الاستفادة من اقتصاد المعرفة والمعلومات على السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، ومستوى الثقافة السائد في المجتمع، ويؤخذ بعين الاعتبار كذلك مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وهل المجتمع يعاني من هجرة الأدمغة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة، كما يشكل البحث والتطوير أهم جوانب التطور التكنولوجي ولأجل تعظيم مردودية البحث والتطوير في الاقتصاد الرقمي تعمل الدول المتقدمة على تقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث بين الحكومة والقطاع الخاص، أما بالنسبة للدول العربية نجد أن 89% من الإنفاق على البحث والتطوير من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50%.

إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أهمية كبيرة كون أن صناعة هذه التكنولوجيات تساهم في تنمية القطاعات الأخرى التي يعتمد تطورها على مدى استفادتها من تقنية المعلومات والمعارف العلمية وما يرتبط بها من خدمات أخرى، كما أن المشاركة في الاقتصاد الرقمي يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه التكنولوجيا والعمل على تطويرها وتوفير البيئة التي تسمح لها بالنمو، وذلك من خلال التركيز النقاط الرئيسية التالية:

- تطوير البنية التحتية للاتصالات (خدمات النطاق العريض والاتصالات السلكية واللاسلكية)،
- الشفافية في نشر المعلومات والاهتمام بالأدمغة وتشجيع الباحثين،
- ردم الهوة المعرفية بين الرجال والنساء والقضاء على أمية الحرف والفكر،
- التعاون بين القطاع العام والخاص لتنمية قطاع المعلومات والاتصالات وتطوير المهارات البشرية،
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تدعم الاقتصاد الرقمي وبناء المجتمع المعلوماتي،
- معاملة كافة النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بتقنية المعلومات بنفس مزايا الصناعات التقليدية الأخرى،

- إنشاء الهيئات التنظيمية والتشريعية التي تشرف على الأنشطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات،
- تحسين البنى الأساسية للاتصالات والعمل على تطويرها، والرفع من مستوى خدماتها وتنوعها،
- تطوير المناهج الدراسية والتركيز على الجانب التقني، لمواكبة التطورات مع الاهتمام بإعادة التأهيل،
- التوعية بأهمية هذه التكنولوجيا التي انعكس نشاطها على عدة دول،
- دعم ومساندة الإدارات والجهات الحكومية التي تسعى للتحويل إلى الحكومة الإلكترونية،

إن الاندماج في الاقتصاد الرقمي يتطلب كذلك وجود بيئة ملائمة يتم من خلالها نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات، هذه البيئة تحتل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة، فالدخل في هذا الاقتصاد يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، والعناصر التالية تعكس قائمة الركائز الأساسية لكثير من الاستراتيجيات الرقمية الوطنية والتي تشمل ما يلي^[22]:

- الترويج لقطاع تكنولوجيا المعلومات وتدويلها،
- خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك تعزيز الوصول إلى المعلومات العامة والبيانات،
- الثقة (الهويات الرقمية، والخصوصية والأمن)،
- تشجيع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتركيز على القطاعات الرئيسية مثل الصحية، النقل والتعليم،
- نشر الثقافة الإلكترونية مع التركيز على محاربة الفقر المعلوماتي،
- تطوير المهارات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- معالجة التحديات العالمية مثل حوكمة الإنترنت وتغير المناخ والتعاون الإنمائي.

ومن أجل تعظيم فرص الاندماج لابد من قيام الدول العربية بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافا واضحة، وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة، والتي يجب أن تكون معتمدة رسميا ومعلنة، تسعى لتفعيل عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا، وتؤمن آليات التنسيق بين هذه العناصر أي بين تكوين وتعليم وتدريب الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا وتطوير

خدماتها، لأن النجاح في تضيق الفجوة الرقمية والتحول نحو المجتمع المعلوماتي والاقتصاد الرقمي هو ضرورة حتمية تملها ظروف البيئة الدولية الراهنة، وهذا النجاح يعتمد بشكل أساسي على توفير سبل ومقومات الاندماج في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على قبول التغيير وممارسة الأنشطة والتعامل باستخدام التطبيقات الحديثة، فكفاءة الأفراد والمؤسسات لا تكون بمعزل عن خصائص ومقومات الجهاز الحكومي الذي بطبيعة خصائص بيئته العامة يمكن أن يؤثر بقوة على الكفاءة والفعالية في الأداء.

خاتمة:

لقد فرضت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيئة رقمية جديدة تختلف عن البيئة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي وأحدثت هذه التكنولوجيا ثورة حقيقية مست كل المجالات والقطاعات وانعكست على نشاط عدة دول، كما أن انتشارها الواسع أصبح يمثل أحد أهم المتغيرات العالمية وساهم في ظهور الفجوة الرقمية، حيث أصبحت القوى التي تسيطر على صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التي تتحكم في الاقتصاد، وهي وحدها القادرة على الحفاظ على مواقعها وضمان تقدمها، فالتطور التكنولوجي فرض إيديولوجية جديدة وهي البقاء للأقوى من خلال الأداء الاقتصادي الجيد.

وفي الحقيقة فإن البلدان المغربية رغم الجهود التي تبذلها لإرساء قواعد اقتصاد المعرفة ومقوماته الأساسية، إلا أنها تبقى تعاني من مشكلة التخلف الرقمي نتيجة لعدة عوامل ساهمت في إضعاف التحول السريع وتحسين البيئة العامة، وبذلك نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى التي تقول أن الجهود التي قامت بها البلدان المغربية لتحسين بيئتها الرقمية والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن كافية لتحريك الاقتصاد وتجاوز التخلف الرقمي، وهنا تظهر ضرورة استغلال مرونة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاندماج في اقتصاد المعرفة والعمل على تقديم الدعم والمساندة للأنشطة التي لها علاقة بتقنية المعلومات، مع اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح المبادرة التي تصل إلى إعطاء أهمية كبرى للاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما أن الفرضية الثانية التي ترى أن الحد من التخلف الرقمي والاندماج في اقتصاد المعرفة يتطلب العمل على تخفيف الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، هذه الفرضية صحيحة لأن البلدان المغربية مطالبة بتحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، وأن تعمل على تخفيف الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى

من العدالة الاجتماعية كسبيل سوسيو اقتصادي لربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع توفير البنية التحتية الأساسية لمن يحتاج إليها، لأن هذه التكنولوجيا لا تولد التغيير بل تعمل على توفير البيئة التي تمكن من حدوثه، لذلك فإن النجاح مرتبط أساساً بوضع خطة متكاملة لصياغة الأهداف وتحديد الاختيارات المستقبلية التي يكون محورها تفعيل الاندماج في اقتصاد المعرفة.

إن دراسة البيئة الرقمية في البلدان المغاربية وتحديات اقتصاد المعرفة تقود إلى الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات يمكن إدراجها كما يلي:

- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والتكنولوجيا في النشاط الاقتصادي هي خاصية من خصائص اقتصاد المعرفة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت نقلة نوعية في المناخ الاقتصادي العالمي؛
- حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها؛
- ما تحتاجه البلدان المغاربية في ظل اقتصاد المعرفة هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة التكنولوجية؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتحت مجالاً واسعاً أمام استحداث أساليب عمل جديدة وتعتبر كقطاع أساسي في الاقتصاد؛
- رغم الجهود التي تبذلها البلدان المغاربية لتحسين بيئتها الرقمية إلا أنها تبقى تعاني من مشكلة التخلف الرقمي نتيجة لعدة عوامل؛
- التخلف الرقمي يعتبر كعائق من عوائق الاندماج في اقتصاد المعرفة والمعلومات.
- بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها فإن هذه الورقة البحثية تحثنا على تقديم مجموعة من التوصيات والتي تتمثل أساساً في النقاط التالية:
- ضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمادها كوسيلة استدراك اقتصادية؛
- العمل على إدماج وظيفة البحث وتنمية التكنولوجيات في المخططات والإستراتيجيات التنموية؛
- ينبغي على حكومات البلدان المغاربية وضع الإجراءات والقواعد الميسرة والمحفزة للأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة؛

- ضرورة اعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح المبادرة التي تصل إلى إعطاء أهمية كبرى للاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين فرص النفاذ إليها؛
- العمل على تقديم الدعم والمساندة للأنشطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ضرورة العمل على تخفيف الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية،
- وضع خطة متكاملة لصياغة الأهداف وتحديد الاختيارات المستقبلية التي يكون محورها تفعيل الاندماج في الاقتصاد المعرفة.

قائمة الهوامش والمراجع :

1. تقرير التنمية البشرية، 2015، ص. 7.
2. فليح حسن خلف، ، اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2007، ص. 20.
3. CELINA. M O., EWA. Z., The use of ICT for economic development in the Silesian region in Poland, *Interdisciplinary journal of information knowledge and management*, volume6, 2011, P. 198.
4. محمد أمين مخيمر، موسى أبو طه، بناء اقتصاديات المعرفة، دار الكتاب الجامعي، العين، 2009، ص. 30.
5. WILLIAM. J ,And others., The role of the ICT in expanding economic opportunity, *economic opportunity series*, World resources institute, Harvard, 2007, P. 7.
6. GILBERT. C, et autres, "Le comportement de demande en capital TIC", *Revue economie internationale*, n° 98/2004, P. 60.
7. ALFREDO. D. M, Tic et déséquilibres régionaux, in Antonio Sassu et Abdelkader Sid Ahmed, Technologie de l'information et développement économique local, édition Isprom, Paris, 2004, P. 197.
8. CELINA. M. O, EWA. Z, Art. Op. Cit, P. 200.
9. الاتحاد الدولي للاتصالات، 2011.
10. الوكالة الوطنية لتقنيين المواصلات، المملكة المغربية، أكتوبر 2014، ص. 3.
11. محمد الشيخ علي، مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة دمشق، عدد 2، 2014، ص. 364.
12. MALSI. S, "Djaweb lancera plusieurs services en 2006", *Journal le Mobile* n° 53, Février 2006, P. 03.
13. RACHID. J, Les Technologies de L'information: etudes § analyses, *Institut de prospective économique du monde méditerranéen*, Octobre 2014, P. 37.
14. الوكالة الوطنية لتقنيين المواصلات، مرجع سابق. ص. 3.
15. يشير الدكتور محمد بن عبد العزيز العقيلي، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية إلى أن مدى انتشار استخدام الانترنت في الدول يرتبط بعدة عوامل من ضمنها: 1- تكلفة الخدمة وأجهزة الاتصال 2- الناتج القومي (للفرد) 3- مدى تطور البنية التحتية للاتصالات 4- مستوى وعي وتعليم الأفراد 5- توفر المحتوى والخدمات الإلكترونية (بلغه الدولة).

¹⁶. في دراسة أعدت لصالح منتدى (دافوس) الاقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، ثم تصنيف الدول العربية إلى مجموعات ثلاث، مجموعة التطور السريع وتشمل: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة الدول الصاعدة وتشمل: مصر، الأردن، ولبنان، والسعودية، ومجموعة الدول السائرة في طريق النمو وتضم المغرب وعمان وسوريا.

¹⁷. Centre de recherche sur l'information scientifique et technique., "Reinforcement of ICT regulation and ICTs for tackling societal challenges links in Europe and mediterranean countries ", *Alger*, 2015, P. 77

¹⁸. الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات، 2015، ص 13.

¹⁹. ERIC. A. H, "l'importance de la qualité de l'enseignement ", *Revue finances et développement*, Juin 2005, P. 15.

²⁰. البنك الدولي، "العوائد الرقمية"، تقرير عن التنمية في العالم، 2016، ص 07.

²¹. صباح ياسين، الإعلام النسق الإقليمي وهيمنة القوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

²². OCDE, Digital economy Outlook, Paris, 2015, P. 22.

المقالات

باللغة الاجنبية

The impact of oil price shock of 2014 on the exchange rate in Algeria: Vector Autoregressive Model

TOUATI Karima

Laboratory of Economics and Development, University of Bejaia, Algeria.

karitouati@yahoo.fr

Abstract:

The objective of this paper is to analyze the effects of oil price shock on exchange rate of the Algerian dinar versus US dollar through an empirical analysis using a VAR Model (Vector Autoregressive Model) based on monthly data from June 2012 to December 2016. The findings showed that oil prices exert a significant effect on exchange rate. A 1% decrease in oil price would lead to depreciate the Algerian Dinar of about 0.10% against US Dollar. The Granger Causality Test results indicate that there is a unidirectional causality running from oil price to exchange rate. This is consistent with the literatures that a decrease in oil price will depreciate the exchange rate. In fact, low oil prices generally provokes a large depreciation of exchange rates in oil-exporting countries. This evidence is clearly established in the Algerian case.

Keywords: Algeria, Exchange rate, Impact, Oilprice, shock, Vector Autoregressive Model.

Résumé :

L'objectif de cet article est d'analyser les effets du choc pétrolier sur le taux de change du dinar algérien par rapport au dollar américain à travers une étude empirique utilisant un modèle VAR (VectorAutoregressive Model) basé sur les données mensuelles allant de juin 2012 à décembre 2016. Les résultats ont montré que les prix de pétrole exercent un effet significatif sur le taux de change. Une baisse de 1% du prix du pétrole entraîne une dépréciation du dinar algérien de 0,10% par rapport au dollar américain. En outre, les résultats du test de causalité de Granger indiquent

qu'il existe une causalité unidirectionnelle allant des prix du pétrole au taux de change. Ceci est conforme à la théorie selon laquelle la baisse des prix du pétrole entraînera la dépréciation du taux de change. En fait, les bas prix du pétrole provoquent généralement une forte dépréciation des taux de change dans les pays exportateurs de pétrole. Cette preuve est clairement établie dans le cas algérien.

Mots-clés: Algérie, taux de change, impact, prix du pétrole, choc, modèle VAR.

JEL Classification:C30-F14

I- Introduction:

Oil as the mainstay of the Algerian economy, accounts for over 95 percent of its foreign earnings and about 83 percent of its budgetary allocation, to this end, changes in oil prices has implications for the Algerian economy and, in particular, exchange rate movements.

From 1974 to 1994, the exchange rate of the dinar was determined on the basis of a fixed relationship with a basket of currencies, adjusted from time to time. In 1994, the Bank of Algeria introduced a managed float for the dinar through daily fixing sessions that included six commercial banks. This system has been replaced by an interbank foreign exchange market as of January 2, 1996. No margin limits are imposed on the buying and selling exchange rates in the interbank foreign exchange market.¹

Between June and December 2014, the Brent price of crude oil fell by 44%, resulting in one of the most dramatic declines in the price of oil in recent history.

According to Bodenstein et al. (2012), an oil price shock may be transmitted to the exchange rate through two main channels:

-The terms of trade: A negative terms of trade shock (say, a fall in oil prices for an oil exporter) drives down the price of non-traded goods in the domestic economy and thereby the real exchange rate. As prices of non-traded goods may be sticky, the

¹ IMF, (2017), "Algeria 2017 article iv consultation—press release; staff report; and statement by the executive director for Algeria", IMF Country Report No. 17/141, June 2017.

adjustment of the real exchange rate could require nominal exchange rate depreciation too;

- Wealth effects: A negative oil price shock transfers wealth from oil exporters to oil importers, leading to large shifts in current account balances and portfolio reallocation. In order to restore the external net financial sustainability of oil importers (exporters), the real exchange rate has to depreciate (appreciate) following a negative shock to the oil price, in order to improve the non-oil trade balance.

This paper presents the implications of the oil price fall in the exchange rate in Algeria. Precisely, it is a matter of checking the relationship between oil prices and the exchange rate dinars against the dollar using the VAR model.

The rest of the paper is organized as follows. In section 2 we present the evolution of Algeria's Macroeconomic Indicators after the oil price shock. Section 3 presents a literature review on the relationship between oil price and exchange rate. Section 4 presents the model and the methodology, followed by the results and discussion in Section 5, and finally, section 6 presents the main conclusion.

II. Impact of the oil price shock on Algeria's Macroeconomic Indicators

The impact of the oil price shock on growth has been limited, but fiscal and external balances have deteriorated significantly.

2.1 External balance and international reserves

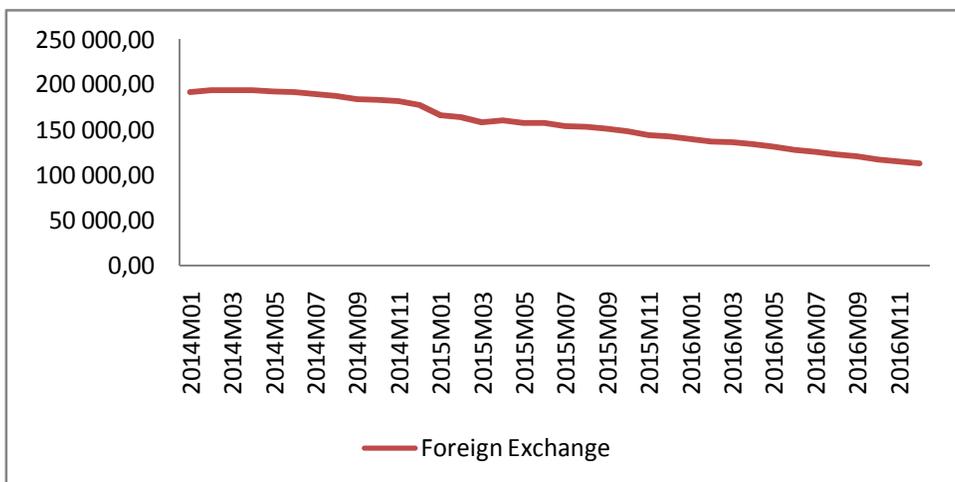
In its note of conjuncture, the Bank of Algeria (2016)² indicates that oil price shock combined with a very slight decline in the quantities of hydrocarbons exported (-0.28%), resulting in revenues of hydrocarbon exports of \$33.08 billion versus \$58.46 billion in 2014. According to International Monetary Fund (2017) hydrocarbon exports declined in value terms from US\$33.1 billion in 2015 to US\$27.7 billion in 2016 owing to a 22.1 percent fall in prices. As a result of oil price shock, trade balance evolved from near equilibrium in 2014 (\$+0.46 billion) to a deficit of \$18.08 billion.

² Bank of Algeria, (2016), "Monetary and Financial trends in the fourth quarter of 2015, as a consequence of the external shock", available at: <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ncanglais25082016.pdf> (accessed 6 Jun 2017).

Indeed, the oil shock was of such magnitude that the trade balance recorded its first deficit, following eighteen years of consecutive surpluses (Bank of Algeria, 2016, p 2). After recording a deficit of \$9.28 billion in 2014, after more than fifteen years of surpluses, the current account of balance of payments recorded a widening of its deficit to \$27.48 billion in 2015, in context of sharp deterioration in the trade balance. In total, the overall balance of external payments of Algeria, posts a deficit of \$27.54 billion (\$14.38 billion in the first quarter and \$13.16 billion in the second quarter), versus a deficit of only \$5.88 billion in 2014 (\$1.32 billion in the first half and \$4.56 billion in the second).

The record deficit of 2015 combined with the negative valuation effect resulting in international reserves (excluding gold) contracting sharply, standing at \$144.13 billion versus \$178.94 billion dollars at end 2014 (Bank of Algeria, 2016, p 3). International reserves stood at about US\$113 billion at end-2016 (excluding SDRs), equal to 23 months of imports. But reserves have declined almost 41 percent from their peak in 2013 and are projected to decline further over the medium term. (IMF, 2017, p43).

Figure 1: decrease in foreign exchange reserves



Source: International Financial Statistics (IFS), IMF (2017)

2.2 Public finances and GDP

Public finances are affected by the fall in oil prices since mid-2014. The impact of external shock on public finances, heavily dependent on oil taxation, is reflected in the widening budget deficit and erosion of resources of the Revenue Regulation Fund. The trend increased throughout the year in relation to persisting low hydrocarbon exports revenues and consistently high budgetary spending. Indeed, according to data issued by Treasury, revenue from oil taxation totaled 2,273.5 billion dinars versus 3,388.4 billion dinars in 2014. The overall budget balance, thus deteriorated further, reaching a deficit of 2,824.5 billion dinars (16.8% of GDP) versus 1,375.4 billion dinars in 2014 (8% of GDP) and the stock of financial savings fell to 2,151.6 billion dinars (4,488.2 billion dinars at end 2014). Resources of Treasury underwent a drastic erosion of 2,336.6 billion dinars, or a reduction of 52.1% over a year, following several years of sustained efforts in budgetary savings (Bank of Algeria, 2016, p 3).

In its report on Algeria, the IMF (2016), estimates that the economic situation has deteriorated since the oil crisis of 2014. The fall in oil prices has led to a deceleration of economic growth and has led to a budgetary and external deficit.³ IMF (2017) considers that overall economic activity was resilient, but growth in the non hydrocarbon sector slowed to 2.9 percent in 2016, partly under the effects of spending cuts. Inflation increased from 4.8 percent in 2015 to 6.4 percent in 2016 and stood at 7.7 percent year-on-year in February 2017. Unemployment was 10.5 percent in September 2016 and remains particularly high among the youth (26.7 percent) and women (20.0 percent). Despite fiscal consolidation in 2016, the fiscal and current account deficits remained large, and public debt increased, reflecting in part the assumption of a government-guaranteed debt. International reserves, while still ample, declined rapidly. External debt remains very low.

³The current account registered a deficit in 2014 for the first time since 1998.

Table1:Selected Macroeconomic Indicators, 2014–2018

Macroeconomic Indicators	2015	2016*	2017*	2018*
Real GDP growth (percent)	3,8	3,5	1,3	0,7
Nonhydrocarbon GDP growth (percent)	5,0	2,9	1,3	0,3
Unemployment (percent, end of period)	11.2	11.2	11.2	11.2
Total revenue (percent of GDP)	30,8	29,5	34,3	30,9
<i>Of which, hydrocarbon</i>	14,1	10,2	11,2	11, 2
Total expenditure	46,6	43,5	37,3	33,5
Overall budget balance (deficit-)	-15,8	-14,0	-3,0	-2,7
Gross governmentdebt	8,8	21,0	18,3	19,3
Current account balance (percent of GDP)	-16,6	-16,9	-11,9	-9,7
FDI (percent of GDP)	-0,4	0,9	1,1	1,3
Gross reserves (months of imports)1/	28,4	22,5	19,5	16,7
Externaldebt (percent GDP)	1,8	2,5	2,5	2,7
REER average (percent change)	-4,3	-2,0	-2,0	-2,0

*Estimation

1/ In months of next year's imports of goods and services.

Sources: Algerian authorities; and IMF staff estimates.

According to MFI (2016), Algeria did not take advantage of over a decade of high oil prices to overcome the structural shortcomings in its growth model, as the economy remained overly dependent on hydrocarbons and public spending. From 2002 until 2014, hydrocarbons on average accounted for 98 percent of exports, 69 percent of fiscal revenues, and 36 percent of GDP.

In Algeria, few studies have been carried out to analyze the effects of the oil shock of 2014 on the national economy. We quote the study of Oukaci (2015) and Touati (2017). The results of the Oukaci et al. (2015), based on computable general equilibrium modeling, show that the impact of lower oil prices leads to a fall in gross output of -2.94%. This decline was due to the collapse of the construction and public works branch, followed by the industrial and the hydrocarbons sectors. Imports

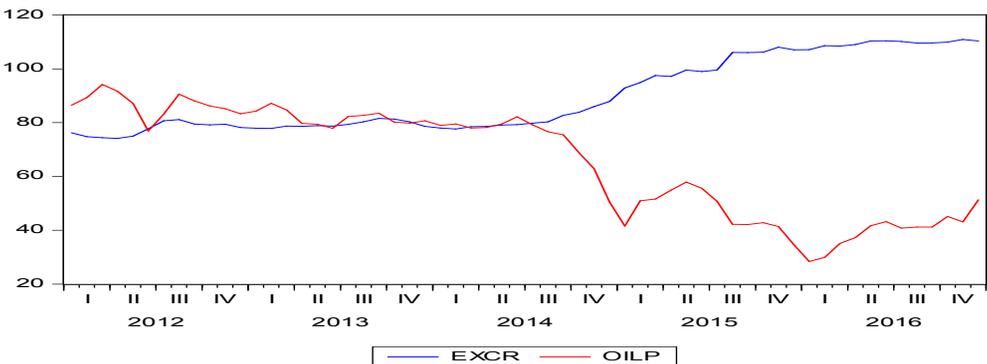
declined by 14.5% and final consumption fell by more than 25%. At a sectoral level, demand for investment registered a sharp decline, particularly in the construction and public works sector and the services sector. For intermediate demand, the industrial sector recorded the largest decrease (-10.90%).

The work of Touati (2017), based on Multipliers Social Accounting matrix analysis, find that the oil shock has a negative effect on all sectors of activity, but the effect remains weak and limited. The negative effect is more pronounced in the Hydrocarbons sector, Services Public Works and Petroleum Sector, Water and Energy Sector and the sector of Transport and Communications. The distributional effect is more pronounced in the Households and Individuals account.

2.3 Exchange rate of dinar versus US dollar and interest rate

The impact of the oil price shock on economic fundamentals led to a depreciation of 20% of the exchange rate of dinar versus US dollar and 3.8% versus euro. Therefore, the foreign exchange rate played to a large extent the role of external shocks absorber, thanks to its flexibility, backed by Bank of Algeria’s interventions on the foreign exchange inter-bank market. Indeed, and in order to prevent any appreciation of the real effective exchange rate that would be damaging to the medium-term macro-economic stability, the relative flexibility of the exchange rate of dinar allows to partially absorb the impact of decreasing oil prices. The interventions of Bank of Algeria on this market are part of this strategic objective (Bank of Algeria; 2016, p 3).

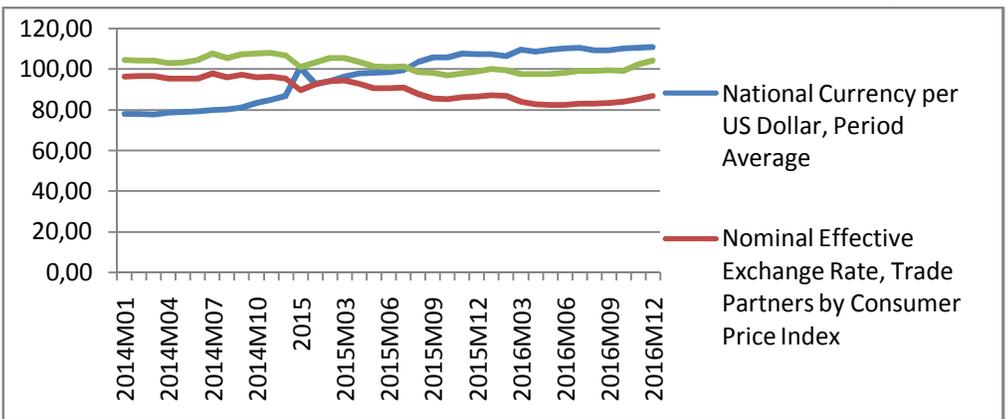
Figure 2: Comparative evolution of the price of oil and the exchange rate



Source: Built by the author from the results obtained by the Eviews7.0 software.

The Bank of Algeria indicates that according to its model, the real value of the Algerian Dinar is overvalued by 4%. According to Bouskin and al (2015), this overvaluation is harmful to the national economy since it subsidizes imports at the expense of domestic production and makes revenue decreases in DA oil taxation. The BA has overstated the DA to fight the high inflation in 2012. Inflation has declined significantly in almost two years and it is incomprehensible that the BA has maintained the value of the Algerian Dinar above the equilibrium price of its model.

Figure 3 :Comparative evolution of the nominal and real effective exchange rate



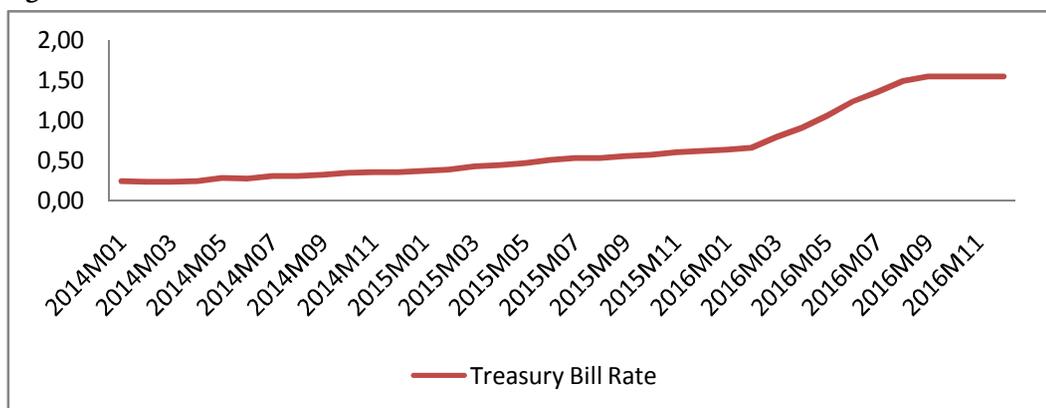
Source: International Financial Statistics (IFS)

According to International Monetary Fund (2016) despite a 25% depreciation of the dinar against the dollar, the nominal effective exchange rate depreciated by only 6.7% in 2015, owing to the depreciation of other trading partners' currencies. The real effective exchange rate (REER) depreciated by 4.3 percent, as the nominal depreciation was partly offset by an increase in Algeria's prices relative to those in its trading partners. The REER remains significantly overvalued, hurting Algeria's competitiveness.⁴

⁴International Monetary Fund, (2016). “ALGERIA 2016 Article IV consultation—press release and staff report”, *IMF Country Report No. 16/127*, May 2016, p 5.

Oil prices shock contributed to a sharp reduction in excess liquidity. Indeed, some banks returned to BA for financing, interbank lending picked up, and interest rates increased.

Figure 4:increase of interest rate



Source: International Financial Statistics (IFS), IMF (2017)

III. Review of Related Recent literatures

Many studies have used different empirical methods and examined the impact of the oil price on the exchange rate. Recently, Mensah et al. (2017)⁵ examines the long-run dynamics between oil price and the bilateral US dollar exchange rates for a group of oil-dependent economies before and after the 2008–2009 Global Financial Crises. Empirical results show evidence of a long run equilibrium relationship between oil price and exchange rate, especially for currencies of the key oil-exporting countries. This relationship is more evident in the post crisis period, which is also the period when both exchange rate volatility and the inverse relationship between oil price and exchange rate experienced a significant increase.

Candemir et al. (2017)⁶ explore the relationship between the oil prices, asset prices, and foreign exchange rates in the selected GCC economies,. Using a time-varying

⁵Mensah, L., Obi, P. and Bokpin.,G (2017), "Cointegration Test of Oil price and US Dollar Exchange Rates for some Oil Dependent Economies", *Research in International Business and Finance*, Volume 42, December 2017, Pages 304-311.

⁶Candemir, M. and Balcilar, M., (2017), "Dynamics of oil prices, exchange rates and asset prices in the GCC countries", *Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association* Vol. 19, Issue No. 1, available

parameter VAR other study the coherence, conditional volatility and impulse responses of the exchange rates and stock markets to oil price shocks over specific periods and policy regimes. Results suggest that the impact of oil prices on the exchange rate and asset prices are time dependent. Hence there is a loss in information when using standard linear models that average out effects over time. The response of the exchange rates and asset prices to oil prices weakens and strengthens depending on the regime of the markets. The period following financial crisis uniformly strengthens the relationships between the variables. The responses also vary across the GCC economies, emphasizing the fact that differences exists across these economies although their economic structures increasingly becoming similar.

NikanorI.VolkovaKy-hyangYuhn (2016)⁷ studies the effects of oil price shocks on exchange rate movements in five major oil-exporting countries: Russia, Brazil, Mexico, Canada, and Norway. The R2 of the fundamental model doubles in Russia and Brazil, but increases slightly in Canada and Norway when oil prices are added to it. The volatility of exchange rates associated with oil price shocks is significant in Russia, Brazil, and Mexico, but weak in Norway and Canada. It takes much longer for the exchange rate to reach the initial equilibrium level in Russia, Brazil, and Mexico than in Norway and Canada. The asymmetric behavior of exchange rate volatility among countries seems to be related to the efficiency of financial markets rather than to the importance of oil revenues in the economy.

Blokhinaet al.(2016)⁸ study the relationship between oil price and the exchange rates in Russian Federation. The regression model has accurately shown a close interrelation between the currency rate of dollar to ruble and oil prices.. The

at:<http://meea.sites.luc.edu/volume19/pdfs/1%20Dynamics%20of%20oil%20prices.pdf>,(accessed 20 July 2017).

⁷NikanorI.VolkovaKy-hyangYuhn (2016) , "Oil price shocks and exchange rate movements " *Global Finance Journal* Volume 31, November 2016, Pages 18-30

⁸Blokhina, TK., Karpenko, OA. andGuirinskiy AV. (2016), "the relationship between oil prices and exchange rate in Russia", *International Journal of Energy Economics and Policy*, 2016, 6(4), 721-726. , available at <http://www.econjournals.com>

interrelation with a foreign policy factor - sanctions of the USA and the European Union is also revealed. Oil prices of the Brent oil is the dominating factor in a currency exchange rate formation mechanism of ruble, at least, in the long term. When world oil prices are stabilized and sanctions cancelled, currency fluctuations and uncertainty will be minimized.

Altarturiet *al.*(2016)⁹ studied the relationship between oil price and the exchange rates of Organization of Oil Exporting Countries (OPEC) members from February 1999 to March 2016 through the wavelet method. The study found that the strength of the relationship between oil price and exchange rate divides into three main categories, namely oil price leads exchange rate, exchange rate leads oil prices, and the relationship keeps changing. Countries which currencies pegged to US Dollar are lagging against oil price changes, countries with floating exchange rates and countries with an undisclosed weighted basket of international currencies leads the changes in oil price, and countries which their currencies pegged to special drawing right experience changing relationships.

Aremuldowuet *al.*(2016)¹⁰ analyzed the dynamic effects of oil price shock and exchange rate on the Nigeria stock market using monthly data from June 1999 to December 2014, applying VAR Model. Granger Causality Test result indicate that there is bidirectional causality between stock price and exchange rate, also there is bidirectional causality between oil price and exchange rate but unidirectional causality from oil proceed to exchange rate.

Salah et *al.*(2015)¹¹ studied the relationship between oil price and the black market exchange rate US Dollar/Algerian Dinar through an empirical analysis using an (Error

⁹Altarturi, B H., Alshammri A A. ,Hussin TMTT. andSaiti, B. (2016), "Oil Price and Exchange Rates: A Wavelet Analysis for Organisation of Oil Exporting Countries Members"*International Journal of Energy Economics and Policy*, 2016, 6(3), 421-430.

¹⁰Aremuldowu, R. and AdebisiAyodeji , M.,(2016), "Analysis of the relationship between Oil price, Exchange rate and Stock market in Nigeria", MPRA Paper No. 73549, posted 11 September 2016 in https://mpa.ub.uni-muenchen.de/73549/1/MPRA_paper_73549.pdf

¹¹ Salah ,YS ., Si Mohammed, K. and Benmessaoud, N. (2015), "The black market exchange rate and Oil prices in Algeria"*SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS)* – volume2 issue4 July to Aug 2015

Correction Model upon quarterly data for the period 1975-2003. Results show that a cointegration relationship is detected between oil and black market exchange rate in Algeria, with unilateral trend causality in short and long run time horizon from oil prices to black market exchange rate.

Ferraro et al.(2015)¹² show the existence of a very short-term relationship at the daily frequency between changes in the price of a country's major commodity export and changes in its nominal exchange rate. The relationship appears to be robust and to hold when authors use contemporaneous (realized) commodity price changes in the regression. However, when they use lagged commodity price changes, the predictive ability is ephemeral, mostly appearing after instabilities have been appropriately taken into account.

Osuji(2015)¹³ examined the effect of oil price movements on USD-Naira exchange rate pair using 420 observations from monthly time series data for the period January 2008 to December 2014 applying Ordinary Least Squares model and a Vector Auto Regression model. Empirical results show that oil prices on a relative basis significantly affect exchange rate compared to imports. Also, there is evidence of unidirectional Granger causality from oil prices to exchange rate and from oil prices to foreign reserves.

Oluwatomisinet al (2014)¹⁴ examined the effects of oil price, external reserves and interest rate on exchange rate volatility in Nigeria using annual data covering the period 1970 to 2011. The long run relationship among the variables was determined using the Johansen Co-integration technique while the vector correction mechanism was used to examine the speed of adjustment of the variables from the short run

¹²Ferraro,D., Rogo,K. and Rossi,B. (2015), "Can Oil Prices Forecast Exchange Rates? An Empirical Analysis of the Relationship Between Commodity Prices and Exchange Rates" ,*Journal of International Money and Finance, Volume 54, June 2015, Pages 116-141.*

¹³Osuji, E. (2015), "International Oil Prices and Exchange Rate in Nigeria: A Causality Analysis", *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2015, Vol. 4, No. 3

¹⁴Ogundipea, OM., Ojeagaa, P. and Ogundipe , AA. (2014), "Oil Price and Exchange Rate Volatility in Nigeria", *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, Volume 5, Issue 4. (Sep.-Oct. 2014), PP 01-09.

dynamics to the long run equilibrium. It was observed that a proportionate change in oil price leads to a more than proportionate change in exchange rate volatility in Nigeria; which implies that exchange rate is susceptible to changes in oil price.

Benhabib *et al.* (2014)¹⁵ explored the relationship between oil price and the nominal US Dollar/Algerian Dinar exchange rate through an empirical analysis using a VAR Model (Vector Autoregressive Model) upon monthly data for the period 2003-2013. Results show that a 1% increase in oil price would tend to depreciate Algerian Dinar against US Dollar by nearly 0.35%.

Hidayathulla *et al.* (2014)¹⁶ examined the effects of oil price on exchange rate of Indian rupee against US dollar using time series data from 1972-73 to 2012-13. Multiple linear regression models are used to analyze the data. The model result suggests that the import of crude oil continues to rise up when the crude oil future price increases.

Tiwari *et al.* (2013) studied the linear and nonlinear Granger causalities between oil price and the real effective exchange rate of the Indian currency, known as "rupee." By applying wavelet methodology, they discovered that the linear and nonlinear causal relationships between the oil price and the real effective exchange rate of Indian rupee at higher time scales (lower frequency).

Oriavwote *et al.* (2012) has investigated the relationship between the real oil prices and the Real Exchange Rate. Using time series data covering the period between 1980 and 2010, the result of the Johansen cointegration test suggests a long run equilibrium relationship between the real oil prices and the Real Exchange Rate. This relationship was supported by the Granger Causality test which validated the causal relationship from the real oil prices to the Real Exchange Rate. The result from the Generalized

¹⁵Benhabib, A., Si Mohammed, K. and Maliki, S. (2014), "The relationship between oil price and the Algerian exchange rate", *Topics in Middle Eastern and African Economies*, Vol. 16, No. 1, May 2014.

¹⁶Hidayathulla, A. and MahammadRafee.B (2014), "Relationship between Crude oil price and Rupee, Dollar Exchange Rate: An Analysis of Preliminary Evidence", *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, Volume 3, Issue 2. Ver. II (Mar-Apr. 2014), PP 01-04.

Autoregressive Conditional Heteroskedasticity test suggests persistence of the volatility between the real oil prices and the Real Effective Exchange Rate.

Nikbakht (2009)¹⁷ has studied the relationship between oil price and exchange rate in OPEC members by using monthly panel of seven countries of OPEC members from 2000:01 to 2007:12. The results shown that, there is a long-run linkage between real oil prices and real exchange rates. Koranchelian (2005)¹⁸ estimates a long-run equilibrium real exchange rate path for Algeria, he find that the Balassa-Samuelson effect together with real oil prices explains the long-run evolution of the equilibrium real exchange rate in Algeria. Empirical result found that in the long-run, Algeria's real exchange rate is time varying, and depends on movements in relative productivity and real oil price.

As we seen from the above literatures, the previous empirical studies have suggested an ambiguous relationship between crude oil prices and exchange rates.

IV- Data and Methodology

4-1 Vector Auto Regression

The Vector Auto Regression (VAR) is commonly used for forecasting systems of interrelated time series and for analyzing the dynamic impact of random disturbances on the system of variables. The VAR approach sidesteps the need for structural modeling by treating every endogenous variable in the system as a function of the lagged values of all of the endogenous variables in the system. The stationary, k -dimensional, VAR(p) process is written as:

$$y_t = A_1 y_{t-1} + \dots + A_p y_{t-p} + C_{xt} + E_t$$

Where

y_t is a $k \times 1$ vector of endogenous variables

¹⁷Nikbakht, L. (2010), "Oil prices and exchange rates: the case of OPEC", *Business Intelligence Journal*, January 2010 Vol.3 No.1

¹⁸Koranchelian, T. (2005), "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience", *IMF Working Paper 05/135*, Washington D.C.

x_t is a $dx \times 1$ vector of exogenous variables

A_1, \dots, A_p are $k \times k$ matrices of lag coefficients to be estimated

C is $k \times d$ matrix of exogenous variable coefficients to be estimated

ε_t is a $k \times 1$ white noise innovation process.

4-2 - Data

In our analysis we use the following macroeconomics variables: Oil prices (OILP), Exchange Rates (EXCR)¹⁹, Average Monthly Interest Rates (INT), Consumer Price Index- CPI (Base 2001), Import Unit value index (IUVI) and Money Supply (MS).

The sample comprises 60 monthly observations for the period 2012-2016. These variables are collected from different issues of the Statistical Bulletin of Bank of Algeria, National Statistical Office and Reuters / DGECC.

Table 2: Descriptive Statistics

	EXCR	OILP	CPI	MS	IUVI	INTR
Mean	89.72452	65.99167	167.2417	12587.46	262.2283	0.644667
Median	81.24000	77.40000	164.8000	13025.95	262.0000	0.340000
Maximum	110.9350	94.20000	188.3300	14138.60	288.6000	2.500000
Minimum	74.14000	28.40000	148.7100	10123.70	239.4000	0.230000
Std. Dev.	13.53912	20.06136	10.51013	1330.340	12.65624	0.555647
Skewness	0.507845	-0.365478	0.484124	-353797	0.264372	1.914695
Kurtosis	1.506935	1.534788	2.179910	1.546520	2.028874	6.127110
Jarque-Bera	8.152169	6.702853	4.025133	6.533234	3.056644	61.10762
Probability	0.016974	0.035034	0.133645	0.038135	0.216899	0.000000
Sum	5383.471	3959.500	10034.50	755247.5	15733.70	38.68000
Sum Sq. Dev.	10815.16	23745.03	6517.304	1.04E+08	9450.642	18.21589
Observations	60	60	60	60	60	60

Source: Built by the author from the results obtained by the Eviews7.0 software.

From the table above, all the series display a high level of consistency as their mean and median values are within the maximum and minimum values of the series. It can

¹⁹Algerian Dinar/US dollar (Average values over the period), quoted at the uncertain.

be deduced from the table that, excepted CPI and IVUI, variables are not normally distributed. This is evident from our probability for Jarque-Bera which rejected our null hypothesis and supported by Skewness and Kurtosis for the series (See Appendix 2 for the graphic presentation of these variables.)

4-3 Unit Root

Augmented Dicky fuller test (ADF) under Schwartz information criteria is conducted to test the stationary of the series.

4-3-1 ADF strategy on EXCR

We begin by estimating the general model (model 3) including a constant, a linear trend. Results for (model 3) show the trend is not significant because its t-statistics, in absolute value, equals 1.87, below the critical value tabulated by Dickey & Fuller (2.79) at 5% level, so we accept the hypothesis $H_0: \beta=0$, model (3) isn't the good one (See Appendice1) . We pass further to estimate the (model 2), Results show insignificant constant because its t-statistics is lower than its critical value tabulated by Dickey & Fuller (0.032), and we find the Dickey-Fuller statistics (3.06) greater than the tabulated value at 5% level (-1.95) (see table) . So we accept $H_0: c = 0$. That is we test model (1), and we find the Dickey-Fuller statistics (3.06) greater than the tabulated value at 5% level (-1.95). In that case, we accept the null hypothesis ($H_0: \phi = 1$), that is the existence of unit roots and hence, the non-stationary of the series. We find at the end, a non-stationary series IPC, having a stochastic trend and it seems to have, at least, one unit root that should be removed by differentiating to correct the nonstationary. Thus, EXCR is integrated of order 1.

4-3-2 Unit Root Test Results

On the same scenario, we studied the series OILP, INTR, CPI, MS and IUVI. Our results of stationary tests are represented in table (3).

Table3:Unit Root Test Results

Variables	Level						ADF Difference Test	
	t-statistics and tabulated value	model 3 Constant and Trend		Modèle 2 Constant		Modèle1 None	Modèle 1 None	Order of integration
		T de ADF	Ttrend	T de ADF	Tconst	T de ADF	T de ADF	
EXCR	t-statistics	-1.54	1.87	0.41	0.032	3.06	-5.26	I(1)
	tabulated value	-3.45	2.79	-2.91	2.54	-1.95	-1.95	
OILP	t-statistics	-2.09	-1.68	-1.30	0.86	-1.42	-5.31	I(1)
	tabulated value	-3.45	2.79	-2.91	2.54	-1.95	-1.95	
INTR	t-statistics	-3.41	1.46	-3.23	2.78			I(0)
	tabulated value	-3.45	2.79	-2.91	2.54			
CPI	t-statistics	-1.96	2.00	-0.08	0.29	3.53	-7.33	I(1)
	tabulated value	-3.45	2.79	-2.91	2.54	-1.95	-1.95	
MS		-0.48	-0.027	-2.051	2.44	3.52	-4.17	I(1)
	tabulated value	-3.45	2.79	-2.91	2.54	-1.95	-1.95	
IVU	t-statistics	-6.32	2.89					I(0)
	tabulated value	-3.45	2.79					

Source:Built by the author from the results obtained by the Eviews7.0 software.

The results gave evidences of stationary after the first differentiation for OILP, CPI and MS;while INTR and IVUare found to be stationary at level (which level?).

V- Modeling and Estimating VAR model

The first step consists of determining the P-th order of the VAR process. For this end, we have estimated VAR process for values of p ranging from 1 to 4, and we should retain the model having the least values for information criteria (Akaike and Schwarz).

Table 4: Choose a lag length « P »

Lag length	1	2	3	4
AIC	33.84985	33.81940	33.70310	33.21646
SCH	35.34190	36.61515	37.82613	38.69100

Source: Computed by the Author

We have estimated various VAR for P = 1 to 4 after several trials. According to the principle of parsimony the delay which minimizes the two criteria AIC and SIC is P=1.

5-1 Empirical Results

The Empirical Results are shown in table 5

Table 5 :VAR(1) estimation

Vector Autoregression Estimates

Date: 23/07/17 Time: 22:31

Sample (adjusted): 2012M03 2016M12

Included observations: 58 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	D(EXCR)	D(OILP)	D(CPI)	D(MS)	INTR	IUVI
D(EXCR(-1))	0.108610 (0.12911) [0.84124]	0.635035 (0.40892) [1.55297]	0.285311 (0.13365) [2.13484]	-40.08617 (11.4710) [-3.49457]	-0.002365 (0.03655) [-0.06472]	0.586965 (1.10539) [0.53100]
D(OILP(-1))	-0.104507 (0.04442) [-2.35288]	0.289561 (0.14068) [2.05831]	0.094268 (0.04598) [2.05032]	-3.693750 (3.94633) [-0.93600]	0.009813 (0.01257) [0.78041]	0.398356 (0.38028) [1.04752]
D(CPI(-1))	-0.140118 (0.12973) [-1.08010]	0.640066 (0.41088) [1.55780]	-0.142615 (0.13429) [-1.06203]	10.42103 (11.5260) [0.90413]	0.034874 (0.03672) [0.94964]	2.967928 (1.11069) [2.67215]

D(MS(-1))	-0.000475 (0.00151) [-0.31524]	0.003541 (0.00478) [0.74140]	-0.000180 (0.00156) [-0.11540]	-0.217751 (0.13400) [-1.62504]	0.000180 (0.00043) [0.42203]	0.003653 (0.01291) [0.28289]
INTR(-1)	0.582126 (0.34490) [1.68783]	-0.960740 (1.09238) [-0.87949]	-0.066811 (0.35702) [-0.18713]	-25.82136 (30.6435) [-0.84264]	0.814450 (0.09764) [8.34178]	1.810351 (2.95293) [0.61307]
IUVI(-1)	-0.017812 (0.01639) [-1.08686]	0.025628 (0.05191) [0.49373]	-0.000325 (0.01696) [-0.01913]	-2.455610 (1.45609) [-1.68645]	0.004695 (0.00464) [1.01203]	0.398501 (0.14031) [2.84006]
C	4.908519 (4.39881) [1.11587]	-7.619228 (13.9322) [-0.54688]	0.762336 (4.55341) [0.16742]	750.7747 (390.827) [1.92099]	-1.124090 (1.24524) [-0.90271]	154.9624 (37.6616) [4.11460]
R-squared	0.231838	0.157418	0.140838	0.251400	0.583695	0.230339
Adj. R-squared	0.141466	0.058291	0.039761	0.163329	0.534718	0.139791
Sum sq. resids	92.77590	930.6852	99.41200	732376.5	7.434786	6800.845
S.E. equation	1.348753	4.271853	1.396157	119.8346	0.381812	11.54772
F-statistic	2.565375	1.588040	1.393366	2.854527	11.91773	2.543823
Log likelihood	-95.92101	-162.7873	-97.92450	-356.1630	-22.72451	-220.4648
Akaike AIC	3.549000	5.854734	3.618086	12.52286	1.024983	7.843615
Schwarz SC	3.797674	6.103409	3.866760	12.77154	1.273657	8.092290
Meandependent	0.613914	-0.655172	0.627931	62.75517	0.630345	262.7724
S.D. dependent	1.455639	4.402080	1.424769	131.0101	0.559746	12.45071
Determinant resid covariance (dof adj.)	10283155					
Determinantresid covariance	4753128.					
Log likelihood	-939.6457					
Akaike information criterion	33.84985					
Schwarz criterion	35.34190					

Source: Authors' calculations

From the table below, we can write the equation of $\Delta EXCR_t$ as:

$$\Delta EXCR_t = 4.90 + 0.10 * \Delta EXCR_{t-1} - 0.10 * \Delta OILP_{t-1} - 0.14 * \Delta CPI_{t-1} - 0.00047 * \Delta MS_{t-1} + 0.58 * INTR_{t-1} - 0.017 * IUVI_{t-1}$$

The estimation of a VAR model indicates that a 1% decrease in oil price would lead the Algerian Dinar to depreciate to 0.10% against US Dollar. This is consistent with the reality. Indeed, low oil prices generally provoke a large depreciation of exchange rates in oil-exporting countries.

5-2 Causality test

The short-run causality is based on a standard F-test statistics to test jointly the significance of the coefficients of the explanatory variable in their first differences. The long-run causality is based on a standard t-test. Negative and statistically significant values of the coefficients of the error correction terms indicate the existence of long-run causality. We have tested the null hypothesis of non-causality between the four variables; we recall that we cannot reject the null hypothesis of non-causality for probabilities greater than 5% significance level. (Table 6) shows that the variable D(OILP) cause, in the sense of Granger, the variable D(EXR) because its probability-value is less than the 5%. Therefore it appears that Granger causality runs one-way from D(OILP) to D(EXR) and not the other way. Granger causality test suggest relationship uni-directional from exchange rate to money supply, from interest rate to domestic price and from Price to import price

Table6 .Main results of Granger-Causality Tests

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(OILP) does not Granger Cause D(EXCR)	57	4.91626	0.0111
D(EXCR) does not Granger Cause D(OILP)		0.69668	0.5028
D(CPI) does not Granger Cause D(EXCR)	57	1.03299	0.3631
D(EXCR) does not Granger Cause D(CPI)		1.65566	0.2009

D(MS) does not Granger Cause D(EXCR)	57	0.40946	0.6661
D(EXCR) does not Granger Cause D(MS)		4.80549	0.0122
INTR does not Granger Cause D(EXCR)	57	1.47450	0.2383
D(EXCR) does not Granger Cause INTR		1.36718	0.2638
IUVI does not Granger Cause D(EXCR)	57	0.56849	0.5699
D(EXCR) does not Granger Cause IUVI		0.16771	0.8461

Source: Authors' calculations

5-3 The variance decomposition

The variance decomposition is another tool that may use in VAR system analysis. We found that the share of economic variables such as oil price, consumer price index, money supply, interest rate and import price, in fluctuation of exchange rate D(EXCR) are about 0 % in the first period . In fact, the forecast error variance of the D(EXCR) is exclusively accounted for by its own innovations (100 %). Moreover, in the second period, forecast error is 86.72 % due to variations in D(EXCR), 7.55 % due to variations in Oil price D(OILP), 1.71 % due to variations in consumer price D(CPI), 0.02% due to variations in money supplyD(MS), 2.54% due to variations in interest rate (INTR) and 1.43% due to variations in import price (IUVI). In the end period (10), a head forecast error is 78.59 % due to variations inD (EXCR), 8.96 % due to variations in D (OILP), 7.89 % due to variations in interest rate, 2.81 due to variations in consumer price. The most important conclusion is that oil price and interest rate are determinants of in exchange rateAlgeria.

Table 7: Variance Decomposition of D(EXCR)

Period	S.E.	D(EXCR)	D(OILP)	D(CPI)	D(MS)	INTR	IUVI
1	1.348753	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.468235	86.72914	7.553533	1.714885	0.029953	2.541205	1.431286
3	1.512037	82.15466	8.552011	2.816327	0.029214	4.841764	1.606029
4	1.527935	80.95051	8.375467	2.890845	0.029241	6.179314	1.574618
5	1.537112	80.12058	8.499004	2.857282	0.031422	6.883573	1.608139
6	1.543250	79.49932	8.701009	2.839171	0.032772	7.279917	1.647809
7	1.547117	79.10304	8.833304	2.828957	0.033429	7.530753	1.670514
8	1.549523	78.85762	8.905059	2.821671	0.033736	7.700024	1.681892
9	1.551067	78.70080	8.944979	2.816546	0.033905	7.815733	1.688033
10	1.552089	78.59744	8.969461	2.813042	0.034013	7.894242	1.691807

Source: Authors' calculations

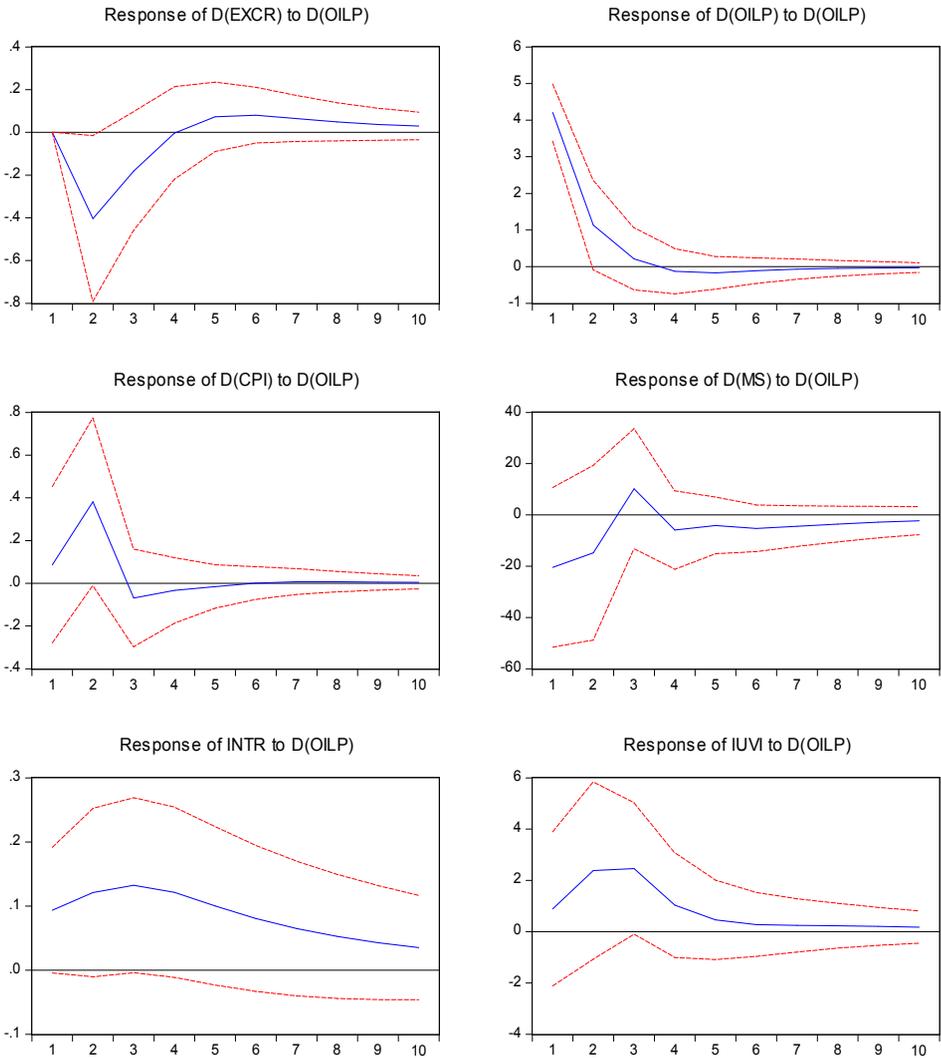
5-4 The impulse responses present the dynamic responses of the exogenous variables in relation to the time of variation of the endogenous variable (See Doan (1992), Sims and Zha (1999)). The impulse response is reported in Table 4. Generally, we notice that shocks are temporary, meaning the variables will retrieve their equilibrium in the long run. All the impulse functions converge to 0, which is a confirmation of the stationary (stability) of the VAR model. We retain the following results from the above functions:

- The first diagram shows the response of the Algerian exchange rate to a percent change in oil price. The impulse response shows a negative sign for the US-DZ exchange rate (Quoted at the uncertain) to a response of oil prices in the fourth first periods and finally it goes down to reach its equilibrium, which implies that a rise in oil prices leads to an appreciation in the US-DZ exchange rate. This is consistent with the theory that increase in oil price will reduce the exchange rate. In fact, high oil prices generally provoke a large appreciation of exchange rates in oil-exporting countries.

- The second diagram shows the effect of one standard deviation shock from the oil price on itself. The effect of this variable on itself was positive up to fourth periods with the first two months has the highest effect but became negative after the fourth periods with little impact.
- The third diagram shows that Consumer Price Index reacts positively in the first period then reacts negatively in the third period and finally it goes down to reach its equilibrium. This is consistent with the theory that increase in OILP will increase the price level
- The response money supply to oil price shows that the effect of one standard deviation shock to oil price on the money supply occur after first period and reached its peak between 3–4 periods after and stabilizes thereafter
- The impact on interest rate (INTR) has a rather immediate and positive effect on first 5 periods from which diminish to its equilibrium.
- The last diagram shows that a positive shock to oil price will have a positive effect on import price in the initial 6 periods and regains its equilibrium after the 7th period.

Figure 5: Response of EXCR, OILP, CIP, SM, INT and IVIU to shocks on OILP

Response to Cholesky One S.D. Innovations \pm 2 S.E.

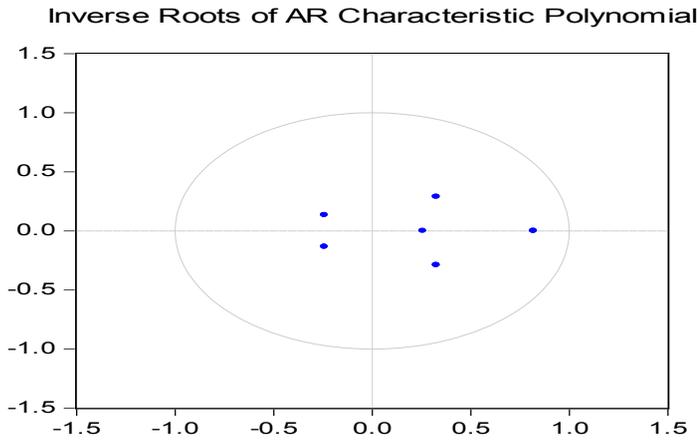


Source: Computed by the Author

5-5: Validation tests

The result of our VAR were tested for serial correlation by using VAR residual serial Correlation LM test which signify that there is no serial correlation. Also, Roots of Characteristic Polynomial were used to test for stability condition which was satisfied.

Figure 5: Validation tests



Source: Computed by the Author

The result of the AR roots for VAR stability suggests that the VAR estimated is stable because the roots are less than one and lie inside the unit circle.

VI- Conclusion

This paper estimates the effect of oil price change on the exchange rate of Algeria Dinar. Before estimating the model, the time series properties of the data are diagnosed using the standard unit root. Interest rate (INT) and imports price(IUVI)are found to be stationary at level, but exchange rate (EXCR), oil prices (OILP), Monetary Supply (MS) and Consumption Price Index(CPI) are stationary after the first differentiation.

Empirical results show that oil prices exert a significant effect on exchange rate. A 1% decrease in oil price would lead the Algerian Dinar to depreciate to 0.10% against US Dollar. In addition, there is a unidirectional causality running from oil prices to exchange rate

The study therefore recommend that the Algeria government should diversify from the oil sector to other sectors of the economy hereby dwindling the impact of crude oil as the mainstay of the economy and overcome the effect of incessant changes in crude oil prices which often culminate into macroeconomic instability.

References :

- Altarturi, B H., Alshammri A A. ,Hussin TMTT. and Saiti, B. (2016), "Oil Price and Exchange Rates: A Wavelet Analysis for Organisation of Oil Exporting Countries Members"*International Journal of Energy Economics and Policy*, 2016, 6(3), 421-430
- Aremuldownu, R. and Adebisi Ayodeji , M.,(2016), "Analysis of the relationship between Oil price, Exchange rate and Stock market in Nigeria", MPRA Paper No. 73549, posted 11 September 2016 in https://mpra.ub.uni-muenchen.de/73549/1/MPRA_paper_73549.pdf
- Bank of Algeria, (2016), "Monetary and Financial trends in the fourth quarter of 2015, as a consequence of the external shock " , available at: <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ncanglais25082016.pdf> (accessed 6 Juin 2017).
- Bank of Algeria, (2016) , "quarterly statistical bulletin-march 2017 "
- Benhabib, A., Si Mohammed, K. and Maliki, S. (2014), "The relationship between oil price and the Algerian exchange rate", *Topics in Middle E astern and African Economies*, Vol. 16, No. 1, May 2014
- Blokhina, TK., Karpenko, OA. and Guirinskiy AV. (2016), "the relationship between oil prices and exchange rate in Russia", *International Journal of Energy Economics and Policy*, 2016, 6(4), 721-726. , available at <http://www.econjournals.com>
- Bodenstein, M., L. Guerrieri, and L. Kilian (2012). Monetary Policy Responses to Oil Price Fluctuations. *IMF Economic Review* 60 (4), 470–504
- Candemir, M. and Balcilar, M., (2017), "Dynamics of oil prices, exchange rates and asset prices in the GCC countries", *Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association* Vol. 19, Issue No. 1,
- Doan, T. (1992): Rats user's manual, version 4, Evanston.

- Ferraro,D., Rogo,K. and Rossi,B. (2015), "Can Oil Prices Forecast Exchange Rates? An Empirical Analysis of the Relationship Between Commodity Prices and Exchange Rates" ,*Journal of International Money and Finance,Volume 54, June 2015, Pages 116-141.*
- Hidayathulla, A. and MahammadRafee.B (2014), "Relationship between Crude oil price and Rupee, Dollar Exchange Rate: An Analysis of Preliminary Evidence", *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, Volume 3, Issue 2. Ver. II (Mar-Apr. 2014), PP 01-04.
- International Monetary Fund (2016)? ALGERIA 2016 Article IV consultation—press release and staff report, IMF Country Report No. 16/127, May 2016, p5.
- IMF, (2017), "Algeria 2017 article IV consultation—press release; staff report; and statement by the executive director for Algeria", IMF Country Report No. 17/141, June 2017.
- Koranchelian, T. (2005), "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience", *IMF Working Paper 05/135, Washington D.C.*
- Mensah, L., Obi, P. and Bokpin.,G (2017), "Cointegration Test of Oil price and US Dollar Exchange Rates for some Oil Dependent Economies", *Research in International Business and Finance*, Volume 42, December 2017, Pages 304-311
- Nikbakht,L. (2010), "Oil prices and exchange rates: the case of OPEC", *Business Intelligence Journal* , January 2010 Vol.3 No.1
- Ogundipea, OM., Ojeagaa, P. and Ogundipe , AA. (2014), "Oil Price and Exchange Rate Volatility in Nigeria", *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, Volume 5, Issue 4. (Sep.-Oct. 2014), PP 01-09.

- Osuji, E. (2015), "International Oil Prices and Exchange Rate in Nigeria: A Causality Analysis", *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2015, Vol. 4, No. 3
- Oukaci K., and Sufi N., (2015). "The impact of an oil price shock on the Algerian economy", Colloquium "Policies for the use of energy resources: between the requirements of national development and the security of international needs, Sétif. Algeria.
- Salah ,YS ., Si Mohammed, K. and Benmessaoud, N. (2015), "The black market exchange rate and Oil prices in Algeria" *SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS) – volume2 issue4 July to Aug 2015*
- Sims, C. A. and Zha T. (1999). "Error Bands for Impulse Responses." *Econometrica*. Vol. 67, 1113-1155.
- Touati, K .(2017), "The impact of the oil shock of 2014 on Algeria by the Multipliers Social Accounting Matrix analysis ," *Journal of Economics, Management and Commercial Sciences*, Number 17, University of Mohamed Boudiaf- M'Sila, Algeria.

Appendix 1: ADF strategy on EXCR

Model 3

Null Hypothesis: EXCR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.547875	0.8013
Test critical values:		
1% level	-4.121303	
5% level	-3.487845	
10% level	-3.172314	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXCR)

Method: Least Squares

Date: 23/07/17 Time: 19:32

Sample (adjusted): 2012M02 2016M12

Included observations: 59 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCR(-1)	-0.054843	0.035431	-1.547875	0.1273
C	3.928951	2.438121	1.611467	0.1127
@TREND(2012M01)	0.051723	0.027598	1.874184	0.0661
R-squared	0.061833	Meandependent var		0.579102
Adjusted R-squared	0.028327	S.D. dependent var		1.467601
S.E. of regression	1.446666	Akaike info criterion		3.625909
Sumsquaredresid	117.1991	Schwarz criterion		3.731546
Log likelihood	-103.9643	Hannan-Quinn criter.		3.667145
F-statistic	1.845443	Durbin-Watson stat		1.497129
Prob(F-statistic)	0.167433			

Model 2

Null Hypothesis: EXCR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.413270	0.9820
Test critical values: 1% level	-3.546099	
5% level	-2.911730	
10% level	-2.593551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXCR)

Method: Least Squares

Date: 23/07/17 Time: 19:32

Sample (adjusted): 2012M02 2016M12

Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCR(-1)	0.005996	0.014509	0.413270	0.6810
C	0.043219	1.310893	0.032969	0.9738
R-squared	0.002987	Meandependent var		0.579102
Adjusted R-squared	-0.014504	S.D. dependent var		1.467601
S.E. of regression	1.478206	Akaike info criterion		3.652846
Sumsquaredresid	124.5503	Schwarz criterion		3.723271
Log likelihood	-105.7590	Hannan-Quinn criter.		3.680337
F-statistic	0.170792	Durbin-Watson stat		1.497851
Prob(F-statistic)	0.680960			

Model 1

Null Hypothesis: EXCR has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.063728	0.9993
Test critical values:		
1% level	-2.604746	
5% level	-1.946447	
10% level	-1.613238	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXCR)

Method: Least Squares

Date: 23/07/17 Time: 19:33

Sample (adjusted): 2012M02 2016M12

Included observations: 59 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCR(-1)	0.006469	0.002112	3.063728	0.0033
R-squared	0.002968	Meandependent var		0.579102
Adjusted R-squared	0.002968	S.D. dependent var		1.467601
S.E. of regression	1.465422	Akaike info criterion		3.618967
Sumsquaredresid	124.5527	Schwarz criterion		3.654180
Log likelihood	-105.7595	Hannan-Quinn criter.		3.632713
Durbin-Watson stat	1.498541			

First difference

Null Hypothesis: D(EXCR) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.265000	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.605442	
5% level	-1.946549	
10% level	-1.613181	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EXCR,2)

Method: Least Squares

Date: 23/07/17 Time: 19:33

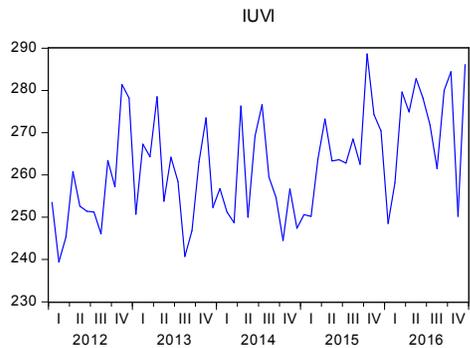
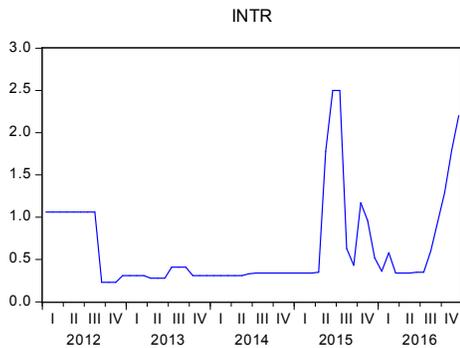
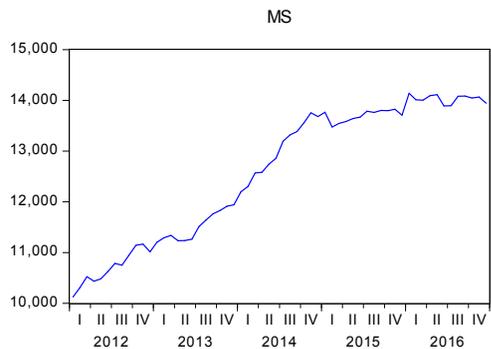
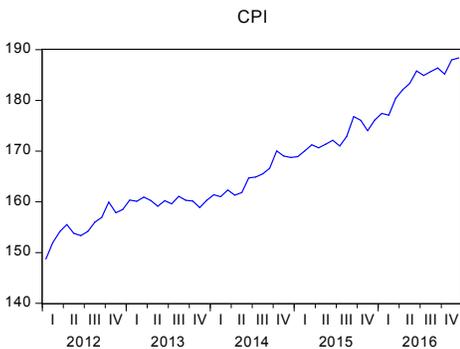
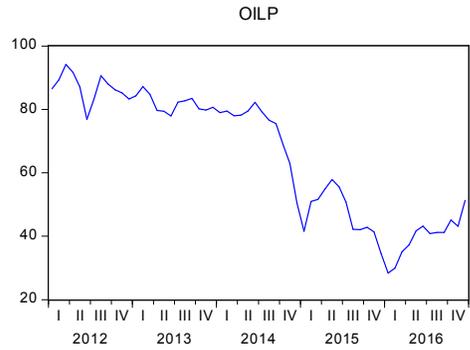
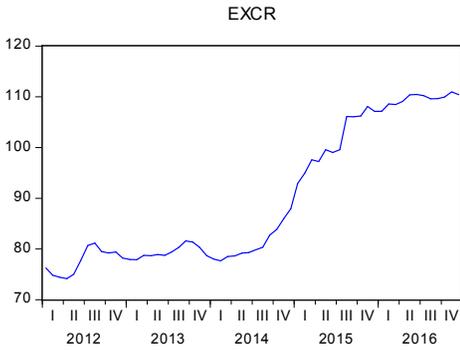
Sample (adjusted): 2012M03 2016M12

Included observations: 58 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCR(-1))	-0.648158	0.123107	-5.265000	0.0000
R-squared	0.327146	Meandependent var		0.015552
Adjusted R-squared	0.327146	S.D. dependent var		1.803584
S.E. of regression	1.479438	Akaike info criterion		3.638292
Sumsquaredresid	124.7579	Schwarz criterion		3.673817
Log likelihood	-104.5105	Hannan-Quinn criter.		3.652130
Durbin-Watson stat	2.107553			

Source: Authors' calculations

Appendix2: EXCR, OILP, CPI, MS INTR and IUVI figures



Source: Built by the author from the results obtained by the Eviews7.0 software

Appendix3 : Granger-Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 23/07/17 Time: 22:40

Sample: 2012M01 2016M12

Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(OILP) does not Granger Cause D(EXCR)	57	4.91626	0.0111
D(EXCR) does not Granger Cause D(OILP)		0.69668	0.5028
D(CPI) does not Granger Cause D(EXCR)	57	1.03299	0.3631
D(EXCR) does not Granger Cause D(CPI)		1.65566	0.2009
D(MS) does not Granger Cause D(EXCR)	57	0.40946	0.6661
D(EXCR) does not Granger Cause D(MS)		4.80549	0.0122
INTR does not Granger Cause D(EXCR)	57	1.47450	0.2383
D(EXCR) does not Granger Cause INTR		1.36718	0.2638
IUVI does not Granger Cause D(EXCR)	57	0.56849	0.5699
D(EXCR) does not Granger Cause IUVI		0.16771	0.8461
D(CPI) does not Granger Cause D(OILP)	57	2.48874	0.0929
D(OILP) does not Granger Cause D(CPI)		2.53516	0.0890
D(MS) does not Granger Cause D(OILP)	57	1.32224	0.2753
D(OILP) does not Granger Cause D(MS)		1.61370	0.2090
INTR does not Granger Cause D(OILP)	57	0.44027	0.6462
D(OILP) does not Granger Cause INTR		0.03191	0.9686
IUVI does not Granger Cause D(OILP)	57	0.10864	0.8973

D(OILP) does not Granger Cause IUVI		1.81222	0.1735
D(MS) does not Granger Cause D(CPI)	57	0.08023	0.9230
D(CPI) does not Granger Cause D(MS)		2.09556	0.1333
INTR does not Granger Cause D(CPI)	57	4.88264	0.0114
D(CPI) does not Granger Cause INTR		0.84554	0.4351
IUVI does not Granger Cause D(CPI)	57	0.40943	0.6661
D(CPI) does not Granger Cause IUVI		5.36675	0.0076
INTR does not Granger Cause D(MS)	57	0.69847	0.5020
D(MS) does not Granger Cause INTR		0.63699	0.5330
IUVI does not Granger Cause D(MS)	57	0.47525	0.6244
D(MS) does not Granger Cause IUVI		0.01776	0.9824
IUVI does not Granger Cause INTR	58	0.64634	0.5280
INTR does not Granger Cause IUVI		0.23480	0.7915

Source: Authors' calculations

Evaluation Statistique du Risque de l'Octroi du Crédit
Cas : de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

Dr. Boudjenane Khaldia

Maitre de conférences classe « B »

Université Ibn Khaldoun – Tiaret-

dehbias60@gmail.com

Résumé :

Dans le présent travail nous essayerons de découvrir les méthodes quantitatives adoptées dans la classification et le traitement de demande des prêts bancaires offert aux entreprises et aux particuliers, parmi ces méthodes nous citons la régression logistique que nous allons appliquer sur 638 dossiers clients de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural – agence de Tiaret .

L'application de cette méthode nous a permit à déterminer les variables qui distinguent à mieux entre un bon et un mauvais client, et cela nous facilite de prendre la meilleur décision d'octroi du crédit.

Mots clés: la régression logistique, le crédit, les garanties, la décision, les méthodes quantitatives.

ملخص :

يهدف من خلال هذا المقال إلى كشف الغطاء عن الطرق الكمية المعتمدة في تصنيف المؤسسات و المتمثلة في تقنية الانحدار اللوجستي، و ذلك من خلال تطبيقها على 638 مؤسسة متعاملة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة تيارت - بهدف تقدير خطر منح القروض بما يضمن اختيار أفضل لقرار الإقراض.

إن تطبيق مثل هذه الطرق الإحصائية مكنتنا من تحديد المتغيرات المميزة للتصنيف بين المؤسسات و الأفراد القادرين و غير القادرين على تسديد القرض، كما ساعدنا في اتخاذ القرار الرشيد.

الكلمات المفتاح : الانحدار اللوجستي ، القرض، الضمانات، القرار، الطرق الكمية.

INTRODUCTION :

Depuis la venue de l'informatique, l'ensemble des données ne cesse de croître. Les informations qui vont constituer la connaissance nécessaire à l'activité de l'entreprise sont disséminées. Ainsi, de nombreuses entreprises récoltent de plus en plus d'informations sur leurs clients et leurs comportements sans chercher à les exploiter. Pour cela, il est nécessaire de mettre en place des outils de traitement de données nouveaux pouvant tirer avantage de cette richesse enfouie. Les banques n'échappent pas à la règle, d'autant plus qu'elles sont régulièrement confrontées à des risques dont la gestion est reconnue aujourd'hui comme une activité essentielle de ces dernières.

Le risque de crédit fut pendant longtemps un problème majeur pour les banques, car les mesures de contrôle qu'elles entreprennent pour faire face aux différents risques restent relativement peu développées. Donc les banques sont dans l'obligation de gérer leur risque de façon minutieuse de manière à prendre la bonne décision en un temps record.

Notre article s'inscrit dans le contexte de présenter l'automatisation de la règle de décision d'octroi de prêt d'une institution bancaire selon une méthodologie récente qui intègre plusieurs méthodes statistiques : le Data Mining.

Cela nous ramène à poser la problématique suivante :

Dans l'objectif d'aide à la décision des banques ***comment décider de l'attribution du crédit en utilisant les techniques statistiques ?***

Dans cet article, nous proposons une méthode de modélisation : la régression logistique, la méthode est appliquée respectivement sur les données recueillies, à partir de la banque B.A.D.R de Tiaret.

Pour réaliser cette étude, on mettra en pratique une démarche de fouille des données (Data Mining).

I- PRESENTATION DU DATA MINING

Nous présentons dans cette première section, tout d'abord, la définition du Data Mining et nous exposerons, ensuite, la démarche du Data Mining.

La notion de data Mining est assez vague, imprégnée par des fausses idées et des confusions avec d'autres disciplines. Pour cela, une présentation précise s'avère indispensable.

I-1- Définition du Data Mining

Le Data Mining ou « fouille de données » est une étape de l'ECD (Extraction de Connaissances à partir de données) ou KDD (Knowledge Discovery in Databases).¹

Le *Data Mining* est en fait un terme générique englobant toute une famille d'outils facilitant l'exploration et l'analyse des données contenues au sein d'une base décisionnelle de type Data Warehouse ou DataMart. Les techniques mises en action lors de l'utilisation de cet instrument d'analyse et de prospection sont particulièrement efficaces pour extraire des informations significatives depuis de grandes quantités de données.²

Le Data Mining est plus précisément l'ensemble des techniques descriptives et prédictives destinées à l'exploration et l'analyse de grandes bases de données, de façon automatique ou semi-automatique, en vue de détecter dans ces données des règles, des associations, des tendances inconnues ou cachées, des structures particulières restituant l'essentiel de l'information utile tout en réduisant la quantité de données.³

¹ - T. Benoit, Projet de Data Mining, CEREMADE, Unité Mixte de Recherche (UMR) n° 7534, CNRS et Université Paris-Dauphine, Paris, juin 2014, p 03.

² - G.Saporta, Probabilités Analyse des Données & Statistiques, 2^{ème} Edition. Technip, Paris, 2006, P XXIIe.

³ - J.X.Liu, New Developments in Robotics Research, Edition. Nova, New York, 2005, P 175.

Le Data Mining est une discipline dans laquelle on travaille en mode projet.⁴ En bref, le Data Mining est l'art d'extraire des informations (ou plus précisément des connaissances) à partir des données.

I-2- La démarche du Data Mining

Nous décrivons dans ce qui suit les principales étapes suivies pour réaliser une étude de Data Mining.⁵

I-2-1- Définition des objectifs

Cette première étape consiste à étudier le problème afin de déterminer les objectifs à atteindre. Pour cela, il faut commencer par choisir le sujet, définir la population cible (les prospects, les clients, seulement les clients fidèles,...), préciser l'entité statistique étudiée (individu, famille, entreprise, ...), ainsi que les variables de l'étude et en particulier le phénomène à prédire (client à risque et client sans risque,...). Il convient également de planifier le projet et de prévoir l'utilisation opérationnelle des informations extraites et des modèles produits.

I-2-2- Construction de la base d'analyse

Il s'agit dans cette étape de concevoir une base d'analyse qui servira à la construction des modèles à travers les données disponibles. Cette étape comprend :

- L'inventaire des données.
- L'organisation de la base d'analyse.

I-2-3- L'analyse préliminaire

Le fichier brut une fois constitué doit d'abord être « nettoyé » pour éliminer les erreurs et les incohérences. Il comporte alors en général un trop grand nombre de variables. Une exploration des liaisons entre chaque variable explicative et le critère à prédire permet en général d'éliminer les variables non pertinentes. On utilise alors des outils classiques : test du khi deux de liaison entre variables qualitatives, comparaison

⁴ - R.Dominique, Data Mining, Université Paris Est la Vallée, Institut d'Electronique et d'Informatique ,paris,2017,p :04.

⁵ - R. Lefebure, G. Venturi, Data Mining, Edition. Eyrolles, Paris, 2001, P 31-32

des pourcentages des modalités de la variable à prédire par chaque variable explicative.⁶

I-2-4- L'exploration des données

Après avoir construit la base d'analyse, on passe à la vérification des hypothèses prédéfinies à travers les techniques descriptives ou les techniques prédictives. Pour cela, il convient d'appliquer la procédure suivante :

- Etablir une pré-segmentation de la population étudiée ;
- Constructions des échantillons ;
- La mise en œuvre d'une ou plusieurs techniques de Data Mining.⁷

I-2-5- Validation et choix du modèle

Durant cette étape, les modèles qui ont été élaborées au cours des phases précédentes sont comparées et après l'interprétation des résultats obtenus, on retient le modèle le plus performant. Effectivement, avant tout déploiement, l'évaluation des modèles retenus doit se faire sur l'échantillon de validation.⁸

a- La procédure

La validation des modèles se fait selon deux optiques, l'inférence statistique et la validation prédictive.

En effet, Pour comparer les modèles de même nature, il existe des indicateurs statistiques spéciaux pour chaque méthode. Mais comme les indicateurs statistiques de deux modèles de natures différentes sont rarement comparables, on comparera les modèles à partir de leurs performances prédictives.

⁶ -G. Saporta , **La Notation Statistique des E emprunteurs ou Scoring** ,Scribd, consulté le 15/11/2017, <https://fr.scribd.com/document/56222221/Chap-It-Re-1>.

⁷ - R. El amin , Techniques de Data Mining pour la Gestion de la Relation Client dans les Banques, Faculté des Sciences Exactes & des Sciences de la Nature et de la Vie ,d'Département d'Informatique, Université Mohamed Kheider,Bisokra , juin 2014,p 14.

⁸ - R. Lefebure, G. Venturi, **Op.cit.** ,P 33.

b- Les outils de validations prédictives

Pour évaluer la performance prédictive des modèles, on utilise généralement le taux d'erreur de la matrice de confusion ou la méthode de validation croisée, toutefois il existe d'autres outils comme la courbe ROC, la courbe de Lift et leurs indices associés qui peuvent être utilisés dans le cas des modèles de classement en deux classes.

b-1- La matrice de confusion

La matrice de confusion est un tableau croisé où apparaissent en ligne la répartition de l'échantillon de validation par classe (valeurs réelles), et en colonne les résultats de classifieur (valeurs prédites). Le diagnostic de cette matrice représente les observations bien classées, (c'est-à-dire celles pour lesquelles la classe d'appartenance est la même), et les observations qui sont mal classées.⁹

Etant donné un classifieur et sa prédiction, 4 cas sont possibles :

- Vrai Positif (VP) : instance positive, classifiée positive ;
- Faux Positif (FV): instance négative, classifiée positive ;
- Vrai Négatif (VN): instance négative, classifiée négative ;
- Faux Négatif (FN): instance positive, classifiée négative.

On résume les résultats d'un classifieur sur des données de test dans une matrice de confusion sont montrées dans le tableau n°01 :¹⁰

Tableau n°01 : matrice de confusion.

Valeurs prédites Valeurs réels	Groupe1	Groupe2	Total
Groupe1	VP	VN	VP+VN
Groupe2	FP	FN	FP+FN
Total	VP+FP	VN+FN	Total globale

Source : J-P.Nacache, J.Confais, Statistique Explicative Appliquée, Edition Technip, Paris, 2003, P 26.

⁹ - SP. Roussel, F. Wacheux, Management des Ressources Humaines, Edition. de Boeck, Bruxelles, 2005, P 385.

¹⁰ - D.Hosmer & Others, Applied Logistic Regression, 3rd Edition, Wiley, New Jersey, 2016,p 145.

Le pourcentage des observations mal classées représente le taux d'erreur pouvant mesurer la qualité du modèle.

b-2- La courbe ROC

La courbe ROC est un outil d'évaluation et de comparaison des modèles à deux classes, indépendant des matrices de taux de mauvaise affectation. Il permet de savoir si un modèle M1 sera toujours meilleur que le modèle M2 quelle que soit la matrice de confusion.

La courbe ROC constitue en effet, un outil graphique qui permet de visualiser les performances prédictives d'un modèle, d'une telle façon où un seul coup d'œil doit permettre de voir le(s) modèle(s) susceptible(s) de nous intéresser.¹¹

Un indicateur synthétique est associé à la courbe ROC, il s'agit de l'AUC (Aire Sous la Courbe). Il indique la probabilité d'un individu positif d'être classé devant un individu négatif. Il existe une valeur seuil, si l'on classe les individus au hasard, l'AUC sera égal à 0.5. Elle met en relation dans un graphique *les taux de faux positifs* (en abscisse) et *les taux de vrais positifs* (en ordonnée) ce qui veut dire que si on a sur la courbe le point (0.3, 0.9) cela signifie que le classifieur a affecté 30% des faux positifs et 90% des vrais positifs.¹²

L'aire sous la courbe ROC est calculée par la formule :¹³

$$AUC = \sum_{i=1}^{\lfloor FP \rfloor - 1} (x_{i+1} - x_i) F_{ROC}(x_{i+1})$$

Avec :

x_i : se sont les individus classés selon un score décroissant.

¹¹ - Galit Shmueli & Others, Data Mining for Business Analytics: Concepts, Techniques, and Applications in R, 1st Edition, Wiley, New Jersey, 2017, p 78.

¹² - A.D. Mezouar, Recherche Ciblée de Documents sur le Web, Thèse de doctorat de l'université Paris-Sud, Spécialité Informatique, 2004, p 85.

¹³ - Ricco Rakotomalala, La Courbe Roc, Tutoriels Tanagra, 15/11/2017, https://eric.univ-lyon2.fr/~ricco/cours/slides/roc_curve.pdf

$F_{ROC}(x_{i+1})$: Représente l'ordonnée de la courbe ROC au point x_{i+1} , telle que :

- $F_{ROC}(x_1) = 0$ si $x_1 \in FP$
- $F_{ROC}(x_1) = \frac{1}{[VP]}$ si $x_1 \in VP$
- $\forall i > 0 \quad F_{ROC}(x_{i-1}) + \frac{1}{[VP]}$ si $x_1 \in VP$

Le degré de qualité de classement d'un classifieur est présenté dans le tableau n°02 :

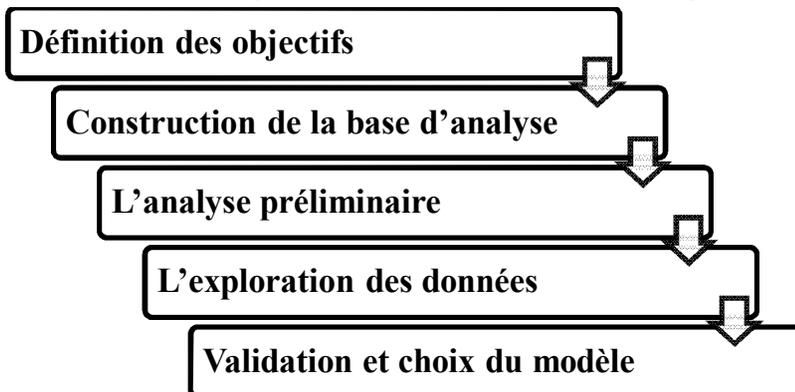
Tableau n°02 : Classification de la qualité d'un système à partir de l'aire sous sa courbe ROC.

Aire sous la courbe ROC	qualité
$0.9 < AUC \leq 1$	Excellent
$0.8 < AUC \leq 0.9$	Bonne
$0.7 < AUC \leq 0.8$	moyenne
$0.6 < AUC \leq 0.7$	médiocre
$0 < AUC \leq 0.6$	mauvaise

Source : A.D. Mezouar, Loc.Cit.

Donc le Data Mining est une démarche simplifiée et didactique en 5 temps majeurs.

Figure n°01 : Processus du data Mining.



Source : H.Jiawei & Autres, Data Mining : Concepts and Techniques, 3^{eme} Edition, 2016, p :07.

II- Le prétraitement

La première phase du processus de Data Mining consiste principalement à préparer les données pour la modélisation. Cette tâche nécessite généralement un nettoyage et une transformation des variables pour supprimer toute sorte d'incohérence et d'atypisme, et pour assurer également l'homogénéité des variables.

Pour cela, nous commençons d'abord par présenter les données, puis nous essayons de les synthétiser et de révéler les liens existants entre la variable cible et les variables explicatives à travers l'analyse univariée et bivariée. Enfin, on procèdera à des nettoyages et transformations utiles sur les variables.

II-1- Présentation des données

Les données de cette application sont collectées à partir de tous les dossiers d'octroi de crédit trouvés au niveau de l'agence 541 de la banque BADR. La durée nécessaire était de un mois et demi, avec une fréquence d'une journée par semaine.

Le nombre de dossiers mis à notre disposition étaient de 635 dossiers collectés durant 12 ans. Dont 522 demandes de crédit acceptées et 113 demandes refusées par la banque. L'ensemble de ces crédits sont destinés au financement des projets d'investissement.

A partir de ces dossiers on a pu prélever 13 variables, une variable de type qualitative « à expliquer » (la variable cible), et 12 variables explicatives dont 8 sont qualitatives et 4 quantitatives. Les variables de l'étude associées avec le codage des variables qualitatives sont présentées dans le tableau n°03.

Tableau n°03 : Le codage des variables qualitatives.

Type des variables	Variables	Codage des variables
La variable qualitative à expliquer	Décision	(1) demande acceptée (0) demande refusée
Les variables explicatives qualitatives	Sexe d'emprunteur	(1) masculin (2) féminin
	Statut matrimonial	(1) célibataire (2) marié
	Niveau d'instruction	(1) faible «moyen et - » (2) moyen « lycée » (3) élevé «bac et + »
	Type de client	(1) particulier via l'ANSEJ ou CNAC (2) Entreprise via l'ANSEJ ou CNAC (3) particulier
	Zone d'activité	(1) urbaine (2) rurale (3) industrielle
	Type d'activité	(1) industrielle (2) service (3) artisanale (4) agricole (3) autre
	Type de projet	(1) création d'une entreprise ou micro entreprise (2) d'extension «augmentation des capacités de production» (3) renouvellement de l'outil de production Activité
	Rentabilité de projet	(1) faible (2) moyenne (3) forte

Source : établi a partir des données obtenus auprès de la banque BADR.

La rentabilité prévue d'un projet est apprécié par le comité de la banque à travers les tableaux de comptabilité.

a- La variable explicative quantitative discrète

- Année de la déclaration.

b- Les variables explicatives quantitatives continues

- Age d'emprunteur.

- Montant de crédit.
- La valeur des garanties matérielles.

Les garanties mis à la disposition de la banque se présentent sous les formes suivantes :

- **Hypothèque** (terrain, immeuble, magasin, écurie, ...);
- **Nantissement** (équipement, véhicule, assurance,...);
- **Cautionnement** (fond de garantie, tiers personne,...).

Les variables explicatives retenues peuvent être divisées en trois catégories :

- **Les variables qui décrivent l'emprunteur** (sexe, l'âge, statut matrimonial et le niveau d'instruction.)
- **Les variables liées au projet** (zone d'activité, type d'activité, type de projet, rentabilité de projet et le montant de crédit.)
- **Autre types de variables** (type de client, la valeur des garanties et l'année de déclaration.)

II-2- L'analyse bivariée

A l'aide des outils de l'analyse bivariée (test d'indépendance du khi deux et le rapport de corrélation entre variable quantitative et variable qualitative), on essaye de vérifier l'existence des liens entre la variable à expliquer « décision » et les variables explicatives.

En premier lieu, on établit le test d'indépendance du khi deux entre la variable à expliquer et les variables explicatives qualitatives ainsi que la variable quantitative discrète au seuil $\alpha = 0,05$, ensuite on calcule le rapport de corrélation entre variable quantitative et variable qualitative.

II-2-1- Test d'indépendance du khi deux

A travers le test d'indépendance du khi deux on va procéder au test des hypothèses suivantes :

- H_0 : la variable décision dépend de la variable explicative testé.
- H_1 : la variable décision est indépendante de la variable explicative testé.

Pour réaliser ce test, on est amené à construire un tableau de entre la variable décision et chaque variable explicative. Puis, on calcule la statistique de khi deux donnée sous H_0 par :

$$\chi^2 = \sum_{k=1}^K \sum_{l=1}^L \frac{n_{kl} - \frac{n_k \times n_l}{n}}{\frac{n_k \times n_l}{n}} \approx \chi_{1-\alpha}^2 [(K-1)(L-1)]$$

Les résultats du test sont représentés dans le tableau suivant :

Tableau n°04 : Résultats du test d'indépendance de Khi deux.

Nom de la variable	P- Value	conclusion
Sexe	0,957	H_0 acceptée
Statut matrimonial	0,695	H_0 acceptée
Niveau d'instruction	0,000	H_0 rejetée
Type de client	0,019	H_0 rejetée
Zone d'activité	0,642	H_0 acceptée
Type d'activité	0,001	H_0 rejetée
Type de projet	0,011	H_0 rejetée
Rentabilité de projet	0,0001	H_0 rejetée
Année de déclaration	0,0001	H_0 rejetée

Source : résultats obtenus à partir du logiciel S.P.S.S.

Les résultats de test de khi deux montrent l'indépendance entre la variable décision et les variables sexe, statut matrimonial et zone d'activité. Par ailleurs, ils indiquent l'existence d'une dépendance entre cette variable d'intérêt et les variables niveau d'instruction, type de client, type d'activité, rentabilité et l'année dans laquelle la décision a été prise.

Dans première partie des résultats, on constate que la prise de décision d'octroi de crédit ne prend pas en compte le sexe de client, sa situation familiale et lieu d'activité dans lequel il va réaliser son projet. Cependant, la seconde partie des résultats, reflète l'existence d'un rôle très important des variables dépendantes précitées dans la prise de décision.

II-2-2-Le rapport de corrélation

Pour mesurer l'intensité de la relation entre la variable décision qui est qualitative et les variables explicatives quantitatives, on est amené à calculer le rapport de corrélation.

En effet, Le rapport de corrélation découle directement de la décomposition de la variance, il se définit dans le cadre générale pour une variable quantitative notée y et une variable qualitative notée x à K modalités de la manière suivante :

$$S^2_{y/x} = \frac{\sigma_E^2}{\sigma_y^2} \text{ tel que } 0 \leq S^2_{y/x} \leq 1$$

Avec :

$$\sigma_y^2 = \frac{1}{N} \sum_{h=1}^K n_h (\bar{y}_h - \bar{y})^2 + \frac{1}{N} \sum_{i=1}^K n_h \sigma_i^2 = \sigma_E^2 + \sigma_R^2$$

σ_y^2 : c'est la variance totale de la variable quantitative y .

Le premier terme de la décomposition de σ_y^2 noté σ_E^2 est appelé variance expliquée (par X) ou variance inter classe ; le seconde terme noté σ_R^2 est appelé variance résiduelle ou variance intra classe. La règle d'interprétation est la suivante :

- $S_{y/x} = 0 \Rightarrow$ Absence de liaison entre x et y .
- $S_{y/x} = 1 \Rightarrow$ Liaison parfaite.

Les résultats du calcul de rapport de corrélation pour la variable qualitative à expliquer « décision » et les variables explicatives quantitatives sont représentés dans le tableau ci-dessous :

Tableau n°05 : Rapport de corrélation

variable	rapport de corrélation
Age d'emprunteur	0,0001
Montant de crédit	0,0964
valeurs des garanties	0,0089

Source : résultats obtenus à partir du logiciel S.P.S.S.

On remarque que le rapport de corrélation est proche de 0 pour les trois variables, ce qui implique l'absence de liaison entre les variables explicatives quantitatives et la variable à expliquer. Cela veut dire, que ces trois variables sont peu dispersées entre les deux groupes qu'à l'intérieur de chaque groupe, et donc elles expliquent faiblement la différence entre les deux groupes.

II-2-3-Nettoyage et transformation des données

Les variables explicatives de notre application prennent deux formes quantitatives ou qualitatives. Dans le but d'élaborer un modèle prédictif, on est amené à vérifier la pertinence de nos données en matière de prédiction, afin d'établir par la suite une transformation des variables quantitatives en qualitatives par un découpage en classes.

Les demandes de crédits sont généralement refusées à cause de deux facteurs, le premier est lié aux caractéristiques de l'emprunteur et à son projet, le second est lié seulement à la gestion et aux orientations de la banque.

Alors, pour construire un modèle prédictif qui permet de distinguer entre les clients à risque et les clients sans risque, on doit supprimer les emprunteurs refusés à cause des problèmes de la banque dont le nombre est de 31, ce qui veut dire que le nombre de clients intervenant dans la modélisation sera de 604 clients, 522 demandes acceptées et 82 demande refusées.

En outre, la variable année de déclaration ne peut pas être intégrée dans le modèle prédictif car elle se limite à un temps passé. Pour cela, elle doit être éliminée.

La transformation des variables quantitatives en qualitatives est très recommandée car elle permet de s'adapter facilement à certaines méthodes qui n'acceptent que des variables explicatives quantitatives. Toutefois, une telle transformation présente des problèmes liés aux choix de découpage:

- Ou bien on effectue, pour ne pas perdre trop d'information un découpage fin comportant beaucoup de classes de faibles amplitudes, mais au risque d'avoir des résultats instables et peu reproductibles du fait de classe d'effectif très faible.
- Ou bien on effectue un découpage grossier en un nombre de tranches relativement restreint, ces tranches étant de grande amplitude auquel cas on perd beaucoup d'information.

Pour éviter ces écueils, on opte pour un découpage proposé par défaut dans le logiciel de SPSS, qui consiste à découper les variables quantitatives en quatre classes par l'intermédiaire des quartiles. Cette procédure permet, en effet, d'obtenir un nombre modéré de classes, dont le nombre d'effectif est assez important (25% de l'ensemble des observations).

Après le découpage des variables quantitatives : âge d'emprunteur, montant de crédit et valeur des garanties, on a obtenu les variables qualitatives ordinales suivantes : âge d'emprunteur, montant de crédit, valeur des garanties.

Par ces opérations, le nombre d'observation se restreint à 604 clients dont 522 demandes acceptées et 82 demandes refusées. Le nombre de variable se diminue également à 12 variables qualitatives, 1 variable cible « décision » et 11 variables explicatives.

III- L'exploration des données

L'exploration des données constitue le cœur de notre application. En effet, cette étape va nous permettre de construire le modèle prédictif qui répond aux objectifs prédéfinis.

On procède pour cela, à partitionner la population en échantillon d'apprentissage et en échantillon de validation. Après, on met en œuvre la méthode de modélisation : la régression logistique.

III- 1- Construction des échantillons

L'échantillonnage est une étape incontournable dans l'application notamment pour la prédiction ou le classement, plusieurs techniques sont possibles mais comme la taille de nos données (604 individus) est relativement petite, de plus les logiciels disponibles ne permettent pas de réaliser une validation croisée, on procède à un partitionnement de la population en deux échantillons ; un échantillon d'apprentissage de 75% de la population (453 individus) et un échantillon de validation de 25% de la population (151 individus).

Pour réaliser le partitionnement, on a utilisé le sondage stratifié à allocation proportionnelle afin de garder les mêmes proportions d'individus pour chacune des classes à prédire, cela veut dire qu'on répartie la population en deux sous ensembles (strates) par rapport à la variable cible «décision». Cette répartition nous a donné deux strates de taille 522 et 82 respectivement.

On tire aléatoirement de chaque strate 75% d'individus qui vont former l'échantillon d'apprentissage, et 25% d'individus qui formeront l'échantillon de validation.

- L'échantillon d'apprentissage :

Soient :

N_{app} : la taille d'échantillon d'apprentissage.

$N_{ap-accept}$: la taille d'échantillon d'apprentissage tiré de la strate des demandes acceptées.

N_{ap-ref} : la taille d'échantillon d'apprentissage tiré de la seconde strate.

On a donc, $N_{ap-accept} = 0,75 \times 522 = 391$ individus

$N_{ap-ref} = 0,75 \times 82 = 62$ individus

D'où: $N_{app} = N_{ap-accept} + N_{ap-ref} = 391 + 62 = 453$ individus.

- **L'échantillon de validation :**

Soient :

N_{val} : la taille d'échantillon d'apprentissage.

$N_{val-accept}$: la taille d'échantillon d'apprentissage tiré de la strate des demandes acceptées.

$N_{val-ref}$: la taille d'échantillon d'apprentissage tiré de la seconde strate.

On a donc, $N_{val-accept} = 0,25 \times 522 = 131$ individus

$N_{ap-ref} = 0,25 \times 82 = 20$ individus

D'où: $N_{val} = N_{val-accept} + N_{val-ref} = 131 + 20 = 151$ individus.

La répartition de la population est récapitulée dans le tableau suivant :

Tableau n°06 : Taille des échantillons.

Echantillon	Proportion de la population	Taille	Décision	Taille
Apprentissage	0,75	453	Demande acceptée	391
			Demande refusée	62
Validation	0,25	151	Demande acceptée	131
			Demande refusée	20

Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

III - 2- La modélisation

L'élaboration du modèle sélectionné est réalisée à partir de l'échantillon d'apprentissage, suivi de la validation de ce modèle sur la base des données de l'échantillon de validation.

L'échantillon d'apprentissage est constitué de 453 individus, décrits par 12 variables qualitatives dont une variable est la variable cible « décision » et les autres sont des variables explicatives. En revanche, l'échantillon de validation est constitué de 151 individus décrits également par les 12 variables. La méthode qu'on va mettre en œuvre est *la régression logistique*.

III- 2- 1- La régression logistique

Les données statistiques disponibles dans la base d'analyse sont relatives à des caractères qualitatives (Décision, type d'activité, sexe, ...), or les méthodes d'inférence

traditionnelle ne permettent pas de modéliser et d'étudier ces caractères, pour cela, on pense à l'utilisation de la régression logistique qui permet de modéliser ces caractères en tenant compte de l'absence de la continuité ou de l'ordre naturelle entre les modalités que peut prendre le caractère qualitatif.

En effet, la régression logistique est destinée à la modélisation d'une variable endogène qualitative expliquée par un ensemble de variables exogène quantitatives.

Toutefois, les variables explicatives qualitatives peuvent être utilisées après la transformation en forme disjonctive en supprimant une modalité pour chaque variable qualitative.

Dans cette application, on s'appuie essentiellement sur les résultats de logiciel XL Stat.

a- Construction du modèle

Cette application consiste à expliquer la variable dichotomique « décision » a deux modalités « demande acceptée et demande refusée » par 25 modalités provenant de 11 variables qualitatives.

La condition d'application du modèle Logit sur des variables explicatives qualitatives est bien vérifiée où on a supprimé une modalité de chaque variable afin d'assurer l'existence de la matrice de variance covariance.

On a :

- **Le modèle Logit**

$$\text{qui s'écrit sous la forme : } P_i = F(x_i\beta) = \frac{e^{x_i\beta}}{1 + e^{x_i\beta}} = \frac{1}{1 + e^{-x_i\beta}}$$

Avec P_i est la probabilité associée à une demande acceptée pour l'individu i .

- **Test de Wald** : $\frac{\hat{\beta}_j^2}{S^2(\hat{\beta}_j)} \rightarrow \chi^2$ sous H_0

$$\text{On rejette } H_0 \text{ si : } W_j = \frac{\hat{\beta}_j^2}{S^2(\hat{\beta}_j)} > \chi^2_\alpha \quad \Leftrightarrow \Pr \left[\underbrace{\chi^2_{(1)} > W_j}_{P_Value} \right] < \alpha$$

$$\Leftrightarrow \frac{|\hat{\beta}_j|}{S(\hat{\beta}_j)} > u_{\frac{\alpha}{2}}$$

Les résultats de l'estimation sont récapitulés dans le tableau suivant :

Tableau n°07: Estimation des paramètres du modèle Logit.

Source	Valeur	Ecart-type	Khi ² de Wald	ddl	Pr > Khi ²
Constante	8,647	126767,41	0,000	1	1,000
Masculin	-2,636	1,418	3,457	1	0,063
Célibataire	2,399	0,877	7,489	1	0,006
nv_faible	-0,274	1,221	0,050	1	0,822
nv_moyen	-0,584	1,126	0,269	1	0,604
particulier_ansej-cnac	-15,68	9525,397	0,000	1	0,999
entreprise_ansej-cnac	24,472	130886,209	0,000	1	1,000
Zone urbaine	-15,289	19065,886	0,000	1	0,999
Zone rurale	-11,45	19065,886	0,000	1	1,000
act_industrielle	-1,890	1,938	0,952	1	0,329
act_service	-0,015	1,843	0,000	1	0,994
act_artisanale	-0,607	1,959	0,096	1	0,757
act_agricole	-2,469	2,108	1,371	1	0,242
prj_création d'entreprise	27,962	124962,942	0,000	1	1,000
prj_extension	-11,19	37746,238	0,000	1	1,000
rentab_faible	-47,707	14196,703	0,000	1	0,997
rentab_moyenne	-4,304	1,138	14,294	1	0,000
âge-[19, 27[-1,032	1,077	0,919	1	0,338
âge-[27, 31[1,179	1,216	0,940	1	0,332
âge-[31, 35[0,089	0,824	0,012	1	0,914
montant-[139285, 1054011[1,667	0,966	2,978	1	0,084
montant-[1054011, 1415473[18,985	2398,706	0,000	1	0,994
montant-[1415473, 2093714[-0,999	0,939	1,131	1	0,288
garanties-[0, 1500898[2,528	0,894	8,000	1	0,005
garanties-[1500898, 2183093[20,887	2498,659	0,000	1	0,993
garanties-[2183093, 3694068[5,859	1,354	18,714	1	< 0,0001

Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

Le test de Wald de significativité des paramètres indique que 6 paramètres sont significativement différents de 0 au seuil $\alpha = 0.1$, ce qui veut dire que les modalités associées sont discriminantes, et apporte une certaine information sur la variable cible.

Les 6 modalités discriminantes proviennent de 5 variables explicatives qui sont : sexe masculin, statut matrimonial célibataire, moyenne rentabilité de projet, le montant de crédit entre [139285, 1054011[et les garanties à valeur dans l'intervalle [1500898, 2183093[et [2183093, 3694068[.

b- Critère de spécification du modèle

Les principaux indicateurs¹⁴ offerts par XL Stat sont :

Tableau n°08 : Critère de la spécification du modèle Logit.

Critère	Valeur
R ² (McFadden)	0,748
R ² (Cox and Snell)	0,449
R ² (Nagelkerke)	0,817
AIC	14,313
SBC	250,326

Source : résultats obtenus à partir du logiciel S.P.S.S.

Ces critères montrent dans l'ensemble, que le modèle obtenu est acceptable et plus efficace qu'un modèle obtenu par la méthode sélection des variables pas à pas.

¹⁴ - R. Rakotomalala, Pratique de la Régression Logistique, Université Lumière Lyon 2, p 35, consulte le 06/11/2017, https://eric.univlyon2.fr/~ricco/cours/cours/pratique_regression_logistique.pdf

c- les signes des paramètres

On représente dans le tableau suivant les signes des paramètres significatifs du modèle :

Tableau n°09 : Signes des paramètres du modèle Logit.

Modalité	Signe de paramètre
Masculin	-
Célibataire	+
Rentabilité moyenne	-
Montant : [139285, 1054011[+
Garanties : [0, 1500898[+
Garanties : [2183093, 3694068[+

Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

On remarque que deux modalités : sexe masculin et la rentabilité moyenne de projet influent négativement sur la probabilité associée à une demande acceptée. Par contre, les modalités : célibataire, montant de crédit entre [139285, 1054011[et les garanties entre [0, 1500898[et [2183093, 3694068[influent positivement. Cela veut dire que, les emprunteurs à sexe masculin qui veulent réaliser des projets à rentabilité moyenne sont désavantagés. En revanche, les célibataires qui demandent un crédit à faible montant (*inférieur à 1 millions DA*) en proposant une garantie importante ont plus de chance de se voir accorder un crédit.

d- Le rapport de chance «Odds ratio»

Le calcul des effets marginaux permettent de mesurer la part de déviation des modalités par rapport à la situation de référence.

Dans le tableau suivant on donne le rapport de chance (Odds ratio) des modalités des variables significatives en mettant en dernier la modalité de référence.

$$Odds_p = \frac{P}{P-1}$$

Tableau n°10 : Rapport de chance.

	Variable	Odds ratio	IC Borne inf. (95%)	IC Borne sup. (95%)
Sexe	masculin	0,072	0,004	1,154
	féminin	-	-	-
Statut matrimonial	Célibataire	11,010	1,975	61,361
	marie	-	-	-
Rentabilité	moyenne	0,014	0,001	0,126
	forte	-	-	-
Montant de crédit	[139285, 1054011[5,297	0,797	35,190
	[2093714, 20147331]	-	-	-
Valeurs des garanties	[0, 1500898[12,522	2,173	72,165
	[2183093, 3694068[350,445	24,645	4983,334
	[3694068, 9895016165]	-	-	-

Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

A partir des signes des paramètres significatifs, on constate que deux modalités influent à la baisse la probabilité pour obtenir un crédit, donc une faible chance d'acquérir un crédit.

D'après les résultats, les hommes ont 14 fois moins de chance que les femmes d'obtenir un crédit. Cela peut se justifier par les orientations de l'Etat qui visent à encourager l'activité féminine. De plus, un projet à moyenne rentabilité a 71 fois moins de chance d'être financé par la banque. Ce résultat, exprime la stratégie prudentielle suivie par la banque lors de traitement des dossiers pour accorder un prêt.

En revanche, 4 modalités provenant de 3 variables augmentent les chances de l'emprunteur pour obtenir un crédit. Effectivement, les emprunteurs célibataires ont 61 fois plus de chances que les mariés d'obtenir un crédit. Ce résultat revient généralement à l'encouragement de l'emploi des jeunes visé par l'Etat. De plus, on remarque que les emprunteurs qui sollicitent un montant de crédit dans les environs 1 millions DA possèdent 5 fois plus de chance d'obtenir un crédit que les emprunteurs

qui demandent plus de 2,13 millions DA, ce qui est évident car l'augmentation du montant signifie une augmentation des risques de non remboursement.

Enfin, mettre à la disposition de la banque une somme de garantie entre 0 et 1,5 millions DA ou entre et 2,2 et 3,7 millions DA donne à l'emprunteur 12 fois plus de chance pour obtenir un crédit que ceux qui mettent plus de 3,5 million DA. Ce résultat exprime, que, le fait de mettre un grosse somme de garanties implique forcément une demande de crédit assez conséquente. Par contre, le résultat précédent montre clairement que la banque défavorise les crédits à montant élevé.

e- Qualité de la représentation

La qualité de la représentation va nous permettre de quantifier le degré de performance du modèle Logit dans le reclassement des individus de l'échantillon d'apprentissage dans leurs groupes respectifs. Pour cela, on analyse la matrice de confusion qui regroupe les individus bien classés et ceux mal classés :

Tableau n°11 : Matrice de confusion sur échantillon d'apprentissage pour le modèle Logit.

de \ Vers	demande acceptée	demande refusée	Total	% correct
demande acceptée	382	9	391	97,70%
demande refusée	14	48	62	77,42%
Total	396	57	453	94,92%

Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

La matrice de confusion montre que 94.92% des emprunteurs de l'échantillon d'apprentissage sont bien reclassés, dont 97.70% des emprunteurs admis et 77.42% des emprunteurs refusés ont été affectés correctement à leurs classes.

Le taux d'erreur de reclassement est de 5.08%, ce qui veut dire que la probabilité d'effectuer une mauvaise prédiction à l'aide de ce modèle est de 5.08%.

f- Validation prédictive

Pour évaluer la performance prédictive du modèle obtenu, on utilise l'échantillon de validation pour calculer les indicateurs suivants :

➤ la matrice de confusion pour l'échantillon de validation

Tableau n°12 : matrice de confusion sur échantillon de validation pour le modèle Logit.

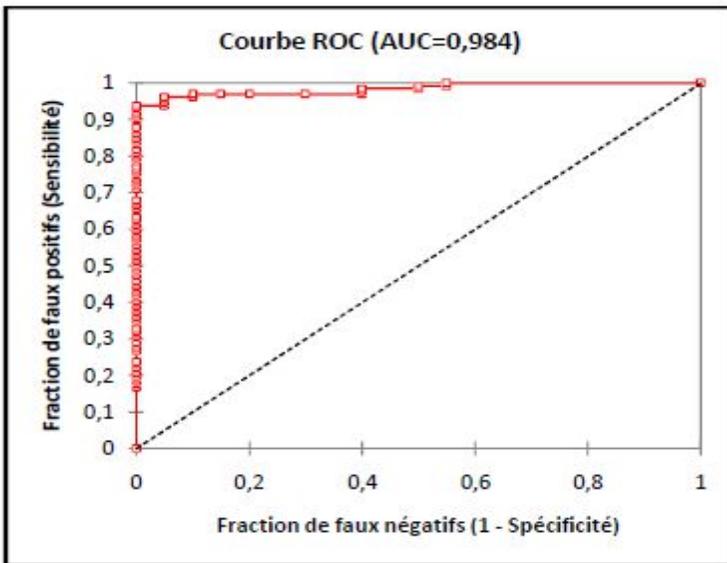
de \ Vers	demande acceptée	demande refusée	Total	correct%
demande acceptée	126	5	131	96,18%
demande refusée	1	19	20	95,00%
Total	127	24	151	96,03%

Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

La matrice de confusion montre que 96,07% des demandes de l'échantillon de validation ont été bien reclassées, dont 96,18% des demandes acceptées et 95,00% des demandes refusées ont été affectées avec succès. Alors, le taux d'erreur de reclassement est égal à 3,97%.

➤ la courbe ROC et l'aire sous la courbe ROC

Figure n°02 : la courbe ROC et l'aire sous la courbe ROC



Source : résultats obtenus à partir du logiciel XL Stat.

On remarque que la courbe ROC se situe au dessus de la diagonale avec une aire égale à 0.984 très proche de 1, alors la qualité de classification est excellente.

L'application de la régression logistique a permis de construire un modèle prédictif efficace (*taux d'erreur sur l'échantillon de validation est de 3.97%, et AIC =0.984*).

Parmi les 25 modalités initiales, 6 modalités sont significatives et interviennent dans la prise de décision en augmentant ou en diminuant les chances de l'emprunteur pour obtenir un crédit.

Les deux modalités sexe féminin et statut matrimoniale célibataire augmentent les chances du client à obtenir un crédit. Ce qui prouve que les orientations sociopolitique de l'Etat qui vise à soutenir l'activité féminine et en général l'emploi ;des jeunes, influent sur la décision d'octroi de crédit.

Les projets à rentabilité moyenne possèdent moins de chance à être acceptés que les projets à forte rentabilité. De plus, un crédit à montant relativement faible (inférieur à 105 millions) possède plus de chance à être accepté que des crédits à montant plus élevé. Donc, la qualité d'un projet proportionnellement à son montant joue un rôle très important dans la prise de décision.

En dernier, les crédits couverts par une grande valeur de garanties, ne sont pas toujours acceptés, et cela revient principalement aux risques de non remboursement et aux orientations sociopolitiques de l'Etat.

CONCLUSION :

En conclusion, notre étude s'est portée sur la du Data Mining appliquée sur des données bancaires en vue de construire un modèle prédictif robuste permettant de mieux distinguer entre un bon et un mauvais client.

L'opération d'octroi de crédit nécessite effectivement de collecter des informations sur l'emprunteur afin d'évaluer sa solvabilité et de décider s'il s'agit d'un bon ou d'un mauvais payeur.

Dans un second temps nous avons consacré notre étude à la mise en œuvre du processus de data Mining sur les données des dossiers de prêts, un prétraitement des données fut nécessaire en vue de décrire et de préparer les données à la phase de modélisation. Par la suite, on s'est servi du sondage stratifié pour scinder l'ensemble

des observations en deux échantillons : un échantillon d'apprentissage, et un échantillon de validation. Enfin, la méthode de modélisation Logit.

D'après le traitement et l'analyse des données, on a pu tirer les conclusions suivantes:

- La méthode de la régression logistique est la meilleure méthode prédictif, dont la probabilité de commettre une erreur de prévision est égale à **3.97%** .
- Les principaux caractères influant sur la décision d'octroi de crédit sont: le **sexe** (*masculin*), le **statut matrimonial** (*célibataire*), la **rentabilité de projet** (*moyenne*), le **montant de crédit** (inférieur à 1 million DA) et enfin les **garanties** (à valeur inférieur à 1,5 millions DA ou entre 2,2 et 3,7 millions de DA).
- Les orientations sociopolitiques de l'Etat jouent un rôle considérable dans la prise de décision, cela se justifie, d'une part, par l'évolution du nombre de demandes de crédits par année et d'une autre part par la volonté de l'Etat à encourager les jeunes et surtout les célibataires.
- La qualité du projet d'investissement constitue un facteur primordial dans la prise de décision, de telle sorte que les projets à rentabilité faible sont directement refusés et les projets à rentabilité forte ou moyenne sont généralement acceptés ;
- La soumission au règlement de l'Etat favorise les emprunteurs à acquérir le crédit lorsque le projet présente une rentabilité acceptable.
- Le montant du crédit joue un rôle crucial dans la décision finale, généralement la banque défavorise les crédits à montant élevé même si l'emprunteur présente une grande valeur de garantie. Par conséquent, une grande somme de garantie ne signifie pas que le crédit sera accepté.

REFERENCES :

1. A.D. Mezouar, Recherche Ciblée de Documents sur le Web, Thèse de doctorat de l'université Paris-Sud, Spécialité, 2004.
2. D.Hosmer & Others, Applied Logistic Regression, 3rd Edition, Weley, New Jersey, 2016.
3. G.Saporta, Probabilités Analyse des Données & Statistiques, 2^{ème} Edition. Technip, Paris, 2006.
4. Galit Shmueli & Others, Data Mining for Business Analytics: Concepts, Techniques, and Applications in R, 1 st Edition ,weley , New Jersy, 2017.
5. H.Jiawei & Autres, Data Mining : Concepts and Techniques, 3^{ème} Edition, 2016.
6. J.X.Liu, New Developments in Robotics Research, Edition. Nova, New York, 2005.
7. J-P.Nacache, J.Confais, Statistique Explicative Appliquée, Edition Technip, Paris, 2003.
8. R. El amin , Techniques de Data Mining pour la Gestion de la Relation Client dans les Banques, Faculté des Sciences Exactes & des Sciences de la Nature et de la Vie ,d'Département d'Informatique, Université Mohamed Kheider, Biskra , juin 2014.
9. R. Lefebure, G. Venturi, Data Mining, Edition. Eyrolles, Paris, 2001.
10. R.Dominique, Data Mining, Université Paris Est la Vallée, Institut d'Electronique et d'Informatique, paris, 2017.
11. SP. Roussel, F. Wacheux, Management des Ressources Humaines, Edition. de Boeck, Bruxelles, 2005.
12. T. Benoit, Projet de Data Mining, CEREMADE , Unité Mixte de Recherche (UMR) n° 7534, CNRS et Université Paris-Dauphine, Paris, juin 2014.

13. G. Saporta , La Notation Statistique des E emprunteurs ou Scoring Scribd, consulté le 15/11/2017, <https://fr.scribd.com/document/56222221/Chap-It-Re-1>.
14. R. Rakotomalala, Pratique de la Régression Logistique, Université Lumière Lyon 2, p 35, consulte le 06/11/2017, https://eric.univlyon2.fr/~ricco/cours/cours/pratique_regression_logistique.pdf
15. Ricco Rakotomalala , La Courbe Roc , Tutoriels Tanagra ,15/11/2017, https://eric.univ-lyon2.fr/~ricco/cours/slides/roc_curve.pdf

***Croissance Economique et Ressources naturelles : Le cas de l'Economie
Algérienne.***

Dr. Kamel Malik Bensafta

Université Hassiba BenBouali de Chlef

K.bensafta@univhb-chlef.dz

Résumé :

Dans cette étude, nous regardons deux aspects économiques qui désignent la relation négative entre la richesse en ressources naturelles et la croissance : la volatilité des termes de l'échange et l'intensité énergétique. L'analyse porte sur un panel de pays exportateurs des hydrocarbures, y compris l'Algérie. La malédiction des ressources naturelles est confirmée, mais peut-on y échapper ? La revue des pays exportateurs d'hydrocarbures ayants échappés à cette malédiction tel que la Malaisie ou le Mexique montre que le développement des énergies renouvelables est une issue de sortie.

Mots clés : *Termes de l'échange, Intensité Energétique, Energies renouvelables, Malédiction des ressources naturelles*

Classification JEL : Q20, Q32, Q43

Economic Growth and Natural Resources ? The Case of the Algerian Economy

Abstract

In this study, we look at two economic aspects that refer to a negative relationship between natural resources and economic growth: terms of trade volatility and energy intensity. The analysis covers a panel of oil-exporting countries, including Algeria. The natural resources curse is confirmed, but can one escape it? The review of oil-exporting countries that have escaped this curse such as Malaysia or Mexico shows that the development of renewable energy is one way out.

Keywords: Term of Trade, Energy Intensity, Renewable Energy, Natural Resources Curse

JEL Classification Codes : Q20, Q32, Q43

I- Introduction :

La situation où un pays riche en ressources naturelles est caractérisé par une faible croissance économique, est dite « situation de malédiction des ressources naturelle ». Ce fait a été établi une première fois par Auty (1990) dans le cas particulier des pays exportateurs de pétrole, en comparaison avec les pays pauvres en ces ressources. Ce concept est généralisé par Sachs et Warner (1995) sur un échantillon de 95 pays riches en ressources naturelles. L'analyse de Sachs et Warner (1995) est complétée par les travaux de Ades et Di Tella (1999) et Sala-i-Martin et Subramanian (2003) qui relie cette malédiction à la mauvaise gouvernance dans les pays riches en ressources naturelles.

L'analyse des mécanismes de transmission entre la richesse en ressources naturelles et les mauvaises performances économiques est au cœur des investigations théoriques et empiriques de ce phénomène¹. Auty (2001) envisage des processus exogènes et des phénomènes endogènes : le syndrome hollandais, la politique d'exportation, le comportement prédateur des gouvernants, l'apparition du phénomène de captation². Stevens (2003) identifie en plus, l'instabilité des revenus du gouvernement, la dégradation des termes de l'échange, la domination de l'Etat et ses effets sur la vie politique, culturelle et sociale.

Notre recherche s'inscrit dans la continuité de ces travaux, dans la mesure où nous étudions la question de l'instabilité des termes de l'échange et sa relation avec la croissance dans les pays exportateurs de pétrole et de gaz³. Nous étudions également la relation entre l'intensité énergétique et la croissance dans le cas de l'Algérie. La suite du document est comme suit: une revue de littérature (section2) ; la malédiction de l'économie algérienne (section 3) ; la bénédiction des énergies renouvelables (section 4) et conclusion.

¹ Pour une revue de littérature voir par exemple Frankel (2010) et Stevens (2015).

² Pour plus de détails, voir les premiers travaux d'Auty (1990, 1993).

³ Voir par exemple Di John (2007) et Dietsch (2007) et Moore (2004).

II. Revue de littérature

Il existe une littérature abondante sur la question de la malédiction des ressources naturelles. Spencer (2015) donne une revue de littérature très large et actualisée sur ce phénomène. Toutefois, il n'existe que peu de travaux consacrés à l'exemple de l'économie algérienne. Nous citerons par exemple les études d'Auty (2003), Derbouche (2011), Zaouche (2013) et Chekouri et al, (2013, 2016)⁴. Ces études confirment l'impact négatif des recettes liées aux ressources naturelles dans le cas de l'Algérie. Ils relèvent différents aspects, tel que la mauvaise gouvernance et l'instabilité des dépenses publiques. Un autre aspect de la malédiction des ressources naturelles concerne le phénomène de prédation et de captation liés à la rente. L'analyse de cet aspect dans le cas algérien, a fait l'objet des travaux d'Ouchichi (2014) sur les fondements des politiques économiques rentières en Algérie⁵.

III. La malédiction des ressources naturelles et l'économie Algérienne.

Nous abordons dans deux aspects liés à la malédiction des ressources naturelles : l'instabilité des termes de l'échange et l'intensité énergétique.

III.1. Instabilité des termes de l'échange

Entre 1962 et la première moitié des années 1970, les statistiques montrent que les produits hors hydrocarbures représentaient presque 20% du total des exportations algériennes. Depuis la fin des années 1970, l'Algérie est un pays mono-exportateur puisque les exportations hydrocarbures constituent en moyenne, 97% du total des exportations. Des parts équivalentes sont mesurées pour le Nigeria, l'Angola et le Kuwait (tableau 1, panel A). La domination des exportations par les hydrocarbures se traduit par une forte concentration. L'indice de concentration tel que mesuré par la Banque Mondiale montre la faible diversification des exportations de l'Algérie, du Nigeria, et du Kuwait. A l'opposé, certains pays comme le Mexique, l'Indonésie et la

⁴ Le cas algérien est discuté dans un cadre plus global dans les travaux de Derbouche (2011).

⁵ Mourad OUCHICHI, « Les fondement politiques de l'économie rentière », éditions Déclic, 2014.

Malaisie ont diversifié leurs exportations depuis les années 1980⁶. La part des exportations des hydrocarbures dans les exportations totales de l'Indonésie (resp, le Mexique) est passée de 63% (resp, 54%) dans les années 1980 à moins de 25% (resp, 13%) dans les années 2000.

Cette concentration des exportations se traduit par des termes de l'échange fortement corrélés aux prix des hydrocarbures. Le panel B du tableau 1 donne le coefficient de corrélation entre les variations de termes de l'échange et les variations des prix des hydrocarbures⁷. Deux faits sortent de la lecture du tableau :

Premièrement, une forte corrélation entre les termes de l'échange et les prix du pétrole dans le cas des pays exportateurs d'hydrocarbures. Deuxièmement, une hausse significative de la corrélation entre les années 1990 et les années 2000. Ce fait traduit la part toujours croissante des exportations d'hydrocarbures dans les pays du Conseil de Coopération du Golf (CCG)⁸ et dans les pays africains y compris l'Algérie. Les mesures des volatilités des termes de l'échange montrent que les valeurs les plus élevées sont enregistrées pour les pays du CCG, l'Algérie et le Nigeria. Les corrélations les plus faibles sont celles de l'Indonésie et de la Turquie. Le premier pays est un exportateur de pétrole sortant de la malédiction, le deuxième est un grand exportateur de produits manufacturés.

La littérature empirique met en exerce le phénomène de malédiction en cherchant la relation entre les termes de l'échange et la croissance. Sous l'hypothèse

⁶ Les ICE dans les pays mono-exportateurs des hydrocarbures dépassent les 0.75. Veux des pays où les exportations sont plus diversifiées sont au voisinage de 0.50.

⁷ La variation est calculée sur la base d'observations mensuelles. Nous avons retenu un panel de pays arabes et un panel de pays africains.

⁸ Le Conseil de Coopération des pays du Golf est créé en 1981. Il est constitué de l'Arabie Saoudite, des Emirats Arabes Unies, du Qatar, du Sultanat d'Oman et du Bahreïn.

Prebish-Singer de dégradation des termes de l'échange des matières premières à long terme, Fosu et Gyabong (2010) trouvent une relation négative dans le cas du Nigeria. L'impact négatif des termes de l'échange sur la croissance est expliqué par la dégradation de la qualité des institutions et les phénomènes de corruption et de prédation (Mauro, 1995, Sala-i-Martin et Subramanian, 2003).

Tableau 1. Instabilité des termes de l'échange

	Panel B : Termes de l'échange			Panel A: Part des exportations des hydrocarbures (%)			
	VTE ^A	1990	2000	ICE ^B	1980	1990	2000
Oman	0.0646	0.9492	0.9559	0.735	91.79	71.41	81.62
Arabie-Saoudite	0.0638	0.9508	0.9144	0.795	94.27	90.05	88.60
Algérie	0.0484	0.9209	0.8399	0.797	97.31	96.51	97.01
Egypte	0.0207	0.2819	0.8163	0.612	53.38	42.85	37.37
Nigeria	0.0557	0.6044	0.7919	0.852	95.30	90.88	92.62
Angola	0.0592	0.5570	0.7666	0.849	80.05	89.70	96.31
Mexique	0.0259	0.3106	0.7402	0.395	54.25	10.65	12.61
Malaisie	0.0080	-0.1542	0.7219	0.481	24.50	7.10	14.93
Kuwait	0.0557	0.5065	0.7132	0.818	45.97	94.03	93.99
Gabon	0.0525	0.6543	0.7114	0.842	83.64	73.52	76.92
Indonésie	0.0471	0.1233	0.1649	0.549	63.22	25.12	28.19
Tunisie	0.0105	0.3074	0.6720	0.594	36.84	9.48	12.78
Maroc	0.0142	0.3950	0.6276	0.690	3.54	1.11	2.64
Ghana	0.0392	0.5645	0.1986	0.808	9.44	6.25	15.17
Turquie	0.1535	-0.0820	-0.0179	0.522	3.40	65	3.51

^A Volatilité des termes de l'échange sur la période (variance annuelle entre 1991-2013).

^B ICE Indice de Concentration des Exportations (moyenne annuelle 2000- 2014)

Réaliser par l'auteur sur la base des données de la Banque Mondiale (2015) et du FMI (2015)

Il n'existe aucune étude cherchant à identifier cette relation dans le cas de l'économie Algérienne⁹. Afin d'explorer ce canal de la malédiction, nous avons cherché à estimer l'impact de la croissance des termes de l'échange (ou ses composantes) sur la croissance du PIB et/ou la croissance du PIB hors hydrocarbures. Le modèle estimé à la forme suivante :

$$GRPIB = f(GToT, GIPE, GIPI) \quad (1)$$

Où *GRPIB* est la croissance du PIB réel¹⁰, *GToT* la croissance des termes de l'échange, *GIPE* la croissance des prix à l'exportation et *GIPI* la croissance des prix à l'importation. Les résultats de l'estimation dans le cas de l'Algérie sont donnés dans le tableau 2.

Nos résultats montrent un effet négatif des variations des termes de l'échange sur la croissance réelle du PIB. Une hausse des termes de l'échange de 10% réduit la croissance de 1,84%. L'impact négatif sur la croissance hors hydrocarbure est plus important et de l'ordre de 5,14%.

Tableau 2. Termes de l'échange et croissance économique (1991-2013)			
Algérie		GRPIB	GPIBHH
	GToT	-0.184**	-0.514*
	GIPE		-0.166*
	GIPI		0.107*
	R ²	3,24%	7,33%
*,** Significatif au seuil 1% et 5%.			
<i>Réalisé par l'auteur</i>			

En effectuant ces estimations pour le Sultanat d'Oman, l'Arabie Saoudite et le Nigeria,

⁹ La relation négative entre les termes de l'échange et la croissance n'a pas été abordée. Les études empiriques précédentes reviennent principalement sur la question de la qualité des institutions (Auty, 2009, Chakouri et al, 2013).

¹⁰ Nous utilisons également la croissance du PIB hors hydrocarbures (GPIBHH).

nous trouvons également des effets négatifs de l'ordre de 13,2%, 7% et 12,4%. La relation négative n'a pas été détectée pour les autres pays (ou n'est pas significative).

La malédiction étant établit pour l'Algérie, L'Arabie Saoudite, le Nigeria et le Sultanat d'Oman, nous posons la question suivante : Quels sont les autres points communs entre ces pays ?

Outre la concentration des exportations de ce groupe de pays autour des hydrocarbures, un autre point commun est la dépendance énergétique et l'importante intensité énergétique et l'intensité pétrole. Nous abordons cet aspect dans la section suivante.

III.2. Malédiction et intensité énergétique

L'intensité énergétique (notée IE) témoigne de l'efficacité énergétique d'une économie donnée. Elle est mesurée par le rapport de la quantité d'énergie consommée au produit intérieur brut. Habituellement, la quantité d'énergie (tep)¹¹ rapporté au PIB en million de dollars US. Le tableau 3 nous donne les moyennes de l'IE dans les années 1990 et 2000 pour notre panel de pays et pour certaines régions du Monde.

Le fait le plus important est la réduction de l'intensité énergétique au niveau mondial entre les années 1990 et les années 2000, au niveau européen et pour les pays de l'OCDE (-12% à -16%). Cette baisse témoigne des innovations de production moins énergivores. Pour les pays arabe, l'intensité énergétique a augmentée, spécialement dans les pays du CCG. Une hausse inquiétante qui dépasse les 40% pour le Sultanat d'Oman. La baisse enregistrée dans le cas de l'Algérie est réduite (-2.6%).

Par ailleurs, le niveau réduit de l'IE de l'Algérie comparativement aux pays développés et à la moyenne mondiale peut être trompeur. En effet, cette mesure de l'IE est biaisée à la baisse dans le cas d'un pays exportateurs d'hydrocarbures. Dans le cas de l'Algérie, la part de la production des hydrocarbures dans le PIB atteint jusqu'à 40% (2008). La

¹¹ TEP : Tonne Equivalent Pétrole.

hausse des prix des hydrocarbures conduit à la hausse sensible du PIB global. Sur le court terme, la consommation d'énergie ne change pas et la mesure de l'intensité énergétique est réduite. Pour corriger ce biais, nous mesurons l'intensité par le rapport de l'énergie consommée et le PIB hors hydrocarbure (noté IEHH). L'IEHH passe de 4.91 (IE de 3.66) dans les années 1990 à 5.73 (IE de 3.56) dans les années 2000, avec un pic de 6.49 mesuré pour l'année 2008. Cette inversion dans le signe de la variation entre les années 1990 et les années 2000 démontre l'absence d'innovation ou de transformation dans les processus de production et de consommation. Elle indique également une dépendance énergétique croissante de l'économie Algérienne. Cette observation est en cohérence avec la littérature de la malédiction des ressources naturelles. Pelterovitch et al (2010) expliquent le niveau élevé de l'IE par le prix réduit de l'énergie (fuel) dans les pays exportateurs de pétrole et de gaz. Ce prix bas ne favorisant pas l'utilisation efficace de l'énergie voir des phénomènes de gaspillage énergétique (EC, 2008)¹². La malédiction des ressources naturelles se traduirait par un impact négatif de la consommation d'énergie sur la croissance.

¹² Le rapport de la commission européenne sur l'énergie dans les pays de la Communauté des États indépendants (ancienne URSS), montre une forte intensité énergétique dans les pays producteur de pétrole et de gaz comme la Géorgie, la Russie, l'Ukraine et le Tadjikistan).

Tableau 3. Intensité Énergétique (IE)				
	Volatilité ^A	1990	2000	VAR ^B
Régions / Organisations				
Monde	0.691	7.524	6.341	-15.7%
OCDE	0.607	6.456	5.421	-16.0%
Zone euro	0.368	5.008	4.407	-12.0%
MENA	0.224	4.979	5.265	5.7%
Pays Arabes	0.161	4.549	4.718	3.7%
Pays exportateurs de pétrole et de gaz				
Nigeria	1.790	10.242	7.826	-23.6%
Ghana	1.211	7.897	6.030	-23.6%
Oman	1.363	3.729	5.511	47.8%
Arabie-Saoudite	0.452	5.121	5.726	11.8%
Kuwait	0.790	4.121	4.999	21.3%
Mexique	0.241	4.485	4.122	-8.1%
Algérie	0.165	3.661	3.564	-2.6%
Pays importateurs de pétrole et de gaz				
Tunisie	0.317	4.459	4.004	-10.2%
Maroc	0.147	3.445	3.460	0.4%
Turquie	0.114	3.753	3.641	-3.0%
^A Volatilité mesurée sur la période (1991-2013).				
^B Variation entre les années 1990 et les années 2000.				

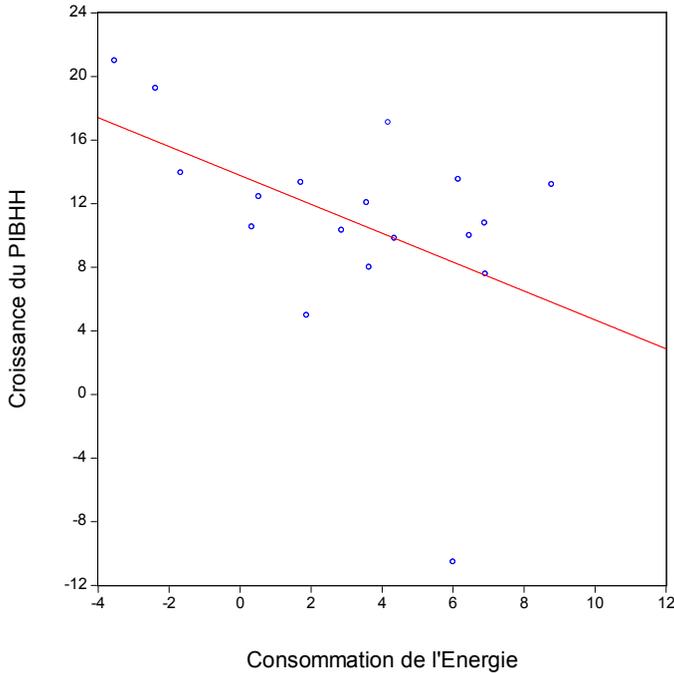


Figure 1. Croissance hors hydrocarbure et consommation de l'énergie.

Dans le cas de l'Algérie, la représentation de la croissance hors-hydrocarbure en fonction de la consommation de l'énergie est représentée sur la figure 1.

La régression de la croissance hors hydrocarbures sur la consommation d'énergie (issue des hydrocarbures) donne la droite estimée suivantes :

$$\Delta RPIBHH = \frac{13,676}{(6.932)} - \frac{0.861 \Delta ENEC}{-2.023} \quad (2)$$

$$F=4.095^* , DW=1.800 \text{ et } R^2=20,37\%$$

Où $\Delta RPIBHH$ est la croissance du PIB hors hydrocarbures et $\Delta ENEC$ la croissance de la consommation de l'énergie.

Le coefficient négatif de $\Delta ENEC$ suggère la présence d'une malédiction des

ressources naturelles. La hausse de la consommation de l'énergie de 10% est accompagnée d'une baisse de la croissance hors hydrocarbures de 8,6%¹³.

Peut-on échapper à la malédiction des ressources naturelles ?

IV. La bénédiction des énergies renouvelables

Sortir de la malédiction signifie l'inversion des signes de causalité vers la croissance, comme par exemple le signe des termes de l'échange (équation 1 et tableau 2), ou celui de la consommation énergétique (équation 2). Dans le premier cas, la diversification de la production et donc des exportations est une solution. Dans le deuxième cas, la substitution des énergies fossiles par des énergies renouvelables est une solution.

Il n'existe pas de nombreux travaux empiriques abordant le rôle des énergies renouvelables pour sortir du cloisonnement lié aux ressources naturelles et spécialement les énergies fossiles. Aussi, nous pouvons imaginer que la substitution du pétrole et du gaz par des énergies vertes aura plusieurs effets positifs sur l'économie : premièrement, lever la dépendance énergétique vis-à-vis du pétrole et surtout du gaz. Deuxièmement, limiter le gaspillage énergétique. Enfin, ce serait une source additionnelle de croissance hors hydrocarbures, avec toutes les externalités positives en termes d'emplois et de création de richesse.

Le bilan actuel en matière de développement des énergies renouvelables en Algérie est très timide. Le tableau 4 indique l'évolution de la production de l'électricité en Algérie entre 1970 et 2014.

¹³ Cette régression simple n'est pas suffisante pour établir ce fait, à cause des problèmes endogènes qui peuvent exister dans ce type d'équation.

Tableau 4. Production des énergies renouvelables (Ktep)				
	Solaire	Hydro-électrique	Biomasse	Total
2010	25	29	27	81
2011	11	33	16	60
2012	20	22	20	62
2013	20	17	08	45
2014	5	17	17	39
Rapport à l'énergie totale (10^{-3} %)				
2010	0.574	0.666	0.620	1.861
2011	0.239	0.717	0.348	1.304
2012	0.389	0.428	0.389	1.205
2013	0.374	0.318	0.150	0.841
2014	0.083	0.282	0.282	0.647
Calcul de l'auteur sur la base des données du Ministère de l'énergie (Algérie).				

La lecture du tableau 4 montre deux faits inquiétants : premièrement, la baisse progressive de la quantité d'énergie renouvelable produite depuis 2010 à nos jours, allant de 81 kilo tep à seulement 39 kilo tep (-50%). Deuxièmement, la part des énergies renouvelables dans la production totale est très faible. Elle est passée de 1,8% en 2010 à moins de 0,7% en 2014. Ce constat est d'autant plus inquiétant qu'il va dans le sens opposé aux objectifs de promotion des énergies renouvelable (ENR) assignés en 2010. Selon le rapport du ministère de l'énergie, les énergies renouvelables devraient représenter 27% du total de l'énergie produite d'ici l'horizon 2030.

Dans le même esprit, l'Agence nationale pour la promotion et la rationalisation de l'utilisation de l'énergie (APRUE) lance un nouveau programme national d'efficacité énergétique 2016-2030. Ce programme prévoit l'isolation thermique de 100.000

logements/an, la diffusion de 10 millions de lampes à basse consommation et la conversion de 1,3 million de véhicules au GPL à l'horizon 2030¹⁴. La réalisation de ces objectifs pourrait participer à la réduction de l'intensité énergétique et la dépendance de l'économie algérienne vis-à-vis des hydrocarbures.

Conclusion :

Ce papier nous a permis de revoir deux faits liés à la malédiction des ressources naturelles, à savoir l'impact négatif des termes de l'échange et de la consommation de l'énergie sur la croissance économique. Dans le cas de l'économie Algérienne, l'impact négatif des termes de l'échange sur la croissance traduit les effets pervers des booms des prix des produits pétroliers (gaz naturel). L'impact négatif de la consommation de l'énergie sur la croissance indique quant à lui l'importance du phénomène de gaspillage énergétique et l'utilisation inefficace de l'énergie. Enfin, en abordant la question des énergies renouvelables comme rempart à la malédiction des ressources naturelles, il semble que l'état actuel du développement des énergies renouvelables est très timide, malgré les ambitions affichées par le ministère de l'énergie. La sortie de l'économie algérienne de la malédiction des ressources naturelles par la voie des énergies renouvelables, est conditionnée par la réalisation pratique des objectifs en matière d'efficacité énergétique et de lutte contre le gaspillage énergétique.

¹⁴ Pour plus de détails voir Programme de Développement de l'Efficacité Energétique à l'Horizon 2030, APRUE (2015).

Références :

- 1- Ades, A F., et R di Tella. 1999. "Rents, Competition, and Corruption." *American Economic Review* 89(4): pp 982–993.
- 2- Auty, R, (1990), *Resource-Based Industrialization: Sowing the Oil in Eight Developing Countries* (Clarendon Press: Oxford).
- 3- Auty, R, (1993), *Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis* (Oxford University Press, New York).
- 4- Auty, R (2001), *Resource Abundance and Economic Development*, World Institute for Development Economics Research (Oxford University Press).
- 5- Commission Européenne. 2008, "The economic aspects of the energy sector in CIS countries ».
- 6- Di John, J. (2007), 'Oil abundance and violent political conflict: A critical assessment', *Journal of Development Studies*, 43(6): 961–86.
- 7- Dietsche, E. (2007), 'Why the quality of institutions is not a cure for the "resource curse"', *Journal of Energy and Development*, 32(2).
- 8- Fosu, A K. et A O. Gyapong: "Terms of Trade and Growth of Resource Economies: Contrasting Evidence from Two African Countries" in "Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources" ed. By R. Arezki, T. Gylfason, and A. Sy (Washington, D.C: International Monetary Fund, 2011), pp. 257-275
- 9- Frankel J, (2010), "The Natural Resource Curse: A Survey" Discussion Paper 2010--21, Cambridge, Mass.: Harvard Environmental Economics Program, September, 2010.
- 10- IMF (2014), « Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future », IMF Staff Discussion Note SDN 1412.
- 11- Mauro, P. (1995), 'Corruption and growth', *Quarterly Journal of Economics* 90: 681–712.
- 12- Moore, M. (2004), 'Revenues, state formation, and the quality of governance in developing countries', *International Political Science Review*, 25(3): 297–319.

- 13- Ouchichi, M. (2014), *Les fondement politiques de l'économie rentière en Algérie*, éditions Déclic, 2014.
- 14- Sachs, J et Warner, A (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth," in G. Meier and J. Rauch, eds., *Leading Issues in Economic Development*, New York: Oxford University Press. NBER WP 5398.
- 15- Sachs, J and Warner, A, (2001), "The Curse of Natural Resources," *European Economic Review (Elsevier)*, vol. 45(4-6), pages 827-838, May.
- 16- Sala-I-Martin, X and Subramanian, A (2003), "Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria." IMF Working Paper WP/03/139.
- 17- Stevens, P (2003), "Resource Impact: Curse or Blessing? A Literature Survey," *Journal of Energy Literature* 9, no.1, 1-42.

**Evaluation du système bancaire de l'Algérie :
De la Répression à la Libéralisation financière.**

Benslimane Hanane

Doctorante en commerce international et logistique, Université de Mostaganem

benslimanehanane@yahoo.fr

Dr.Bakreti Lakhdar

Maître de conférences A en économie, Université de Mostaganem

bakreti2@yahoo.fr

Résumé :

L'objet du présent article est d'étudier la présence de la libéralisation financière dans l'économie algérienne et ses effets sur le système bancaire. Nous présentons, en premier lieu, l'aspect théorique de la répression et la libéralisation financière. Ensuite, nous décrivons toutes les réformes qui ont été mis en place par l'Etat de 1962 à nos jours. Ceci nous permettra d'évaluer l'activité bancaire en analysant le volume des crédits accordés à l'économie, son effet sur la croissance du PIB et sur le taux de chômage.

Les mots clés : Théories, Libéralisation financière, Répression financière, Algérie, activité bancaire.

Jel classification : E23, E24, E42, E44, E51.

ملخص:

الهدف من هذه المقالة هو دراسة وجود التحرير المالي في الاقتصاد الجزائري وتأثيره على النظام البنكي. ستتطرق أولاً إلى نظريات الكبح والتحرير المالي. ثم سنصف مختلف الإصلاحات البنكية التي قامت بها الدولة من 1962 إلى يومنا هذا. سيسمح لنا ذلك بتقييم النشاط المصرفي من خلال تحليل حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وتأثيره على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: نظريات، التحرير المالي، الكبح المالي، الجزائر، النشاط المصرفي.

Introduction :

Le financement est le moteur principal dans une économie quoi qu'elle soit. Alors, il est admis aujourd'hui que l'efficacité du secteur financier est le déterminant de la croissance économique d'un pays et, son degré de développement est conditionné par la réussite des politiques économiques. Et pour assurer le financement d'une économie, le système financier présente des structure et des réseaux de transmission qui sont regroupé en trois circuit : le financement interne dont les entreprises financent leurs besoin par leurs actives (ce qu'on appelle l'autofinancement). Le financement direct consiste en la rencontre directe entre les épargnants qui ont des excédents de fonds et les agents économiques tel que les entreprises, les collectivités publiques et l'Etat qui ont besoin en capitaux. Le financement indirect dont l'acteur principal est la banque, consiste à ce que ce dernier collecte les fonds et les octrois sous forme de crédits aux entreprises ayant des besoins financier. Plusieurs pays dans le monde maintiennent le contrôle de leur système financier afin de bénéficier des fonds drainés par les institutions financières à des fins de finance publique. De telle politique est appelée répression financière. Elle s'agit d'un ensemble de lois imposées sur les intermédiaires financiers et incluent le plafonnement des taux d'intérêt, la constitution des réserves institutionnelle plus élevées, une politique sélective du crédit et le contrôle des mouvements de capitaux par l'état.

A l'instar de plusieurs pays en développement, le système financier algérien a vécu une longue période sous le contrôle de l'Etat entre 1962 et 1990. Lors de cette période le gouvernement algérien se servit du système financier pour financer les plans de développement économiques. Cependant, sous la pression des dysfonctionnements structurels de l'économie, le gouvernement algérien a décidé de réformer le secteur économique et financier par soucis de remettre l'économie sur le sentier de la croissance économique. Sur le plan financier, le gouvernement a approuvé la loi sur la monnaie et le crédit qui a libéralisé l'activité des institutions financières.

Cette étude a pour objectif d'étudier l'influence de la répression et la libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie durant la période 1980 à nos jours et son impact sur le taux de chômage. Il s'agit plus précisément de répondre à la problématique suivante :

Quelle bonne politique pour l'économie algérienne, répression ou libéralisation financière ?

Cette question principale nous amène à poser deux **questions secondaires** :

- Peu-on parler réellement d'une libéralisation financière du système monétaires de l'Algérie ?
- Et si la réponse est oui, Quels sont les effets de cette libéralisation financière sur l'économie algérienne ?

Pou répondre à cette problématique, nous posons **deux hypothèses** :

- Les réformes bancaires ont libéralisé le système monétaire algérien
- La libéralisation financière a eu des effets néfastes sur l'activité économique du pays

Cette étude est divisée en trois points essentiels. En premier lieu on présente l'aspe théorique de la répression et de la libéralisation financière. Ensuite, en deuxième lieu, on décrit toutes les reformes qui ont été mis en place par l'Etat de 1962 à nos jours. Enfin, on évalue l'activité bancaire à travers le volume des crédits accordés à l'économie, son effet sur la croissance du PIB et sur le taux de chômage.

1-Répression ou Libéralisation ? Le débat théorique

Le système financier joue un rôle important dans l'économie et cela à travers plusieurs fonctions : le transfert de l'argent dans l'espace et dans le temps, la gestion des risques, la fourniture des moyens de paiement, etc. Toutefois, selon les auteurs de la théorie de la libéralisation financière, la manière par laquelle le système financier est géré détermine sa contribution dans la croissance économique. Les partisans des politiques de libéralisation financière ont critiqué vivement l'intervention de l'état dans l'administration du système financier car ils pensent que cette action peut nuire à la croissance économique.

Au début des années soixante-dix, les économistes McKinnon et Shaw ont dressé, à travers leurs écrits, des critiques sévères à la politique de la répression financière. Ils ont mis en évidence l'importance de la libéralisation financière pour la croissance économique et insisté sur le principe de désengagement de l'état du secteur financier. Certains économistes ont démontré que la répression financière est préjudiciable pour la croissance économique.

1-1 – La répression financière

1-1-1-La théorie

Les crises bancaires et financières qui ont frappé de nombreux pays en développement et de nouveaux pays industrialisés ces deux dernières décennies, constituent l'aboutissement d'une politique de libéralisation des systèmes financiers. Cette politique qui se développe à partir des années soixante-dix s'appuie sur les conclusions de la théorie de la répression financière, dont la paternité revient à R. McKinnon et E. Shaw et dans une moindre mesure à R. Goldsmith. De nombreux travaux de vérification empirique des hypothèses de cette théorie ont été également effectués. Les conclusions du modèle de la répression financière ont été reprises par ailleurs, par les institutions de Bretton Woods (Fonds monétaire international, Banque mondiale) et intégrées dans le cadre du consensus de Washington.

Le cadre d'analyse initial de la répression financière par McKinnon est celui d'une économie fragmentée, caractéristique de pays en développement dans lesquels l'accumulation du capital est autofinancée. L'analyse de Shaw se situe, elle, d'emblée dans le cadre d'une économie intermédiaire en présence de la monnaie de crédit. Dans la mesure où McKinnon élargit par la suite son modèle pour tenir compte de l'activité de crédit des banques, on a l'habitude de parler de modèle McKinnon – Shaw.

Le concept de répression financière a été utilisé également pour rendre compte de la « finance administrée » qui a marqué le fonctionnement des systèmes financiers de pays développés, jusqu'à la libéralisation financière. La répression financière désigne l'ensemble des techniques utilisées par les pouvoirs publics afin de déterminer de façon administrée la politique et les conditions de collecte de

ressources et d'allocation des crédits bancaires. Ces techniques prennent notamment la forme de fixation de taux de réserves obligatoires pour les banques et de taux d'intérêts « administrés ». Ces derniers conduisent à la fixation des taux d'intérêts débiteurs et créditeurs en dessous de leur niveau d'équilibre. Les techniques de répression financière constituent selon McKinnon et Shaw, un obstacle au développement financier et à la croissance économique. Elles favorisent une progression insuffisante de l'épargne, une faiblesse de l'investissement en termes réels, et un mauvais choix d'investissement¹.

1-1-2-Les caractéristiques de la répression financière

Parmi les caractéristiques de répression financière : Selon Shaw, l'insuffisant effort en matière d'investissement qui constitue le principal problème des pays en voie de développement et la cause essentielle de la faiblesse de leur niveau de développement, n'est pas lié à une rentabilité du capital peu élevée. Au contraire, les opportunités d'investissement et le taux de rendement de l'investissement sont souvent considérables dans ces pays. L'atonie de l'investissement est, selon lui, la conséquence de l'absence de développement financier. Pour McKinnon, la fragmentation de l'économie constitue la caractéristique essentielle des pays en voie de développement. Elle affecte tous les secteurs de l'économie et tous les marchés, y compris le marché du capital. Pour lui aussi, le développement économique passe par le développement financier et plus particulièrement par l'unification du marché du capital. Selon ces deux auteurs Shaw et McKinnon, la caractéristique essentielle des pays qui se trouvent dans une situation de répression financière est la faiblesse du développement financier que la répression financière elle-même, contribue à perpétuer : prépondérance des actifs réels sur les actifs financiers, part considérable de l'autofinancement, inexistence des marchés financiers organisés, faible diversification

¹Philippe Darreau, *Croissance et politique économique*, Edition de Boeck, 2003, p. 139.

des intermédiaires et des actifs financiers et place centrale des banques au sein des circuits de financements².

Les économies qui se trouvent dans une situation de répression financière sont également marquées par le contrôle des changes ainsi que par le poids considérable du contrôle public, notamment dans le secteur financier. La politique économique est fondée sur la manipulation des prix sur tous les marchés. L'interventionnisme financier public se traduit en premier lieu par le contrôle des emplois bancaires. Une partie de l'épargne collectée par les banques, qui représente la quasi-totalité de l'épargne financière disponible, est affectée au financement des institutions financières spécialisées, notamment des banques d'investissements. Une autre partie coefficient de réserves obligatoires à la banque centrale doit être utilisée pour le financement du déficit public, des entreprises publiques et des activités considérées comme prioritaires. Dans les pays en développement, le financement des filiales de multinationales et les activités d'importation est également privilégié³.

1-1-3-Les conséquences de la répression financière

On peut résumer les effets de la répression financière comme suit :

- Si l'Etat fixe arbitrairement les taux d'intérêt réels (via la fixation des taux d'intérêt nominaux servis et/ou demandés par les banques) au dessous de leurs valeurs d'équilibre de marché, il réduit la croissance économique dans la mesure où : Cela réduit la quantité de fonds disponibles pour l'investissement via la baisse des dépôts bancaires ; cela affecte la quantité de l'investissement via la modification de comportement des intermédiaires financiers. Comme le souligne Shaw, « les plafonnements effectifs à la baisse des taux créditeurs réels intensifient l'aversion pour le risque et la préférence pour la liquidité des intermédiaires.

²Ph. Arestis, « Washington consensus and financial liberalisation », *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 27, n° 2, hiver 2004.

³ Ibid.

- L'incapacité des banques d'accroître la rémunération de leurs emplois rend impossible l'amélioration de la rémunération de leurs ressources (dépôts). L'interventionnisme financier public est considéré comme un obstacle au développement financier. Il ne favorise pas le développement de la concurrence qui inciterait les établissements bancaires, collecteurs de la quasi-totalité de l'épargne disponible, à réaliser des économies d'échelle et des innovations de produits.
- La finance administrée constitue aussi un frein à la diversification des intermédiaires financiers et au développement de marchés de capitaux. Les politiques de répression financière ont également des effets négatifs au niveau de l'épargne et de l'investissement.
- La répression financière produit également des effets négatifs au niveau de l'investissement.
- Les taux d'intérêts administrés affectent donc le rythme et la qualité de la croissance par le biais de trois canaux : le ralentissement du processus d'approfondissement financier qu'ils favorisent ; la détérioration de la qualité et du volume de l'investissement et de l'épargne ; et enfin, les effets négatifs au niveau de la stabilité des prix.

Enfin, la répression financière favorise des tensions inflationnistes qui à leur tour entretiennent la répression financière. Un cercle vicieux se met alors en place entre inflation et répression financière avec des conséquences négatives sur la croissance.

1-2- La libéralisation financière

1-2-1-La théorie

La solution préconisée par McKinnon et Shaw pour stabiliser la croissance et pour sortir de la situation de répression financière réside dans la libéralisation des systèmes financiers. Les travaux sur le rôle du système financier dans le développement financier ont été dominés par l'approche néoclassique de la libéralisation financière initié par Mc kinnon et Show (1973). Ces deux auteurs présentent la libéralisation du secteur financier comme moyen efficace et simple pour

accélérer la croissance économique des pays en voie de développement. Cette théorie trouve rapidement un écho favorable, tant auprès des grands organismes internationaux (F.M.I, Banque Mondiale) qu'auprès de certains pays en voie de développement. Elle séduit par la simplicité de sa mise en œuvre.

Le système financier joue un rôle d'un intermédiaire financier. Il s'introduit entre les agents à capacité de financement et les agents à besoins de financement et transfère les fonds des premiers aux deuxièmes. On distingue deux formes de financement dans le système financier : la finance directe et la finance indirecte. Le système financier remplit un ensemble de fonctions à savoir ; la production de l'information ex-ante sur les investissements et l'allocation du capital, le monitoring et la gouvernance exercé sur les entreprises après le financement, la facilitation de l'échange, la diversification et la gestion du risque, la mobilisation de l'épargne et la facilitation de l'échange de biens et services. Selon R. Levine⁴(2005) ces fonctions influencent les décisions de l'épargne et de l'investissement de telle sorte qu'ils améliorent la croissance économique. Le rôle actif du système financier dans le soutien de la croissance économique, travers les services financiers qu'il fournit, a été souligné par de nombreux économistes.

Dans une étude historique sur le processus de l'industrialisation dans les Etats-Unis et certains pays de l'Europe de l'ouest, Cameron a montré que le système bancaire a joué un rôle éminent dans le financement de la spécialisation dans la production par les entreprises afin d'augmenter la productivité. Gerschenkron considère que le sous-développement économique dans certains pays européens lors de la période de l'industrialisation revient au sous-développement de leurs systèmes bancaires. L'étude de Hicks(1969) sous-tend l'idée de Gerschenkron quant au rôle saillant du système bancaire dans le financement de l'industrialisation à travers le financement de l'acquisition des nouvelles technologies de productions.

⁴Ross Levine, « Finance and Growth: Theory and Evidence », *Handbook of Economic Growth*, Vol. 1A, 2005.

L'interdépendance entre le secteur financier et le secteur réel a fait l'objet de vérification empirique par Gurley et Shaw⁵ (1956). Ces auteurs ont étudié l'évolution du ratio annuel ; totale des titres émis dans l'économie/PIB, sur une période allant de 1898 jusqu'à 1930. Les résultats ont montré que l'accélération de la croissance du produit intérieur brut se rejoint avec l'augmentation de la valeur du ratio et vice-versa. Le même résultat quant à la connexion entre la finance et la croissance économique a été confirmé par R. Goldsmith en utilisant pratiquement la même démarche méthodologique. L'auteur a calculé un ratio qui s'appelle FIR (*Financial Interrelations Ratio*) qui est le rapport entre le total des titres financiers, émis par les institutions financières et non financières, et la richesse nationale. La valeur de ce ratio, qui exprime le développement financier, a augmenté au fur et à mesure que l'économie se développait. Le début des années soixante-dix était marqué par l'apparition de la première théorie qui a mis en lumière l'importance du système financier et son rôle dans le processus du développement économique. Il s'agit, en effet, de la théorie de la libéralisation financière. McKinnon et Shaw ces économistes ont critiqué la politique de la répression financière, adoptée par beaucoup de pays sous-développés, et préconisé la politique de la libéralisation financière comme remède au sous-développement de ces pays.

McKinnon (1973) a postulé que la libéralisation des taux d'intérêt conduit à l'accroissement de l'épargne et la monétarisation de l'économie, ce qui permet de financer les investissements et par conséquent l'augmentation de la croissance économique. La hausse des taux d'intérêt rend la monnaie et le capital comme deux biens complémentaires dans le sens où les gens renoncent l'argent contre les contrats de dépôts. D'autre part, Shaw⁶ (1973) voit que la libéralisation des taux d'intérêt permet l'amélioration de la qualité des investissements dans la mesure où seuls les

⁵ John G. Gurley and Edward S. Shaw, « Financial Intermediaries and the Saving-, Investment Process », *The Journal of Finance*, Vol. 11, n°2, May 1956, pp. 257-276.

⁶ Ross Levine, op. cit.

projets rentables sont admis. De même, la hausse des taux d'intérêt induit un changement dans les combinaisons de facteurs de production si bien que les producteurs optent davantage sur la main-d'œuvre au détriment du capital du fait de l'enchérissement de son prix.

La libéralisation financière implique aussi la réduction ou l'annulation des taux de réserves obligatoires. En fait, le rôle des réserves obligatoires en tant que moyen de sécurité contre le problème de liquidité est décliné avec l'émergence des institutions de garantie de dépôts. Quant à son rôle comme un instrument de la politique monétaire, récemment les autorités monétaires s'intéressent davantage à l'opération de « *l'Open Market* » car elle est plus rapide et facile⁷. D'autre part, certaines études empiriques ont montré que le taux des réserves obligatoires est lié inversement avec le niveau du développement financier. Et, le coefficient des réserves obligatoires est lié inversement avec le taux de croissance du PIB tête. En outre, la libéralisation du système financier domestique pourrait être accompagnée avec une libéralisation du compte capital, c'est-à-dire une libéralisation des mouvements de capitaux. Dans ce cadre, plusieurs études ont montré que la libéralisation des mouvements de capitaux a un effet favorable sur l'amélioration du taux de la croissance du PIB tête.

La théorie de la libéralisation financière a fait l'objet de nouvelles contributions. M. Fry (1997) a montré que la politique de plafonnement des taux d'intérêt encourage les investissements les moins rentables ce qui nuit la croissance économique. Par conséquent la libéralisation des taux d'intérêt améliore la qualité des investissements et par conséquent la croissance économique et le volume de l'épargne. B. Kapur (1976) voit que la hausse des taux réels par une hausse des taux d'intérêts nominaux aura un effet plus favorable sur la croissance économique au lieu de la réduction du taux de l'expansion de la masse monétaire (pour baisser l'inflation) car elle réduit l'offre de crédit. Gupta et Lensink (1997) ont démontré, à l'aide d'un

⁷ Ibid.

modèle théorique, que la politique de la répression financière est préjudiciable pour la formation du capital dans l'économie. Néanmoins, d'autres économistes voient que, malgré les inconvénients de la répression financière, elle est adoptée par certains pays en développement car elle génère de ressources fiscales considérables⁸. Le rôle actif du système financier dans le processus de la croissance économique a été largement reconnu dans les travaux qui portent sur la théorie de la croissance endogène. Greenwood et Jovanovic (1990) ont démontré que la croissance et le développement financier influence l'un l'autre. Le développement économique conduit à un développement financier dans la mesure où il incite l'investissement dans le capital organisationnel, et à son tour, le développement des structures financières (capacité à produire de l'information et gérer le risque) conduit à une croissance plus élevée par le biais de l'amélioration de la qualité de l'investissement. L'étude de Bencivenga et Smith (1991) supporte l'hypothèse que le système bancaire contribue dans la croissance économique et cela à travers la fourniture de la liquidité aux entrepreneurs ce qui empêche, de ce fait, la liquidation prématurée des investissements productifs. Berthélemy et Varoudakis (1994) ont démontré dans une étude théorique que le développement financier a un effet favorable sur la croissance économique. En effet, la concurrence sur le marché bancaire, réduit la marge de l'intermédiation en raison de la hausse des taux d'intérêts sur les dépôts. Cela conduit à l'augmentation de l'épargne et le capital intermédiaire et par conséquent la croissance économique. Berthélemy et Varoudakis ont également souligné que le développement financier et le développement économique est une relation à double sens dans la mesure où le développement économique exerce aussi des externalités le secteur financier à travers les flux d'épargne des ménages⁹.

⁸ Giovannini A., « Saving and the real interest rate in LDCs », *Journal of Development Economics*, 18(2), 1985, pp. 197-217.

⁹ Ibid.

Le développement des marchés financiers soutient aussi la croissance économique. Tel était l'idée de G. Saint-Paul 1992 qui croit que le marché financier permet aux investisseurs de diversifier leurs portefeuilles et réduire les risques. Cela permet aux entreprises de financer l'acquisition de nouvelles technologies qui impliquent plus de risque mais plus productives. Le lien entre le développement des marchés financiers et le développement économique a été mis en avant, aussi, par Atje et Jovanovic. Ces derniers ont montré que le développement des marchés financiers réduit les problèmes de l'asymétrie de l'information et permet d'acheminer le capital vers les meilleures utilisations.

Le rapport entre le développement du secteur financier et la croissance économique a fait l'objet de vérification empirique. King et Levine¹⁰ (1993) ont trouvé que les indicateurs de développement du système bancaire, entre autre l'indice de développement financier et le ratio des crédits accordés au secteur privé rapporté au PIB, influence significativement la croissance économique. Levine et Zervos (1996) ont remarqué que les indicateurs de développement des marchés financiers, à savoir la taille, la liquidité et l'intégration, cause la croissance économique. Une autre étude de ces deux derniers (1998) a confirmé que le développement du système financier (système bancaire et marché financier) stimule la croissance économique. L'implication des marchés des actions dans le processus de la croissance économique a été prouvée par Rousseau et Wachtel (2000).

Toutefois, les crises qu'ont témoignées certains pays après les mouvements de libéralisation financière dans le début des années quatre-vingt, ont incité les économistes, notamment ceux du FMI, de faire des études afin de déterminer leurs causes. Les résultats ont révélé que les politiques de libéralisation financière, souvent radicales, demeurent la cause principale des crises notamment bancaires. En effet, dans un contexte de dérèglementation et de concurrence, les banques ont

¹⁰ King, R. G., & Levine, R., (1993) « Finance and growth: Schumpeter might be right », *The quarterly journal of economics*, p. 717.

tendance à prendre beaucoup de risques par soucis de réaliser des profits importants. D'autre part, les politiques de libéralisation financière peuvent engendrer de graves crises financières suite au reflux ou arrêt soudain de capitaux étrangers. La libéralisation financière pourrait influencer négativement la croissance économique du fait l'instabilité financière.

1-2-2-Les variables de la libéralisation financière

La libéralisation financière est définie comme un processus de démantèlement de toute forme de contrôle réglementaire quantitatif ou qualitatif à caractère restrictif imposé par l'Etat sur les structures institutionnelles, les instruments et les activités des agents sur différents segments du secteur financier, non seulement au niveau interne mais aussi à l'échelle internationale (Boyer et Al ,2004). Ces politiques visent à améliorer l'efficacité du système financier, à réduire les risques liés aux variations de change et de taux d'intérêt et à satisfaire de nouveaux besoins de financement. Pour Kamisnky et Schmukler (2003), la libéralisation financière consiste en la dérégulation à trois niveaux¹¹ : le secteur financier domestique (le système bancaire), le marché financier (boursier) et le compte de capital :

1. La libéralisation du secteur financier domestique (ou l'ouverture du secteur bancaire) : Elle mesure la libéralisation des trois variables suivantes; les taux d'intérêt, les crédits et la concurrence bancaire : A la libéralisation des taux d'intérêt : Elle englobe l'élimination du contrôle, de la fixation et du plafonnement des taux d'intérêt débiteurs et créditeurs ; A la libéralisation des crédits : Elle signifie l'élimination du contrôle, de l'orientation vers les secteurs prioritaires, du plafonnement des crédits pour d'autres secteurs et la réduction ou la suppression des réserves obligatoires ; A la libéralisation de la concurrence bancaire : Elle englobe la suppression des limites à l'installation et à la participation des banques domestiques et étrangères, des

¹¹Saoussen Ben Gamraet, Dominique Plihon, « Politique de libéralisation financière et crises bancaires », *Revue Economie Internationale*, n° 112, 2007, p. 8.

restrictions liées à la spécialisation des banques et à l'établissement de banques universelles.

2. La libéralisation des marchés financiers (ou libéralisation du marché boursier domestique) : Elle englobe la suppression des restrictions contre la détention par les investisseurs domestiques et étrangers de titres des compagnies domestiques cotées sur le marché de titres et l'élimination des contraintes au rapatriement du capital et au versement des dividendes, des intérêts et des bénéfices,

3. La libéralisation du compte capital : Elle englobe la suppression des obstacles qui empêchent les banques et les établissements financiers d'effectuer des emprunts à l'étranger, à éliminer le contrôle exercé sur le taux de change appliqué aux transactions relatives au compte capital et la libéralisation des flux de capitaux.

Les trois variables ci-dessus permettent selon Kaminsky et Schmukler (2003) de déterminer le degré de la libéralisation. La libéralisation financière est totale si, au moins, deux des trois variables sont totalement libéralisées et la troisième partiellement libéralisée. Un pays est partiellement libéralisé si, au moins, deux des trois variables sont partiellement libéralisées. Sinon, le pays est considéré comme fermé. Le tableau 1 résume les étapes de la libéralisation financière.

Tableau 1
Les étapes de la libéralisation économique et financière

	interne	<u>Externe</u>
Réel	<u>Etape N° 1</u> 1. Stabilisation, 2. Libéralisation des prix, 3. Levée des taxes implicites et explicite ainsi que des subventions, 4. Privatisation.	<u>Etape N° 3</u> 1. Libéralisation des opérations courantes (levée des barrières commerciales), 2. Création d'un marché de changes et convertibilité externe de la monnaie
Financier	<u>Etape N° 2</u> 1. Restructuration et privatisation du système bancaire domestique, 2. Création ou réactivation du marché monétaire	<u>Etape N° 4</u> 1. Levée du contrôle sur les mouvements de capitaux, 2. Convertibilité totale de la monnaie

Source : H. D.Gibson et E. Tsakalotos, "The scope and limits of financial liberalisation in developing countries: A critical survey", *Journal of development studies*, vol. 30, n°3, avril 1994, pp. 578-628.

Les partisans de l'école de la répression financière privilégient le canal du taux d'intérêt nominal comme première étape vers le retour à l'épargne financière, la consolidation du system bancaire et financier mais également le financement de l'investissement. La deuxième étape étant une stratégie volontariste d'approfondissement financier. Les arguments classiques en faveur de l'ouverture et de la libéralisation des marchés financiers sont multiples : elles favorisent l'affectation plus efficace de l'épargne, de plus vastes possibilités de diversification des risques d'investissement, une croissance plus rapide et une atténuation des cycles conjoncturels. La libéralisation financière est inévitable pour l'ensemble des pays qui souhaitent tirer parti des bienfaits considérables : hausse de l'investissement,

croissance plus rapide et amélioration du niveau de vie d'une participation élargie au système économique mondial ouvert en cette ère moderne de la technologie et des communications.

Les avantages d'une meilleure allocation des ressources et une augmentation de l'efficacité dans le secteur financier doivent être mis en balance avec les éventuels effets de la déréglementation sur la stabilité financière. L'analyse des crises individuelles suggère que des politiques macroéconomiques inadéquates, un système prudentiel déficient et des distorsions microéconomiques ont contribué d'une manière importante aux troubles financiers vécus.

2- L'évolution du système monétaire

Les mutations du système financier algérien ont été initiées par les pouvoirs publics avec l'appui des institutions financières internationales (FMI et La Banque Mondiale) qui ont mis en place un ensemble de réformes et des mesures sur le plan financier, monétaire et juridico-institutionnel en vue de rétablir l'équilibre financier des banque et permettre une meilleur allocation des ressources à l'économie. En effet, l'évolution du marché monétaire algérien a connu deux étapes: la première est celle de l'économie dirigée (1962-1990) et la deuxième est celle de l'économie de marché (1990-Nos jours).

2-1- La période 1962 au 1990 : une répression financière

Le marché interbancaire était limité aux opérations au jour le jour. La banque d'Algérie intervenait sur ce marché par l'intermédiaire de la caisse Parisienne de réescompte(CPR). La loi des finances complémentaire du 8 avril 1965 à attribuer au trésor le rôle du principal pourvoyeur du fonds pour le secteur industriel et agricole. Pendant cette période la Banque Centrale d'Algérie été créée; le secteur bancaire nationalisé et les banques françaises et le CPR dissolues¹². A partir de 1970 le marché monétaire se limitait aux opérations de trésorerie bancaire au jour le jour pour ajuster

¹² Naas, A., *Le Système Bancaire Algérien ; de la décolonisation à l'économie de marché*, Maisonneuve & Larose, 2004.

les trésoreries des banques commerciales nationales. Le taux du marché était bas, fixé par la Banque Centrale d'Algérie ; le rôle de cette dernière était de rapprocher les offreurs et demandeurs de liquidité contre une rémunération.

2-2- La période 1990 à nos jours : Vers une libéralisation relative

Ces réformes ont été à travers la loi 90-10 relatif à la monnaie et le crédit. Cette loi est un texte législatif qui couvre plusieurs domaines. Elle vient d'améliorer le système juridique existant. Le contenu de cette loi été de fixer les limites aux avances de la banque centrale au trésor public, dont elle arrête le principe du remboursement impératif. La substitution de la gestion de la monnaie et du crédit au conseil de la monnaie et du crédit (CMC) au précédent conseil nationale de crédit(CNC). La possibilité aux établissements bancaires privés et on étranger d'opérer sur le territoire national. Cette loi qui s'intègre dans le dispositif législatif d'application de la réforme économique vise la réorganisation du système monétaire et financier, la revitalisation de la production par les capitaux internes et externes, et se fixe plusieurs objectifs¹³ :

- Participer à l'assainissement macro-financier de l'économie nationale ;
- Réhabiliter la Banque Centrale dans ses prérogatives réelles en matière de politique monétaires, de crédit et des changes et créer les conditions d'une véritable gestion conjoncturelle de la monnaie ;
- Organiser la profession bancaire et favoriser la création du système bancaire ;
- La bancarisation de l'économie par des règles prudentielles pour les banques, par la protection des déposants et aussi par l'égalité de tous devant les produits bancaires offerts ;
- La mise en œuvre de la réglementation prudentielle et la création d'un centrale de risque ;
- La mise en place de nouveaux instruments de régulation tels que : les ratios de gestion bancaire, la manipulation des conditions banques, l'instauration d'un

¹³ Sadeg A., *Le Système bancaire algérien : la réglementation relative aux banques et établissements financiers*, Alger, OPU, 2005, p. 15.

système de taux de réserve obligatoire et la fixation de plafonds de refinancement pour les banques ;

- Améliorer l'affectation des ressources internes et externes par un rétablissement progressif des mécanismes du marché ;
- La dynamisation du marché monétaire et le développement d'un marché financier ;
- Créer un cadre adéquat pour encourager et favoriser les mouvements de capitaux vers l'Algérie.

En 1999, le gouvernement algérien a mis en place des réformes qui ont touché presque toutes les composantes de l'économie nationale notamment celles du secteur financier. Ces réformes ont impliqué la restructuration du système bancaire et des assurances, le développement des marchés des capitaux, l'amélioration de l'environnement financier ainsi que la gestion optimale de liquidité. Elles ont permis l'ouverture du secteur bancaire aux capitaux nationaux et étrangers. Mais il n'a connu une réelle accélération qu'à partir de 2003 avec notamment l'agrément de 22 banques universelles. Actuellement et selon la décision publiée par la Banque d'Algérie au Journal officiel de la République algérienne n°02 du 11 janvier 2017, il y a 29 institutions financières dont 20 banques et 9 établissements financiers. Pour ce qui est des banques agréées en Algérie, il s'agit de 6 banques publiques, ces banques publiques ont joué un rôle prépondérant dans le cadre du développement de l'économie algérienne à savoir : Banque Extérieure d'Algérie BEA, Banque Nationale d'Algérie BNA, Crédit Populaire d'Algérie CPA, Banque de Développement Local BDL, Banque de l'Agriculture et du Développement Rural BADR, Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance CNEP, Banque à Capitaux mixtes Al-Baraka d'Algérie.

Pour les banques privées à capitaux étrangers, elles sont au nombre de 13, à savoir : la City Bank N.A. Algérie (succursale de banque) ; ArabBanking Corporation-Algérie ; Natixis Algérie ; Société générale Algérie ; Arab Bank PLC Algérie (succursale de banque) ; BNP Paribas Al-Djazair ; Trust Bank-Algérie ; The Housing Bank For Trade And Finance Algérie ; Gulf Bank Algérie ; Fransabank Al-Djazair ; Crédit

Agricole Corporate et Investment Bank -Algérie ; HSBC-Algérie (succursale de banque) ; Al Salam Bank-Algérie. Pour ce qui est des établissements financiers, il s'agit de : Société de Refinancement Hypothécaire ; Société financière d'investissement, de participation et de placement-SPA (Sofinance-SPA) ; Arab Leasing Corporation ; Maghreb Leasing Algérie ; Caisse nationale de mutualité agricole ; Cetelem Algérie ; Société nationale de Leasing-SPA ; Ijar Leasing Algérie-SPA ; El-Djazaïr Ijar-SPA.

Quant au marché boursier d'Algérie, institué vers la fin de 1997, il n'est entré en activité qu'en septembre 1999 avec l'introduction officielle des actions de trois entreprises Eriad Setif, Saïdal et El Aurassi ainsi que les obligations de SONATRACH. La cote officielle de la bourse algérienne des valeurs mobilières comporte un marché de titres de capital et un marché de titres de créance.

a- Le marché des titres de capital : qui est composé d'un

1-Marché principal : destiné aux grandes entreprises. Actuellement, cinq (05) sociétés sont cotées sur le marché principal à savoir :

- *Groupe SAIDAL* : activant dans le secteur pharmaceutique ;
- *EGH EL AURASSI* : activant dans le secteur du tourisme ;
- *ALLIANCE ASSURANCES* : activant dans le secteur des assurances ;
- *NCA-Rouiba* : activant dans le secteur agro alimentaire ;
- *BIOPHARM* : activant dans le secteur pharmaceutique.

2-Marché PME : réservé aux Petites et Moyennes Entreprises : créé en 2012. Ce marché peut offrir aux PME en démarrage une alternative pour accéder aux capitaux. C'est une excellente occasion de croissance pour les PME, tout en procurant aux investisseurs un marché bien réglementé pour leurs placements.

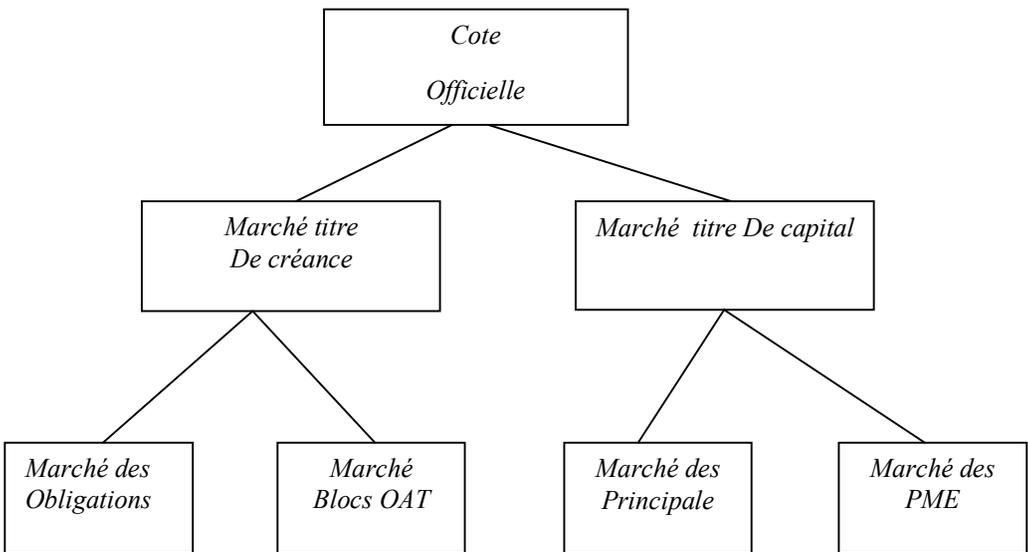
b- Le marché des titres de créance : qui est composé d'un

1-Marché des obligations : titres de créance émis par les sociétés par actions, les organismes publics et par l'État.

2-Marché bloc OAT réservé aux Obligations Assimilables émises par le Trésor public Algérien il a été créé en 2008. Les Obligations Assimilables du Trésor présentant des maturités de 7, 10 et 15 ans sont négociés par l'entremise des Intermédiaires en

Opérations de Bourse et les compagnies d'assurances ayant le statut de Spécialistes en Valeurs du Trésor à concurrence de cinq séances par semaine.

La cote officielle de la bourse des valeurs mobilières peut être schématisée ci-dessous. La consécration du rôle nodale du marché financier et de son compartiment boursier dans le financement de l'économie et la mobilisation de l'épargne ne pouvait se concrétiser qu'avec le déploiement d'un plan de réforme renfermant une batterie d'actions et de mesures visant le développement du marché et la professionnalisation de ses différents acteurs.



Source : La société de gestion de la bourse des valeurs, www.sgbv.dz

Ainsi, sous l'égide du Ministère des Finances un plan de réforme du marché financier national a été mis en œuvre au cours du mois d'octobre 2011. Ce plan de réforme financé en grande partie par l'Etat Algérien est composé de deux principales phases dont une première, s'étalant sur un horizon de dix mois, est dédiée à l'évaluation et au diagnostic de l'état actuel du marché des capitaux à moyen et long terme et à la conception d'un schéma directeur organisationnel et fonctionnel du marché financier national. A l'issue de cette première étape une deuxième phase, d'une durée de dix huit mois, sera enclenchée et réservée à la mise en œuvre par les parties prenantes des matrices d'actions retenues lors de la première phase.

Pour bien parfaire l'encadrement de ce plan, des experts nationaux et étrangers couvrant plusieurs domaines de spécialisation inhérents au marché financier (tels que : le droit boursier, l'organisation et le fonctionnement des marchés de capitaux, l'intermédiation financière et boursière, les systèmes d'information et informatiques boursières, etc.) ont été sélectionnés et associés aux parties prenantes à ce plan de réforme. Ces experts ont pour principale mission d'accompagner, tout au long de la phase de diagnostic et de conception, les acteurs du marché financier afin de les assister dans l'établissement d'un modèle de marché efficient et approprié aux spécificités de l'économie et de la société algériennes.

Cependant, le plan de réforme du marché financier vise à satisfaire aux six principaux objectifs ci-après énumérés¹⁴ :

- L'alimentation qualitative et quantitative du marché financier national en valeurs mobilières et plus particulièrement en titres de capital (actions) à travers l'encouragement des grands groupes privés, des PME et des Entreprises Publiques Economiques à ouvrir leur capital au grand public des investisseurs ;
- La professionnalisation des Intermédiaires en Opérations de Bourse et le développement des métiers axés sur le marché financier (gestion de portefeuille, évaluation des actifs financiers, ingénierie financière ...);
- La mise à niveau des systèmes d'informations et des plateformes de négociation, de règlement livraison et de surveillance et supervision ;
- L'actualisation du cadre réglementaire régissant le marché financier et son adaptation aux standards internationaux et aux spécificités nationales ;

¹⁴ Ministère des finances de l'Algérie.

- Le renforcement de la gouvernance des sociétés de marché (SGBV¹⁵ ; Algérie Clearing¹⁶, COSOB¹⁷);
- La promotion du marché financier auprès des agents économiques et la vulgarisation de la culture et des pratiques boursières chez nos concitoyens.

Enfin, l'aboutissement des objectifs précités érige le marché boursier à un rôle plus important dans le financement de l'économie nationale et l'intégrera comme un mécanisme incontournable dans les circuits de mobilisation de l'épargne vers la sphère réelle productive.

2-3- Evaluation de l'activité bancaire en Algérie

Nous allons évaluer l'activité bancaire à travers trois variables : le volume du crédit accordé par les banques à l'économie ; l'impact de l'activité bancaire sur les taux de croissance économique ; et enfin, sur le taux de chômage.

¹⁵ La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs Mobilières communément dénommée Bourse d'Alger, est une société par actions détenue par les Intermédiaires en Opérations de Bourse. Elle est chargée de l'organisation des opérations d'introduction en bourse des sociétés, de l'organisation des séances de négociation, de la gestion du système de cotation et de la diffusion des informations et statistiques boursières (à travers le Bulletin Officiel de la Cote et les autres canaux d'information : site web, spots télévisés, quotidiens).

¹⁶ Le Dépositaire central activant sous le nom «Algérie Clearing» est une société par actions, dont la mission consiste à assurer la conservation des titres financiers émis, l'administration des comptes courants des titres ouverts pour le compte des Teneurs de Comptes Conservateurs (TCC), la réalisation des opérations sur titres pour le compte des émetteurs, la dématérialisation des valeurs mobilières et leur codification selon les normes internationales (ISIN : International Securities Identification Number).

¹⁷ La Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse représentant l'autorité du marché financier qui veille au respect de la réglementation boursière en vigueur et assure la protection des épargnants.

Tableau 2 :

Volumes des crédits, taux de croissance et taux de chômages 1981-2016

<i>Année</i>	<i>crédit à l'économie en MD</i>	<i>Taux de croissance</i>	<i>Taux de chômage</i>
1981	88.540	3	15,39%
1984	156.03	5,6	16,54%
1987	180.60	-0,7	20,06%
1990	167.043	0,8	19,76%
1993	235.59	-2,1	23,15%
1996	298.217	4,1	27,99%
1999	449.52	3,2	29,29%
2001	658.312	3,01	27,31%
2004	744.395	4,3	17,66%
2007	771.480 *	3,37	13,79%
2010	450.000	3,63	9,96%
2013	490.000	2,77	9,83%
2016	800.000	3,7	10,50%

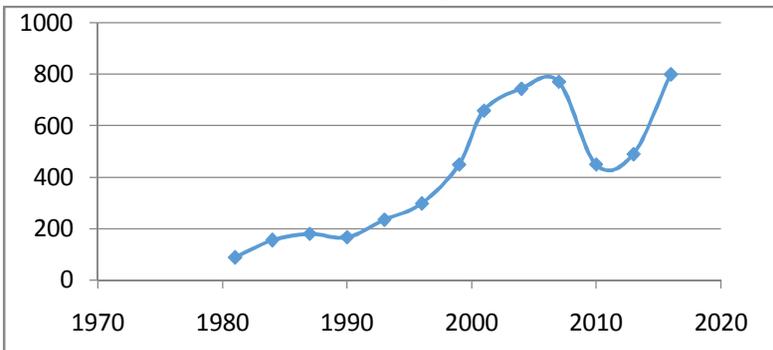
Source : ONS, Atlas de statistique sur les pays, Perspective Monde, Octobre 2017. *Estimation

Selon le tableau 2, le crédit à l'économie de 1980 à 1989 a connu une augmentation. En 1990 ils ont eu une chute et à partir de 1992 sa commence a augmenté jusqu'au 1997 à cause de la dette extérieur dû au PAS, Programme d'Ajustement Structurel. De 2000 il a intensifié grâce aux réforme qui en toucher les banques et l'ouverture des banques privés et la favorisation des mouvements de capitaux vers l'Algérie. Comme le montre le graphique 1. Notre analyse ce devisé en trois grandes périodes différentes en matière de croissance. Une première période de forte croissance (1980-1985). Cette période se caractérise par un taux moyen élevé de croissance du PIB. On constatera que cette période économique de forte croissance regroupe plusieurs « périodes politiques ».

La deuxième période a duré neuf ans et correspond à une véritable crise économique avec un taux négatif annuel. Cette crise a débuté avec la chute du prix du pétrole en 1986 entraînant une chute des revenus d'exportations, de presque 40 % par rapport à l'année 1985. Au cours de cette période, marquée par les événements d'octobre 1988 et des réformes institutionnelles et économiques lancées en 1989 et 1990, la réduction des ressources en devises de l'Etat a entraîné une difficulté majeure concernant le paiement annuel des échéances de la dette extérieure à partir de 1986.

Graphique 1

Les crédits à l'économie en Algérie de 1980 au 2016

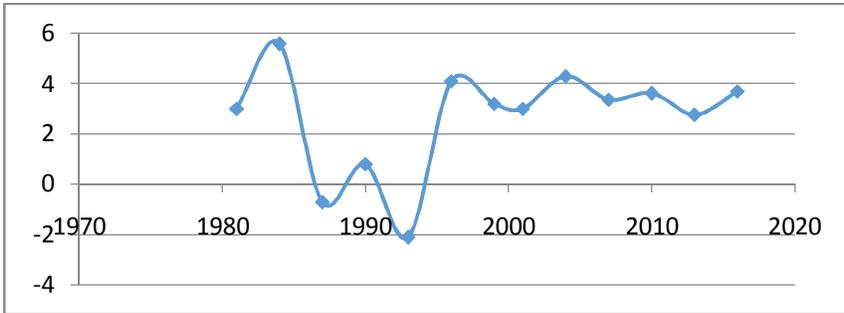


Source : Réalisé par les auteurs à partir des données fournies par l'ONS (www.ons.dz) date de consultation le 13/09/2017.

Toute la politique économique en a été fortement marquée et les réformes économiques se sont trouvées bloquées, car, à cette époque, le rééchelonnement de la dette extérieure et le passage par le Fonds monétaire international avaient été, par principe, rejetés par le pouvoir politique. une chute de taux en 1993 à -2.1. Une troisième période de croissance molle (1995-2012) marquée par un taux de croissance annuel moyen du PIB malgré un volume important d'investissements injectés dans l'économie au cours de cette période. A partir de 2014 le PIB s'est stabilisé.

Graphique2

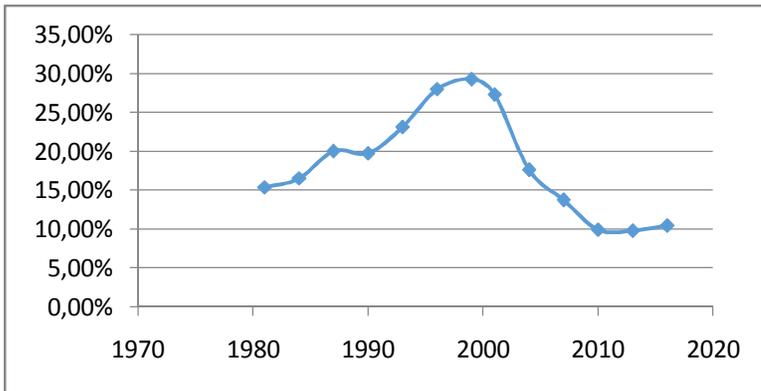
Evolution du taux de croissance en Algérie de 1980 au 2016



Source : Réalisé par les auteurs à partir des données fournies par Perspective Monde (<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/>), consultation le 13/09/2017.

Graphique3

Taux de chômage en Algérie de 1980 au 2016



Source : Réalisé par les auteurs à partir des données fournies par: Actualitix (<https://fr.actualitix.com/blog/>), date de consultation 06/10/2107

Le taux de chômage en Algérie était plus élevée en 1980 il a représenté 15.79 et n'a pas cessé d'augmenter il a même dépassé les 29% en 2000. Le taux de chômage a été réduit à partir de 2001. L'accélération de la croissance dans les années 2000, stimulée par le programme spécial de relance économique PSRE, a contribué à la

réduction de ce taux comme le montre le graphique suivant. Selon les données officielles et comme le montre le graphique 3 le, taux de chômage est passé de 29.50% en 2000 à 9.83% en 2013 une diminution expliquer par l'augmentation de la croissance économique. La croissance annuelle moyenne de l'emploi a surtout augmenté dans les secteurs de l'agriculture et du bâtiment/travaux publics, qui comptent parmi ceux qui ont le plus bénéficié de l'investissement public.

Conclusion :

Cette étude nous a permis, d'une part, de comprendre le contenu de la répression et de la libéralisation financière et, d'autre part, de bien déterminer la relation annonciatrice entre les deux phénomènes et la croissance économique. L'analyse de l'aspect théorique de ces deux phénomènes, traités notamment par plusieurs économistes, nous a amené à bien cerner le cas de l'Algérie en évaluant son activité bancaire à travers le volume du crédit accordé à l'économie, son impact sur le taux de croissance et sur le taux de chômage.

En effet, deux grandes périodes peuvent être mentionnées : la première est celle de la répression financière qui va de 1962 à 1990, dans laquelle l'Etat exerçait un monopole sur les crédits, à travers les banques publiques, et appliquait une réglementation rigoureuse sur l'activité bancaire. Cette politique de répression a entraîné une chute l'activité bancaire et par conséquent, une baisse de l'épargne et de l'investissement et, bien évidemment, une baisse des taux de croissance et de l'emploi.

La deuxième période qui va de 1990 à nos jours à connu une relative libéralisation de l'activité bancaire. Dans cette période l'Etat a introduits plusieurs réformes, marqués surtout par une baisse de la répression, dans l'objectif de relancer le financement de l'économie. On assiste à l'ouverture des banques privées, à l'augmentation du volume des crédits accordés à l'économie et à l'augmentation de l'épargne globale des algériens. Mais, malgré le retour de la croissance économique et la baisse des taux de chômage, grâce au financement de l'investissement, nous remarquons la présence d'une répression déguisée exercée par les banques publiques qui continu toujours à dominé la l'activité bancaire en Algérie. Pour cette raison les résultat obtenus depuis le début des réformes restent insignifiants et ne permettent pas d'assurer une croissance économique soutenu.

Bibliographie :***Les ouvrages et les articles***

H. D.Gibson, E. Tsakalotos, "The scope and limits of financial liberalisation in developing countries: A critical survey", *Journal of development studies*, vol. 30, n°3, avril 1994.

Giovannini A., « Saving and the real interest rate in LDCS », *Journal of Development Economics*, 18(2), 1985.

John G. Gurley and Edward S. Shaw, « Financial Intermediaries and the Saving Investment Process », *The Journal of Finance*, Vol.11, n°2, 1956.

King R. G., Levine, R., « Finance and growth: Schumpeter might be right », *The quarterly journal of economics*, 1993.

Naas A., *Le Système Bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché*, Maisonneuve & Larose, 2004.

Philippe Darreau, *Croissance et politique économique*, De Boeck, 2003.

Arestis Ph., « Washington consensus and financial liberalisation », *Journal of Post Keynesian Economics*, vol. 27, n° 2, hiver 2004.

Levine R., « Finance and Growth: Theory and Evidence », *Handbook of Economic Growth*, Vol. 1A Elsevier, 2005.

Sadeg A., *Le Système bancaire algérien : la réglementation relative aux banques et établissements financiers*, Alger, OPU, 2005.

Ben Gamraet S., Dominique P., « Politique de libéralisation financière et crises bancaires », *Revue Economie Internationale*, n° 112, 2007.

Sites internet

<https://fr.actualitix.com/blog/> date de consultation 06/10/2017

www.sgbv.dz date de consultation 02/10/2017

www.ons.dz date de consultation 13/09/2017

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/> date de consultation 13/09/2017

Les facteurs budgétaires et financiers pour une diversification économique solide en Algérie

Ferial DERMECHI

Doctorante en Analyse et Politiques Macroéconomiques

École Nationale Supérieure de Statistique et d'Économie Appliquée, ENSSEA,

Kolea, Algérie

enssea1389@gmail.com

Pr. Ahmed ZAKANE

Professeur de l'économie à l'École Nationale Supérieure de Statistique et d'Économie

Appliquée, ENSSEA, Kolea, Algérie.

a.zakane@gmail.com

Résumé :

Cet article étudie l'impact des facteurs budgétaires et financiers sur la diversification économique en Algérie. Toutefois, à travers l'inférence statistique et de l'analyse descriptive on construit un modèle économétrique par la technique des moindres carrés ordinaires (OLS). Les résultats empiriques montrent que les dépenses publiques affectent négativement le degré de la diversification des exportations car des dépenses publiques excessive augmentent le coût du financement des dépenses domestiques et évincent l'investissement privé. Cette évidence témoigne la préoccupation concernant la domination budgétaire, qui est omniprésente. Une telle domination siphonne la liquidité dans le système financier vers le financement des opérations gouvernementales et limite la perspective de diversification économique à l'appui de l'activité privée. Les facteurs financiers incarnés par : (i) l'approfondissement boursier, affecte négativement la diversification mais une fois associé aux dépenses publiques devient positif . Ceci s'explique par le rôle de la dépense qui crée des occasions de diversification des investissements financiers dans les titres du gouvernement, et qui incitent davantage à l'élargissement des placements et de l'investissement des biens réels. (ii) De même en Algérie, le crédit au secteur

privé affecte négativement la diversification des exportations en raison de son impact négatif sur la diversification financière qui affaiblit la confiance des entreprises, et dans de conditions de services insuffisantes, cette situation détourne les ressources vers les investissements non productifs. On tente d'interpréter ce résultat par le sous développement du système bancaire et les contraintes appliquées sur les prêts, qui incitent à mobiliser les ressources financières vers le refuge dans les biens réels, entravant les perspectives pour la diversification et l'industrialisation. (iii) Notamment, une plus grande ouverture commerciale ne signifie pas forcément une diversification. En effet, l'ouverture économique n'améliore pas le niveau de diversification, tandis que son effet est positivement significatif une fois associée à la dépense publique. Ceci s'explique par les conditions budgétaires du gouvernement qui renonce d'une part à la recette financière implicite et de son intervention dans le système financier, engendrant ainsi une part de dépense moins importante orienté vers des secteurs productifs.

Mots clés : diversification économique ; dépenses publiques ; approfondissement boursier ; crédit au secteur privé ; ouverture commerciale.

Codes JEL : C22; D53; G31; H50.

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تأثير العوامل المالية والميزانية على التنوع الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال الاستدلال الإحصائي والتحليل الوصفي تم بناء نموذج قياسي باستخدام تقنية OLS، وبينت النتائج التجريبية أن الإنفاق العام يؤثر سلباً على درجة تنوع الصادرات، لأن الإنفاق العام المفرط يزيد من تكلفة تمويل النفقات المحلية والقضاء على الاستثمارات الخاصة. تعكس هذه الأدلة بشأن الهيمنة المالية التي تتواجد في جميع المستويات. وقد أدت هذه الهيمنة إلى امتصاص السيولة في النظام المالي نحو تمويل العمليات الحكومية، وقللت من احتمال التنوع الاقتصادي لدعم النشاط الخاص. العوامل المالية تتجسد بالتالي: (i) تعميق سوق الأسهم، مما له تأثير سلبي على تنوع الصادرات، ولكن بمجرد وصله بالإنفاق العام يصبح إيجابياً. ويرجع ذلك إلى دور الإنفاق الذي يصدر فرصاً لتنوع

الاستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية، ويوفر حوافز أكبر لتوسيع الاستثمار العقاري. (ii) الائتمان للقطاع الخاص يؤثر سلبا على تنوع الصادرات، وذلك بسبب تأثيره السلبي على التنوع المالي والذي ينتج عنه فقدان ثقة المؤسسات وضعف العمل في شروط غير كافية. وهذا الوضع يحول الموارد نحو الاستثمارات غير المنتجة. نحاول تفسير هذه النتيجة من خلال عدم تطوير النظام المصرفي والقيود المطبقة على القروض، التي تشجع تعبئة الموارد المالية اللازمة للمجأ في الملكية العقارية، مما يعوق آفاق التنوع والتصنيع. وبصفة عامة، فإن التنوع الاقتصادي في الجزائر يستوعب أساسا أصول غير المالية. (iii) بالإضافة إلى ذلك، فإن الانفتاح التجاري الأكبر لا يعني بالضرورة التنوع. وفي الواقع، فإن الانفتاح الاقتصادي لا يحسن من مستوى تنوع الصادرات، في حين يصبح تأثيره ايجابيا بمجرد ارتباطه بالإنفاق العام. وهذا ما تفسره شروط الميزانية للحكومة، التي تتخلى عن الوصف المالي الضمني مع إشرافها في النظام المالي، مما يولد حصة أصغر من الإنفاق الموجه نحو القطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، الإنفاق العام، تعميق سوق الأسهم، الائتمان للقطاع الخاص، الانفتاح التجاري.

تصنيف جال : C22; D53; G31; H50

I. Introduction

La dépendance de nombreux pays riches en ressources, à sa production et à l'exportation de produits primaires, est considérée comme un inconvénient majeur pour la croissance économique. Certains économistes surnomment ce phénomène de malédiction des ressources (Sachs et Warner, 2001b). En d'autres termes, ils soutiennent que la malédiction des ressources résulte essentiellement de la concentration des exportations. Une explication pour une faible diversification des exportations dans ces pays est l'absence d'un système financier développé et incomplet (DeRosa, 1992).

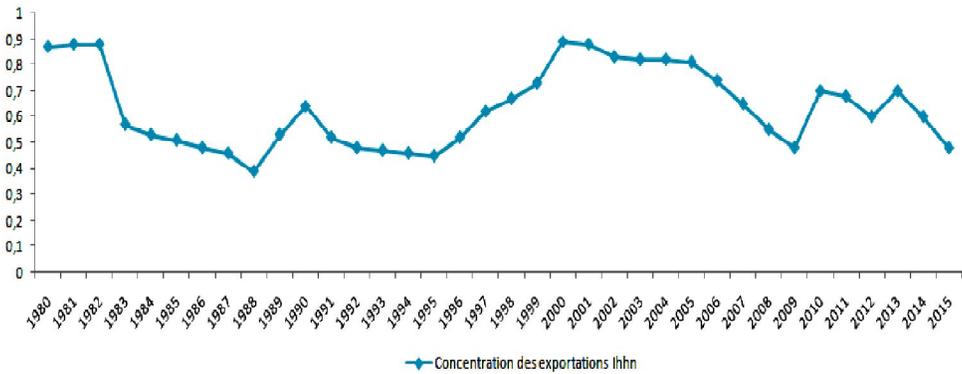
L'Algérie à un seul secteur est l'une des économies en développement les plus rentières. En dépit des différentes stratégies menées pour une diversification d'exportation meilleure, cette économie demeure dépendante de la rente pétrolière,

qui représente depuis au moins quatre décennies plus de 80 % des exportations du pays et près de 60 % des recettes de l'État. Dans son histoire, l'Algérie a perdu beaucoup de ses possibilités de se séparer de cette rente pétrolière en raison de sa résidence unique sur ses énormes ressources en pétrole brut en tant que principale source de revenu qui sont mal gérées. Conduisant une économie monolithique pendant des années en dépit aux parts importantes des dépenses publiques dans de différents secteurs et les énormes défis de développement auxquels s'en charge l'autorité monétaire. Toutefois, en se basant sur la théorie économique, si on suppose que la diversification économique est influencée par des facteurs financiers, il faudrait noter que le niveau d'externalisation des firmes dépendantes financièrement pourrait être sous-estimé en raison des dépenses publiques gouvernementales, plus particulièrement les dépenses capitalisées. Ceci signifie que le facteur budgétaire « dépenses publiques » pourrait également influencer le niveau de la diversification économique.

A cet égard, la principale controverse s'agit de comment diversifier l'économie Algérienne ultra rentière par le canal d'une combinaison efficace entre le développement du système financier et la politique des dépenses publiques.

Au cours des années 1990, l'Algérie fait face aux réformes structurelles sur le plan financier. Ceci engendre une restitution macroéconomique dont les circonstances sont lourdes.

Afin d'analyser de prêt la variation de la diversification des exportations avant et après les réformes financières, on s'évertue de présenter sur le graphique.1 ci-dessous, l'indice *ihhn* de Herfindahl-Hirschman qui mesure le degré de la diversification. Il est établi en additionnant le carré des parts de marché de toutes les entreprises du secteur considéré. Plus l'indice *ihhn* est élevé et plus les exportations sont concentrées. La période de notre analyse descriptive et empirique est entre 1980 et 2015 afin de prendre en compte le changement structurel de 1990.

Figure.1 Évolution de l'indice⁽ⁱ⁾ *Ihhn* en Algérie (1980-2015)

Source : Établit par l'Auteur. Note (i): *Ihhn* est un indice calculé selon la méthode de Herfindahl-Hirschman et mesure la concentration du marché.

La figure.1 montre plus en détail comment la diversification des exportations a évolué dans les trois dernières décennies. Entre 1980 et 1990 la moyenne de l'indice est de 0.61 dont la valeur maximale est atteinte en 1982 avec 0.88. A partir de 1990, l'indice décroît, soit 0.43 en 1991 vers 0.33 en 1997 où, il atteint son niveau le plus bas. Cette baisse de concentration de marché coïncide avec les réformes financières entretenues par le FMI quand le système financier se libère à moitié. Or, ceci ne demeure pas, formellement, avec la survenue de la période millénaire et l'augmentation des prix de pétrole, l'indice de concentration des exportations reprend son niveau vers la hausse, il atteint les 0.79 en 2006. Ceci est dû principalement suite à la réinstauration de la répression du système financier de nouveau¹. Une légère réduction de la concentration des exportations (0.55) en 2008 suite à la crise financière mondiale mais qui se maintient au dessous du niveau initial.

¹ Le système financier Algérien se caractérise par une forte répression au cours de la décennie 1980-1990, une moyenne de 0.80. Après les réformes financières, la répression diminue pendant la décennie 1990-2000, avec un taux moyen de 0.50. La période 2000-2015 est caractérisée par une répression financière importante, une moyenne de 0.75. (Pour plus de détail sur l'indice de la répression financière voir, Dermechi, 2017)

Cette analyse préliminaire nous permet d'envisager l'existence d'une corrélation entre le développement du système financier et la diversification économique. A cet effet, nous allons opter pour une analyse empirique basée sur des estimations économétriques standards.

Dans la littérature de la diversification économique, les facteurs financiers de type monétaires ont été largement testés dans de différentes économies. En prenant tout en égard le caractère des politiques conjoncturelles des pays en développement tels que l'Algérie spécifiant la relation de complémentarité entre la politique monétaire et la politique budgétaire (Bradley, 1991), notre approche est d'introduire le facteur budgétaire des dépenses publiques et de l'analyser conjointement avec les facteurs du système financier. C'est ainsi que le reste du papier est subdivisé comme suite : la deuxième section est une revue de littérature sur les principaux déterminants de la diversification économique. La troisième section est une analyse descriptive de l'évolution du système financier Algérien après et avant les réformes financières de 1990 où, on abordera l'impact de ces réformes sur les exportations par secteur. La quatrième section est une analyse empirique, basée sur des estimations et sur le test économétrique standard de causalité qui permet d'examiner et de cerner les facteurs budgétaires et financiers influençant le degré de la concentration des exportations. Dans la même section on tente d'interpréter les résultats authentiques à la théorie économique. La cinquième section est une conclusion et quelques recommandations.

II. Revue littérature sur les principaux déterminants de la diversification économique

Selon Melitz (2003), le développement financier introduit une diversification des exportations par une augmentation du nombre d'exportateurs dans les secteurs visés avec une amélioration des possibilités d'exportation. Cet effet vient du fait que dans un modèle de concurrence monopolistique, chaque entreprise produit une variété différente. Toutefois, dans les pays où les exportations sont concentrées, les explications traditionnelles telles que la dotation factorielle dans le modèle Heckscher-Ohlin peut être plus appropriée pour expliquer le potentiel de l'effet du

développement financier face à la libéralisation commerciale sur la diversification. Dans ces pays, en élevant la rentabilité des secteurs traditionnels, les réformes commerciales peuvent affecter négativement la diversification des exportations.

Dans le cas du développement financier, **Melitz (2003)** explore spécifiquement la relation entre l'indice de libéralisation financière et les exportations. Les considérations financières montrent que les contraintes de liquidité peuvent affecter l'entrée sur les marchés internationaux (**Chaney, 2005; Manova, 2008**). Dans ce contexte, le développement financier réduit les liquidités. **Manova (2008)** montre que l'effet positif du développement financier sera plus important dans les secteurs ayant des exigences accrues pour l'extérieur ou moins d'actifs financiers. Ensuite, la libéralisation financière peut induire la diversification des exportations si les industries dépendantes du financement produisent plus de Produits diversifiés. D'une part, le développement des marchés de capitaux peut conduire à la concentration parce que les investisseurs ne veulent pas prendre de risques en l'absence des entreprises, et ils décident de concentrer les ressources financières dans les activités existantes.

Levine (1991) trouve une relation positive entre le marché boursier financier et la diversification économique en émettant de nouvelles ressources financières pour les entreprises. **Filer et al. (1999)** examinent le lien entre le marché boursier et montrent l'existence d'une corrélation occasionnelle positive entre le développement boursier et l'activité économique. **Spears (1991)** indique qu'au début de développement, l'intermédiation financière induit la croissance économique. Le marché boursier financier facilite les investissements et la répartition du capital d'où, la diversification de la production.

Levine et Zervos (1998) mesurent le développement des marchés boursiers avec une grandeur différente et suggèrent une forte relation significative entre le développement du marché boursier et les exportations. Un marché boursier efficace contribue à attirer davantage d'investissements en finançant des projets productifs qui mènent à la croissance économique, à la mobilisation nationale des économies,

allouer des compétences en capital, réduire les risques en diversifiant et faciliter l'échange de biens et de services (Mishkin 2001; Caporale et al, 2004).

La liquidité boursière est toujours un indicateur fiable de la croissance future à long terme (Levine, 1996). Wachtel (2002); Trabelsi (2002); Rioja et Valev (2003) montrent empiriquement que le système financier a un rôle important et fournit une contribution importante à l'activité économique. Beaucoup d'autres chercheurs affirment qu'il existe une corrélation positive entre le développement financier et les exportations (Goldsmith, 1969; Shaw, 1973; McKinnon, 1973; King & Levine, 1993). Ils constatent que le développement financier est un déterminant important de diversification économique d'un pays.

Levine (1997) et Bencivenga (1991) estiment que des marchés plus liquides peuvent créer des investissements à long terme et donc une diversification des produits à exporter grâce à des coûts de transaction plus faibles. De même, Paudel (2005) affirme que les marchés boursiers, en raison de leur liquidité, permettent aux entreprises d'acquérir rapidement les capitaux nécessaires, facilitant ainsi l'allocation de capital, l'investissement et la croissance. Luintel et Khan (1999) trouvent également une relation de causalité bidirectionnelle entre la capitalisation boursière et les exportations dans l'échantillon de 10 pays. Filer et al. (1999) montrent qu'il existe une corrélation causale positive entre le développement boursier et l'activité économique. Rajan et Zingales (1998) soutiennent de leurs part que la taille du marché boursier est corrélée à la croissance des entreprises dépendantes financièrement, afin que les marchés boursiers puissent donner un gros essor à la croissance économique (Levine, 1996; Garcia et Liu, 1999). Mauro (2000) a conclu que le marché boursier est un facteur déterminant et stable de la dynamique de l'activité économique dans les économies émergentes.

III. La diversification économique en Algérie en perspective du système financier et des dépenses publiques

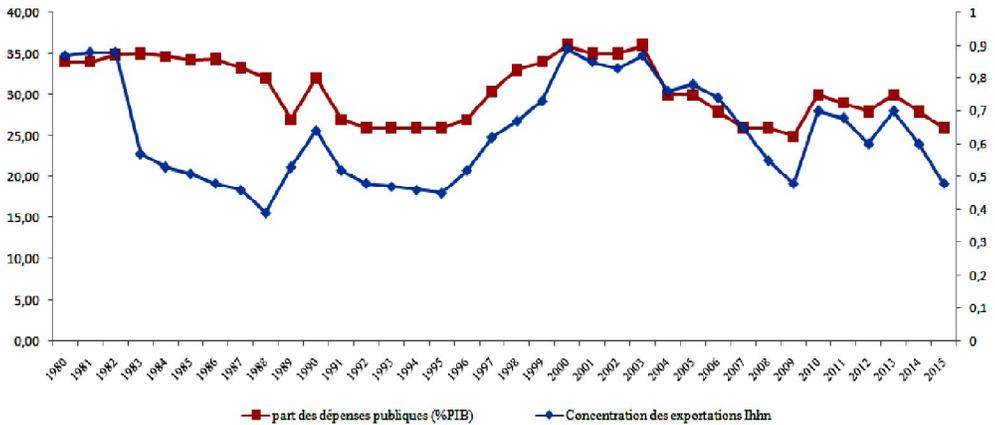
Dans le but de mettre en évidence la relation existante entre les dépenses publiques, le système financier et la diversification des exportations nous observons

sur les graphiques ci-dessous comment l'indice de concentration du marché évolue en fonction des facteurs budgétaires et financiers.

III.1 La diversification et les dépenses publiques

Le graphique suivant présente l'évolution de la dépense publique face à la concentration du marché.

Figure.2 Les dépenses publiques (%GDP) et l'indice *Ihhn* (1980-2015)

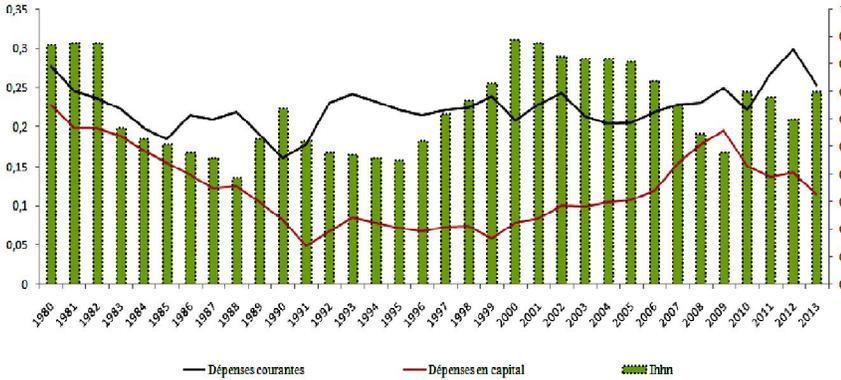


Source : Etablit par l'Auteur depuis les données du Ministère des finances « Statistiques rétrospectives 1963 – 2015 ». DGPP/2016

Contrairement à certains économistes (Sekwati, 2012), le graphique ci-dessous montre que le comportement de la part des dépenses publiques en PIB et celui de la concentration du marché sont similaires. Cela explique que plus les dépenses publiques augmentent et moins la diversification est importante. Bien entendu, cette simple observation ne révèle grand-chose sur le type de corrélation et le sens de causalité entre les deux indicateurs. Si l'on peut soutenir que la dépense affecte négativement le niveau de la diversification, il se peut aussi que le pays est capable de diversifier ces structures de production par le biais de l'efficacité de la structure des dépenses publiques totales avec l'intermédiation d'autres facteurs complémentaires (Egbo ; Nwankwo ; Okoye ; Onuora, 2016).

Le graphique.3 fourni des informations sur les contributions relatives aux différentes formes de dépenses (courantes et en capital) aux variations du degré de la diversification des exportations.

Fig.3 Les dépenses publiques désagrégées (%GDP) et la concentration du marché



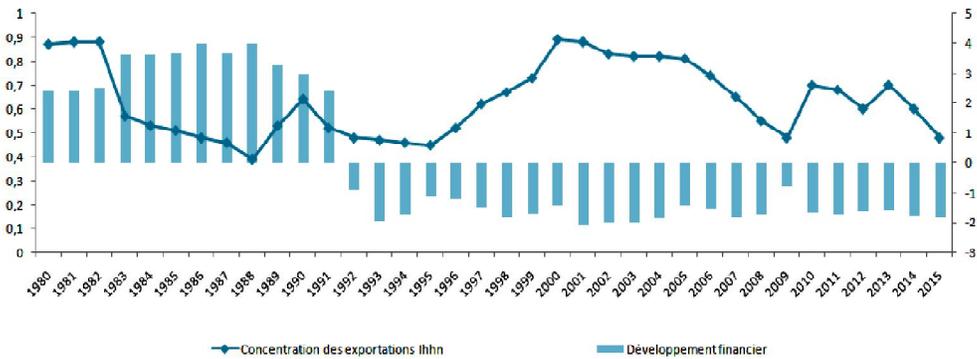
Source : Établi par l'Auteur depuis les données du ministère des finances publiques Algérien

On constate que la contribution des dépenses publiques dans la diversification économique se distingue clairement entre celle des dépenses courantes et celle des dépenses capitalisées. Il semble qu'il existe une relation inverse entre les dépenses courantes et la concentration du marché. Comme l'affirme **Fan et Rao (2003)**, les dépenses courantes affectent positivement la production dans une économie rentière. En effet dans une telle économie, la bataille pour la diversification économique peut être difficile à gagner, de ce fait la stratégie la plus accessible avec un faible coût en dehors de la production industrielle et agricole se présente dans les conditions de cette production qui incitent les firmes à investir. En revanche les dépenses capitalisées varient de la même manière que la concentration du marché, plus les dépenses d'investissements augmentent et plus la concentration de la production augmente, ceci peut s'expliquer au préalable par l'orientation d'une grande partie de la dépense publique vers le secteur des hydrocarbures générant ainsi un cercle défectueux vis-à-vis le reste des secteurs.

III.2 La diversification et le développement du système financier

Dans la littérature économique, le développement financier et la diversification économique sont fortement liées (Bekaert et al, 2005). Comme le montre la figure 4, la variation des deux indices est inverse, plus le système financier est développé et plus la concentration sur le marché est moins importante.

Figure.4 Le développement financier ⁽ⁱ⁾ et la concentration du marché



Source : Établi par l'auteur. Note (i) : le développement financier est représenté par l'indice composite de la libéralisation financière, calculé par la méthode d'ACP. Pour plus de détail voir Kasmi (2013)

Il y a une réduction de la concentration des exportations dans les années qui succèdent les réformes financières (libéralisation du système financier). Il est intéressant de noter que la tendance de la concentration des exportations s'accélère après 5 ans suite aux réformes (mais inférieur au niveau initial) cas des réformes commerciales. Il devrait être noté que l'indicateur était en déclin avant les épisodes des réformes financières, qui met en doute les effets causaux du système financier individuellement vers la diversification des exportations.

Le développement financier s'incarne principalement par : le crédit au secteur privé, le passif liquide bancaire et l'approfondissement boursier, notamment

l'ouverture commerciale qui figure l'un des déterminants majeurs de la libéralisation du système financier.

IV. Analyse empirique

IV.1 Méthodologie

La présente étude comme énoncé dans la première section est basée sur l'hypothèse suivante : la combinaison des facteurs budgétaires et financiers influence positivement la diversification économique.

La prochaine étape est de sélectionner les variables expliquant le niveau de la concentration du marché dans le pays, comme suite :

Les indicateurs des finances publiques : les dépenses publiques en valeur « G » (Hausmann et al, 2005) ;

Les indicateurs du développement du système financier selon Bekaert et al (2005) - l'approfondissement boursier « *Capitalization_Market* » ; -la taille bancaire « $M3$ » ; -le crédit au secteur privé « *CSP* » ;

L'indice des réformes commerciales, initialement développé par Sachs et Warner² (1995a), a été employé pour représenter le degré de l'ouverture commerciale « *Open_market* » en prenant en compte les réformes entretenues depuis 1990.

En ce qui concerne les dépenses publiques, les données sont tirées depuis le Ministère des finances, « Statistiques rétrospectives 1963-2016). Quant aux indicateurs financiers, on s'est référé à la base de la banque mondiale « WORLD BANK. 2016. World Development Report » ainsi que la base de la bourse d'Alger³.

On estime le modèle de base présenté en équation ci-dessous par la méthode des moindres carrées:

$$Ihnn_t = \alpha_0 Ihnn_{t-1} + \alpha_1 G_t + \alpha_2 (Capitalization_market)_t + \alpha_3 CSP_t + \alpha_4 M3_t + \alpha_5 (Open_market)_t + v_t$$

² L'indicateur proposé par Sachs et Warner (1995a) est un indicateur binaire basé sur certaines critiques.

³ <http://www.sgbv.dz/>.

Avec : α_i les coefficients de chaque variable explicative ; $t=1...36$; v_t : le terme d'erreur.

La raison du retard de la variable endogène concentration des exportations ($lhnn$) est de rendre compte d'une grande persistance dans le temps des quatre variables.

À des fins d'estimation, la période 1980-2015 est divisée en deux périodes. (1980-1990) et (1990-2015). Pour chaque période t , nous calculons la moyenne de toutes les variables inclus dans l'estimation. Nous le faisons parce que nous sommes intéressés par l'identification d'une relation à long terme entre la diversification et ses déterminants. Cette approche, comme on l'a soutenu dans la littérature sur la croissance économique, nous permet d'éliminer l'influence du cycle économique sur les résultats.

IV.2 Résultats empiriques

Avant toute analyse on introduit le logarithme sur les variables puis on analyse la stationnarité.

IV.2.1 Test de stationnarité

La stationnarité est testée par le test d'ADF (Augmented Dickey Fuller, 1981). Les résultats obtenus sont représentés sur le tableau.1

Table.1 Résultats du test de stationnarité ADF

Variables	ADF		Décision
	Niveau	Différence	
$lnlhnn$	-2.952*	-7.265	I(1)
lnG	-1.620*	-4.943	I(1)
$lnCapital_Market$	-0.608*	-3.495*	I(1)
$lnCSP$	-1.835*	-5.160	I(1)
$lnM3$	-0.608*	-4.375	I(1)
$lnOpen$	-3.100*	-5.495	I(1)

Source : Établi par l'Auteur depuis Eviews.9. *Indique le rejet de l'hypothèse de la racine unitaire à 10%, 5% et 1%.

IV.2.2 Test de causalité de Granger

Le test de causalité est considéré comme les tests les plus robustes dans la

détermination des facteurs qui influencent les phénomènes économiques (**Wiener, 1956; Granger, 1969**).

On effectue le test de non causalité de Granger⁴ basé sur l'hypothèse nul : x ne cause pas y . On se contente de présenter seulement les résultats statistiquement significatifs, mentionnés dans le tableau.2 ci-dessous.

Table.2 : Résultats du teste de non-causalité de Granger

Variable qui cause	Variable causée	F-Statistic	Probabilité	Décision
<i>lnG</i>	<i>lnlhnn</i>	3.30138	0.0261	Rejet
<i>lnCapital_Market</i>	<i>lnlhnn</i>	2.78523	0.0388	Rejet
<i>lnCSP</i>	<i>lnlhnn</i>	2.95589	0.0474	Rejet
<i>lnM3</i>	<i>lnlhnn</i>	4.33909	0.0230	Rejet
<i>lnOpen</i>	<i>lnlhnn</i>	3.27482	0.0427	Rejet

Source : Etablit par l'Auteur depuis Eviews.9. Le nombre de retard a été sélectionné selon les critères d'AIC et SH et est égal à 3(Voir Annexe).

On constate que toutes les variables causent la variable endogène « *lnlhnn* » au seuil 5%, ceci signifie que le choix des variables explicatives est bon et confirme l'endogénéité de la variable *lnlhnn*.

⁴ Granger en 1969, définit l'existence de causalité entre deux variables comme suite : « La variable Y cause la variable X si et seulement si la prédictibilité de Y est améliorée lorsque l'information relative à X est incorporée dans l'analyse ». Régis Bourbonnais, « Économétrie: cours et exercice », 9ème Edition; p 292.

IV.2.3. Le modèle théorique

La significativité des coefficients du modèle est présentée dans le tableau 3 ci-dessous

Table.3 Significativité des coefficients

Variable dépendante : $\ln I_h n n$			
Variables indépendantes	Coefficients	F-Statistic	Probabilité
$\ln G$	+2.3188	-2.30138*	0.0261
$\ln Capital_Market$	-1.2645	2.28023*	0.0388
$\ln CSP$	+2.6398	-2.95589*	0.0474
$\ln M3$	-0.1741	1.33909*	0.0230
$\ln Open_Market$	-0.6188	-0.27482*	0.0427
Constante	0.1142	-1.03889*	0.0307
R^2 ajusté	0.79		
Prob(F-statistic)	0.000000		
DW	1.98		

*indique la significativité au seuil 5%. Source : Établi par l'Auteur depuis les résultats de Eviews

Le modèle est validé ⁵ et présenté sous l'équation suivante :

$$I_h n n_t = 0.1142 - 2.318 (G_t) + 1.264 (Capital_Market_t) - 2.639 (CSP_t) + 0.174 (M3_t) + 0.618(Open_market_t) + v_t$$

IV.3. Interprétation des résultats

D'après les résultats de l'estimation et les résultats du test de causalité on constate que les facteurs budgétaires et financiers déterminent le niveau de la diversification économique en Algérie.

Les dépenses publiques totales affectent négativement le niveau de la diversification des exportations en Algérie en raison de la mauvaise répartition du budget sur les différents secteurs économiques. Le constat remet en cause la théorie de **Sekwati (2012)** que le budget du gouvernement donne une grande importance à

⁵ Voir en Annexe les tests de validation

la volonté de diversification. Véritablement, pour l'Algérie, les dépenses courantes ont un impacte positif sur le degré de diversification tandis que les dépenses en capital agissent négativement sur la diversification, car le gouvernement met au centre les préoccupations sociales des employés au niveau des établissements étatiques pour but d'assurer la stabilité politique et de cette manière les dépenses capitalisées augmentent au détriment d'élargissement réel de la production. De cette manière l'état abandonne à moitié les conditions nécessaires relatives à l'instauration d'un environnement soutenant la production.

Concernant le développement financier, celui là, a un impact très significatif sur le niveau de la diversification des exportations. L'approfondissement boursier agit positivement sous la contrainte de la dépense publique. La capitalisation du marché fait augmenter la diversification de 1.26 (et réduit le niveau de la concentration de 1.26). Ce résultat s'explique par le rôle de la dépense publique qui crée des occasions de diversification des investissements financiers dans les titres du gouvernement et qui incite davantage l'accroissement des placements et l'investissement dans les biens de consommation.

Le crédit au secteur privé de sa part, affecte négativement la diversification des exportations, en raison de son impact négatif sur la diversification financière (Corrélation négative -0.78) qui affaiblit la confiance des entreprises et dans de conditions de services insuffisantes, cette situation détourne les ressources vers les investissements non productifs. De plus, face au sous développement du système financier et les contraintes appliquées sur les prêts, la mobilisation des ressources financières est incitée vers le refuge dans les biens réels et entrave les perspectives pour la diversification et l'industrialisation. Dans l'ensemble, la diversification économique en Algérie est principalement absorbée par les actifs non financiers. En revanche, une plus grande ouverture commerciale ne signifie pas forcément une diversification. En effet, l'ouverture économique sans la combinaison des autres facteurs, n'améliore pas le niveau de diversification, son effet devient significatif une fois qu'elle est associée aux indicateurs du développement financier et le facteur

budgétaire dépenses publiques. Ceci s'explique par les conditions budgétaires du gouvernement qui renonce d'une part à la recette fiscale implicite et de son intervention dans le système financier, engendrant ainsi une part de dépense moins importante orientée vers des secteurs productifs.

V. Conclusion

Cet article a analysé les facteurs financiers et budgétaires stimulant une diversification économique solide dans une économie quasiment rentière telle que l'Algérie. Il s'est avéré que la diversification nécessite un environnement propice et une combinaison efficace du système financier et les dépenses publiques. Essentiellement trois constats ont été obtenus :

1- L'incitation à la diversification économique dépend de l'efficacité de l'interaction de la politique des dépenses publiques et celle du système financier. Il s'agit de la dynamique complémentaire des deux sphères (les finances publiques et le système financier). Ceci comprend les dépenses d'infrastructures pour des conditions de routes, de transports ainsi de l'énergie qui entraînent la croissance de l'intégration régionale, d'où, l'ouverture commerciale davantage dont, elle-même génère une diversification d'investissement. A cet égard, une politique budgétaire expansionniste doit être responsable sur des variables institutionnelles telles que la bonne gouvernance et l'absence de conflit et de corruption. Toutefois, la promotion de l'ouverture commerciale n'entraîne pas nécessairement une croissance économique. Il faudrait prendre en compte des conditions économiques, la structure du marché... etc.

2- La complémentarité des deux sphères s'incarne également par les dépenses dans le secteur public et le secteur privé. Si l'État dépense de l'argent pour le fonctionnement étatique, le crédit fourni au secteur privé devrait être accueilli dans un contexte favorable pour inciter l'investissement dans des produits diversifiés et non pas dans les services. A cet égard, assurer la confiance des firmes par le biais du développement financier est élémentaire. Contrairement à leurs homologues du monde développé, le secteur privé et les industries Algérienne sont généralement faibles parce qu'ils sont eux-mêmes plus dépendants des interventions du

gouvernement pour prospérer. Bien qu'il en soit, la fonction publique a besoin d'une capacité institutionnelle accrue pour mettre en œuvre des réformes favorables aux entreprises.

3- Une des stratégies d'investissements conçue pour atteindre des objectifs financiers à long terme est le marché boursier financier, il facilite les investissements et la répartition du capital car parfois, les firmes évitent d'investir directement parce qu'elles ne peuvent pas facilement retirer leur argent à leur gré. Mais à travers le marché boursier financier, ils peuvent acheter et vendre des actions rapidement avec plus d'indépendance, conduisant à une production importante.

Il est clair que le développement financier constitue le véhicule par lequel l'État exécute ses politiques de développement et promouvoir la croissance à travers tout type de diversification économique. Cela n'empêche que de nombreux défis se posent lors de la poursuite d'une stratégie de diversification. Il est souvent nécessaire d'investir de manière significative dans les ressources humaines et les infrastructures pour soutenir les secteurs économiques et les activités telles que la valeur ajoutée dans les produits de base. Ce sont des efforts à long terme qui nécessitent l'engagement du gouvernement et la volonté politique, sans citer les investissements en capital. De plus, dans la poursuite de nouveaux secteurs, produits et partenaires, le gouvernement Algérien doit veiller à ne pas négliger ces bases économiques traditionnelles.

Références :

1. Dermechi F. (2017). « *Impact de la répression financière sur la taille désagrégée des dépenses publiques en Algérie* ». 30th International Business Information Management Association (IBIMA) Conference, Madrid, Spain;
2. DeRosa, A. (1992). « *Increasing export diversification in commodity exporting countries: a theoretical analysis* ». Staff Papers-International Monetary Fund, 572-595.
3. Hausmann, R., L. Pritchett et D. Rodrik (2005). « *croissance' Accélération* », Journal of Economic Growth, 10, 4, 303-29.
4. Kasmi, A (2013). « *Etude des niveaux de développement financier des trois pays du Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie)* », Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), Vol2, Pp.146-148.
5. Levine, Ross (1997). « *Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda* », Journal of Economic Literature. Vol35, 688-726.
6. Levine, Ross ; Zervos, Sarah (1998). « *Stock Markets, Banks, and Economic Growth* », American Economic Review. Vol 88:537-558.
7. Luintel, Kul, and Khan, Mosahid (1999). « *A Quantitative Reassessment of the Finance-Growth Nexus: Evidence from a Multivariate VAR* », Journal of Development Economics 60: 381-405.
8. Mauro, Paulo (2000). « *Stock Returns and Output Growth in Emerging and Advanced Economies* », IMF Working Paper, No. 89.
9. Obiamaka.E, Ebele. N, Nonso. F, Okeke, O. (2016), « *Analysis of Government Disaggregated Expenditures and Growth of Nigerian Economy* », Journal of Internet Banking and Commerce .
10. Paudel, NP (2005). « *Financial System and Economic Development* », Nepal Rastra Bank in Fifty Years, Part –II, Financial System. Kathmandu: NRB.
11. Rao and Fan (2007), « *The decline in public spending to agriculture – does it matter?* », OPM briefing notes, Oxford policy management, Vol.2.

12. Rajan, RG, and Zingales, L. (1998). « *Financial Dependence and Growth* », American Economic Review 88, 559–586.
13. Rioja, F., and Neven, V. (2003). « *Finance and the Sources of Growth at Various Stages of Economic Development* », (Georgia State University, Department of Economics, Andrew Young School of Policy Studies).
14. Sachs, J. D. and Warner, A. M. (1995a) « *Economic reform and the process of global integration* ». Brookings Papers on Economic Activity, 1-118.
15. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001b). « *The curse of natural resources* ». European economic review, 45(4), 827-838.
16. Spears, A. (1991). « *Financial Development and Economic Growth-Causality Tests* », Atlantic Economic Journal, 19:66-74.
17. Trabelsi, M. (2002). « *Finance and Growth, Empirical Evidence from Developing Countries* »: 1960-1990, Institut des Hautes Etudes Commerciales de Carthage (IHEC), Tunisia.
18. Melitz, MJ (2003), « *Impact of trade on intra-industry reallocations and aggregates Industrial productivity* », Econometrica, 71, 6, 1695-725
19. Sachs, JD et AM Warner (1995), « *La réforme économique et le processus de Global Intégration* », Brookings Papers sur l'activité économique, 1, 1-95.
20. Sukumaran Nair, MK, (2016), « *Macroeconomic determinants of economic diversification in botswana* », International Academic Conference Venice.
21. Wachtel, P. (2002). « *How Much Do We Really Know about Growth and Finance ?* », Federal Reserve Bank of Atlanta Conference on Finance and Growth
22. Yoshida, Y. (2011), « *An Empirical Examination of Export Variety: Regional Heterogeneity* », mondial economy, 34, 4, 602-22.
23. World Bank (2016), « *World Development Report* », Oxford University Press, Washington, D.C.
24. Bourse d'Alger : <http://www.sgbv.dz/>

ANNEXE

La matrice de corrélation

	<i>lhhn</i>	G	<i>Capital Market</i>	<i>Open Market</i>	<i>CSP</i>	<i>M3</i>
<i>lhhn</i>	1,00					
G	0,53	1,00				
<i>Capital_Market</i>	0,61	0,49	1,00			
<i>Open_Market</i>	0,59	0,59	0,43	1,00		
<i>CSP</i>	0,73	0,61	0,35	0,23	1,00	
<i>M3</i>	0,67	0,76	0,57	0,43	0,79	1,00

Source: Établit par l'Auteur depuis les résultats de XL stat Note: Les valeurs en gras indiquent la significativité au seuil 5%

La sélection du retard optimal

Lag	AIC	SC
0	12.86	13.96
1	12.72	13.78
2	12.65	13.56
3	12.24*	13.08*
4	12.88	14.51

* indique l'ordre de décalage sélectionné par les critères AIC et SC/ AIC: Akaike information criterion ; SC:Schwartz information criterion. Source: Établit par l'auteur depuis les résultats de Eviews.

Tests de validation du modèle

Tests de normalité

Kurtosis	Skewnes	Jarque-Bera	Probabilité
0.233	3.023	2.274	0.320

Test d'autocorrelation LM

F-statistic	0.548163	Prob. F(2,27)	0.5843
Obs R-squared	1.365708	Prob. Chi-Squared (2)	0.5052

Test d'hétéroscédasticité ARCH

F-statistic	0.349000	Prob. F(1,32)	0.9852
Obs R-squared	0.371000	Prob. Chi-Squared (1)	0.9846

Source: Établit par l'auteur depuis les résultats de Eviews.

Les investissements intangibles et performances des PME algériennes

Mme KANSAB Jamila

Université Oran 2 Mohamed ben Ahmed

jamilamn@yahoo.fr

Résumé :

L'objet de cet article est de mettre en relief la relation entre l'investissement immatériel ou intangible et la performance des PME algériennes notamment dans le cadre des programmes de mise à niveau.

Les investissements préconisés dans le cadre des différents programmes de mise à niveau notamment L'EDPME, le programme national, le PME II, sont à prépondérance immatérielle. L'impact des actions est globalement satisfaisant sur l'évolution de l'entreprise, Ce résultat semble apporter la preuve que le véritable apport du PMN à la performance et la compétitivité des entreprises s'exerce essentiellement à travers l'investissement immatériel qui doit désormais constituer le principal instrument de mise à niveau des entreprises.

Mots clés : investissements immatériels, économie du savoir ; performance globale ; intelligence économique, apprentissage, innovation.

ملخص

الغرض من هذه الورقة هو تسليط الضوء على العلاقة بين الاستثمار غير الملموس وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولا سيما في إطار برامج التأهيل. فالاستثمارات المدعومة في إطار مختلف برامج الارتقاء، ولا سيما برنامج EDPME والبرنامج الوطني PME II، تتسم بأهمية كبيرة. ويبدو أن هذه النتيجة تثبت أن المساهمة الحقيقية لشبكة إدارة المشاريع في أداء الشركات وقدرتها على التنافس يتم بصورة رئيسية من خلال الاستثمار غير الملموس الذي يجب أن يبدأ من الآن فصاعداً الأداة الرئيسية لتطوير المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار غير الملموس، اقتصاد المعرفة؛ الأداء العام؛ الذكاء الاقتصادي، التعلم، الابتكار

Introduction :

Les PME étant affrontées à la concurrence et à la mutation profonde et rapide de l'environnement, elles doivent adopter en priorité de nouvelles technologies, l'efficacité managériale, l'innovation pour assurer leur survie, leur croissance et leur pérennité.

Le développement de la PME s'inscrit alors dans une logique entrepreneuriale qui suppose la vision à moyen et long terme, la conscience d'un marché, un savoir, un savoir-faire valorisé, des capacités techniques et de gestion ainsi que le développement des systèmes d'information et communication et l'utilisation des nouvelles techniques d'information et de communication (NTIC).

Les investissements intangibles sont ainsi devenus un facteur déterminant de la valeur des entreprises dans un environnement caractérisé par la globalisation des marchés, les changements technologiques et le développement de processus et où les connaissances prennent une part grandissante dans les processus de production des entreprises (Garcia-Meca et Martinez, 2007).

En conséquence, les racines de la croissance et de la compétitivité se déplacent du capital technique et financier vers le capital immatériel, notamment les investissements ou les actifs immatériels comme l'innovation et la connaissance. Qu'est-ce que le capital immatériel ? Quels sont ses composantes ? Comment le capital immatériel peut-il contribuer à la performance et la compétitivité des pme dans les pays développés et les pays en transition ? Quel en est l'enjeu sur les pme algériennes ? C'est autour de ces questions que s'articule l'objet de cet article.

I Définition de l'investissement immatériel

Selon le dictionnaire des sciences économiques, « le capital immatériel ou l'investissement immatériel se définit comme un investissement intangible qui incorpore de manière durable une part de connaissance dominante dans le but de contribuer de manière spécifique ou processuelle à la compétitivité et à la valeur de l'entreprise ».

D'après la Banque de France, « toute allocation de ressources d'une organisation ne se concrétisant pas sous la forme d'un bien physique et destinée à produire ses effets pendant plus d'un cycle d'exploitation ou de production représente un investissement immatériel. »

L'investissement immatériel ou actif ou capital immatériel ou intangible peut être défini comme étant un nouveau mode de croissance axée sur des activités à forte valeur ajoutée et employant de hautes compétences.

Quelles sont alors les composantes de l'investissement immatériel ?

II Les composantes de l'investissement immatériel :

Les piliers du capital immatériel se reflètent dans les composantes suivantes : (Marie Ange Andrieux 2011).

- Le capital relationnel externe : il s'agit notamment du capital client, du relationnel avec les actionnaires et les parties prenantes, ainsi qu'avec l'environnement ; de la capacité à travailler en/avec les réseaux, avec le soutien des marques, de la notoriété et de la réputation.
- Le capital structurel interne (organisation, processus, R & D et innovation, créativité, gouvernance).
- Le capital humain (compétences et talents, la qualité du pouvoir managérial, le potentiel de créativité afin de développer des produits et/ou des services répondant à l'attente des clients).

Pour faire, « il faut de plus en plus de savoirs (recherche, brevet, marque) ; de savoir organiser (méthodes, logiciels) ; de savoir-faire (formation) et de faire-savoir (publicité, marketing, communication) » (Nkakene Moulou ,2012).

Le capital immatériel est de ce fait composé de tous les constituants de l'entreprise qui ont de la valeur mais qui ne figurent pas dans son bilan : les clients, les brevets, les marques, le capital humain, le système d'informations...

III Fondements théoriques de l'investissement immatériel :

L'explication théorique de l'investissement immatériel a été puisée de plusieurs théories évolutionnistes notamment :

- La théorie de l'entrepreneur schumpetérien
- Théorie des capacités dynamiques
- Théorie RBV
- La théorie de l'apprentissage organisationnel

III 1 La théorie de l'entrepreneur :

Selon Schumpeter, « la fonction d'entrepreneur consiste surtout à innover c'est-à-dire introduire des produits, des techniques ou des procédés de fabrication nouveaux. » (Schumpeter S A, 1935, p106). L'entrepreneur est caractérisé par un comportement novateur, il formalise ses objectifs par le biais du management stratégique.

Il s'agit d'un entrepreneur à vision stratégique qui adopte un processus proactif (Schumpeter S A, 1935, p 166), à long terme et non seulement réactif (Messeghem K et Varrant N ,1997). « Seul l'entrepreneur visionnaire est capable de faire transformer radicalement son entreprise. La mise en œuvre de la vision se traduit par des actes à caractère innovant. Ce qui contribue à la croissance et l'évolution du système de gestion de la PME » (Creplet Frédéric et Lanoux Blandine ,2004),

III 2 Théorie des capacités dynamiques :

Pour continuer à bénéficier de son avantage concurrentiel, l'entreprise doit mettre l'accent sur l'aptitude au changement, à l'innovation à la flexibilité et à l'apprentissage. « Cette aptitude au changement est appelée « capacités dynamiques » s'apparente à la capacité de la firme de renouveler ses compétences afin d'être en congruence avec un environnement qui évolue de plus en plus vite, ou les technologies débouchent sur des innovations de plus en plus fréquentes accélérant l'obsolescence des offres et facilitant les substitutions. Ce qui permet à la firme d'établir et maintenir un avantage concurrentiel à long terme face aux changements rapides de l'environnement » (Johnson et Al, 2005).

Selon Shuen (1994), si le contrôle des ressources rares est la source de profit économique de la firme, les questions stratégiques seront concentrées sur l'acquisition des compétences, le savoir ; le savoir-faire et le faire savoir.

III 3 Théorie RBV

La théorie de la ressource-based-view met l'accent sur l'importance des actifs de l'entreprise en général et des actifs intangibles en particulier dans le processus de création de la valeur (Whitwell et al., 2007). Selon cette approche, la manière dont une firme affecte ses ressources, et notamment ses investissements en éléments incorporels, détermine la persistance de ses performances futures.

III4 Théories de l'apprentissage organisationnel et des compétences (des ressources) : L'organisation réagit à son environnement et s'adapte grâce à ses compétences et ses capacités d'apprentissage. Une organisation se qualifie et se différencie d'une autre et devient plus performante non parce qu'elle dispose de facteurs de production plus sophistiqués mais plutôt par la mise en œuvre de ces facteurs (grâce aux compétences).

La plupart des théoriciens de l'apprentissage organisationnel mettent l'accent sur l'articulation entre l'apprentissage et le changement. « Tout véritable changement en organisation correspond à un apprentissage profond » (Metzger J L (2000),

VI L'investissement intangible source d'avantages compétitifs :

La majorité des chercheurs économistes et financiers affirment que la valeur créée (dite valeur stratégique) n'apparaît pas « dans les bilans comptables des entreprises » (Abdelaziz Amokrane, 2008, p 81), mais elle est liée à la qualité de l'organisation, le climat et l'ambiance du travail, la satisfaction des clients, la satisfaction du personnel, le savoir-faire, le dynamisme et les talents des dirigeants, la capacité à créer et innover...

Ces actions immatérielles et qualitatives constituent les sources de l'avantage compétitif de l'entreprise. Comment y contribuent – elles ?

Selon Prahalad et Hamel(1990) les sources réelles de l'avantage concurrentiel sont l'aptitude à gérer et à consolider des technologies s'appliquant à toute l'entreprise, la capacité d'assurer les compétences de production nécessaires aujourd'hui et l'efficacité à rendre l'organisation capable de s'adapter rapidement à des circonstances changeantes.

De ce fait, les PME de la nouvelle économie évoluant dans un environnement turbulent et incertain doivent réagir promptement pour s'assurer d'un bon positionnement. « Elles doivent sans cesse innover pour faire face à la compétition. Innover au sens où l'entreprise dispose du talent et de la capacité nécessaire pour modifier des produits ou en créer de nouveaux afin de rencontrer les demandes actuelles ou futures des consommateurs (Bantel, 1998 : 212).

Les facteurs clés qui sont à la base d'avantages compétitifs dans une économie de l'immatériel sont alors les ressources humaines. Le succès des PME non traditionnelles repose donc sur la valeur inhérente des employés, leurs bonnes idées et les projets de recherche et de développement. Ainsi que la vitesse d'apprentissage. Ceci est permis grâce au renforcement des TIC, des logiciels, de la formation des salariés etc.

V Relation entre le capital immatériel et performances des PME :

V 1 Etudes antérieures

Selon Paul Romer (1986) les rendements croissants liés à l'innovation, permettent de soutenir la croissance, voire de la catalyser (en fonction de la capacité d'accumulation de l'innovation).

Des travaux de l'Insee, de la Banque de France et de l'OCDE ont analysé la relation entre la croissance et l'investissement immatériel (dans la R&D, le capital humain, les logiciels, les activités commerciales), lequel contribuerait entre 15% à 90% de la croissance de productivité, ainsi qu'au quart du PIB.

Une étude de l'OCDE sur la période 1994-2002 illustre la montée en puissance de la connaissance dans les économies, certaines étant plus avancées que d'autres.

En conclusion de son étude, l'OCDE souligne : « Le capital humain a un impact significatif sur les performances de l'économie et des entreprises. L'évolution de la composition de la main-d'œuvre joue un grand rôle dans la croissance de la productivité. » (Laurent Cohen-Tanugi, 2008).

Megna et Klock (1993) constatent, auprès d'un échantillon de 11 entreprises américaines sur la période 1997-1999, que l'activation des frais de R&D et des brevets par les entreprises étudiées expliquerait positivement leurs performances.

D'autres pays, conscients des enjeux, misent sur l'immatériel comme source de richesse à défaut des matières premières non renouvelables désormais limitées.

V 2 Résultats des études antérieures :

Les résultats des études antérieures témoignent de l'importance de la dématérialisation des ressources des entreprises comme facteur de compétitivité et de performance (Nakamura, 2001 ; Louzzani, 2004).

Ces investissements immatériels ont pour objectif final de développer chez les PME l'attitude de l'acquisition d'un ou plusieurs avantages compétitifs « durables » (Porter, M, 1986) et de meilleures performances leur assurant un positionnement

sur le marché concurrentiel et un ancrage dans un espace régional et mondial de façon pérenne.

Les actifs immatériels deviennent dès lors des actifs stratégiques car ils constituent des facteurs de gain de parts de marché, ils correspondent aux racines de la valeur de l'entreprise sur le long terme et sont les gages de sa pérennité.

En l'occurrence, l'apprentissage et la formation, le développement des compétences, agencés à un bon système d'information et de communication sont à la base de l'innovation dans l'organisation, dans la gestion, dans la production, dans les procédés... Le renforcement de la formation et de l'apprentissage organisationnel a un impact assez conséquent sur la performance globale de l'entreprise.

VI L'évaluation de la contribution du capital immatériel à la valeur de l'entreprise :

Quelle que soit la méthode utilisée, valoriser une entreprise consiste à évaluer sa capacité à créer de la richesse dans le futur. Or dans une économie toujours plus tournée vers les services, ce sont bien la fidélité des clients, la capacité à attirer des talents et à innover qui assurent la pérennité de l'organisation. Ces facteurs clés de la performance et de la compétitivité composent le capital immatériel de l'entreprise et contribuent à sa valeur, une valeur qui n'est pas toujours visible dans le bilan comptable. C'est pourquoi la mesure du capital immatériel devient essentielle pour mesurer de façon plus fiable la valeur de l'entreprise.

La valeur financière n'est pas suffisante à elle seule pour rendre compte de la richesse et du potentiel d'une entreprise. Quelles sont alors les principales méthodes utilisées pour l'évaluation de la contribution des actifs immatériels à la création de valeur ?

Il existe de nombreuses pistes en matière d'évaluation de la performance ; les plus courantes utilisent le modèle de Kaplan et de Norton qui présente une évaluation à orientation stratégique et qui cherche à mesurer la performance globale dans ses différentes dimensions constitutives (financière, commerciale, sociale, opérationnelle ou technique, apprentissage). C'est un modèle qui regroupe les mesures financières et

non financières et qui relie les indicateurs de performance aux stratégies pour construire les systèmes de mesure de la performance globale.

Il a été élaboré en prenant en compte la chaîne de valeur de Porter M (1986, pp7-200) (qui se compose des facteurs clés de succès de l'entreprise, de sa structure et des hommes) et la vision stratégique des managers. La préoccupation essentielle de cette démarche est de suivre de près la création de valeur et la contribution des facteurs immatériels à l'amélioration continue de cette valeur.

Ce modèle basé sur la méthode inductive, postule qu'il existe une chaîne de causalité qui structure le processus de création de valeur. En effet l'apprentissage permet d'améliorer le processus interne qui à son tour génère la satisfaction du client qui permettra à plus ou moins long terme d'atteindre les objectifs économiques et financiers et donc la satisfaction des attentes des actionnaires.

En conclusion, il ressort de ce modèle que le capital immatériel et humain et son management constituent la principale source de création de richesse ou de valeur à travers le volet apprentissage, compétence. En l'occurrence, l'entreprise doit accorder une grande importance au volet humain qui correspond aux compétences des salariés et doit « s'engager à en pérenniser le niveau » (Edvinsson L et Malon M.1999)

VII les investissements immatériels enjeux et impacts sur les performances de la PME algérienne :

La majorité des études convergent vers le fait que dépenser en investissant sur l'immatériel a un impact positif sur la performance de l'entreprise (Bontis, 2001). Mais cet impact pourrait varier en fonction du type d'investissement adopté et du contexte économique de la PME. Quelle est alors l'influence des investissements immatériels sur la performance des PME algériennes ? Notamment dans le cadre des programmes de mise à niveau ?

L'économie de l'immatériel permet d'asseoir la croissance non plus sur l'or noir mais sur la matière grise. Les pays émergents ont intégré ces enjeux et accélèrent leur développement. Qu'en est-il pour l'économie algérienne ?

Face aux obstacles qui entravent l'épanouissement des PME algériennes et du secteur industriel (des problèmes de marché, d'accès aux financements et de disponibilité de ressources humaines et de compétences), des pratiques d'appui et des outils d'assistance leur ont été apportés.

Ces derniers visent à encourager l'émergence des PME (leur création) et d'aider celles qui sont déjà créées à innover et à élever leur niveau technologique ainsi que le niveau de qualification de leur personnel et de leur système d'information et d'améliorer en parallèle le climat des affaires. Tels sont les objectifs des programmes de mise à niveau des PME et leur environnement.

La priorité est accordée à l'apprentissage en vue d'acquérir des réflexes, des Comportements et des méthodes de management dynamiques et Innovants(Ministère des finances Algérie Nouveau modèle de croissance juillet 2016)

En effet la mise à niveau est un défi et un enjeu qui s'inscrit dans la démarche globale visant la consolidation et la pérennisation de l'entreprise dans une dynamique de substitution et de véritable alternative de croissance hors hydrocarbures à travers l'émergence d'un environnement attractif. (Bulletin d'information statistique, Ministère de l'Industrie et des Mines, n° 28, édition mai 2016)

L'environnement productif, le management des connaissances et les compétences sont désormais les facteurs fondamentaux et stratégiques visés par ces programmes dans cette course à la performance et la compétitivité.

VII 1 Programmes de mise à niveau et investissements immatériels

Pour préparer et adapter les PME algériennes aux défis de la libéralisation et la mondialisation, et afin de renforcer la privatisation des entreprises, améliorer la compétitivité de l'économie nationale, plusieurs programmes de mise à niveau ont été mis en place au cours des quinze dernières années au profit des PME. Les principaux programmes demeurent :

- Le programme piloté par le ministère de l'industrie et de la restructuration MIR (programme de promotion de la compétitivité industrielle)
- Le programme Euro développement PME (ED-PME) piloté par le ministère de la PME / PMI (financé par l'UE).
- Le programme national de mise à niveau de la PME piloté par le ministère de la PME par le biais l'ANDPME (Agence nationale de développement de la PME).
- Le programme algéro-allemand "Développement économique durable" (GTZ), qui ne vise pas directement l'entreprise mais s'inscrit en appui aux efforts de modernisation de la PME.
- Le programme PMEII.

Ces programmes de mise à niveau étant orientés vers le choix des investissements, l'acquisition de nouvelles technologies, la modernisation des systèmes de gestion, visent à préparer l'entreprise et son environnement aux exigences du marché et du libre-échange.

« L'idée de base est de développer les qualifications et les compétences donc le capital immatériel et humain » (Bougault H ET Philipiak ewa,2005), le management et le système de gestion pour pouvoir maîtriser le processus de production, faciliter l'accès aux nouvelles technologies et contribuer pleinement à l'amélioration des performances de l'entreprise et sa compétitivité. Ce qui incessamment renforcera sa position concurrentielle e et par conséquent ses résultats financiers.

Par analogie, ces programmes ainsi conçus aident les PME à améliorer leurs performances en s'inspirant de la chaîne de causalité du modèle de Kaplan et Norton évoqué plus haut.

La mise à niveau vise alors à améliorer la performance globale (dans ses quatre dimensions) par une démarche axée sur la vision stratégique et sur le renforcement des investissements immatériels.

VII 2 Les investissements immatériels de mise à niveau facteurs de performances de la PME algérienne :

Les actions de mise à niveau de la PME appuyées sur un diagnostic rigoureux et impliquées dans une démarche stratégique, constituent les sources d'avantages compétitifs et d'améliorations des performances des PME et de leur compétitivité. Les investissements immatériels sont privilégiés dans cette optique. La formation et l'apprentissage organisationnel sont au cœur des changements organisationnels, techniques et managériaux qui impliquent de nouveaux processus qui répondent aux changements de l'environnement et assurent la satisfaction des besoins des clients, ce qui permet d'améliorer la performance commerciale et en fin de compte les résultats financiers et économiques de la PME. L'utilisation de l'intelligence économique comme nouvelle arme de compétitivité, garantit la pérennité de la production, et plus particulièrement le savoir-faire, selon les nouvelles stratégies de l'économie de l'immatériel ou de la connaissance.

Quelles sont alors les investissements immatériels préconisés dans le cadre des différents programmes ?

Les programmes ED-PME ; pme2 et le programme national(ANDPME) se sont limités à des actions immatérielles et ont exclu toute intervention au niveau des équipements. C'est ce que nous allons examiner d'une façon exhaustive.

VII 21 Programme ED- PME :

Plusieurs actions ont été mises en œuvre. Elles ont été réparties selon les trois volets du programme :

211 Volet I : L'appui direct aux PME industrielles privées :

Selon le rapport final EDPME 2007, Les actions ont porté sur cinq grands domaines dans l'entreprise : le management, la production, le marketing, la qualité et la gestion financière et comptable. Le plus gros pourcentage a été réservé au management et à la qualité.

Budget affecté aux différentes actions :

Plus de 10,4 millions € ont été dépensés pour réaliser 896 actions de mise à niveau.

212 Volet II : Appui à l'environnement direct de l'entreprise industrielle privée :

Les grands axes □ L'information pour et sur les PME/PMI (71 actions)
□ d'intervention étaient : Développement des services d'appui à la PE/PMI (116 actions)

187 actions réalisées ont contribué à améliorer l'environnement des PME en Algérie. Le budget octroyé aux actions environnement des PME était estimé à 2 89 9€.

213 Volet III : actions transversales :**2131 Actions de formation :**

Selon le rapport final EDPME 2007, le programme ED PME a apporté dans le cadre de la mise à niveau, une offre de formation adaptée et orientée essentiellement sur l'acquisition des savoirs- faire et savoirs- être, utiles au développement du capital humain de la PME /PMI privée algérienne. Au total 250 actions de formation ont été réalisées durant le programme, réparties sur 3 modes de formation.

2132 Actions d'Informatisation :**Actions en faveur des PME :**

- 82 Pme ont bénéficié de matériels informatiques (Les matériels ont été mis en place et le personnel formé).
- 43 Pme ont bénéficié de logiciels standard, et ont reçu des formations à la mise en place et à l'utilisation de ces logiciels.
- 196 Pme ont bénéficié des logiciels Spécialisés. (Le rapport final EDPME 2007).

Actions en faveur des organismes intermédiaires :

Selon le rapport final ED- PME 2007 ; Le programme informatique a fait bénéficier à :

- 37 partenaires (18 CCI, 13 AP/OP, 4 BSTP, le CNCPME et CETA (organisme à activités normatives), d'un lot informatique composé de : 2 ordinateurs performants, 2 onduleurs, 2 imprimantes (laser/jet d'encre), et des licences de logiciels (Windows, Office et antivirus).

- 40 partenaires (21 CCI, 13 AP/OP, 4 BSTP, le CNC PME et le CETA), d'un logiciel de gestion pour associations professionnelles (comptabilité, paie, immobilisation, gestion des adhérents),
- L'ensemble des partenaires de formations à l'utilisation des logiciels.

214 Impact du programme auprès des PME :

Selon rapport annuel 2009 de la coopération UE-Algérie ce programme a contribué à :

- Une amélioration sensible au niveau des attitudes du patronat qui a su investir dans les services de conseil proposés par le programme ;
- Une croissance du taux d'encadrement supérieur entre 10% et 300% ;
- Une certification Qualité pour 17% des PME interviewées : ISO 9000, ISO 14000 ;
- Une certification CE pour l'accès à des marchés d'entreprises internationales basées en Algérie.
- Une croissance du chiffre d'affaires entre 10% et 300% ;
- Une montée en compétences des ressources humaines par la formation et les conseils,
- Une Mise en place d'infrastructures TIC sécurisées et appropriation de logiciels de gestion.

VII 22 Programme PME II d'appui aux entreprises :

Selon le dossier de presse pme2 (Décembre 2013) ; Les domaines d'intervention les plus sollicités par les PME étaient : L'organisation industrielle ; la formation et la gestion de la production ; La qualité et Les systèmes d'information.

221 Les actions de formation et d'assistance technique dans le domaine des TIC :

Ces actions se sont matérialisées par :

- La mise à disposition des entreprises d'une assistance technique qualifiée dans des domaines spécifiques pour leur développement.
- La conception et la mise en place de projets pilotes visant la structuration de certaines filières productives, en partenariat avec les associations professionnelles.

Après avoir finalisé, en 2010, une étude de positionnement stratégique de la filière des services TIC en Algérie, le PME II et l'Algerian Information Technology Association (AITA) ont signé un protocole d'accord ayant pour objet l'élaboration et la mise en œuvre d'un programme d'actions d'assistance technique et de formation au profit des sociétés algériennes spécialisées dans l'édition de logiciels. (Dossier de presse pme2, Décembre 2013)

222 Actions de formation en management de la qualité et certification

Au cours des années 2011-2013, dans le cadre de ce partenariat, il a été réalisé :

- Une formation en gestion de projets informatiques et la préparation à la certification PMP (Project Management Professional) d'une vingtaine de cadres d'entreprises de cette filière.
- Une formation suivie d'un audit d'une vingtaine d'entreprises, en vue d'une démarche de certification
- L'accompagnement de cinq entreprises à la mise en place du système de management de la qualité selon le référentiel ISO 9001-2008. (Dossier de presse pme2, Décembre 2013)

223 Mise à niveau organisationnelle (système d'information)

Parallèlement aux activités d'appui aux sociétés de services TIC menées en partenariat avec l'AITA, le PME II a assisté plusieurs entreprises et institutions algériennes pour leur mise à niveau organisationnelle, à travers l'introduction et l'utilisation des applications logicielles spécifiques. 20 actions de mise à niveau ont été réalisées au profit des 13 entreprises industrielles.

(Dossier de presse pme2, Décembre 2013)

224 Actions de développement des TIC :

Plusieurs actions ont été réalisées au profit des institutions et organismes algériens de soutien aux PME (le dossier de presse pme2, Décembre 2013) :

- Institut National Algérien de la Propriété Industrielle (INAPI) et Institut Algérien de Normalisation (IANOR) : Appui à l'élaboration du cahier des charges d'un système de Gestion Électronique des Données (GED)

- Fonds de Garantie des Crédits aux Petites et Moyennes Entreprises (FGAR) et Caisse de garantie des Crédits d'Investissements (CGCI) : Conception et appui à la mise en place d'un système d'information pour la gestion de la garantie ;
- Forum des Chefs d'Entreprise (FCE) : Conception et appui à la mise en place d'une cellule de veille juridique, économique et informationnelle ;
- Bourses de la Sous-traitance et du Partenariat : Etude pour la conception d'un système d'information unifié pour les bourses de sous-traitance et de partenariat ;
- Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière (ANIREF) : Formation en Géomatique - Elaboration du cahier des charges d'un Système d'Information Géographique (SIG)
- Agence Nationale de Développement des PME (ANDPME) : Elaboration du système d'Information du Programme National de Mise à Niveau (PNMAN).
Elaboration d'un guide des services TIC du PNMAN.

225 Budget : Globalement, l'appui au secteur des TIC (prestataires/fournisseurs et utilisateurs) a nécessité un budget de plus de 800 000 € ayant permis de mobiliser plus de 1 000 H/J d'expertise dont : • 177 H/J dans le cadre des projets avec l'AITA ; • 389 H/J dans le cadre des actions de mise à niveau au profit des PME/PMI ; 56 H/J pour les actions individuelles au profit des entreprises des TIC. • 425 H/J pour les actions au profit des organismes d'appui aux PME.

(Le dossier de presse pme2, Décembre 2013)

226 L'impact de ces actions de mise à niveau :

Ces actions visaient l'amélioration des performances et de la compétitivité des entreprises à travers la structuration de leur organisation et la maîtrise de leurs systèmes d'informations. En effet, « le PMEII a atteint ses objectifs en termes de qualité (Une aide de trois millions d'euros a été octroyée à l'Office nationale de métrologie légale (ONML) et l'Organisme algérien d'accréditation (Algerac) pour acquérir de nouveaux équipements informatiques) » (article Maghreb émergent jeudi

15 novembre 2012), Le programme a mobilisé, à partir de mars 2011, une expertise internationale au profit des PME.

VII 23 Programme national de mise à niveau :

Selon le document du ministère de la pme et de la promotion des investissements(MPMEPI), 2008, le programme a enregistré 536 actions qui se répartissent comme suit :

362 actions de diagnostics, 46 actions d'intermédiations financières, 121 actions de mise à niveau, 07 actions en faveurs des associations professionnelles, et 20 actions de formations qui portent sur : Gestion de projet dans le secteur du BTPH, Techniques d'accueil (tourisme), Techniques de vente (gestion commerciale), Techniques de production de Lait et laboratoire, Bonnes pratiques d'hygiène dans l'agroalimentaire, Réalisation des études technico-économiques et financières, Nouveau Système Comptable Financier Algérien.

231 Actions en matière de TIC :

Selon le bulletin de veille de la pme n2 du 15 mars 2012 du ministère de la PME et de la promotion des investissements (MPMEPI) ; seules 15% des PME algériennes utilisent les TIC dans leurs activités. Pour faire évoluer la situation, le programme national de mise à niveau piloté par l'ANDPME encourage les PME à utiliser les TIC par le financement à hauteur de 40% des opérations d'acquisition de l'outil informatique, des équipements et solutions impliquant l'utilisation des TIC.

232 Actions de formation :

Selon le bulletin de veille sus évoqué ; les actions de formation étaient ainsi conçues :

- **Formation des consultants :** Dans une perspective de développement de l'expertise nationale et des compétences des consultants, impliqués dans les missions de mise à niveau de PME dans le cadre du Programme national, des actions de formation ont été initiées en faveur de jeunes consultants pour les engager dans le métier par le centre de compétences des consultants (CCC)

dont le but est de développer un réseau regroupant l'expertise nationale et les compétences des consultants.

- **Inscription au Système EFQM (European Foundation for Quality Management)** : L'Agence nationale de développement de la PME s'est inscrite en avril 2012 au système EFQM (European Foundation for Quality Management).. L'ANDPME compte à travers l'application du système EFQM d'excellence, l'amélioration continue des performances de son organisation et de la qualité du management de ses programmes.

- **Séminaires et journées d'informations** (bilan de l'ANDPME 2011-2013) :

Dans le cadre de la vulgarisation du Programme national de mise à niveau, l'ANDPME a organisé 50 journées d'information et de clarification sur les fondamentaux du programme, dont 5 séminaires régionaux avec plus de 10 000 participants sur la période de janvier 2011-décembre 2013. En outre, l'ANDPME a signé 29 protocoles d'entente, pour un partenariat stratégique avec les principales associations professionnelles.

234 Impacts du programme

Ce programme a contribué au développement de l'expertise nationale et des compétences des consultants, impliqués dans les missions de mise à niveau des PME ainsi qu'à l'amélioration continue des performances de l'organisation de l'ANDPME et de la qualité du management du programme lui-même. L'activité de l'AND-PME s'est également concentrée sur la vulgarisation du programme à travers une série de séminaires organisés sur l'ensemble du territoire. (Programme National de Mise à Niveau des PME, in Atout PME, novembre 2014, P. 16)

VII 3 Résultats et discussion :

Les investissements préconisés dans le cadre des différents programmes notamment L'ED-PME, le programme national, le PME II, sont à prépondérance immatérielle. Ils s'inscrivent tous dans le cadre de l'économie du savoir agencée à l'intelligence économique. Les PME qui ont adhérées aux différents programmes ont pu de ce fait capitaliser le savoir à un taux significatif qui s'est reflété dans leur management, leurs modes de gestion, les compétences de leur personnel, leur niveau de formation, l'organisation de l'entreprise et son encadrement, l'implication du personnel, le système d'information et de communication, les processus internes, l'informatisation, le pouvoir de négociation avec les clients et les fournisseurs... L'impact des actions est globalement satisfaisant sur l'évolution de l'entreprise, Ce résultat semble apporter la preuve que le véritable apport du PMN à la performance et la compétitivité des entreprises s'exerce essentiellement à travers l'investissement immatériel qui doit désormais constituer le principal instrument de mise à niveau des entreprises.

Conclusion :

Les programmes de mise à niveau visent à encourager la capacité entrepreneuriale :

- D'apercevoir les opportunités et de faire face aux défis de la mondialisation et de l'innovation technologique rapide,
- De stimuler l'innovation des produits, des processus, des routines de gestion et des stratégies marketing
- D'améliorer quantitativement et qualitativement les ressources humaines, en mobilisant les actions de formation dans les nouveaux métiers
- D'accéder au financement et à l'informatique

En résumé, il convient de stimuler l'investissement immatériel dans les programmes de mise à niveau et de favoriser l'économie du savoir et l'intelligence économique considérée comme des supports à la création de nouveaux avantages compétitifs durables et sources de performance et de compétitivité.

Références bibliographiques :

Ouvrages

- 1- **Edvinsson L. et Malone M. (1999)**, « Le capital immatériel de l'entreprise : Identification, mesure, management », Maxima Laurent du mesnil, Paris.
- 2- **Kaplan D et Norton R (2002)**, « le tableau de bord prospectif, éditions d'organisation », Paris.
- 3- **Metzger J L (2000)**, « Entre utopie et résignation, la réforme permanente d'une entreprise publique » éditions l'Harmattan.
- 4- **Porter Michael (1993)**, l'avantage concurrentiel des nations. Paris inter Edition.
- 5- **Schumpeter S A (1935)**, « théorie de l'évolution économique » édition Dalloz
- 6- **Triolaire G. (1994)**, L'entreprise et son environnement économique, Dalloz, 2ième édition,

Reuves

- 1- **Bantel, K A (1998)** ;Technology based « adolescent »firm configurations strategy identification, context and performance, journal of business venturing 13,205-230.
- 2- **Bontis N. (2001)** : "Assessing knowledge assets: a review of the models used to measure intellectual capital", Intellectual journal of management reviews. Volume 3. Issue 1. P 41-
- 3- **Bougault H ET Philipiak ewa (2005)**, « les programmes de mise à *niveau* des entreprises en Tunisie, Maroc, Sénégal et Algérie ». AFD Paris
- 4- **Garcia-Meca et Martinez, (2007)**. The use of intellectual capital information in investment decisions: An empirical study using analyst reports The International Journal of Accounting, vol. 42, issue 1, 57-81
- 5- **Marie Ange Andrieux** juin 2011 Économie de l'immatériel : quels enjeux de compétitivité et de croissance durable ? Revue analyse financière n°39.
- 6- **Megna Pamela and Mark Klock**, The Impact on Intangible Capital on Tobin's q in the Semiconductor Industry; American Economic Review, **1993**, vol. 83, issue 2 ...65-269

7- Nakamura L. (2001), « What is the U.S. Gross Investment in Intangibles ? », (At least) one trillion dollars a year! *Working Paper*, Federal Reserve Bank of Philadelphia.

8- Prahalad C. K. et Hamel G. (1990), « The Core Competence of Corporation », *Harvard Business Review*, p.70-91, may-june.

Programme National de Mise à Niveau des PME, in Atout PME, novembre 2014, P. 16

9- Romer P. (1986), « Increasing Returns and Long-Run Growth », *Journal of Political Economy*, vol. 94, p.1002-1037.

10- Schuen A. (1997), « Dynamic Capabilities and Strategic Management », *Strategic Management Journal*, vol. 18, n°18, p. 509-533.

11- Whitwell JL , et al.2007, Patterns of Atrophy differ among Specific Subtypes of Mild Cognitive Impairment. *Arch Neurol*. In Press.

Thèses, conférences

1- Abdelaziz Amokrane (2008), « la comptabilité des ressources humaines : des fondements historiques et théoriques : valorisation du capital humain aux prises de décision », thèse de doctorat d'état sous la direction du professeur agrégé Benissad Hocine, université, p 81.

2- Louzzani Y. (2004), Immatériel et performances des entreprises : cas des entreprises industrielles en France sur la période 1994-1998, Thèse de doctorat, p.461.

3- Messegheem K et Varrant N (1997), « pour une approche cognitive d'adoption d'une démarche d'assurance de la qualité de type ISO9000 par le dirigeant propriétaire des petites entreprises » cinquième conférence de l'AIMS, Montréal.

Rapports et documents officiels :

1- Article Maghreb émergent jeudi 15 novembre 2012, Le programme PME II d'appui aux entreprises algériennes « a atteint ses objectifs » euro-méditerranéens.

2- Bulletin de veille de la pme n2 du 15 mars 2012 MPMEPI.

Bulletin d'information statistique, Ministère de l'Industrie et des Mines, n° 28, édition mai 2016.

3- Creplet Frédéric et Lanoux Blandine (2004), Pour une approche dialogique du rôle de l'entrepreneur/manager dans l'évolution des PME : l'ISO comme révélateur, février, Bureau d'économie Théorique et Appliquée (BETA)

4- Dossier de presse pme2 ministère de la PME et de la promotion des investissements « Les actions de mise à niveau dans le domaine des TIC » PME II
Décembre 2013

5- Laurent Cohen-Tanugi (2008) « Une stratégie européenne pour la mondialisation », rapport d'étape, 15 janvier 2008.

6- Nkakene Molou (2012) Université de Yaoundé II ; Cameroun, Rapport de Recherche du FR-CIEA N0. 37/12 Fonds de Recherche sur le Climat d'Investissement et l'Environnement des Affaires (FR-CIEA) www.trustafrica.org/icbe Dakar, Décembre.

7- Nouveau modèle de croissance juillet 2016 rapport du Ministère des finances
Algérie

8- OCDE (2002), Perspectives de l'OCDE sur les PME, Paris.

9- OCDE (2001), Tendances récentes de la croissance dans les pays de l'OCDE, Productivité et dynamique de l'entreprise : leçons à tirer des micro-données.

10- « Projet de stratégie et politique de mise à niveau de l'entreprise algérienne », novembre 2008. Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements

11- Rapport annuel 2009 de la coopération UE-Algérie 2008 Délégation de la Commission européenne en Algérie.

12- Rapport final du programme EDPME (décembre 2007) « Programme d'appui aux pme/pmi privées en Algérie, des résultats et une expérience à transmettre »

L'EXPERIENCE INDIENNE : LE SYSTEME EDUCATIF ET LE ROLE DE L'ETAT

Dr. Khadidja NEMMICHE

Maitre de conférences en sciences de gestion, C-U de Maghnia

khadijane@yahoo.fr

Résumé :

Avec un taux de croissance annuel de 10,4%, l'Inde représente l'un des pays émergents qui ont pu réaliser un essor qualitatif extraordinaire durant cette dernière décennie. En s'appuyant sur une enquête menée par l'OCDE (2011)¹, l'une des principales politiques de l'économie indienne est la concentration sur le système éducatif et plus particulièrement universitaire qui s'avère un moteur de croissance énergétique. Ce papier vise principalement à révéler l'expérience indienne en matière de sa politique éducative et le rôle joué par les gouvernements qui ont pu rendre l'Inde dans les premiers rangs au niveau mondial dans le cadre de la recherche scientifique. Pour ce faire, une analyse descriptive est choisie en s'appuyant sur des statistiques macroéconomiques et sociales retirées de différentes sources. Cela nous permet de présenter les particularités de l'Inde par rapport aux autres pays auparavant semblables dont l'Algérie est un exemple. Mots clé : Economie indienne, Prestation des services TIC, Système éducatif, Gouvernements indiens, Universités indiennes.

:Classification Jel C16, P127.

Abstract:

With an annual growth rate of 10, 4%, India represents one of the emerging countries which have achieved extraordinary qualitative growth in the last decade. Based on a survey conducted by COED (2011), one of the main politics of the Indian economy is the concentration on education and particularly university system that turns an energetic growth engine. This paper aims to reveal the Indian experience in its educational policy and the role played by governments that were able to make

India in the front ranks globally as part of scientific research. To do this, a descriptive analysis is chosen based on macroeconomic and social statistics removed from different sources. This allows us to present the peculiarities of India compared with other previously similar countries which Algeria is an example.

Key words: Indian economy, ICT services provision, educational system, Indian governments, Indian universities.

Jel classification: C16, P127.

ملخص:

بمعدل نمو يبلغ 4.10٪ تشكل الهند واحدة من بين البلدان البارزة التي حققت نمو نوعي لا مثيل له خلال العشرية الأخيرة. بالاعتماد على دراسة منجزة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2011، واحدة من بين السياسات الاقتصادية الهندية تتمثل في التركيز على النظام التعليمي وبالأخص النظام الجامعي الذي يعتبر كمحرك تطوري فعال. هذه الورقة تهدف بالأساس إلى إبراز التجربة الهندية فيما يخص السياسة التعليمية و الدور الذي تلعبه الحكومات ما جعل الهند في المراتب الأولى عالميا للبحث العلمي. للقيام بذلك تم تبني التحليل الوصفي في الدراسة استنادا إلى الإحصائيات الاقتصادية على المستوى الكلي وكذا الاجتماعية من مصادر مختلفة. سيسمح لنا هذا بعرض خصائص الهند مقارنة مع دول أخرى مماثلة لها سابقا وكمثال على ذلك الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الهندي ، تمويل الخدمات التكنولوجية، النظام التعليمي، الحكومات الهندية، الجامعات الهندية.

رموز (jel): C16, P127.

Introduction :

L'Inde est actuellement un pouvoir économique qui ne cesse à se développer notamment dans les services d'Offshore en se classant dans le premier rang mondial en matière de la prestation technologique (Carmel et Tjia, 2005)². L'analyse économique de l'Inde contemporaine illustre que le taux du développement de 10,4% revient au système éducatif de ce pays qui possède certaines particularités qui le

permettent de devenir le moteur primordial de croissance économique (Agrawal, 2007)³.

L'éducation qui constitue depuis longtemps un support indispensable au développement social et économique mérite d'être le souci principal de l'Etat et les gouvernements. A titre d'exemple les Etats-Unis qui demeurent depuis la seconde guerre mondiale la première puissance économique dans le monde se basent particulièrement sur l'éducation et plus précisément sur les instituts et les laboratoires de recherche en tant que stimulateurs du développement du pays. Ces derniers qui possèdent une célébrité académique remarquable se classent les premiers au niveau mondial ; l'université de Columbia située à New-York est un bon exemple possédant 47 fois le prix Nobel (Kumar, 2004)⁴. Ainsi des grandes entreprises telles que Microsoft, Hewlett-Packard, Yahoo et Google sont parmi les gigantesques entreprises de hautes technologies instaurées et développées par des chercheurs universitaires (Nambissan, 2010)⁵.

En Inde, force est de constater que l'éducation est considérée ainsi comme l'un des principaux piliers de croissance du pays où on trouve que les immigrés indiens qui travaillent dans le secteur sanitaire britannique ou ceux qui occupent des postes très spécialisés de haut niveau dans le secteur de TIC dans les Etats-Unis donnent une illustration claire de la compétence indienne accumulée via un cadre éducatif spécifique (Lala et House, 2005)⁶. La question qui se pose alors est de savoir comment dans un pays peuplé et généralement analphabète et pauvre, apparaissent des diplômés indiens qui peuvent même jouer un rôle concurrent dans cette compétition mondial de l'immatériel. Cela s'inscrit ainsi dans une grande interrogation posée par Kaul (2006)⁷. L'auteur indien propose un controversé analytique en disant que : nous avons une population large qui vit sous la ligne de la pauvreté, nous avons un grand problème d'analphabétisme, les écoles primaires et secondaires sont inadéquatement structurés. Mais d'autre part nous avons des scientifiques et des ingénieurs de hautes compétences, nous produisons 400 000 ingénieurs par an

comparés avec 60 000 pour les Etats-Unis. Cette question cruciale nous amène à mettre l'accent sur le système éducatif de l'Inde comme l'un des principaux piliers qui nous semblent interprétatifs de ce qui rend l'Inde une puissance économique réalisant un grand pas de croissance sociale, économique, médicale, et culturelle.

Les particularités de l'économie indienne:

L'Inde est le deuxième pays mondial pour ce qui est de la densité populaire avec plus de 2,2 milliards d'habitats, un taux de pauvreté arrivant jusqu'à 37%, et près d'un tiers de pauvres dans le monde se trouvent en Inde selon la banque mondiale (National Report, 2008)⁸. En revanche, il est également à noter que ce même pays se classe parmi les pays émergents dans ces deux dernières décennies avec un pouvoir économique incessamment croissant et un taux du développement de 10,4% en 2010 (Saxena et al., 2012)⁹.

Selon l'agence de l'intelligence centrale, le progrès économique indien revient principalement au secteur de TIC et plus particulièrement aux prestations de type Offshoring. Au début des années 1990, 180 grandes entreprises parmi 500 ont externalisés des services à l'Inde. L'analyse économique du marché de prestation reflète évidemment la place occupée par l'Inde en tant que puissance mondiale notamment en ce qui concerne les services d'Outsourcing et d'Offshoring. Dans ce cadre, il faut citer la célèbre locution du premier ministre singapourien qui a déclaré que si la Chine est devenue l'usine de la production mondiale, l'Inde devient l'infrastructure technologique mondiale.

L'orientation vers l'Inde par les grandes entreprises mondiales s'explique par deux principales particularités de l'Inde contemporaine à savoir les couts de services offerts qui restent extrêmement bas par rapport à ceux proposés dans un autre pays d'une part, et d'autre part la compétence très spécialisée et de haute qualité détenue par les spécialistes indiens (Khan et al., 2003)¹⁰.

Il est à noter que la réduction des couts de services proposés par des prestataires indiens engendrée par le faible cout de main d'œuvre (*Pays de Low Cost*)

comme l'a cité Business Week (Aout, 2005)¹¹ ne s'explique pas par la mauvaise compétence d'un employé indien, mais cela est dû au nombre élevé de diplômés de haut niveau scientifique. Selon *Nasscom*, le nombre de spécialistes en TIC arriva à 650 000 personnes en 2002, et 813 500 en 2005 (Agrawal, 2007)¹². De surcroit et à titre d'exemple, un salaire annuel d'un ingénieur de logiciels indien est environ 13500\$ vis-à-vis d'un salaire entre 67 000 et 90 000\$ pour un américain occupant la même fonction (Rao, 2004)¹³. Cela incite beaucoup d'entreprises à choisir les services proposés par les prestataires indiens comme une tentative vers la rationalisation des coûts telle qu'a fait Wall Street. L'entreprise s'orienta vers la prestation technologique indienne pour essayer de surpasser le scandale financier qu'a connu cette entreprise en 2002 et 2003 (Rao, 2004)¹⁴.

Selon des statistiques réalisées par le rapport national indien (2008)¹⁵, 130 milliards de dollars de réduction des coûts totaux pour les 100 premières entreprises mondiales est prévu dans les cinq années prochaines, obtenue via le recours à des prestataires indiens. En outre, selon un rapport publié par Richard Freeman de l'université de Harvard, le nombre des employés dans le centre *Welch* qui est l'un des filiales de GE en Bangalore dépasse généralement le nombre d'employés américains de cette grande entreprise (Agrawal, 2007)¹⁶. De plus, un quart de 1800 ingénieurs sont des docteurs très spécialisés en matière de nouvelles technologies en Bangalore ayant pour mission de gérer 30 projets internalisés auparavant par GE. Un autre rapport est celui publié par Business World (2005) au niveau d'Oracle qui souligne que cette gigantesque entreprise spécialisée en prestation de logiciels embauche 700 ingénieurs indiens en Bangalore vis-à-vis d'une petite part de leurs collègues américains en Silicon Valley américain (Agrawal, 2007)¹⁷.

Non pas seulement le secteur technologique qui est monopolisé par l'Inde, mais ce pays propose aussi des services sanitaires de haute qualité et à moindres coûts, les hôpitaux en Inde ont reçu environ 150 000 patients étrangers en une seule année. En outre, les 30 hôpitaux du groupe *Apollo* ont attiré 60 000 malades étrangers

avec une réduction de la charge hospitalière de 25% par rapport aux hôpitaux en Bretagne par exemple. Ainsi *McKinsey & Co* prédit qu'en 2012, l'Inde va atteindre 2 milliards de dollars par an provenant du secteur sanitaire (Agrawal, 2007)¹⁸.

En ce qui concerne l'innovation, l'Inde est classé en 2^{ème} rang mondial avec 145 517 brevets d'invention selon le classement d'Aout 2006 après les Etats-Unis (194 211 brevets) et avant l'Allemagne qui reste en 3^{ème} et Bretagne et le Japon en 4^{ème} position (Kaul, 2006)¹⁹. Une autre contribution majeure de l'innovation est celle de l'invention de r-DNA ou le vaccin de base contre l'hépatite qui représente un progrès réalisé en médecine par l'institut des sciences en Bangalore en collaboration avec la firme biotechnique *Shanta*. Sans oublier la découverte de nouveaux gènes de virus SARS par l'institut de biologie intégrative (IGIB) en New Delhi (Kaul, 2006)²⁰.

L'éducation en Inde contemporaine :

La question d'analphabétisme pour un pays peuplé comme l'Inde est le déficit principal depuis l'indépendance jusqu'à nos jours. L'Etat et les différents gouvernements et parlements indiens ont proposé des politiques appropriées et efficaces pour réduire cet embarras social et économique. Depuis 2001, les gouvernements de l'éducation dans chaque territoire indien ont lancé la campagne *Sarva Shiksha Abhiyan* ou *l'éducation pour tous* qui a coûté 106,71 milliard de Rs entre 2007 et 2008 (Buisson, 2010)²¹. Ce programme avait pour objectif non pas seulement d'attirer un bon nombre de citoyens vers l'éducation comme une tentative de réduire au maximum les illettrés, mais il visait également à améliorer la qualité de l'éducation dans les différents établissements de différents niveaux, d'instaurer des nouvelles institutions, de décentraliser la gestion dans l'organisation éducative et d'enlever la structure bureaucratique lourde qui caractérise le système éducatif indien. De plus, un don de 645\$ est alloué aux parents qui inscrivent leurs enfants dans une école (Srivastava, 2010)²². Cette démarche a pu vraiment cerner le problème de l'analphabétisme où on constate qu'entre 2001 et 2011, le nombre d'enfants qui savent écrire et lire a augmenté de 65,38% à 74,04% pour ceux qui dépassent l'âge de

7 ans (Nambissan, 2010)²³. Le tableau suivant montre le taux d'alphabétisme qui augmenta dans la société indienne :

Tableau1 : Taux d'alphabétisme pour ceux qui dépassent l'âge de 7 ans

	2001			2011		
	Homme	Femme	Population	Homme	Femme	Population
Taux d'alphabétisation en inde en (%)	75,85	54,16	65,38	82,14	65,46	74,04

Source: d'après Saxena et al. (2012, p.11)²⁴

Ainsi, un accroissement en inscription dans les écoles primaires de 29,4 millions candidats entre 2008 et 2009 reflète que les politiques étatiques et les différents organismes sociaux ont pu atteindre leurs buts (National report, 2008)²⁵.

Les fruits de ces démarches dans le milieu éducatif ne se limitèrent pas à enlever le nombre d'élèves par rapport à ce qui a été recensé auparavant, mais la qualité de la pédagogie et les moyens mis en œuvres pour perfectionner les conditions de l'éducation restent aussi en progression permanente.

Pour les enfants de quatre à six ans la scolarisation reste un pas agréable mais pas obligatoire, ces *Preprimary schools* ou sous l'appellation *Kindergarten* chez les indiens, assurent un enseignement culturel et linguistique loin d'être systématique. Cependant la scolarité officielle commence à l'âge de sept ans et dure huit ans comme une phase d'éducation élémentaire ; cinq ans d'éducation primaire (dans les écoles primaires) suivis par trois ans d'éducation primaire supérieure (dans les écoles moyennes). Il est à noter que l'éducation primaire est obligatoire et gratuit pour toutes les catégories indiennes. Les études se basent sur un assortiment linguistique entre les différentes langues indiennes et la langue anglaise.

Viennent ensuite deux ans d'une éducation secondaire regroupant le neuvième et le dixième niveau (écoles secondaires). Cette phase éducative se conclut par un

brevet de SSLC¹ pour certifier le niveau de ceux qui sont réussis dans les examens organisés par l'Etat compétent ou le CBSE². L'attestation de SSLC permet aux étudiants de pouvoir continuer leurs études dans les programmes du premier et puis du deuxième cycle de hautes études secondaires appelés aussi pré-universitaires. Ces études prés-universitaires connaissent une domination de modules techniques, exacts et très spécialisés (Rapport, 2010)²⁶.

Ainsi, l'éducation supérieure est celle assurée par les universités et les instituts technologiques pour une durée de trois ans ou de quatre ans pour les domaines d'ingénierie (*Under Graduation*) pour obtenir un diplôme de baccalauréat (Bachelor). À l'issue de celui-ci, des programmes d'une durée d'un an et de deux ans conduisent à des qualifications de deuxième cycle (*Post Graduation*). Les diplômes de Masters correspondent à deux ans après le baccalauréat. Nous retrouvons ensuite des programmes appelés Master de philosophie (Mphil pour Master of Philosophy) qui contribuent à un diplôme de doctorat (*Phd* pour Doctor of Philosophy) (Antze, 2011)²⁷.

Trois principales structures juridiques forment le système éducatif que sont : les écoles gouvernementales, les écoles privées financées par l'Etat (hybrides), les écoles privées avouées par l'Etat, et les écoles informelles. La collaboration entre ces différentes écoles contribue à donner le droit de lire et d'écrire à chaque enfant indien quelque soit les entraves géographiques ou financières qu'il vit (Srivastava, 2010)²⁸.

Les écoles gouvernementales visent la catégorie la plus large dans la société indienne à savoir : les pauvres, l'éducation est gratuite dans tous les cycles instructifs et l'instauration de nouvelles écoles dans les territoires éloignés reste une priorité indispensable chez les gouvernements indiens. Le souci premier pour ces écoles est la qualité de l'éducation qui s'avère faible par rapport aux autres institutions. Les politiques suivies par les gouvernements visent à assurer un cadre éducatif de bonne

¹Secondary School Learning Certificate.

²Central Board of Secondary Education.

qualité pour une grande population indienne. Le salaire élevé consacré aux enseignants qui travaillent dans les écoles gouvernementales par rapport à leurs collègues dans les autres établissements arrive à 100 000 Rs c.-à-d. 2143\$ par an. Toutefois, la gratuité de l'éducation et ces efforts gouvernementaux ont échoué à attirer ceux qui peuvent voire ceux qui font des grandes sacrifices pour garantir une éducation de haute qualité en préférant le recours aux écoles privées et hybrides même si cela a un cout insupportable par la catégorie moyenne en Inde. Cela revient principalement aux problèmes bureaucratiques qui alourdissent et gênent les procédures et le management organisateur de ces écoles sans oublier les absences fréquentes d'enseignants qui sont obligés souvent de travailler dans des cantons ruraux loin de leurs familles.

Pour la partie médiane dans la pyramide sociale indienne, les organisations non gouvernementales (ONGs) autrement dit hybrides soumises à l'Etat est celles qui devront être choisies. Ces écoles sont financées par l'Etat et les différents donateurs et adoptent les mêmes programmes de l'éducation suivis par les écoles publiques mais exercent leur propre style du management. Les frais d'inscription sont entre 1 et 63\$ par mois (Srivastava, 2010)²⁹. Les salaires d'enseignants sont financés par l'Etat mais restent plus bas comparés avec leurs collègues dans les écoles publiques soit une différence de 20% pour chuter à environ 20\$ par mois (Antze, 2011)³⁰. Ajoutant qu'un déficit de 64% de niveau de formation des enseignants dans ces écoles contre une carence de 5% uniquement observé dans les écoles publiques (Antze, 2011)³¹.

En ce qui concerne les écoles privées avouées par l'Etat, ces dernières restent la cible unique pour les élèves riches qui peuvent facilement payer des frais d'inscription extrêmement élevés tout en assurant que la qualité de l'apprentissage sera de haut niveau. Ces écoles donnent une certification à la fin du cycle éducatif confessée dans tous les territoires indiens. Toutefois, la plupart des indiens ne peuvent pas payer les frais des écoles privées, sachant que pour l'ensemble des familles indiennes les dépenses consacrées à l'éducation représentent en moyenne 2,3% de leur revenu et

pour les plus pauvres ce taux atteint 7,3% (Srivastava, 2010)³². Pour cela émerge les écoles privées non confessées par l'Etat ou ce qu'on appelle : les écoles informelles. Ces derniers établissements sont instaurés comme des initiatives individuelles qui visent les élèves qui ne peuvent pas suivre en permanence une scolarisation organisée en plein temps du niveau primaire au niveau secondaire. Leur particularité est d'être un centre éducatif qui s'implante dans des milieux ruraux isolés financés par les dons des charitables et par les différents organismes non-gouvernementaux indiens ou étrangers dont NAFRE³ est un exemple. L'importunité principale pour le peuple indien envers les écoles informelles est la certification qui pose un problème pour ceux qui veulent continuer leurs études. Ni les écoles informelles ni leurs élèves sont enregistrés officiellement par les gouvernements de l'éducation, et donc n'existe aucun certificat qui garantit que l'élève avait vraiment suivre des études.

Le fonctionnement et la gestion de l'éducation en Inde est la responsabilité du département de l'éducation qui appartient au ministère du développement des ressources humaines. Au niveau de l'Etat, il y a un secrétariat spécifique à l'éducation pour chaque type d'enseignement (secondaire, supérieur, technique,..., etc.). En milieu urbain, les conseils de l'école urbaine CSB ou en milieu rural les conseils de l'école régionale DSB ou *Panchayats* supervisent les conseils scolaires (Rapport AF, 2006)³³.

Trois comités nationaux établis par le département de l'éducation assurent l'uniformisation des livres scolaires dans un pays qui comportent dix-huit langues officielles (l'assamais, le bengali, le gujarati, le kashmiri, le marathe, l'oriya, le pandjabi, ..., etc.), et le développement des normes éducatives que sont :

-Le conseil national de recherche et de formation éducationnelle (NCERT) qui joue un rôle d'amélioration de la qualité scolaire;

-L'institut national de planification et d'administration éducative (NIEPA) qui entreprend divers programmes de recherche et de scolarisation ;

³National Alliance for the Fundamental Right to Education.

-Le conseil national de l'éducation des adultes (NBAE) qui offre des supports de recherche au programme d'alphabétisation et de formation des adultes.

Les universités indiennes :

Le premier collège universitaire en Inde se réfère au 1782 avec la fondation de *Calcutta Madrassa* consacré notamment au droit islamique et au persan, ce dernier a déclenché l'instauration des autres collèges spécialisés tels que : le collège *Fort William* (1791) et *l'Hindu College*, aussi appelé *l'Anglo-indian College* (1817) (Berthet, 2003)³⁴. En Inde contemporaine, le système éducatif notamment universitaire représente le pilier principal de l'économie et la mise en œuvre des politiques visant à accroître le rendement intellectuel est devenue le souci premier de différents gouvernements après l'indépendance en 1947. Dans les années 1950 et 1951, le pays a connu un essor quantitatif dans le cadre de l'instauration des universités, 30 universités et 750 collèges affiliés sont destinés à satisfaire les besoins éducatifs de 263 000 étudiants dans toutes les spécialités. Cela a augmenté en 2005 à 11 millions étudiants et 9703 collèges affiliés à 230 universités et 27 000 enseignants travaillant dans 550 collèges spécialisés en ingénierie et technologies ainsi aux 655 collèges en médecine et 600 collèges en management (National report, 2008)³⁵. Ajoutant qu'environ 10 million étudiants suivent leurs études en 6 500 institutions de formation professionnelle (Saxena et al., 2012)³⁶. Malgré que les études universitaires soient réduites uniquement à 7% de l'ensemble de citoyens indiens entre l'âge de 18 et 24 ans contre 21% en Allemagne et 34% dans les Etats-Unis, mais on constate que les inscriptions universitaires connaissent un taux du développement annuel de 5,1% par an (Srivastava, 2010)³⁷.

En outre, l'université de Delhi (DU) et l'université Jawaharlal Nehru (JNU) ont une bonne réputation en Inde et en Asie et se classent respectivement en 41^{ème} et 40^{ème} position dans l'ensemble des universités asiatiques selon la revue *Asiaweek* en 1999. Ce classement se base sur cinq critères que sont: la réputation universitaire, la

sélectivité de l'admission, le corps enseignant, les activités de recherche, et les ressources financières (Rapport AF, 2006)³⁸.

Quand aux 19 universités centrales, le financement et le suivi reviennent aux gouvernements centraux de chaque territoire tandis que les autres universités et collèges sont soumis aux gouvernements régionaux les plus proches (Srivastava, 2010)³⁹.

Dans un autre coté, entre 2000 et 2001, 42% de ces universités et collèges sont privatisés mais soutenues financièrement par l'Etat en offrant des études à 37% de l'ensemble des étudiants inscrits en universités c.-à-d. approximativement 3,1 millions parmi 8,4 million étudiants (National report, 2008)⁴⁰. Actuellement ces universités constituent 50% de l'ensemble des organisations de l'enseignement supérieur. A titre d'exemple, parmi 198 collèges de médecine, on trouve 44% ont un statut privé et 92% de l'ensemble des collèges d'ingénierie (1102) sont des collèges privés (Antez, 2011)⁴¹. La plupart de ces collèges privés sont aidés par les gouvernements puisqu'ils offrent des services éducatifs à une part considérable du peuple indien. Le tableau suivant montre le nombre de différentes institutions indiennes selon leur statut :

Tableau2 : les différentes institutions de l'enseignement supérieur en Inde

		Le nombre d'institutions (2005/06)
Publique	Gouvernement	4,493
Privé	Aidé	5,760
	Indépendant e	7,720
Total		17,973

Source : d'après Saxena et al. (2012, p.22)⁴²

Le ministère de l'enseignement supérieur qui reste pendant longtemps le parent pauvre du système éducatif indien n'a pas pu supporter les dépenses de plus en plus élevés avec un partage de ressources financières entre le secteur universitaire public et

privé. Les dépenses universitaires occupaient 0.19% de l'ensemble de dépenses publiques en 1950 et 1951. En 1974, la part du budget allouée à l'enseignement supérieur s'élevait à 25% du budget de l'éducation et 1% du budget global du pays avant de chuter brutalement dans les années 1980 à 0,4% du budget global (Saxena et al., 2012)⁴³. Dans les années 1990 une défaillance considérable en matière du système de l'enseignement supérieur est apparue, la restructuration du budget global du pays due à la crise financière a engendré une lacune extrêmement élevée entre les besoins réels du système éducatif et la disponibilité de ressources humaines, matérielles et financières.

Les bourses étrangères allouées aux étudiants indiens représentent une part non négligeable dans le budget de l'université, 4 millions de dollars pour financer chaque année le programme de bourses étrangères. Plus de 17 000 étudiants indiens suivent leurs études de post-graduation en Bretagne avec une augmentation de 9 000 étudiants prévue en 2010. Dans les États-Unis, le nombre d'étudiants indiens arrive à 80 000 personnes pour construire la grande part dans l'ensemble des étudiants étrangers (Kingdon, 2007)⁴⁴.

D'autre part, le souci principal de gouvernements est l'amélioration de la qualité de l'éducation et de la recherche. Pour cela, plusieurs centres de recherches de différentes disciplines ont été installés et qui prennent l'appellation du centre de l'excellence tels que CAS (*Centres des études avancées*), DSA (*département de l'assistance spéciale*) et les centres de recherche inter-universitaires. De plus et pour réduire les couts de recherches avancées notamment en sciences, des centres inter-universitaires en sciences nucléaires, astronomiques, en sciences sociales et humaines ont été instaurés (Rapport AF, 2006)⁴⁵.

Conclusion :

La croissance démographique pourra devenir un atout de croissance si les parties responsables savent la transférer avantageusement et l'Inde en reste le bon exemple. Le système éducatif indien comme nous l'avons cité et malgré les carences

qui l'affaiblissent a pu pousser le pays vers un développement extrême pour devenir non pas seulement innovant en matière de technologie et de santé par exemple mais l'Inde représente aujourd'hui le marché premier de services d'Offshore. L'analyse du système éducatif indien reflète que l'État et les gouvernements dans ce pays jouent un rôle primordial en tant que régulateur, coordonnateur et un tuteur pour un pays qui connaît une inégalité de classe, de caste et de genre. L'Inde a fait des efforts considérables pour encourager les citoyens à s'instruire et à continuer leurs études ; a entravé l'instauration des universités étrangères ; a aidé financièrement les universités privées et lancé des annonces publicitaires pour attirer les étudiants indiens et étrangers (Srivastava, 2010). Reste à noter que ce sont surtout les institutions privées (écoles et universités) qui ont participé davantage à rendre l'Inde le pays des savants.

Références bibliographiques

- ¹Rapport de l'OCDE (2011), Études économiques de l'OCDE Inde.
- ²Carmel E., Tjia P., (2005), *Offshoring Information Technology Sourcing and Outsourcing to a Global Workforce*, Cambridge University Press.
- ³Agrawal S., (2007), *Les économies émergentes et l'aide au développement international, le cas de l'Inde*, Rapport DPDA.
- ⁴ Kumar K. (2004), *Quality of education at the beginning of the 21st century: lessons from India*, Background paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report.
- ⁵ Nambissan, G. B. (2010), *The global economic crisis, poverty and education: a perspective from India*, *Journal of Education policy*, 25 (6).
- ⁶Lala M., House C. (2005), *The Challenges for India's Education System*, Briefing Paper, Asia Program.
- ⁷ Kaul S., (2006), *Higher education in India: seizing the opportunity*, Working paper NO.179.
- ⁸ National report (2008), *Status of education in India*, national university of educational planning and administration.
- ⁹ Saxena R., Anandakrishnan M., Vashishtha A., (2012), *Higher Education in India: Twelfth Five Year Plan (2012-2017) and beyond*, report of Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry.
- ¹⁰ Khan N., Currie W.L., Weerakkody V., Desai B., (2003), *Evaluating Offshore IT Outsourcing in India: Supplier And Customer Scenarios*, 36th International Conference on System Sciences, Hawaii, USA.
- ¹¹ www.BusinessWeek.offshoretoindia.com, Visité le 15/04/2016.
- ¹² Agrawal (2007), *Op.cit.*
- ¹³ Rao M.T. (2004), *Key Issues for Global IT Sourcing: Country And Individual Factors*, *Information Systems Management*, 21 (3).
- ¹⁴ Rao, (2004), *Op.cit.*

-
- ¹⁵ National report (2008), *Op.cit.*
- ¹⁶ Agrawal (2007), *Op.cit.*
- ¹⁷ Agrawal (2007), *Op.cit.*
- ¹⁸ Agrawal (2007), *Op.cit.*
- ¹⁹ Kaul (2006), *Op.cit.*
- ²⁰ Kaul (2006), *Op.cit.*
- ²¹ Buisson A., (2010), Alphabétisation et éducation au Kérala, Inde, thèse doctorat, Université de Provence, Aix-Marseille.
- ²² Srivastava, P. (2010), Public-private partnerships or privatization? Questioning the state's role in education in India, *Development in Practice*, 20 (4-5).
- ²³ Nambissan, (2010), *Op.cit.*
- ²⁴ Saxena et al. (2012), *Op.cit.*
- ²⁵ National report (2008), *Op.cit.*
- ²⁶ Rapport (2012), Higher Education Finance and Cost-Sharing in India.
- ²⁷ Antze C. (2012), They Should Stand on Their Own Feet :Mothers' Accounts of Education, School Choice and Their Children's Uncertain Futures in Varanasi, India? Master thesis of Arts, University of Toronto.
- ²⁸ Srivastava (2010), *Op.cit.*
- ²⁹ Srivastava (2010), *Op.cit.*
- ³⁰ Antze E.C., (2011), They Should Stand on Their Own Feet: Mothers' Accounts of Education, School Choice and Their Children's Uncertain Futures in Varanasi, India, Phd dissertation, Department of Sociology and Equity, University of Toronto.
- ³¹ Antze (2011), *Op.cit.*
- ³² Srivastava (2010), *Op.cit.*
- ³³ Rapport AF, (2006), l'enseignement supérieur en inde, centre des sciences humaines, Ambassade de France en inde.

³⁴ Berthet S., (2003), Le système éducatif indien : entre utopie villageoise et pression sociale, 1^{er} Congrès du Réseau Asie / 1st Congrès of Réseau Asie-Asia Network, 24-25 sept. Paris.

³⁵ National Report (2008), *Op.cit.*

³⁶ Saxena et al. (2012), *Op.cit.*

³⁷ Srivastava (2010), *Op.cit.*

³⁸ Rapport AF (2006), *Op.cit.*

³⁹ Srivastava (2010), *Op.cit.*

⁴⁰ National report (2008), *Op.cit.*

⁴¹ Antez (2011), *Op.cit.*

⁴² Saxena et al. (2012), *Op.cit.*

⁴³ Saxena et al. (2012), *Op.cit.*

⁴⁴ Kingdon G. G. (2007), The progress of school education in India, University of Oxford.

⁴⁵ Rapport AF, (2006), *Op.cit.*

Les leviers indispensables de la compétitivité de l'économie algérienne

KHALDI Ali

Doctorant à l'université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

alikhaldi23@yahoo.fr

Résumé :

A travers ce modeste article, nous venons de décrire les trois leviers indispensables de la compétitivité de l'économie algérienne. Autrement dit, comment booster la productivité de l'économie algérienne ? la réponse à cette question s'appuie sur trois paramètres essentiels, à savoir : l'investissement productif, l'assainissement du climat des affaires et relancer l'entrepreneuriat en libérant les initiatives et l'esprit créatif tant individuels que collectifs.

Mots-clés: la compétitivité de l'économie algérienne, investissement productif, climat des affaires, entrepreneuriat.

ملخص

ومن خلال هذا المقال المتواضع، نريد تحديد الركائز الثلاثة الضرورية لتنافسية الاقتصاد الجزائري. وبعبارة أخرى، كيف يمكن تعزيز إنتاجية الاقتصاد الجزائري؟ تستند الإجابة على هذا السؤال إلى ثلاثة معايير أساسية: الاستثمار المنتج، وتحسين مناخ الأعمال، وإعادة إطلاق ريادة الأعمال من خلال تحرير المبادرات والعقول المبدعة، الفردية والجماعية.

الكلمات المفتاحية: تنافسية الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الإنتاجي، بيئة الأعمال، ريادة الأعمال.

INTRODUCTION : de l'ère de l'industrialisation et de la restructuration.....

L'ère de l'industrialisation avait débuté par la disponibilité de peu de ressources pour le développement (Brahimi, 1991). Ce n'est qu'en 1973-74 que les prix pétroliers se sont améliorés, donnant plus de latitude aux dirigeants de l'époque pour financer un développement industriel effréné (Benissad, 1980). En termes d'impact de l'environnement économique international sur notre économie, cette période connut des cycles opposés à la suivante.

Les nouveaux dirigeants avaient bénéficié en 1982-83 d'un quadruplement des prix pétroliers couplés avec un dollar fort qui s'était amélioré de plus de 80% par rapport au franc français (Boudersa, 1993). Les dirigeants avaient donc les ressources qu'il fallait pour mener à bien leur politique. Par la suite, en 1986, on avait assisté à un effondrement des prix pétroliers sur les marchés internationaux, entraînant une grave crise de l'endettement externe à court terme (Idem).

Profitant des débuts de réformes des ex-pays de l'Est, les nouveaux dirigeants issus de l'ère post-Boumediène allaient remettre en cause les fondements même du système économique socialiste, dont ils gardent cependant certains aspects. Sur le plan macroéconomique, leur diagnostic s'articule sur les points suivants (Mhamsadji-Bouzidi, 1998) :

1. Le schéma de planification était trop rigide, hyper-centralisé et hyper-bureaucratisé ;
2. Le niveau d'investissement était exagérément élevé au détriment de la consommation ;
3. Il y a un surinvestissement dans l'industrie. Les équipements socio-collectifs et l'agriculture étaient faiblement dotés de ressources de développement ;
4. Les entreprises étaient sous-gérées et gaspillaient d'énormes ressources ;
5. Les tailles des entreprises étaient considérées comme anormalement gigantesques par rapport aux capacités managériales du pays ;
6. L'exclusion du secteur privé et de la PME/PMI des politiques publiques était décriée par les décideurs de l'époque ;

7. Le schéma trop autarcique choisi ne convenait pas aux dirigeants de l'époque qui réclamaient une plus grande ouverture sur l'économie mondiale ;
8. La remise en cause de l'effet d'endettement : trop de ressources tirées de l'endettement sont investies dans une industrialisation qui peine à produire les résultats escomptés.

De nombreux pôles industriels de grande envergure furent abandonnés. Selon les estimations des économistes de l'époque, la dette de l'Algérie durant les années quatre-vingt-dix aurait été de 75 milliards de dollars si l'industrialisation n'avait pas été stoppée, plus du double de son niveau à ce moment-là (Lamiri, 1999). Bien qu'il soit difficile d'en faire une estimation correcte, ce qui est certain c'est que la spirale de l'endettement serait arrivée à des niveaux intolérables, vu les faibles performances des entreprises qui n'étaient pas en train de s'améliorer et ne pouvaient que rester à des niveaux de productivité insuffisants.

En concordance avec les diagnostics établis, les recommandations phares s'appuient plus sur les principes de l'arbitrage et de réorientation du système socialiste. Celles-ci s'articulent autour des points suivants (Idem.):

1. Réduire l'investissement dans l'industrie pour orienter plus de ressources vers l'agriculture et les projets socio-économiques : logements, routes, équipements de transport ;
2. Améliorer la consommation qui était considérée trop basse par rapport aux besoins, aux attentes et aux possibilités du pays à cette époque. On lança alors le fameux PAP (programme anti pénurie)¹ ;
3. Maintenir la planification centralisée² et accorder de plus en plus d'importance au PME/PMI privées, dont le nombre officiels dépassait les 5000 durant cette période ;

¹ Le taux d'investissement chute de 45 à 35% du PIB dès les premières années.

² Celle-ci continuait d'être l'instrument essentiel de gestion économique.

4. Restructurer organiquement les grands monopoles publics en plusieurs entités publiques. C'est-à-dire les subdiviser en entités plus petites. En pratique, il s'agissait de scinder les fonctions essentielles des firmes en entreprises plus petites spécialisées dans les études, l'approvisionnement, la production et la distribution. C'était le projet phare de cette ère qui voulait se différencier par rapport à l'industrie industrialisante en introduisant des mécanismes d'efficacité managériale. Ainsi, 90 grandes entreprises furent scindées en 450 plus petites qu'on espérait plus autonomes et plus efficaces
5. Encourager davantage les plans annuels d'entreprises.. Les prévisions des dépenses en dinars sont séparées des anticipations en devises. Le budget devise devait se substituer aux AGI (autorisations globales d'investissement) ;
6. Assainir les finances des entreprises en difficulté. Les dettes vis-à-vis du Trésor furent transformées en fonds propres et les dettes bancaires rééchelonnées ;
7. Autoriser les entreprises à garder leurs amortissements et n'étaient pas contraintes de les verser au Trésor comme ce fut le cas auparavant ;
8. Introduire de plus de souplesse dans le mode de fonctionnement économique : création d'un fonds de compensation pour subventionner les produits de première nécessité, autorisation d'une plus grande marge de manœuvre pour fixer les prix des produits non essentiels et plus d'encouragement du secteur privé ;
9. Réduire la taille des grandes coopératives et création des domaines agricoles socialistes, viabiliser de plus de terres agricoles cédées au privé et autoriser des domaines agricoles privés de grande taille avec une mise à disposition de plus de crédits ;
10. Entreprendre timidement des efforts d'ouverture et d'arrimage au reste du monde sur le plan international.

Au moment où dans les pays occidentaux les entreprises internationales commençaient à fusionner pour devenir plus fortes et plus compétitives, nous avons commencé à éclater nos entreprises. Pourtant quelques années auparavant, le fameux bureau d'études américain BCG (Boston Consulting Group) produisait son concept

phare de courbe d'expérience et conseillait aux entreprises occidentales de fusionner pour être plus fortes. A ce même moment, les rectificatifs de nos élites de l'époque préconisaient tout à fait le contraire, ce qui a endommagé notre appareil de production.

.....à celui de la transition démocratique

L'économie a toujours été un système vulnérable aux chocs politiques : des mutations politiques profondes induisent toujours des réactions de la part des agents économiques (Mouloud, 2001). Cette période, politiquement compliquée, l'est davantage en termes de choix économiques. Même les pays qui connaissent des perturbations mineures constatent rapidement les conséquences sur les indicateurs macroéconomiques (Idem). Au début des années quatre-vingt, par exemple, la gauche accéda au pouvoir en France et entreprit une série de mesures liées aux promesses électorales : nationalisations, taxation des hauts revenus et autres (Froment et Lerat, 1990). La fuite des capitaux, la chute des investissements et la montée du chômage avaient vite induit des revirements à 180% des politiques économiques du président Mitterrand (Idem.).

Lorsqu'on détruit un système pour en construire un autre, il faut s'attendre à ce qu'il y ait entre les deux une phase difficile. Certes, la priorité des pouvoirs publics algériens de l'époque était la sauvegarde de l'Etat. L'économie était, à juste titre, une préoccupation secondaire. Mais elle était de taille. L'un des thèmes débattu à l'époque fut la vitesse avec laquelle il fallait mener les réformes (libéralisation des prix, privatisations, ouverture du marché extérieur, etc.) Fallait-il opérer un traitement de choc, exécuter les réformes très rapidement, ou au contraire prendre son temps, ne pas brusquer les choses et faire passer la pilule progressivement ? A l'époque, l'hésitation se comprenait.

La remise sur les rails d'une économie perturbée par un processus de transition politico-économique repose sur une doctrine qu'on applique pour l'ensemble des secteurs. Les plus grands chercheurs et praticiens de l'époque n'étaient pas d'accord. Jeffrey D. Sachs prônait le traitement de choc (Paquet, 2004) ; Joseph Stiglitz lui, était

pour une démarche graduelle (Andreff, 2007). Alors les économistes algériens se divisèrent naturellement en deux groupes: ceux qui prônaient le gradualisme, et ceux qui préconisaient son contraire.

Dans ce contexte, nous pouvions trancher la question au niveau national. Alors, on a fait des choses incohérentes. Le FMI nous a par la suite imposé des réformes qui furent mises en œuvre rapidement (ouverture du marché extérieur, relèvement des prix, etc.). Mais les décisions relevant du niveau national furent très lentes (privatisations). Il y a eu un déphasage complet en termes de vitesse des réformes : trop vite et sans préparation pour celles exigées par le FMI et trop lentes et sans vision pour celles concoctées au niveau national. Ce qui montre que nous n'avions pas de doctrine à cette époque.

Toutefois, nous disposons d'expériences dans ce domaine. Lamiri (2016), a défendu l'idée que "les expériences internationales ne furent pas inutiles pour la conduite des réformes dans notre pays. Certes, il y a toujours des ajustements à faire pour rendre certaines pratiques compatibles avec notre milieu." Auparavant, les économistes citaient les situations de traitement de choc comme exemple et celles de gradualisme comme contre-exemple.

Dans le premier cas, la Pologne a réussi son traitement de choc parce que ce dernier a été bien planifié, mûri et son exécution bien planifiée. Dans le second cas, la Russie n'a fait que de la précipitation (Sachs, 2009). La Chine a réussi le gradualisme parce qu'elle disposait de plans quinquennaux et de politiques économiques bien conçues (OCDE, 2001). L'Ukraine a fait du gradualisme et a échoué parce qu'elle n'avait ni vision, ni stratégie, ni plan opérationnel optimisé (Duchêne et Goujon, 2006).

En théorie également, on pouvait défendre n'importe quelle position avec des modèles ou des analyses approximatives. A partir de ces exemples, on se rend compte alors que ce qui compte n'est pas la vitesse, mais le plan qui soutient les décisions. La vitesse n'explique rien. La méthodologie et la bonne planification expliquent tout.

Ceci nous conduit à tirer des conclusions logiques pour notre pays. Si on allait vers la libéralisation tout de suite et rapidement sans préparation aucune, nous aurons de

sérieuses chances d'avoir des problèmes sociaux dans l'ensemble du pays. Parce qu'aucune préparation ni planification ou conditions de réussite n'est mise en place. Par contre, si on sensibilisait, donnait des exemples, communiquait intensément et surtout dès lors que l'on met un système d'information pour cibler les citoyens qu'il faut aider, nous aurons beaucoup de chances de passer ces moments difficiles avec un minimum d'écueils.

1. CLIMAT DES AFFAIRES EN ALGERIE

Il est devenu coutumier de voir l'Algérie mal située dans les classements internationaux tels que le climat des affaires. Rendu publiquement le classement Doing Business pour l'année 2016 par la Banque mondiale, l'Algérie est désormais à la 156e sur 190 pays derrière le Maroc, la Tunisie et l'Egypte. Parmi les 10 critères de sélection établis par la Banque Mondiale, le seul domaine amélioré a été celui de règlement de l'insolvabilité dans lequel l'Algérie est classé troisième.

Tableau 1. Classement de l'environnement des affaires en Algérie par rapport aux pays voisins en 2016

Pays	Facilité de Faire des affaires	Création d'Entreprise	Obtention d'un permis de construire	Raccordement à l'électricité	Transfert de Propriété	Obtention de Prêts	Protection des investisseurs	Paiement des Taxes et Impôts	Commerce Transfrontalier	Exécution des Contrats	Règlement de l'insolvabilité
Maroc	68	03	03	06	09	06	05	12	03	02	11
Tunisie	77	08	08	03	10	03	10	13	07	07	01
Egypte	122	02	09	11	14	01	08	18	15	19	09
Algérie	156	13	10	14	18	15	17	19	19	08	03

Source : <http://français.doingbusiness.org/rankings>

Tableau 2. Evolution de l'environnement des affaires en Algérie par rapport aux pays voisins 2009-2016

Pays	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Maroc	130	128	114	94	97	87	71	68
Tunisie	73	69	55	46	50	51	60	77
Egypte	116	106	94	110	109	128	112	122
Algérie	134	136	136	148	152	153	154	156

Source : https://fr.wikipedia.org/wiki/Indice_de_la_facilit%C3%A9_de_faire_des_affaires

Face à cette situation, de nombreux responsables qui ont travaillé durement pour améliorer l'environnement sont perplexes quant aux classements qui se dégradent alors que la situation semble s'améliorer lentement mais sûrement. Alors ils remettent en question deux aspects :

1. La rigueur de la méthode
2. L'objectivité.

Dans la même ligne, le rapport de la banque mondiale contiendrait néanmoins des propos qui sembleraient contradictoires: il reconnaît que l'Algérie a amélioré son climat des affaires mais elle a régressé dans le classement. Qu'en est-il en réalité ?

Sur le plan de la méthodologie, nous pouvons adresser de nombreuses critiques à la méthodologie de la Banque mondiale (Doing Business). Ainsi, l'environnement des affaires n'inclut pas les résultats des politiques macroéconomiques de relance alors que ces dernières offrent de meilleures opportunités pour les entreprises. On peut toujours faire progresser la qualité de l'indice. Mais il demeurera perfectible. La méthode utilisée est rigoureusement acceptable. On mesure des paramètres tels que la création d'entreprises, l'octroi de permis de construire, l'exécution des contrats, et le reste.

Cet outil, certes, connaît quelques limites, mais dans l'ensemble, il rend convenablement compte de la situation du monde des affaires dans un pays. Le climat des affaires peut également servir d'outil pour s'améliorer. De nombreux pays l'ont fait. Le cas le plus cité est celui de la Géorgie : classée 137e en 2003, le pays entreprit des réformes ciblées, rigoureuses si bien qu'en 2012 elle passa à la 16e place. Tous les indicateurs de l'outil étaient revus et des transformations radicales eurent lieu

A propos des améliorations, un comité dédié à l'amélioration de l'environnement de l'entreprise a été installé le 10 mars 2013 (Khalidi, 2016). Sa mise en place s'inscrit dans le cadre du plan d'action du Gouvernement adopté par l'Assemblée Nationale en octobre 2012. Son action s'inscrit dans une démarche gouvernementale d'ensemble et participative qui vise à améliorer le climat des affaires en Algérie. De ce fait, il devrait constituer dans la durée un cadre de concertation et d'action regroupant toutes les parties prenantes (ministères, organisations patronales, associations professionnelles, experts). Il associe étroitement le secteur privé dans l'identification, l'élaboration et l'évaluation des actions liées au climat des affaires en engageant une démarche stratégique permettant de (Idem.) :

- ✓ Renforcer les capacités productives de nos entreprises et d'exploiter efficacement les ressources naturelles du pays ;
- ✓ Densifier les partenariats stratégiques et durables, à tous les niveaux, répondant aux objectifs de développement économique du pays permettant un transfert technologique, du savoir faire et le développement de la bonne gouvernance dont l'Algérie a besoin;
- ✓ Créer les conditions de développement d'une industrie innovante et compétitive, pourvoyeuse d'emplois et de valeur ajoutée.
- ✓ Le comité s'appuie dans sa démarche sur trois principes directeurs à savoir :

1. Le principe de la liberté d'entreprendre et d'investir

L'économie de marché qui génère une dynamique de croissance marchande doit être consacrée comme mode de régulation économique où l'entrepreneur et l'investisseur

(qu'ils soient publics ou privés) sont confirmés en tant que véritables acteurs du développement économique.

2. Le principe de stabilité du cadre juridique

Le gouvernement s'assure que les règles juridiques d'organisation de l'économie sont réunies et veille à leur stabilité comme gage de protection des entreprises et des investisseurs de tout aléa lié à des modifications récurrentes de la législation ou du cadre juridique qui pourraient leur être défavorables.

3. Le principe de la primauté du service public et de redevabilité des institutions et organismes publics

- ✓ Il s'agit d'asseoir définitivement au sein de nos administrations et organismes publics le principe du service public et de redevabilité, de les départir définitivement des velléités de comportements bureaucratiques, voire des objectifs de rentabilité financière qui ne s'inscrivent pas dans leur vocation ;
- ✓ moderniser nos administrations et organismes publics en les dotant des moyens organisationnels, humains et matériels nécessaires à l'exercice de leurs missions et les lier au Gouvernement par des contrats de performance ;
- ✓ enfin d'ériger l'administration comme un tout en procédant à l'interconnexion des administrations et organismes publics et en les mettant en réseau, de manière à ne plus faire supporter à l'entreprise et au citoyen contraintes administratives redondantes et inutiles qui induisent des coûts de transaction exorbitants.

La démarche s'appuie sur des actions opérationnelles pour obtenir un meilleur positionnement dans le classement des institutions internationales, mais aussi pour améliorer d'une manière rapide et substantielle les conditions d'entreprenariat et de l'investissement.

Il est attendu de ce Comité d'atteindre les quatre objectifs stratégiques qui se déclinent comme suit :

1. Renforcer la transparence et simplifier les procédures administratives;
2. Moderniser le droit des affaires et offrir un cadre réglementaire adapté et incitatif à l'investissement et à l'entrepreneuriat.
3. Généraliser l'usage des techniques de l'information et de la communication à l'ensemble des structures administratives;
4. Améliorer la concertation et la communication autour de réformes institutionnelles engagées par l'Algérie.

Le Comité dédié à l'amélioration du climat des affaires propose un programme d'action pour 2013-2014, articulé autour de 12 axes stratégiques et 94 mesures à engager dans l'immédiat.³

Des améliorations furent apportées mais elles sont marginales. C'est ce qui explique notre recul dans les classements internationaux. Le reste du monde a fait des avancées plus conséquentes que les nôtres. Les problèmes cruciaux sont toujours centrés sur quatre thèmes principaux : libération des initiatives, bureaucratisation, foncier et financement⁴

1.1. La bureaucratie

Les labyrinthes administratifs englobent des milliers de petits et moyens projets. La chaîne des autorisations contient de nombreux maillons. Chacun peut gripper la machine, mais personne ne peut libérer totalement un projet. Le management de notre appareil administratif est à revoir en profondeur.

Au niveau administratif, la montée dans le classement ne peut se faire qu'après le passage d'une administration bureaucratique à une administration experte. La différence est de taille. La première est procédurale et bloquante. La seconde conseille

³<http://www.algerianembassy.org/docs/MESURES%20DURGENCE%20DB%20%20100%20mesures%20VF%20TRANSMIS%20A%20LA%20BM.pdf>

⁴ Le financement de l'investissement continue à être problématique, malgré l'aisance financière de 2014.

et solutionne avec dextérité tout problème pénalisant le monde des affaires. Mais parce qu'elle est gérée, la seconde nécessite des activités de contrôle.

Il nous faut toute une ré-ingénierie des processus administratifs. Il est aisé d'établir des systèmes d'information, de numériser les dossiers et les procédures, de sorte à identifier les administrations et les personnes qui bloquent l'investissement. Nous avons seulement besoin d'une volonté réelle de changement, de qualification des ressources humaines administratives et de moderniser le management de nos institutions publiques.

Le monde des affaires a besoin d'une grande visibilité faute de quoi la désertification industrielle se poursuivra malgré les quelques exceptions. La réforme administrative doit démarrer et s'accélérer avec vigueur.

2. L'INVESTISSEMENT EN ALGERIE

2.1. Le concept de l'investissement productif

L'investissement productif est le moteur le plus important d'une croissance pérenne. Sans des investissements massifs et de qualité dans l'économie productive, le devenir du pays est hypothéqué. La crise et les incertitudes que nous vivons découlent en grande partie du peu d'investissements productifs qu'on a eu ces dernières décennies. Nous avons exagéré le financement des infrastructures, de l'importation et des transferts sociaux : trois rubriques qui ne produisent pas directement de la richesse. En effet, 7 à 8% seulement des dépenses qui tirent la croissance constituent des investissements productifs en Algérie (Benyoucef, 2008). Le reste sont des dépenses publiques tirées des hydrocarbures et orientées vers la modernisation des infrastructures.

Lors des différentes rencontres nationales sur la manière de booster l'économie algérienne, un consensus se dégage : libérer l'investissement productif. Syndicalistes, patrons, experts et simples citoyens sont unanimes pour clamer tout haut que seul l'investissement productif pourrait réduire l'impact du contre- choc pétrolier et à terme induire une croissance salutaire.

Mais l'acte d'investir nécessite aussi bien un climat des affaires adéquat qu'un optimisme sur le devenir de l'économie. Il nécessite également des conditions drastiques pour donner des résultats positifs : qualifications humaines de standard international, management des entreprises et des institutions non économiques de classe mondiale, décentralisation, etc. Aujourd'hui, nous jouissons d'une croissance hors hydrocarbure qui se situe bon an, mal an autour de 6%.

L'investissement, pris isolément, sans mesures d'accompagnement drastiques, améliorera certes les choses, mais ne produira pas l'émergence, puis le développement. Tout de même, sans un volume d'investissement conséquent orienté vers l'économie productive, aucune solution n'est envisageable.

Et nous avons vécu ainsi de trop nombreuses années avec cette incroyable négligence de minimiser les dépenses d'investissement dans l'agriculture, l'industrie, le tourisme et l'économie du savoir.

Le résultat est là. Nous disposons à peine d'environ 934 037⁵ entreprises (on exclut les micro-entreprises). Un pays comme le nôtre doit arriver au minimum à deux millions avec des tailles plus conséquentes. La différence crée les besoins en importations, le chômage et un système productif insuffisant. Il est temps d'analyser pourquoi les lois sur l'investissement et les modes de fonctionnement passés n'ont pas permis de mettre le pays à l'abri des aléas pétroliers.

Les défis auxquels fait face notre pays sont nombreux : à terme, une remise en cause de la globalisation et l'apparition de politiques du chacun pour soi et la démographie qui commence à galoper dans notre pays et menace les équilibres économiques fragiles. Aussi, un marché pétrolier trop incertain : la stagnation des prix sur le long terme semble s'installer dans la durée. Les forces du marché s'orientent de plus en plus vers un confinement des prix autour de 45 à 60 dollars le baril. Si les prix grimpent au-

⁵ Bulletin d'information statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°28, mai 2016, p. 14.

delà de cette zone les investissements en gaz et pétrole de schiste vont boomer, inonder le marché et ramener les prix plus bas. Si les prix chutent plus bas beaucoup de gisements de schiste seront fermés et on retourne autour des prix dans cette fourchette.

Il y a bien d'autres facteurs en jeu. Le marché de l'énergie est un des plus imprévisibles en opération. Ses variables sont complexes (comme la géostratégie) et impondérables. Mais des prix autour de 45 à 60 dollars nous permettent à peine de financer un budget difficile à boucler. On ne peut pas faire de folies comme les anciens plans de relance. La situation est vivable, mais ne nous donne pas les moyens nécessaires pour financer l'émergence. Alors, la seule variable macroéconomique qui demeure capable d'améliorer les conditions actuelles reste l'investissement.

2.2. Le cadre légal

Le régime applicable aux investissements réalisés dans les activités économiques de production de biens et de services est régi par les dispositions de l'ordonnance n°01-03 du 20 août 2001, modifiée et complétée⁶, relative au développement de l'investissement. L'ordonnance couvre aussi bien les investissements nationaux qu'étrangers. Les activités qui relèvent de son champ d'application sont celles relatives à la production de biens et de services. Quant à l'activité de revente en l'état, elle en est exclue. L'ordonnance y fait, cependant, référence lorsque l'activité est une activité d'importation pour revente en l'état (activité de commerce extérieur). Aux termes de l'ordonnance, sont des investissements :

1. Les acquisitions d'actifs qui entrent dans le cadre de la création d'activités nouvelles ou qui sont susceptibles d'étendre les capacités de production, de réhabiliter ou de restructurer l'outil de production ;

⁶ Modifiée et complétée par l'ordonnance n°06-08 du 15 juillet 2006 et la loi de finances complémentaires pour 2009 ; la loi de finances pour 2010 ; la loi de finances complémentaires pour 2010 ; la loi de finances pour 2011 ; la loi de finances complémentaires pour 2011 ; la loi de finances pour 2012 ; la loi de finances pour 2013 ; la loi de finances pour 2014 ; la loi de finances pour 2015.

2. La participation dans le capital des entreprises sous forme d'apports en nature ou en numéraire ;
3. Les reprises d'activités dans le cadre d'une privatisation totale ou partielle.

Les investissements réalisés au moyen de l'attribution de concessions ou de licences sont également visés par l'ordonnance.

Les secteurs d'activités éligibles aux dispositions relatives au développement de l'investissement sont nombreux. Les activités culturelles, notamment cinématographiques et d'édition de livres, le sont depuis 2010⁷.

2.3. Les institutions chargées de la promotion des investissements

En Algérie l'investissement est encouragé à travers deux grands dispositifs :

1. Un dispositif de soutien aux investisseurs qui leur accorde des avantages et des facilités à travers l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI) et le Conseil National des investissements (CNI);
2. Le soutien public à la création d'activités d'auto-emploi cible les jeunes à la recherche d'un emploi, les travailleurs ayant perdu leurs emplois et les personnes sans ou à faibles revenus. Des facilités et un soutien exceptionnel leurs sont accordés.

L'ANDI

Créée dans le cadre des réformes de 1ère génération engagées en Algérie durant les années 1990, l'Agence en charge de l'investissement a connu des évolutions visant des adaptations aux mutations de la situation économique et sociale du pays. Initialement APSI, Agence de Promotion, de Soutien et de Suivi de l'Investissement de 1993 à 2001, puis ANDI, Agence Nationale de Développement de l'Investissement, cette institution gouvernementale s'est vue confier la mission de facilitation, de promotion et d'accompagnement de l'investissement.

⁷ Ces nouveaux secteurs ont été reconnus comme éligibles aux prescriptions des dispositions de l'ordonnance par la loi de finances pour 2010.

Le passage de l'APSI vers l'ANDI s'est traduit par des modifications des cadres institutionnels et réglementaires⁸ :

1. Création du Conseil National de l'Investissement, organe présidé par le Premier Ministre, chargé des stratégies et des priorités pour le développement;
2. Création de structures régionales de l'Agence qui contribuent en concertation avec les acteurs locaux au développement régional. Cette contribution consiste notamment en la mise en place des moyens humains et matériels pour faciliter et simplifier l'acte d'investir;
3. Instauration d'une commission interministérielle de recours chargé de recevoir et de statuer sur les doléances des investisseurs;
4. Clarification des rôles des différents intervenants dans le processus d'investissement;
5. Révision du dispositif d'incitation à l'investissement;
6. Suppression du niveau d'autofinancement exigé à l'éligibilité aux avantages;
7. Simplification des formalités d'obtention des avantages;
8. Allègement des dossiers de demande d'avantages.

Après plusieurs années d'expérience et d'expertise en matière de promotion de l'investissement, l'ANDI s'est intégrée dans des réseaux internationaux des Agences de Promotion des Investissements (API) visant l'échange d'expérience et de bonnes pratiques en matière de promotion d'investissement avec ses homologues européens, arabes et asiatiques⁹ :

1. WAIPA, association mondiale des agences de promotion des investissements qui comprend plus de 150 API dans le monde;
2. ANIMA, réseau euro-méditerranéen des agences de promotion des investissements, des 12 pays de la rive sud de la méditerranée en partenariat avec les agences française, italienne et espagnole;

⁸ <http://www.andi.dz/index.php/fr/a-propos>

⁹ Idem.

3. ANIMA Investment Network, association créée en succession des réseaux ANIMA et élargie à d'autres pays européens;
4. AFRICANET, association des agences de promotion des investissements africaines depuis 2010;

Enfin, le décret exécutif 17-100 du 5 mars 2017 revoit les attributions, l'organisation et le fonctionnement de cette institution publique qui avaient été fixés par un décret datant de 2006.

Le Conseil national de l'investissement (CNI)

Le CNI est un conseil présidé par le premier Ministre et composé de différents ministres. Ce conseil examine et décide notamment des avantages à accorder aux projets d'investissement dont le montant est égal ou supérieur à 5.000.000.000 de dinars ainsi que ceux d'intérêt national donnant lieu à une convention d'investissement.

Les avantages de l'investissement

Pour les investisseurs, le dispositif d'encouragement offre de nombreux avantages en matière de financement, de fiscalité et de droits de douane, de réalisation d'infrastructures, de concession de terrains etc.

Avantages financiers

Des bonifications sur les taux d'intérêt sont accordées pour les crédits octroyés par les banques aux PME dans la phase de création ou d'extension d'activité et les programmes de soutien public à la mise à niveau des entreprises ; la réalisation de certains investissements (dessalement d'eau de mer, production d'électricité et de gaz) ; la réalisation des programmes de restructuration et le développement des entreprises publiques ; les investissements d'intérêt public réalisés dans les wilayas du Sud, (grand Sud et seconde couronne).

Un financement participatif du Fonds National d'Investissement peut être octroyé aux Sociétés par Actions (SPA) dont le capital est supérieur à 100 millions de DA. La participation peut aller jusqu'à 34% des fonds propres.

Le financement des équipements par leasing est très avantageux grâce aux nombreuses mesures fiscales accordées aux établissements financiers de leasing.

Avantages fiscaux

Lors de l'investissement l'investisseur bénéficie de nombreuses exonérations sur les droits de douane et la TVA frappant les importations ainsi que sur les droits de mutation concernant les acquisitions immobilières. Depuis le 29 décembre 2011 la réalisation de projets d'investissement est exonérée des droits d'enregistrement, des frais de publicité foncière ainsi que de la rémunération domaniale pour les actes de concession d'actifs immobiliers.

Durant l'exploitation, l'investisseur bénéficie pendant trois années de l'exonération de l'impôt sur le bénéfice des sociétés (IBS) et de la taxe sur les activités professionnelles (TAP).

Comme toute entreprise résidente, les investisseurs bénéficient en outre des avantages douaniers accordés à certaines activités industrielles et des avantages conférés par les régimes douaniers préférentiels conclus avec l'Union Européenne et la Jordanie.

Si l'investissement est réalisé dans une zone à promouvoir ou s'il présente un intérêt particulier pour l'économie nationale, il peut bénéficier des avantages additionnels du régime dérogatoire notamment de la prise en charge par l'Etat des travaux d'infrastructure nécessaires à la réalisation de l'investissement et de l'allongement de la période d'exonération de l'IBS et de la TAP au-delà de 3 années jusqu'à 10 ans. D'autres avantages peuvent être accordés par le Conseil National des Investissements (CNI) pour les investissements jugés comme pouvant présenter un intérêt particulier à l'économie nationale.

Avantages fonciers

En la matière, des concessions foncières sur le domaine de l'Etat peuvent être octroyées avec abattements conséquents sur le prix de la concession en fonction de l'implantation du projet pouvant aller jusqu'au dinar symbolique le mètre carré dans les wilayas du Grand Sud.

3. L'ENTREPRENEURIAT EN ALGERIE

L'un des atouts majeurs dont se sont dotés les pays émergents et avancés est un stock d'entrepreneurs de qualité appuyés par des politiques publiques adéquates. C'est la thèse fondamentale de Lewis (2000) qui attribue à la qualité des entrepreneurs le rôle majeur dans les processus de développement des pays.

L'Etat algérien a mis beaucoup de moyens pour absorber le chômage et pour accompagner les chômeurs issus de la fermeture d'usines, des privatisations. (Nafa, 2013). Ces différents dispositifs ont été accompagnés par d'autres dispositifs comme l'Ansej, la CNAC au début des années 2000 pour aider les jeunes qui arrivent sur le marché du travail et qui n'ont pas forcément des débouchées. Depuis 20 ans donc, l'Etat est présent pour assister les jeunes dans la création de leurs entreprises (Idem).

3.1. Définition de l'entrepreneuriat et paradigmes

Selon les chercheurs de Global Entrepreneurship Monitor (GEM)¹⁰, l'entrepreneuriat est un concept difficile à définir et cette appréhension est aussi partagée par Verstraete (2000) pour qui ce concept est trop complexe pour être réduit à une simple définition. Si ces chercheurs reconnaissent le caractère polysémique de l'entrepreneuriat, Coster et Ben Slimane (2009) le définissent comme "un phénomène d'émergence et d'exploitation de nouvelles opportunités créatives de valeur économique ou sociale, impulsé et rendu possible par l'initiative et la dynamique d'innovation / changement d'un homme, l'entrepreneur, en interaction avec son environnement".

Il ressort de cette définition que l'entrepreneuriat est à la fois un processus et un phénomène socioéconomique qui se singularise par l'exploitation des opportunités d'affaires par un entrepreneur. Celui-ci est doté aussi bien du sens de l'initiative que de

¹⁰ Global Entrepreneurship Monitor (GEM) est un projet de recherche international lancé conjointement en 1999 par la London Business School et le Babston College (USA) avec pour mission d'étudier l'activité entrepreneuriale des différents pays, la relation entre cette activité et la croissance économique ainsi que les caractéristiques nationales qui l'influencent. Depuis sa création, le GEM publie chaque année un rapport exécutif sur l'entrepreneuriat et c'est dans son rapport 2000 qu'il reconnaît la complexité de la notion d'entrepreneuriat

la capacité de prendre des risques afin de transformer les opportunités perçues en projet d'affaires dans le but de créer de la valeur économique pour la collectivité. En tant que phénomène socioéconomique, l'entrepreneuriat revêt plusieurs formes dans la littérature francophone et anglo-saxonne dont les plus connues sont l'entrepreneuriat individuel, collectif, familiale, coopératif, féminin, immigré, social et l'intrapreneuriat (Idem).

Dans cette optique, l'entrepreneuriat est étudié théoriquement par le biais de 4 paradigmes complémentaires : opportunité d'affaires, création d'une organisation, création de valeur et innovation. Le paradigme de l'opportunité d'affaires conçoit l'entrepreneuriat comme un processus qui consiste à saisir une opportunité – découverte-évaluation- exploitation – en tenant compte des ressources disponibles incluant les habiletés de l'entrepreneur lui-même (Timmons, 1999 ; Shane et Venkatraman, 2000). Le paradigme de création d'une organisation enrichit celui de l'opportunité d'affaires dans le sens où une organisation est nécessaire pour exploiter une opportunité. Ce paradigme accorde une attention particulière à la relation liant l'entrepreneur à l'organisation créée (Saporta, 1986 ; Gartner, 1995 ; Verstraete, 1999). Le paradigme de création d'une organisation est, à son tour, complété par celui de la création de valeur qui interprète le phénomène socioéconomique de l'entrepreneuriat comme un mécanisme majeur dans le processus de création de valeur (Kirchhoff, 1994 ; Bruyat et Julien, 2001). Enfin, le paradigme de l'innovation trouve ses fondements dans les travaux précurseurs de Schumpeter (1935). Ce paradigme considère l'innovation comme un fondement et une fonction spécifique de l'entrepreneuriat (Drucker, 1985). Pour sa part Martin (2004) considère l'entrepreneuriat comme une condition *sine qua non* de l'exploitation de l'innovation.

Tableau 3. Confrontation de deux paradigmes de l'entrepreneuriat

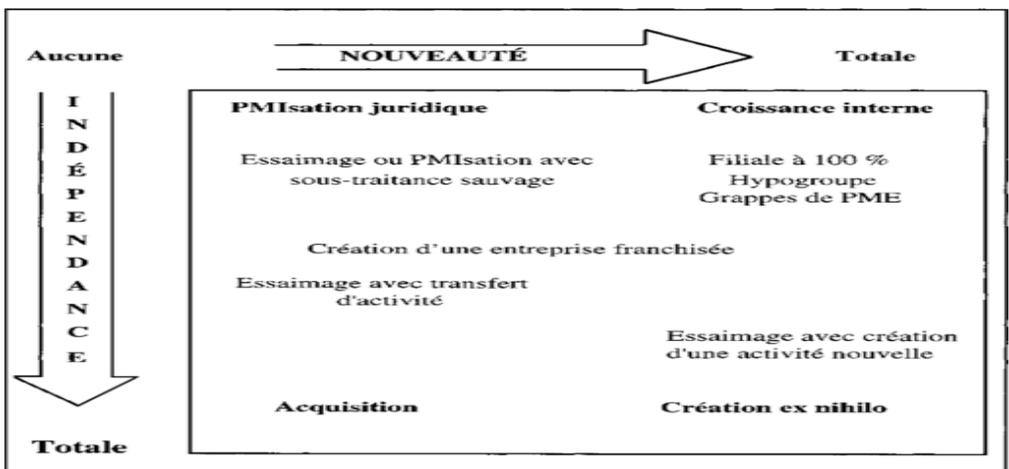
		CRÉATION D'ORGANISATION	
		OUI	NON
I N N O V A T I O N	OUI	I Créateur d'Organisation et Innovateur = Entrepreneur	II Innovateur mais pas Créateur d'Organisation = Entrepreneur ?
	NON	IV Création d'Organisation mais pas innovateur = Entrepreneur ?	III Ni innovateur, ni Créateur d'Organisation = pas Entrepreneur

Source : Hernandez (2001, p. 19)

Pour Schumpeter et Drucker I et II sont des entrepreneurs, pour Gartner I et IV sont des entrepreneurs. Il y a donc accord sur I (entrepreneur) et sur III (pas entrepreneur) et désaccord sur II et IV. En définissant l'entrepreneur comme l'initiateur d'un processus complexe on considère comme entrepreneurs I, II et IV.

Au niveau de la création d'entreprise, Bruyat (1994) propose une intéressante typologie faisant ressortir les divers aspects de la démarche entrepreneuriale au sens large du terme. Ce tableau montre les formes possibles de l'entrepreneuriat.

Tableau 4. Les différentes logiques conduisant à la création d'entreprise



Source : Hernandez (op.cit., p. 17 cité par Bruyat, op.cit., p. 89)

1. La PMLsation juridique est le transfert à une structure juridique indépendante d'une activité préexistante dans l'entreprise.
2. La croissance interne est la création d'une filiale par un entrepreneur qui veut développer ou élargir ses activités en créant pour cela un cadre juridique nouveau.
3. Le franchisé crée une nouvelle activité commerciale, industrielle ou de service en suivant le modèle mis au point par un franchiseur et avec son appui.
4. L'essaimage consiste à aider un salarié à se lancer dans une activité indépendante. Au démarrage l'essaimé travaille souvent en sous-traitance pour son ancien employeur, puis diversifie sa clientèle et conquiert son indépendance sociale.
5. L'acquisition ou reprise est l'achat d'une entreprise préexistante par un acheteur détenteur de capitaux.
6. La création ex nihilo est la forme la plus pure d'entrepreneuriat. Un individu, seul ou avec quelques associés, crée une entreprise indépendante ne reposant sur aucune structure préexistante. Pour Schumpeter (op.cit.) et Drucker (op.cit.), le summum de la démarche et la création ex nihilo d'une entreprise innovante. Ils considèrent que seul ce créateur mérite véritablement le nom d'entrepreneur.

3.2. Création d'entreprises en Algérie

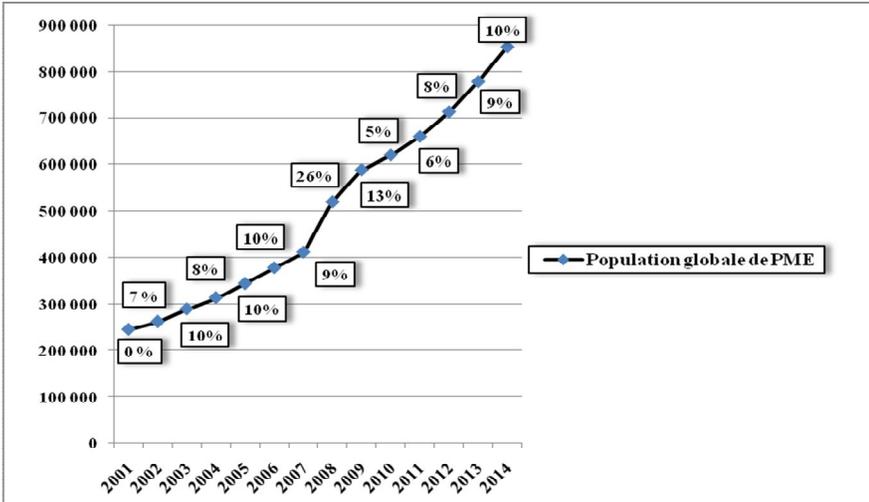
La mutation de l'économie a entraîné un développement important des PME privées composées d'une multitude de micro-entreprises et dans la plupart des cas familiales. Le parc des PME privées, toutes tailles confondues, représentent 99,93% des PME fin 2014 comme le montre le tableau 5. La population globale de PME s'élève à 852 053 entités, dont une croissance de 606 705 PME par rapport à l'année 2001, soit un taux de 247%. Cette évolution traduit les retombées positifs des nombreux dispositifs de soutiens et les politiques publiques d'appui à la création et à la pérennisation de la PME mis en place par l'Etat, en faveur des investisseurs et des porteurs de projets. Cet impact a permis de dépasser l'objectif de 100.000 PME défini par le Programme 2005-2009 et de 200.000 PME pour le Programme 2010-2014.

Tableau 5. L'évolution de la population globale de PME 2001-2014

Années	Population globale de PME	Taux de croissance en %
2001	245 348	
2002	261 853	07
2003	288 577	10
2004	312 959	08
2005	342 788	10
2006	376 767	10
2007	410 958	09
2008	519 526	26
2009	587 494	13
2010	619 072	05
2011	659 309	06
2012	711 832	08
2013	777 816	09
2014	852 053	10

Source : Merzouk (2009, p.4 de 2001-2008), fait par l'auteur de 2009-2013 à partir des Bulletins d'informations statistiques, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°18 ; n°20 ; n°21 ; 22 ; 23 ; 26 et 27 respectivement de l'année 2010. 2011 ; 1er semestre 2012 ; 2012 ; 1er semestre 2013 ; 2014 et 1er semestre 2015.

Figure 1. Le mouvement de la courbe représentative de l'évolution globale des PME 2001-2014.



Fait par l'auteur à partir du tableau 5.

L'évolution de la population globale des PME dans ses principales composantes pour une période allant de 2001 à 2014 montre une croissance de 247% avec un rythme de croissance en dent de scie, en moyenne 10% essentiellement tiré par le secteur privé. Ainsi, le nombre de PME est passé de 245 348 à 852 053 unités, générant 2 157 232 emplois. Fin 2014, 74 237 entités ont été créées, soit 10% par rapport à 2013.

Si le poids de la PME dans le tissu national a fortement augmenté, il n'en demeure pas moins qu'il reste très peu développé et pas du tout intégré à l'économie nationale. Ainsi, selon Hamiani (2009) le système centralisé a empêché l'émergence d'une culture d'entrepreneuriat et inhibé la capacité de prise de risques. Indépendantes et déconnectées les unes des autres, les PME sont plutôt concentrées dans des niches ou des créneaux que le secteur public a délaissés, ce qui leur a donné des positions confortables de monopole dans certains cas. Ce qui fait d'elles des entités rentières et peu génératrices d'innovations (Nafa, 2013).

Si on veut détailler l'évolution démographique des PME par statut juridique, on remarque que le secteur privé a connu un certain essor. Celui-ci représente plus de 99% du tissu économique. Force est de constater que durant les quatorze dernières

années, 477 056 PME privées ont été créés, enregistrant une croissance fulgurante de 265% avec à un rythme annuel moyen de 11%. A la fin de l'année 2007, le secteur des PME a connu une évolution positive très forte de 33 %, plus élevé que dans les années qui figurent dans le tableau, suivi d'une croissance de 16% en 2008. En dehors de ces années, le taux d'évolution se situe entre 5 et 10%. Cette croissance est principalement favorisée par les politiques publiques incitatives en termes d'encadrement institutionnel, d'aides publiques, de réglementation et de mise à niveau.

Au Maroc, ce type d'entreprises (PME) représente 90% du tissu économique. Ce sont des entreprises qui évoluent et qui se modernisent, grâce justement à ces effets de la mondialisation. L'un des phénomènes les plus importants générés par la mondialisation est l'émergence de nouveaux métiers donc de nouvelles entreprises se créent Chaouki (2007).

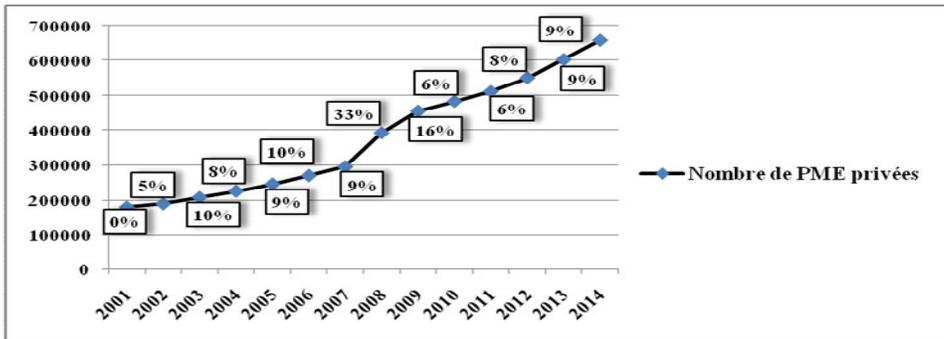
Tableau 6. L'évolution démographique des PME privées 2001-2014

Années	Nombre de PME privées ¹¹	Taux de croissance en %
2001	179893	
2002	189552	05
2003	207949	10
2004	225449	08
2005	245842	09
2006	269806	10
2007	293946	09
2008	392013	33
2009	455000	16
2010	482892	06
2011	511856	06
2012	550511	08
2013	601 583	09
2014	656 949	09

Source : Idem.

¹¹ Les chiffres englobent les personnes morales et physiques déduits des activités artisanales.

Figure 2. L'évolution de la courbe représentative des PME privées



Source : Fait par l'auteur à partir du tableau 60.

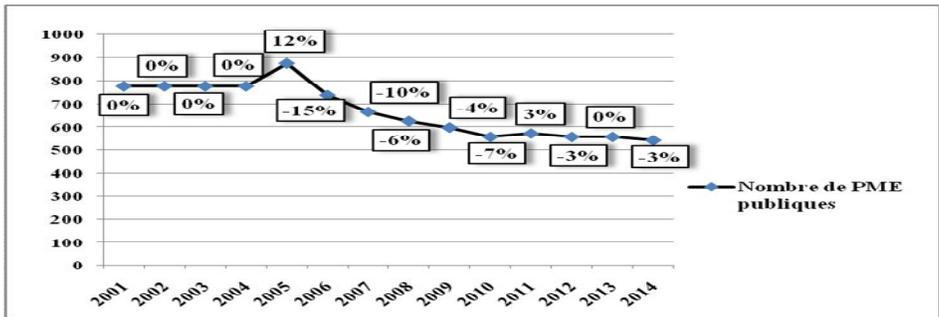
En ce qui concerne les PME publiques, leur nombre est tombé à 236 unités à raison de 30% de décroissance de 2001 à 2014, soit une suppression annuelle de 17 unités de la carte démographique. Après une stagnation durant les trois premières années, les PME publiques n'ont enregistré que deux temps de croissance en 2005 et 2011 respectivement de 12 et 3%. En dehors de ces périodes, ces entités ne cessent de se décroître à un rythme de plus en plus faible. La raison est vraisemblablement due au processus de la privatisation de ces entreprises engagé dans le cadre de la restructuration et de la réorganisation du secteur public.

Tableau 7. L'évolution des PME publiques

Années	Nombre de PME publiques	Taux de croissance en %
2001	778	
2002	778	00
2003	778	00
2004	778	00
2005	874	12
2006	739	-15
2007	666	-10
2008	626	-06
2009	598	-04
2010	557	-07
2011	572	03
2012	557	-03
2013	557	00
2014	542	-03

Source : Idem.

Figure 3. L'évolution de la courbe représentative des PME publiques



Source : Fait par l'auteur à partir du tableau 7.

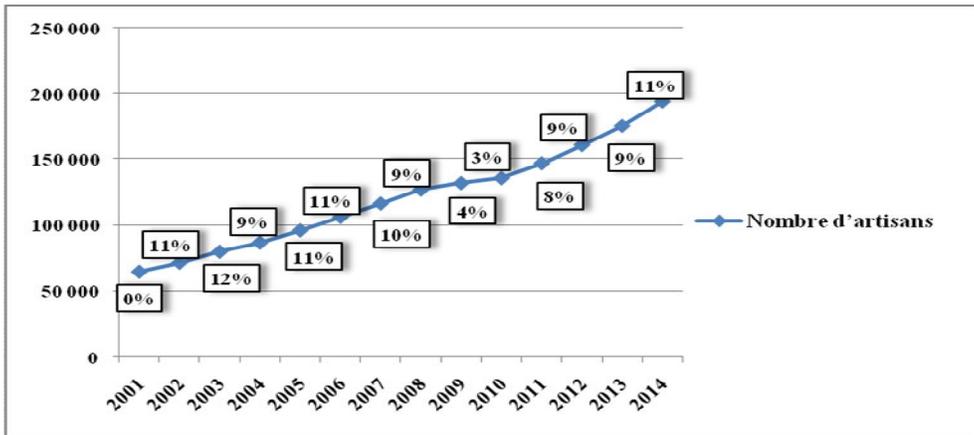
La création d'entreprises nouvelles est fondamentale pour le dynamisme des économies modernes. A ce titre, Il y a eu plus également de nouveaux acteurs à entrer sur le marché en 2014 à raison 129 885 artisans depuis 2001, ce qui a fait un taux d'entrée de 200% avec une croissance moyenne annuelle de 09%. En somme, il faut souligner que de nombreux dispositifs et programmes tels que le contrat pré-emploi et le dispositif du microcrédit à l'exemple de l'ANSEJ, ont été appliqués pour encourager la création de ces entités, ainsi que les micro-entreprises, afin de contenir le chômage excessif de la population jeune.

Tableau 8. L'évolution des artisans

Années	Nombre d'artisans	Taux de croissance en %
2001	64 677	
2002	71 523	11
2003	79 850	12
2004	86 732	09
2005	96 072	11
2006	106 222	11
2007	116 346	10
2008	126 887	09
2009	131 896	04
2010	135 623	03
2011	146 881	08
2012	160 764	09
2013	175 676	09
2014	194 562	11

Source : Idem.

Figure 4. L'évolution de la courbe représentative des artisans



Source : Fait par l'auteur à partir du tableau 8.

Si le nombre de PME ne cesse de s'accroître en Algérie, en particulier dans le secteur privé, ce potentiel productif existant est cependant "insuffisant" (CNUCED, 2004), "nettement inférieur" (Lamiri 2012), "insignifiant" selon Bensaci¹² et "ne peut répondre à plus de 20% des besoins nationaux", d'après le porte-parole de la Fédération des industries manufacturières, textile et cuir, Amar Takjout . Cinquante ans après son indépendance, l'Algérie peine à voir son tissu entrepreneurial dépasser le cap d'un million d'entreprises moyennes. En effet, selon les estimations de la CNUCED (op.cit.), les besoins de l'Algérie devrait se situer à environ 1 million d'unités pour permettre à l'Algérie d'atteindre un taux de croissance annuel de 7%. D'après Lamiri, "nous avons la moitié des PME que nous devrions avoir – 747 934 PME tous secteurs confondus– au lieu de 1 500 000" (Lamiri, 2012 op.cit.) et "5000 grandes entreprises pour pouvoir peser efficacement sur le marché de l'emploi au vu de plusieurs paramètres." (Lamiri, 2015).

Certaines peuvent contribuer à la substitution à l'importation et d'autres peuvent se développer dans les TIC et autres technologies (Lamiri, 2010). Le différentiel s'explique par la facture d'importation. A cet égard, le problème réside dans le fait que "les marges dans l'industrie ne sont pas importantes contrairement aux coûts de

¹² Bensaci est le Président du Conseil National de Consultation PME (CNC PME).

revient, il est donc plus facile d'importer" remarque Bensaci¹³. Selon une évaluation de la politique de l'entreprise en 2008 dans le bassin méditerranéen, il apparaît pour l'Algérie que la priorité absolue devrait être l'augmentation de la taille du secteur des PME, en termes de nombre d'entreprises actives, de contribution à l'emploi et de création de valeur ajoutée. En plus de l'insuffisance quantitative, "le processus de création de PME demeure l'un des plus faibles au niveau du bassin méditerranéen" (Lamiri, 2010, op.cit.). Dans ce contexte, il en faut beaucoup plus en nombre et en qualité, et de ce fait des efforts doivent être soutenus pour développer davantage le tissu des PME.

Face à la création de l'entreprise, nous avons en parallèle la mortalité de celle-ci. Ainsi, les mouvements constatés dans la démographie des PME privées connaissent quatre stades d'évolution : création, réactivation, radiation et croissance. L'évolution des PME privée durant l'année 2015 est de 9,7% soit 82 526 nouvelles PME créées, ce qui porte le nombre global des PME privées à 934 037.

Tableau 9. Mouvements constatés dans la démographie des PME privées

Nature des PME	2014	Mouvements PME de l'Année 2015				2015
		Création	Réactivation	Radiation	Croissance	
Personnes morales	496989	41919	6949	7956	40912	537901
Personnes Physiques	354522	42304		690	41614	396136
Total PME privées	851511	84223	6949	8646	82526	934037

Source : Bulletin d'information statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°28, mai 2016, p. 14.

Le nombre de PME privées créées durant l'année 2015, est de 84 223 PME. Les créations d'entreprises enregistrées au niveau de la CNAS à fin 2015 s'élèvent à 41 919 nouvelles PME (personnes morales) alors qu'au niveau de la CASNOS¹⁴, on

¹³ "Le secteur industriel accueille l'usine Renault. Le «Symbol» d'une énième tentative de relance", El Watan Economie, n° 442 du 10 au 16 novembre, par Safia Berkouk, p.04.

¹⁴ Selon le Ministère de l'Industrie et des Mines.

recense 42 304 nouvelles PME créées (personnes physiques) durant la même période. Les réactivations ont touché 6949 PME privées (personnes morales) déclarées auprès de la CNAS et 8646 PME privées étaient radiées, dont 7956 sont des personnes morales et 690 PME personnes physiques. Ces mêmes mouvements peut-on les constater durant les six dernières années, comme le montre le tableau 10.

Tableau 10. Mouvements constatés dans la démographie des PME privées de 2009 à 2014

Années	09-10	%	10-11	%	11-12	%	12-13	%	13-14	%	14-15	%
Mouvements												
Création	27 943	4,51	44 375	6,73	55 144	7,75	34 811	4,47	76 551	09	84 223	9,01
Réactivation	3 389	0,54	-	-	5 876	0,82	3 962	0,50	7 286	0,85	6 949	0,74
Radiation¹⁵	7 915	1,27	-	-	8 482	1,19	2 661	0,34	9 585	1,12	8 646	0,92
Croissance	23 417	3,78	40 222	6,10	52 538	7,38	36 112	4,64	74 252	8,72	82 526	8,83
∑ des PME privées¹⁶	618515		658737		711275		777259		851511		934 037	

Source : fait par l'auteur de 2009-2013 à partir des Bulletins d'informations statistiques, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°18 ; n°20 ; n°21 ; 22 ; 23 ; 26 et 27 respectivement de l'année 2010. 2011 ; 1er semestre 2012 ; 2012 ; 1er semestre 2013 et 2014.

Le tableau montre que le mouvement de création (ex nihilo) est le plus fort que la réactivation et la radiation (mortalité ou cessation définitive d'activité). Ainsi, le taux le plus élevé de la création s'est stabilisé autour de 9% en 2014 et 2015, ce qui s'y est traduit par une forte croissance. A noter que celle-ci est déterminée par l'ensemble de la création et réactivation déduit de la radiation. Son niveau le plus bas tourne autour de 4% en 2010 et 2013. Au sujet de la réactivation, elle ne dépasse pas les 1% durant notre période de référence. Selon l'Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques (l'INSEE), la réactivation signifie "la reprise d'activité d'un entrepreneur

¹⁵ Mortalité

¹⁶ Part de chaque mouvement par rapport au total des PME privées de chaque dernière année (en utilisant les données des deux tableaux 59 et 61)

individuel après une mise en sommeil temporaire qui est comptabilisée en réactivation, tout en gardant alors le numéro d'identification qui lui avait été initialement attribué."¹⁷ Quant à la radiation, elle est également faible car elle se situe autour du 1%.

CONCLUSION :

Si on veut passer de la stabilisation à l'émergence, il faut en priorité une dé-bureaucratization managériale de nos institutions. Nous avons évoqué que notre pays est cantonné en bas du tableau relatif au climat des affaires par rapport à ces voisins, et ce depuis ces sept dernières années. Cette dé-bureaucratization managériale va réduire de plus de 90% des processus et des causes bureaucratiques qui entravent l'investissement et le développement de notre pays. On peut le tester dans une wilaya et le généraliser dès qu'il donnera des résultats acceptables. C'est le meilleur mécanisme que l'on puisse mettre en place.

Sur le plan de l'entrepreneuriat, il faut libérer les initiatives entrepreneuriales ainsi que celles des managers d'institutions publiques. Avec les institutions et les méthodes managériales actuelles, il serait trompeur de croire que l'on peut atteindre les normes moyennes de création et de développement des entreprises. La mission qui nous attend est donc difficile. Avec la mauvaise conjoncture qui s'affiche sur les perspectives du marché des hydrocarbures, nous ne pouvons plus reculer. Ou on réussit à créer cette économie productive hors hydrocarbures ; ou on expose les futures générations à des problèmes économiques et sociaux d'une ampleur jamais connue auparavant.

¹⁷http://www.insee.fr/fr/themes/detail.asp?ref_id=irsine2005&page=irweb/sine2005/dd/doc/def2concepts.htm

Bibliographie

- 1- Andreff W. (2007), *Economie de la transition: La transformation des économies planifiées en économies de marché*, Editions Bréal, France.
- 2- Benissad M.E. (1980), *L'économie algérienne contemporaine*, Presses universitaires 3-de France, France.
- 4- Benyoucef F. (2008), *L'Algérie face à la mondialisation : enjeux pétroliers et enjeux de développement*, dans Chentouf Tayeb, *L'Algérie face à la mondialisation*, pp. 98-115.
- 5- Boudersa M. (1993), *La ruine de l'économie algérienne sous Chadli*, Editions Rahma, Algérie.
- 6- Mhamsadji-Bouzidi N. (1998), *5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne*, Editions ENAG
- 7- Brahimi A. (1991), *L'Economie Algérienne : d'hier à demain*, Editions Office Des Publications Universitaires, Algérie.
- 8- Bruyat C. (1994), "Contributions épistémologiques au domaine de l'entrepreneuriat", *Revue française de gestion*, novembre-décembre, pp. 87-99.
- 9- Bruyat C. et Julien P.A. (2001), "Defining the field of research in entrepreneurship", *Journal of business*, vol. 16, n°2, pp. 17-27.
- 10- Chaouki F. (2007), "200 grands centres d'appels font travailler plus de 10 000 employés", *El Watan Economie*, n°129 du 3 au 9 décembre, entretien réalisé par Mahmoud Mamart, p.04.
- 11- CNUCED (2004), *Algérie : examen de la politique de l'investissement*, éditions Nations Unis.
- 12- Coster M. et Ben Slimane K. (2009), *Entrepreneuriat*, Editions Pearson Education, France.
- 13-Drucker P. (1985), *Les entrepreneurs, traduction D'innovation and entrepreneurship : practice and principles*, L'Expansion Hachette, France.
- 14- Duchêne G. et Goujon M. (2006), " La dé-dollarisation : les expériences du Vietnam, de l'Ukraine et de la Roumanie", *Revue d'études comparatives Est-Ouest*, vol. 37, n° 1, pp. 127-163.

- 15- Froment et Lerat (1990), *La France: Au milieu des années 80*, Editions Bréal, France.
- 16- Gartner W.B. (1995), "Aspects of organizational emergence", in Bull I., Thomas H. et Willard G. *Entrepreneurship – perspectives on theory building*, Pergamon
- 17- Hamiani R. (2009), "L'entrepreneuriat et la PME algérienne face au défi de la mondialisation : enseignements des expériences internationales", Colloque International les 03 et 04 Mars, Institut International de Management (INSIM), Alger
- 18- Hernandez E-M. (2001), *L'entrepreneuriat : approche théorique*, Editions L'Harmattan, France.
- 19- Khaldi A. (2016), *La mise à niveau des PME algériennes : une approche par la compétitivité*, Thèse de doctorat, Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Université Oran 2.
- 20- Kirchoff B.A. (1994), *Entrepreneurship and dynamic capitalism*, Westport, CT : Quorum books.
- 21- Lamiri A. (1999), *Crise de l'économie algérienne: causes, mécanismes et perspectives de redressement*, Editions Presses d'Alger, Algérie.
- 22- Lamiri A. (2010), "Mise à niveau de la fonction RH : expériences des PME/PMI algériennes", *El Watan Economie*, n°253 du 19 au 25 juillet, p.05.
- 23- Lamiri A. (2012), "Mise à niveau : les priorités d'abord", *El Watan Economie*, n°345, du 15 au 21 octobre 2012, p. 5
- 24- Lamiri A. (2015), "Les causes structurelles du chômage et les remèdes", *El Watan Economie*, n° 452 du 19 janvier, p. 01
- 25- Lamiri A. (2016), "Les réformes inévitables : faut-il un traitement de choc ou le gradualisme?", *El Watan Economie*, n° 500, 25 janvier, p. VI.
- 26- Lewis M.W. (2000), "Exploring paradox : toward a more comprehensive guide", *Academy of management review*, vol. 25, n° 4, pp. 760-776.
- 27- Merzouk F. (2009), "PME et compétitivité en Algérie", *Revue Economie et Management*, n° 09, Octobre, p. 1-17. Disponible sur le site : fseg.univ-tlemcen.dz/larevue09/FARIDA%20MERZOUK.pdf

28- Mouloud 1. (2001), "De l'économie administrée à l'économie de marché, politique en faveur de l'investissement privé en Algérie à la veille du cinquantenaire de son indépendance : quelques repères historiques", dans Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine, *Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie*, pp. 63-77.

29- Nafa A. (2013), "NAFA Aziz, économiste chercheur au cread : Un entrepreneuriat de nécessité", <http://www.cread.dz/index.php/nafa-l-entrepreneuriat-en-algerie.html>

30- Nafa A. (2013), "Notre économie ne peut pas absorber les 120000 nouveaux diplômés par an", *El Watan Economie*, n° 393 du 21 au 27 octobre, p.05.

31- OCDE (2001), *La Chine dans l'économie mondiale. Réussir la réforme des entreprises en Chine*, Editions OCDE, France.

32- Paquet E. (2004), *Réforme et transformation du système économique vietnamien: 1979-2002*, Editions L'Harmattan, France.

33- Sachs J.D. (2009), "Les Occidentaux ont été irresponsables à l'égard de la Russie", <https://www.letemps.ch/monde/2009/11/03/jeffrey-sachs-occidentaux-ont-irresponsables-egard-russie>

34 - Saporta B. (1986), *Stratégies pour la PME*, Editions Montchrestien, collection *Entreprendre*, France.

35 -Schumpeter J.A. (1935), *Théorie de l'évolution économique*, Editions Dalloz-Sirey, France.

36- Shane S. et Venkataraman S. (2000), "The promise of entrepreneurship as a field of research", *Academy of management review*, vol. 25, n° 1, p. 217-226.

37-Timmons J.A. (1999), *New venture creation: entrepreneurship for the 21st century*, Irwin/McGraw-Hill, USA.

38- Verstraete T. (1999), *Entrepreneuriat: connaître l'entrepreneur, comprendre ses actes*, Éditions L'Harmattan, France.

39- Verstraete T. (2000), *Histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, Éditions EMS management et société, France.

SOMMAIRE :

The impact of oil price shock of 2014 on the exchange rate in Algeria: Vector Autoregressive Model

TOUATI Karima

[01]

Evaluation Statistique du Risque de l'Octroi du Crédit

Cas : de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

Dr. Boudjenane Khaldia

[36]

Croissance Economique et Ressources naturelles : Le cas de l'Economie Algérienne.

Dr.Kamel Malik Bensaft

[64]

Evaluation du système bancaire de l'Algérie :

De la Répression à la Libéralisation financière

Benslimane Hanane , Dr.Bakreti Lakhdar

[80]

Les facteurs budgétaires et financiers pour une diversification économique solide en Algérie.

Feriel DERMECHI , Pr. Ahmed ZAKANE

[108]

**Les investissements intangibles et performances des PME
algériennes**

Mme KANSAB Jamila

[130]

**L'EXPERIENCE INDIENNE : LE SYSTEME EDUCATIF ET LE ROLE
DE L'ETAT**

Dr. Khadidja NEMMICHE

[152]

**Les leviers indispensables de la compétitivité de l'économie
algérienne**

Khaldi Ali

[169]

مجلة: المالية والأسواق

توصيات للمؤلفين

المقالات و البحوث المقدمة للنشر يجب أن تحترم القواعد العلمية و المنهجية المتعارف عليها وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن تراعي الأصول العلمية المتعارف عليها في التحرير و التوثيق الخاص بإعداد و نشر المقالات.
- 2- أن يحتوي المقال على ملخص بلغة البحث و بلغة أجنبية لا يتعدى 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية.
- 3- أن يكتب المقال ببرنامج Word ، و يرسل إلى البريد الإلكتروني للمجلة ، وكذلك إلى بريد المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية:

rfm2014@yahoo.fr

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329>

- الهوامش: فوق / تحت /يمين/ يسار 1.5 سم ، حجم الورقة: 16-24 ، المسافة بين الأسطر: 1سم ، رأس الورقة 1.25 سم و أسفل الورقة 1.25 سم.
- بالنسبة للأوراق المكتوبة باللغة العربية يجب إتباع Sakkal Majalla بمقياس 14.
- المقالات المكتوبة بالفرنسية و الإنجليزية يجب إتباع خط Sakkal Majalla بمقياس 14.
- الهوامش و المراجع تكتب بشكل ترتيبى في آخر المقال.
- 4 - يرسل الباحث مع بحثه سيرته الذاتية.
- 5 - تقبل الأبحاث التي لم يسبق لها النشر في مجلات أخرى و التي تقدم إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في احد مواضيع الاقتصاد و المالية.
- 6- أن لا يزيد عدد صفحات المقال عن 30 صفحة و لا يقل عن 15 صفحة.
- 7- يلتزم الباحث بإجراء كافة التعديلات التي يمكن أن تطلب منه في الأجال التي تحددها هيئة التحرير.
- 8- تخضع الأوراق المقدمة للتحكيم الأكاديمي.

لا يلتفت إلى المقالات التي لم تحترم التوصيات المبينة أعلاه.



Président d'honneur

de la revue :

Pr BELHAKEM

Mustapha

Recteur de l'université

directeur de la revue
et rédacteur en chef:

Pr. LAID Mohamed

Directeur de
Publication:

Pr. BRAINIS aek

Directeur adjoint :

Dr. MOHAMED

ISSA Mohamed

Mahmoud

Président du

comité de lecture :

Dr. RAMDANI

Mohammed

E.mail:

rfm2014@yahoo.fr

REVUE **Finance & marchés**

Revue économique semestrielle éditée par le laboratoire de recherche
Dynamique macroéconomique et changements structurels (DYNAMECS)
Université de Mostaganem

Études analytiques et quantitatives sur :

- Système bancaire algérien.**
- diversification économique.**
- Investissement étranger direct.**
- indicateurs macroéconomiques.**
- Economie du savoir.**